١٣٢

تاريخ المصريين

دار المندوب السامي في مصر
(١٩١٤ - ١٩٢٤)

الجزء الأول

د. ماجدة محمد حمود



الهيئة المصرية العامة للكتاب

يتضمن هذا الكتاب قيام نظام الحماية فى مصر، وتغير لقب ممثل دولة الاحتلال فى مصر من «المعتمد البريطانى» إلى «المندوب السامى». كما تناول تكوين دار المندوب السامى ونظام العمل فيها، وبعض المناصب الكبرى، والأقسام التى تكونت فيها الدار، وعلاقة دار المندوب السامى بالحكومة المصرية فى عهدى مكماهون وريجينالد ونجت، وعلاقتها بالسلطان حسين والسلطان فؤاد. كما تحدثت عن ثورة ١٩١٩، وتعيين الجنرال ألنبى مندوباً سامياً فى مصر، ثم دوره فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م.

كذلك تناول الكتاب دور دار المندوب السامى فى حكم مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، وصلتها بالدستور والملك والوزارات.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



دار المندوب السامي في مصر
(١٩١٤ - ١٩٢٤)

الجزء الأول

د. ماجدة محمد حمودة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٩

الاشراف الفنى

محمـــود الجـــزار

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن دار المندوب السامي في مصر ودورها في حكم مصر ، وموقفها من الحركة الوطنية من ١٩١٤ ـ ١٩٢٤ ٠

والكتاب في الأصل رسالة علمية أعدتها الباحثة ماجدة محمد حمود للحصول على درجة الدكتوراة من جامعة عين شمس ، وبالتالي تتوافر فيه لحد كبير مقاييس الدراسة العلمية التاريخية ٠

وقد تناولت الباحثة في هذا الكتاب قيام نظام الحماية في مصر ، وتغير لقب ممثل دولة الاحتلال في مصر من « المعتمد البريطاني » الى « المندوب السامي » ٠ كما تناولت تكوين دار المندوب السامي ونظام العمل فيها ، وبعض المناصب الكبرى ، والأقسام التي تكونت منها الدار ، وعلاقة دار المندوب السامي بالحكومة المصرية في عهدي مكماهون ورجينالد وينجت ، وعلاقتها بالسلطان حسين والسلطان فؤاد ، كما تحدثت عن ثورة ١٩١٩ وتعيين الجنرال اللنبي مندوبا ساميا في مصر ، ثم دوره في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٠

كذلك تحدثت الباحثة عن دور دار المندوب السامى فى حكم مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وصلتهـا بالدستور والملك والوزارات ، وتعرضـت لموقف اللورد ألنبى مـن مصرع السردار لى ستاك ، الذى أدى الى استقالته ٠

وقد رجعت المؤلفة لعدد ضخم من المصادر التاريخية والمراجع والدوريات والمذكرات ، وهو ما يجعل من عملها رصدا كبيرا لأحداث الفترة الزمنية التى تناولتها ٠

وأملى أن يجد القارىء الكريم فى هذا العمل ما ينشد من فائدة ومتعة ٠

رئيس التحرير

أ٠ د٠ عبد العظيم رمضان

الاهـــــداء

الى روح أمى الطيبة ٠٠٠ وقد حملت هموم الآخـرين

بقدر ما حملت همومنا ٠٠٠ فكانت حياة قصيرة وذكرى باقيــة

شكر وتقدير

طوبى للذين جعلوا من حياتهم سلسلة من العطاءات .. والمجد لهؤلاء الذين مارسوا حبهم للوطن وانتمائهم لقضايا أمتهم بناء للعقول وارشادا للباحثين عن المعرفة ... واضاءة لصفحات من تاريخ الشعب تستوعب التجربة وتلهم القاعدين .

طوبى للرجل وقد استقر فى ضمير أمته ومن أخلد من الذين يسكنون ضمير أمتهم .

طوبى للمعلم الذى دفعنى دفعا وأسبغ على من علم لا ينفد وأكسبنى اصرارا لا يلين فكنت لبنة فى بنائه وواحدة من جيوش المتتلمذين على يديه .

طوبى للانسان الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق .

ويسعدنى أن أتقدم بالشكر العميق الى الأستاذ الدكتور محمد عبد الرءوف سليم الذى درست على يديه ، وكان معلما وأبا بكل ما تتضمنه هذه الكلمات من التزامات بذلها لى ولغيرى عن طيب خاطر فله جزيل الشكر وأجمل التقدير .

أما أستاذى الدكتور محمد صابر عرب ، فقد تشرفت بمعرفته فى سمنار كلية البنات ، وكثيرا ما استفدت من مناقشاته فى تلك الجلسات العلمية وحقيقة فقد سعدت للغاية لتفضله بالموافقة على مناقشتى فاليه أبلغ الشكر والامتنان .

ولا يفوتنى أن أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور طلعت اسماعيل رمضان ، والأستاذ الدكتور عبد الوهاب بكر اللذين أمدانى ببعض الوثائق الانجليزية ...

أما الشكر العميق فانه لهذا الفارس الذى يقبض بيده على الجمر حاملا آلام أمته دون أن يهتز له قلم ... والخطوب جسام ... لما قدم لى من نصائح غالية ومن آراء سديدة كانت نعم العون وأبصر المرشدين الدكتور رفعت السعيد .

أما زوجى فلا أستطيع أن أوفيه حقه من الشكر والامتنان لتشجيعه لى فقد كان عونا وهاديا على مواصلة هذا البحث ....

مقـــــــدمة

تتناول هذه الدراسة دار المندوب السامى ودورها فى حكم مصر وموقفها من الحركة الوطنية من ١٩١٤ ـ ١٩٢٤ ٠

وقد نشأت فكرة هذه الدراسة من كون أن الحركة الوطنية قد درست كما درست كذلك العلاقات البريطانية المصرية غير أن ما لم تتناوله أيدى الباحثين كان دور دار المندوب السامى فى حكم مصر ، ويقتضى ذلك التمييز بين سياسة وزارة الخارجية البريطانية وبين دور المندوب السامى ، ومع الوضع فى الاعتبار أن الدراسات السابقة التى تتحدث عن سياسات الاحتلال البريطانى هى محصل لسياســـات كثيرة لوزارة الخارجية البريطانيــة ، آراء المنــدوب السامى ـ كبار الموظفين البريطانيين الظروف المحلية والدولية ٠ فانها لا تجسد الدور المحدد فى حكم مصر ٠

فلم تكن الدار مجرد أداة لتنفيذ سياسة الحكومة البريطانية وانما كثيرا ما كانت تدخل فى خلافات مع الخارجية البريطانية ينتهى بعضهــا بقبول قصر الدوبارة لرأى الخارجية وينتهى البعض الآخر باذعان رجال الخارجية لمطالب الدار ، وكان هذا الخلاف مرهونا بأمرين :

١ ـ شخصية المندوب السامى وقدرته على الضغط على موظفى الخارجية ٠

٢ ـ الموضوع محل الخلاف ٠

٣ ـ هناك مسائل كان المندوب يمليها على حكومته ولكن كان هناك خط أحمر لهذا الخروج ٠

٤ ـ يمكن أن يأخذ المندوب السامى قرارا سياسيا ثم يرسل للخارجية لأخذ موافقتها بعد أن يكون قد نفذه مما قد يكلفه منصبه أحيانا مثل انذار ١٩٢٤ أثر مصرع السردار والذى ترتب عليه أن أطاحت الخارجية البريطانية بمندوبها السامى ٠

ومن هنا كانت صعوبة هذه الدراسة فى محاولة الفصل بين سياسة دار المندوب السامى ، وسياسة وزارة الخارجية البريطانية ، وآمل أن أكون وفقت فى ذلك ٠

ومن الصعوبة أيضا اثبات أو نفى أن دار المندوب السامى كانت تحكم مصر فالدراسة تثبت انها عملية متبادلة بين السلطتين ، لعب فيها المندوب السامى وأدواته من موظفى داره والمستشارين وكبار الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية كمدير الادارة الأوربية أو المستشارين أو سردار الجيش المصرى الدور الأكبر فى حكم مصر ٠

وكانت الصعوبة أخيرا هى توضيح عمل موظفى دار المندوب السامى على وجه التحديد سواء داخل الدار أو خارجها ، نتيجة لندرة المعلومات المتاحة فى الوثائق ٤٠٧ الموجودة لدى الدكتور يونان

لبيب رزق ، أو في الدوريات المختلفة ، وحتى المذكرات الشخصية لهؤلاء الموظفين مثل هندرسون مستشار دار المندوب السامي ، وجرافتي سميث مساعد السكرتير الشرقي بدار المندوب السامي أوبترسون السكرتير الأول للدار وبالبحث لم أستطع الحصول عليها في أي من دور الوثائق والمراجع ، وباستثناء وجود بعضها مثل مذكرات هاري بويل أورونالد ستورز ، وبعض فصول من مذكرات هندرسون نشرت في آخر ساعة وقد استعنت بها وبغيرها وآمل أيضا أن أكون قد رسمت جانبا من الصور التي كانت ربما تكون مجهولة تماما .

وكان سبب اختيار الفترة من ١٩١٤ ـ ١٩٢٤ مصدره انها قد تميزت عن الفترة اللاحقة عليها بين ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ ، بأنها كانت أغلبها مصر واقعة تحت الحماية ، وبقيام ثورة ١٩١٩ خلالها وبالآثار المباشرة للثورة ، وخاصة أن الدراسة لو كانت قد امتدت لعام ١٩٣٦ ، عام انتهاء منصب المندوب السامي لتضخمت كثيرا وبدت كموضوعين منفصلين .

وقد راعينا في الدراسة على قدر الامكان المنهج الزمني لوحدة الموضوع وأن لم نراع هذا التقسيم تماما ، مما يمكن أن نلاحظه في الفصول السبعة التي تكونت منها الرسالة وكانت على النحو الآتي :

التمهيد :

وعنوانه الكرومرية في مصر ، تناول عصر كرومر باعتباره مؤسس الوجود الاستعماري في مصر ، وواضع أسس وقواعد السيطرة على البلاد في مختلف الشئون السياسية والاقتصادية فتناول كرومر والسيطرة السياسية مع الخديويين : توفيق وعباس ،

ومع الوزراء ممثلا فى برقية جرانفيل • كرومر والسيطرة العسكرية بناء الجيش المصرى تحت السيطرة البريطانية الحامية البريطانية ، البوليس المصرى : السيطرة الانجليزية ، أدوات كرومر فى حكم مصر •

ثم تعرضنا لكرومر والسيطرة الادارية وتناولنا فيه نظام المستشارين فى المالية المصرية — وفى القضاء المصرى — وفى الداخلية — والسيطرة على التعليم — دور الانجليز فى الرى •

كرومر بين الدار والخارجية • تناولت فيه العلاقة بين وزارة الخارجية ومعتمدها السامى فى مصر •

الفصل الأول :

وقد حمل عنوان قيام نظام الحماية وانشاء منصب المندوب السامى ، ولماذا التفكير فى احلال منصب المندوب السامى محل المعتمد البريطانى — ثم أدوات المندوبين الساميين فى حكم مصر :

١ — المندوب السامى وزيرا للخارجية •

٢ — السلطة العسكرية •

الفصل الثانى :

تكوين دار المندوب السامى ونظام العمل فيها : —

وتحدثت فيه عن بعض المناصب الكبرى فى الدار منصب المستشار السكرتير الأول والسكرتير الشرقى •••• الخ الى جانب

الأقسام التى تتكون منها الدار ، وحجم العمل والرواتب ، والادارات التى كانت تمد الدار بالمعلومات السياسية قبل الحرب وبعدهـا ... الخ وامور الدار من الداخل كقسم الأرشيف أو كتابات الدار وورقها الخاص وعلاقاتها بالمفوضيات الأخرى ... الخ ثم كيفية اعداد التقارير السنوية .

الفصـل الثـالث

دور دار المندوب السامى فى الحكم خلال الحرب العالمية الأولى :

مكماهون ـ وينجت

ثم الحديث عن دار المندوب السامى وتطورات الحرب وشملت : سخرة الفلاحين ـ الجيش المصرى .

وأخيرا دار المندوب السامى والعلاقة مع الحكومة المصرية :

السلطة ـ الوزارة

الفصـل الرابـع :

وعنوانه : بدايات ثورة ١٩١٩ ودار المندوب السامى : ـ

وتناولت فيه لقاء ١٣ نوفمبر حتى رحيل وينجت عن مصر وتسلم شتيهام نائب المندوب السامى ادارة البلاد حتى نفى سعد زغلول وزمـلائه الى مالطـة وتعيين الجنرال ادموند ـ اللنبى فى ٢٥ مارس ١٩١٩ ـ ٢١ مايو ١٩٢٥ مندوبا ساميا على مصر ومواجهته للثورة ـ وما تبع ذلك اللنبى ولجنة ملنر حتى فشل مفاوضات عدلى كيرزون .

الفصـل الخامس :

دار المندوب السامى وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٠

وتناولت فيه دور اللنبى وكبار الموظفين البريطانيين فى التمهيد لسياسة التصريح ٠

واللنبى وكبار الموظفين البريطانيين والصراع مع حـكومتهم لاصدار التصريح ، ثم صدور التصريح وأثره على وضع دار المندوب السـامى ٠ ثم المندوب السـامى ـ موظفو داره ـ كبار الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية ٠

الفصـل السادس :

دور دار المندوب السامى فى حكم مصر بعد صدور التصريح :

الدستور ـ الملك ـ الوزارات ٠

الفصـل السابـع :

دار المندوب السامى ومصرع السردار : ـ

واستقالة اللورد اللنبى ٠

الخاتمـة :

وقد رصدت فيها جملة النتائج التى توصلت اليها من هذه الدراسة ٠

وكان لابد لهذه الدراسة من الاستعانة بالوثائق والدوريات على نطاق واسع وبالفعل تمت الاستعانة بها :

١ ـ الوثائق البريطانية :

وكانت من أهم المصادر لدراسة هذا الموضوع ، وقد رجعت أساسا فيها للمصنف ٤٠٧ الموجود لدى الأستاذ الدكتور يونان لبيب ، وبعض وثائق ١٤١ التى أمدنا بها الأستاذ الدكتور طلعت اسماعيل رمضـــان · والتى أمدت الدراسة بقدر كبير من المادة التاريخية كما هو وارد فى صفحاتها المختلفة ، وقد فسرت لنا كثيرا من المواقف ، وأوضحت الطريقة التى يعمل بها المندوب الســامى وموظفو داره وكبار المستشارين والموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، واظهرت كذلك العلاقة بين المندوب السامى فى القاهرة ووزارة الخارجية فى لندن ·

٢ ـ الدوريات :

التى تمت الاستعانة بها على نطاق واســـع جدا خلال فترة الدراسة وما قبلها وما بعدها ، وهى قد أمدتنى بكثير من المعلومات وكشفت عن تفاصيل دقيقة لم تكشف عنها الوثائق العــامة · وقد حرصت على الاستعانة الى جانب « المقطم ، الصحيفة الموالية للاحتلال بالصحف المختلفة التى تمثل الرأى العام المصرى والأحزاب ، كجريدة النظام ـ والأهرام ـ ووادى النيل ـ وكوكب الشرق ـ والبلاغ ، والاتحاد والشعب والسياسة وبعض المجلات مثل آخر ساعة ·

٣ ـ المذكرات الشخصية :

وقد استفدت منها وخاصة مذكرات سعد زغلول المنشـــورة التى أمدتنى بمعلومات متنوعة خاصـــة ابان الحرب والعلاقة بين

المصريين « الملك ـ والوزارة وبين دار المندوب السامى · بالاضافة كذلك الى مذكرات عبد الرحمن فهمى المنشورة وقد استفدت منها خاصة فى أثناء ثورة ١٩١٩ ، ومذكرات أحمد شفيق ، ومحمد حسين هيكل ـ ومحمد على علوبه ، ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى ـ وذكريات حمد الباسل ··· الخ ·

وترجع قيمة هذه المذكرات والذكريات ان بعض كتابها عاصروا فترة الدراسة وشاركوا فى أحداثها ، الى جانب اتجاهاتهم وميولهم المختلفة التى لا شك انها أسهمت جميعا فى ابراز الحقيقة ، كما اعتمد البحث كذلك على العديد من المراجع والدراسات التى لا شك أنها قد أفادت البحث مما يتضح فى قائمة المصادر ·

وطأت قوات الاحتلال البريطاني أرض مصر ١٨٨٢ ، تحت دعوى سحق العصيان العسكري وحماية الخديو والمصالح الأوروبية ، وحرصت حكومة لندن على أن تؤكد للدول الأوروبية أن الاحتلال مؤقت مرهون بتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها (*) ، ولم تمس المؤسسات الدولية التي فرضت على البلاد كصندوق الدين أو المحاكم المختلطة ، أو الامتيازات الأجنبية ، كما لم تغير شكل العلاقة بين مصر وتركيا (١) ٠

ولذلك كان لزاما على الاحتلال أن يوجد مبررا قويا للاستمرار في البلاد يضمن له الامساك بزمام السلطة فيها وكانت خطة الاصلاح الوئيدة لا حبا في الاصلاح لذاته أو جريا وراء دوافع الانسانية والحضارة (٢) ، بل تمشيا مع هدفين أساسيين « خدمة المصالح الاستراتيجية والتجارية البريطانية ، وتخفيف ضغط القوى الأوربية عن طريق ضمان حقوقها المالية بتحسين أحوال مصر الاقتصادية بصورة تمكنها من سداد ما عليها من ديون (٣) ٠

بعد أن أعاد ولسلي النظام في القاهرة ، وفي نوفمبر ١٨٨٢ استدعى اللورد دفرين السفير البريطاني في الآستانة الى مصر لينظم حالتها السياسية ، ويقدم الاقتراحات لادارة الشئون المصرية في المستقبل ، « وفق مصالح بريطانيا الاستعمارية » (٤) فكان أول

(★) بيتر مانسفيلد ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ـ ١٧٦ ويتضمن الأسباب التي ادت الى رفض بريطانيا فكرة الضم ٠

(١) مذكرات محمد فريد القسم الأول ص ١٩ تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ ـ مسيحية تحقيق ورؤوف عباس حامد ، أيضا د٠ احمد عبد الرحيم مصطفى تاريخ مصر السياسي ، ص ٧ ٠

(٢) د٠ احمد عبد الرحيم مصطفى ـ المرجع نفسه والصفحة ٠

(٣) مذكرات محمد فريد ـ المرجع نفسه والقسم والصفحة ٠

(٤) تيودور رونشتين ـ تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ ـ ١٩١٠ ، ص ١٦٧ ٠

ما فعله أن « الغى المراقبة الثنائية » ، وأعاد تشكيل الجيش المصرى تحت قيادة بريطانية ، وأوصى بانشاء بوليس تحت اشراف انجليزى ، كما اهتم دفرين اهتماما كبيرا بتحسين أحوال الرى (**) ، فأوصى بتعيين مستشارين ومفتشين انجليز فى وزارة الأشغال ، وتعيين مستشار انجليزى للمالية يكون له حق حضور جلسات مجلس الوزراء (٥) ، وأشار أيضا باصلاح النظام القضائى (٦) ، وفيما يتعلق بنظام الحكم فلم يمسه دفرين بتعديل كبير ، حيث أبقى على السلطة الفردية للخديو وأن يكون مجلس النظار مجلسا استشاريا له ، وتكملة لهذا الشكل الأساسى لنظام الحكم رأى اللورد انشاء مجالس نيابية لا سلطة لها (٧) • وهكذا أشرف دفرين على وضع القانون الأساسى الصادر أول مايو ١٨٨٣ والذى نظم الادارة المصرية خلال سنوات طويلة فى أعقاب الاحتلال (٨) •

(★★) مذكرات محمد فريد ـ المصدر السابق ص ٢٢ فسر اهتمام دفرين بشئون الرى لاعتقاده أن رخاء مصر يعتمد على ضبط مياه النيل والاستفادة القصوى منها فى الرى لزيادة قوتها الانتاجية للوفاء بديونها دون اثقال الأهالى بضرائب كبيرة •

(٥) د• احمد عبد الرحيم مصطفى ـ نفس المرجع ص ٩ ، ومذكرات محمد فريد ، المصدر السابق والجزء ص ٢١ •

(٦) مذكرات محمد فريد ، نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢ • انظر احمد شفيق ، مذكرات فى نصف قرن ، جـ ١ ، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٧ حيث يحتوى على تقرير دفرين الذى ارسله الى جرانفيل •

(٧) مذكرات محمد فريد ـ المصدر السابق والجزء ص ٢٣ ـ ٢٥ ، د• احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ١٠ ـ ١٢ •

انظر ايضا تيودور روشتين ـ المرجع السابق ، ص ١٦٨ قول احد أعضاء مجلس العموم ادوارد جراى علق على دستور دفرين ، « بانه صورة كاذبة للحكم الدستورى أجيد رسمها » •

(٨) د• يونان لبيب رزق ـ الحياة الحربية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ، ص ١٥٣ •

وهكذا انتقلت السلطة كلها فى مصر الى القنصل البريطانى العـــام (*) الذى ظل محتفظا بهذا اللقب المتواضع ، والى أعوانه مستشارى النظارات المختلفة ٠

وقد أشارت التيمس أن مقامه سيكون غير مقام سلفه وأعلى راتبا من رواتب الموظفين فى الخدمات القنصلية العادية (٩) ٠

ورغم أن ممثل انجلترا كان من الناحية الرســمية على قدم المســـاواة مع ممثلى الدول الأخرى ، « فانه بالاستناد الى جيش الاحتلال ونفوذ انجلترا فى المجال الدولى كان يتمتع بسلطة مطلقة لا تقل عن سلطة الدكتاتور فى روما القديمة بحيث لم تفلت من يديه شاردة ولا واردة من شئون مصر باقسامها وادارتها المختلفة » (١٠) ٠

وكان الشخص الذى أختير للقيـــام بهذا المنصب هو السير « ايفلين بارنج » (**) _Evelyn-Bering اللورد كرومر (***) فيما

(★) المقطم ، ١٩٢٨/١٠/٢٧ خطبة لايموس مستشار الحقانية ذكر انه رغم شهرة كرومر العالية فان لقبه الرسمى لم يزد عن وكيل سياسى لدولته ٠
والأهرام ١٩٣٥/٨/٧ ود٠ أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ٢ لقب بارنج الرسمى قنصل عام ووزير مفوض ، وتحت ظل الاحتلال لقب بالمعتمد البريطانى ٠

(٩) الاهرام : ١٩٨٣/٦/٢ ٠

(١٠) د٠ أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ١٢ ٠

(★★) تيودور روشتين ـ ذكر بانه كان يوجد ثلاثة منافسين للورد كرومر على المنصب هم سير أدوارد مالت ـ أو كلن كلفن ، ريفرز ويلسون ورجحت الحكومة البريطانية اللورد كرومر ٠ انظر الاسباب ، ص ١٦٩ ٠

(★★★) احمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ٢ ، منح كرومر لقب Pair و ٢٤ مايو ١٩٨٣ ص ٥٢ ، فاصبح اللورد كرومر ٠ وانظر الدليل المصرى ـ ١٩٢٨ ص ٥٦ ، منح بونه كونت ولقب اذ ذاك باللورد كرومر ١٨٩٠ ٠

بعد ، وقد احسنت الحكومة البريطانية الاختيار فقد سبق أن عمل فى مصر فى عهد اسماعيل ، بالاضـــافة الى سابق خـدمته فى الهند (١١) ·

وفى ١١ سبتمبر ظهر أول معتمد بريطانى فى مصر ، مزودا بالسلطة والنفوذ ما جعله فى مقام نائب الملك أو الحاكم العـام للمستعمرات ·

وظلت مصر تحت يده القادرة ٢٤ عاما سيطر خلالها على كل صغيرة وكبيرة فى البلاد ، وتلاشت بجانبه كل سلطة وطنية وأصبح يعرف بين الناس بأنه « خديو مصر غير المتوج » (١٢) «وقيصر قصر الدبارة » لأن الكلمة الفصل فى جميع دوائر الحكومة كانت له دون سواه فكانت اشارته أمرا ، ورجاؤه حكما ، وأدى تغلغله فى شئون البلاد على اختلافها ، وتدخله فى صغيرها وكبيرها الى أن يلجأ اليه الكثيرون من الشاكين (١٣) ·

بدأ كرومر سياسته بتنفيذ توصيات دفرين ، وان كان فى واقع الأمر واضع أسس وقواعد السيطرة البريطانية على مصر فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والادارية ، ولا مبالغة فى القول أن الكرومرية فى مصر لم تنته بخروج كرومر ١٩٠٧ من مصر · بل استمرت طوال الفترة التى تعالجهـا هذه الدراســة ١٩١٤ ـ ١٩٢٤ ، ان لم تكن أيضا قد ظلت حتى خروج آخر جندى بريطانى من مصر يوم ١٨ يونية عام ١٩٥٦ · وان اختلف الأسلوب

(١١) Polson New Man Creat Britain in Egypt, p. 122.
ود· احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ١٤ · عمل كرومر فى صندوق الدين ولجنة التحقيق والمراقبة الثنائية ·
(١٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٩ ·
(١٣) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١/٧ ·

بحكم سنة التطور التى تمر بها الأمم ، والفارق الزمنى الهائل بين القرن ١٩ والقرن ٢٠ ، الى جانب تغير وضع مصر السياسى والاقتصادى بحصولها على استقلالها الذاتى بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وأخيرا باختلاف شخصية المندوب السامى الذى يحكم مصر ، وبرغم كل ذلك بقيت السياسة الكرومرية هى الجوهر الذى يقاس على أساسه مدى نجاح أى مندوب سامى أتى الى مصر مما سيتضح لنا عند عرض الفصول ٠

وقد تمتع كرومر بالخبرة السياسية والادارية الممتزجة بالتأنى والحزم الى جانب دهائه السياسى ونلاحظ دوره فى عقد الوفاق الودى عام ١٩٠٤ على سبيل المثال ، حيث سعى لاسكات صرخة المعارضة الفرنسية للاحتلال ، التى كانت قيدا على عمله فى مصر ، فنذكر انه لما أتى الى البلاد سنة ١٨٨٣ عقد نيته على سد هذه الثغرة « بقدر ما تمكنه دائرة وظيفته وكان ذلك سعيا شاقا كسعى من يطلع الجبل حاملا حملا ثقيلا » (١٤) ومما يدل على تأثير شخصية كرومر فى النجاح الذى حققه فى مصر ، أنه عند مناقشة أسباب ثورة ١٩١٩ فى البرلمان الانجليزى علل وكيل وزارة الخارجية مستر هرمسورث سببا من أسباب قيام الثورة الى افتقار بريطانيا الى رجل مثل كرومر يتمتع بالشخصية والخبرة والصيت ، وانه كان أوتوقراطيا عادلا ، وقد كان علينا عندما ننقل « أوتوقراطيا عادلا » أن نراعى وضع شكل من الحكم يصلح لملء مكان الذين نقلوا » (١٥) ٠

وبعد حادثة مقتل السردار عام ١٩٢٤ كان من رأى جريدة الديلى ميل الانجليزية بأن المصاعب والنكبات فى الموقف الحالى ،

---

(١٤) الاهرام ١٩٢٥/١٠/٥ سياسة اللورد كرومر لقبت الصحف الفرنسية كرومر قبل الاتفاق الودى « بكرومر الفظ Le Bxutal Cromer» وبعد الوفاق تغيرت اللهجة واطلقت الصحف الفرنسية عليه « بالشيخ النابه » والاهرام ١٩٠٤/٤/٢٦ سياسة كرومر فى مصر ٠

(١٥) الاهرام ١٩١٩/٥/٣٠ المسالة المصرية فى مجلس النواب البريطانى ٠

تعود الى أغلاط اللنبى السابقة » ولطباع المندوب السامى فى مصر خطورة غير عادية ، فشخصية اللورد كرومر هى التى صارت حجر الزاوية فى مصر الحديثة ، أما شخصية اللورد اللنبى فكادت تصبح حجر الضريح » (١٦) .

وعندما وقع الاختيار على اللورد لويد مندوبا ساميا على مصر ، شبهت الصحف دخوله الى البلاد : الحالة نفسها التى دخل فيها كرومر مصر من حيث وقوع صدمة الاحتلال ، ثم تلتها سياسة كرومر ، وكانت الثانية صدمة اللنبى يوم ذهب بجحفلة وفى يده الانذار فى نوفمبر ١٩٢٤ ، حيث استولى على المصريين فزع وحيرة نشأ عنهما ضعف وفرقة (١٧) .

وكانت اول خطبة للورد لويد هو اعلانه عن اعجابه الشديد بكرومر وسياسته حيث وصفه « بأنه أعظمهم شخصية وأقدرهم على العمل الصحيح لأنه عالج فى مصر أحوالا لا نظريات » (١٨) . وأعلن أنه سيسير على دربه ، وحينما ظهر فى مصر تصرف كأنه صاحب السلطة المطلقة فى البلاد ، فامتنع عن تقديم أوراق اعتماده ، وطاف بالأقاليم فى موكب رسمى فاق موكب كرومر نفسه حتى أطلقت عليه الصحف المصرية « كرومر الثانى » (١٩) ، وعلقت الأهرام على ذلك بأن كرومر نفسه لم يكن يتخذ لنفسه موكبا رسميا بهذا الحجم من الفخامة والأبهة (٢٠) . وأنه لو عاد ليحكم مصر

---

(١٦) المقطم : ١٩٢٤/١٢/١٠ .
(١٧) الأهرام ١٩٢٥/١٠/١٥ .
(١٨) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١٠/٢ .
(١٩) الدورية نفسها والعدد ، ١٩٢٩/٧/٢٥ « استعفاء عزل لويد » ، الأهرام ١٩٢٦/١/٢٣ بين اللورد كرومر واللورد لويد فى حفل خزان سنار .
(٢٠) الأهرام : ١٩٢٩/٧/٢٥ ، كوكب الشرق : ١٩٢٥/١٢/١٨ انظر تعليقها عن المسئول عن عودة العهد الكرومرى .

فى ١٩٢٥ نحكم بأسلوب مختلف عن عام ١٨٨٢ الذى يحاول لويد تطبيقه (٢١) .

ولما وقع الاختيار على السير برس لورين مندوبا ساميا على مصر ، علقت جريدة المورننج بوست بقولها ، « أنه لما خلف لورين اللورد لويد خولفت التقاليد المرتبطة بأسماء كأسماء اللورد كرومر وكتشنر » (٢٢) .

هذه أمثلة صغيرة توضح لنا مدى تأثير الكرومرية على مصر وسوف تتضح الصورة أكثر عند عرض الفصول التالية .

كرومر والسيطرة السياسية : مع الخديويين توفيق وعباس :

خضع الخديو توفيق للاحتلال خضوعا تاما ، وأطلق يد كرومر الحديدية وسلطته المطلقة فى البلاد دون أى مقاومة منه ، أو حتى التفكير فى اقامة العراقيل فى وجه ما يسمى بسياسة الاصلاح ، حتى كيل له المديح لتعاونه مع العهد الجديد (٢٣) .

واستمر الحال على ذلك طوال حكم توفيق ، وعندما اشتد عليه المرض أدرك كرومر أن ذلك البناء الواهى المعروف بالحكومة المصرية ستهتز دعائمه اهتزازا شديدا (٢٤) .

وفى السابع من يناير عام ١٨٩٢ ، تدهورت صحة الخديو توفيق تدهـورا خطيرا فنشط المعتمد البريطانى واستشار بعض

---

(٢١) الاهرام : ١٩٢٣/٤/٨ خبرة اللورد لويد الاستقلال والتحفظات .
(٢٢) المقطم : ١٩٢٣/٨/٢٠ ، تعيين المندوب السامى فى مصر .
(٢٣) د. احمد عبد الرحيم ـ المرجع السابق ، ص ١٩ .
(٢٤) The Earl of Cromer Abbas II, pp. 20.

المقربين اليه فيما تكون الحالة بعد وفاة الخديو ، « وقرر اعلان عباس الثاني خديويا فور وفاة أبيه » (٢٥) • وتغلب على مشكلة عدم بلوغ الأمير لسن الرشد القانونية عند وفاة توفيق باحتساب عمره بالسنوات الهجرية وليس بالسنوات الميلادية (٢٦) • خشية ابقاء العرش خاليا لشهور وتعيين مجلس وصاية ، مما قد يؤدى الى « دسائس وصعوبات متنوعة » ، ويرى أنه قد نجح فى كافة الترتيبات التى اتخذها مما أصبح من المستحيل تدخل تركيا ونتج عن ذلك أنه لم يعد أمام السلطان سوى التصديق على كل ما تم واصدار الفرمان بتولية عباس الثانى خديويا على مصر (٢٧) •

ومنذ اعتلاء الخديو عباس الثانى عرش مصر ، بدأت مرحلة جديدة ومختلفة غلب عليها الصراع والتطاحن بين المعتمد البريطانى والخديوى الجديد ، فمن الاستسلام والخضوع التام الى العداء الكامل ومحاولات كرومر كبح جماح الشاب الذى يمتلك « الجرأة والذكاء والنشاط » (٢٨) ، والرغبة القوية فى ممارسة سلطته كاملة •

فمنذ لحظة توليه السلطة ، قام عباس بتغيرات فى نظام المعية السنية ، وابعاد من يستشف قربهم من الانجليز (٢٩) ، حتى اتهمه

---

(٢٥) د• يونان لبيب رزق ـ مجلة السياسة الدولية قضية الحماية البريطانية على مصر وانظر أيضا احمد شفيق ـ المصدر السابق نفس الجزء ، ص ١ الذى ذكر أن كرومر اجتمع بالمستشار المالى بالمر وبرئيس الوزراء مصطفى فهمى •

(٢٦) Cromer : Op. Cit., p. 2. وأيضا احمد شفيق نفس المصدر والجزء والصفحة اعتبر عباس بلغ السن القانونى ١٤ يوليو ١٨٩١ •

(٢٧) Ibid.

(٢٨) بيتر مانسفيلد ـ المرجع السابق ، ص ١٩١ واحمد عبد الرحيم ـ المرجع السابق ، ص ٢٠ •

(٢٩) أحمد شفيق ـ نفس المصدر والجزء ص ١٧ ـ ٢٤ ود• أحمد عبد الرحيم نفس المرجع والصفحة •

العميد البريطاني بسوء اختياره لمستشاريه (٣٠) ، كما رفض الخديو الشاب فى أثناء قيامه بجولة في الوجه البحرى ، اصطحاب المستشار المالى معه الوين بالمر · El Win, Palmer (٣١) ·

بدأ أول صدام بين صاحب السلطة الفعلية وصاحب السلطة الشرعية حول مرسوم تخفيض مدة الخدمة العسكرية من ستة أعوام الى خمسة ، وكان قد أقره مجلس النظار ، وعندما عرض على عباس نحاه جانبا ليدلى برأيه فيه فى اجتماع مجلس النظار ، وكانت وجهة نظر الخديو أنه من المستحسن تخفيض المدة الى أقل من خمس سنوات حتى لا ترتبك أعمال الزراعة ، فما كان من رئيس الوزراء مصطفى فهمى الا أن هرع الى كرومر ، ووجه اللورد الى الخديو لوما عنيفا وصرح بأنه تجاوز حقوقه وارتكب عملا مخالفا للدستور (٣٢)·

وفى مقابلة للعميد البريطانى مع سكرتير الخديو الخاص مسيو « رولييه » ، اعترض الأول على تدخل الخديو فى شئون السياسة ، وأنه كان يجب أن يعتمد على نظاره فى ادارة شئون الحكم ، وأن يهتم بالمسائل الرئيسية ، وأبدى المعتمد ضيقه من الأمور التى يعالجها رجال القصر مباشرة مثل المديرين الذين يقدمون الى الخديو التقارير ، وانتقاده للموظفين الانجليز فى الادارة المصرية وكرهه لارتين باشا وللضباط الانجليز والوطنيين ، وغير ذلك من الأمور التى انتقدها على الخديو (٣٣) ·

---

(٣٠) Cromer : Op. cit., p. 7-27.

(٣١) د· يونان لبيب رزق ـ تاريخ الوزارات المصرية ، ص ١٢٤ ·

(٣٢) د· طلعت اسماعيل رمضان ـ الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ص ٨٩ ·

(٣٣) أحمد شفيق ـ نفس المصدر والجزء ، ج ٢، ٥٢ ـ ٥٥ والمرجع السابق ، ص ٨٩ ·

وفى أثناء قيام اللورد كرومر باجازته فى أكتوبر ١٨٩٢ ، كان يتابع التقارير التى ترد الى لندن من نائبه فى مصر المستر أرثر هاردنج عن تصرفات الخديوى من ذلك تقرير كتبه هاردنج ، بأنه فى أثناء مقابلته للخديو شكى مرة اليه بأن المصريين يعتبرون مصطفى باشـــا فهمى انجليزيا فوق اللازم ، وليس مصريا الى الدرجـــة الكافية (٣٤) • وفى تقرير آخر لنائب كرومر فى مصر ، ذكر أن ميل السراى الآن هو ما يسميه الخديوى مصريا ، مع أن بكوات المعية وباشواتها يفضلون الفرنسيين على الانجليز (٣٥) •

كل هذه الأحداث جعلت اللورد يتنبه الى خطورة الموقف ، فأعد العدة لمعركة يختار هو توقيتها ، هدفها اعطاء عباس فى أوائل حكمه درسا يفهمه من هو صاحب السلطة الفعلية فى البلاد (٣٦) •

رأى اللورد كرومر أنه ليس من الصواب أن يحرك النزاع أو يبدأ فيه • حيث من السهل على حد قوله على المنتقدين من الخصوم وكذلك الأصدقاء غير العارفين أن يقلبوا الحوادث رأسا على عقب ، فالخطة التى كان عليه اتباعها كلما كان يتحقق اقتراب الأزمة ، كلما كانت تزداد الحاجة الى الاعتدال المتناهى لكى يبعد كل شبهة بأن الأزمة أثيرت عمدا (٣٧) •

ولم يطل انتظار كرومر طويلا ، ففى ١٥ يناير ١٨٩٣ انتهز الخديوى عباس فرصة مرض رئيس الوزراء مصطفى باشا للتخلص منه فأرسل اليه أحد رجاله يدعوه الى الاستعفاء ، فطلب رئيس

---

(٣٤) Cromer : Op. cit., p. 14.

(٣٥) Ibid.

(٣٦) د• احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ٢٠ •

(٣٧) Cromer : Op. cit., p. 17.

الوزراء مهلة حتى الصـــباح ، وأرســـــل الى المستشار المالى بالمر Wlwin-Palmer وأخبره بالأمر ، فنصحه برفض الاستعفاء (٣٨) ٠

فما كان من رئيس الوزراء الا أن رد على رسول الخديوى ، بأنه من الأوفق لعبـــاس أن يستشير كرومر قبل أن يقرر أمرا نهائيا (٣٩) ، مما أدى الى أن يستشيط الخديو غضبا ، ويصدر قرارا باقالة النظارة ، ويذكر كرومر أن ابلاغه بقرار الخديو كان مفاجأة كاملة له (٤٠) ، وانه عندما أبلغ بأن يتجران باشا سيصبح رئيسا للنظار خلفا لفهمى ، لم يوافق على هذا الترشيح تحت دعوى أنه مسيحى (٤١) ٠ ويجب أن يكون رئيس الوزراء مسلما ، وفهم عباس أن بامكانه اختيار رئيس نظاره دون استشارة كرومر ، وأنه يستطيع بذلك أن يسن سنة جديدة غير سنة والده الذى كانت تكتنفه ظروف مختلفة فى علاقاته مع الانجليز وخضوعه لهم لأنهم عاونوه فى توطيد عرشه ، أما هو فلم يكن مدينا لهم بشىء وكان جلوسه على عرش أبيه تطبيقا لفرمان الوراثة (٤٢) ٠

وهكذا اختار عباس حسين فخرى رئيسا للنظار ، الذى شكل النظارة الجديدة « مستبعدا » منها العناصر المؤيدة للانجليز (**) ،

---

(٣٨) مذكرات محمد فريد ـ القسم الأول ، ص ١٣٩ أحمد شفيق ، المصدر السابق ، والجزء ، ص ٥٧ ٠

(٣٩) The Earl-Cromer Abbas II, p. 21.

(٤٠) أحمد شفيق ـ نفس المصدر والجزء ، ج ٥٧ ـ ٥٨ وطلعت اسماعيل ـ المرجع السابق ، ص ٩٠ ٠

(٤١) ود· يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق ، ص ١٢٥ Ibid, p. 21. يبرر كرومر رفضه تعيين يتجران بعدائه للانجليز وكراهيته له ٠

(٤٢) أحمد شفيق ، نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٥٨ ٠

(★★) Crimer-op. cit., p. 21. استبعد ناظر المالية عبد الرحمن رشدى وناظر الحقانية ابراهيم فؤاد ويذكر كرومر أن تنبهما الوحيد انهما يعملان بوفاق قلبى مع الموظفين الانجليز ٠

وارسل سكرتيره الخاص لابلاغ المعتمد البريطانى بأمر التشكيل الوزارى الجديد ·

ويعترف كرومر فى كتابه « عباس الثانى » ، أنه لو استشاره الخديو قبل اسناد المنصب الى فخرى لما أبدى اعتراضه خصوصا وان حالة مصطفى فهمى كانت تقتضى أن يستريح من الأعمال زمنا طويلا ، غير أن الأمر دبر ونفذ من غير أخـــذ رأيه وقد كان من المستحيل أن يقر تغييرا كهذا فى هيئة الحكومة يخرج منها كل أنصار السياسة البريطانية من النظارة ، وقد ظهر بكل جلاء أن القصد منه ضرب النفوذ البريطانى ضربة قاصمة (٤٣) ·

وأسرع كرومر بتبليغ حكومته نبأ تشكيل نظارة فخرى باشا من دون أن يأخذ رأيه (٤٤) · وذهب الى عابدين حيث اعترض اعتراضا شديدا على تعيين فخرى باشا والخطة التى جرى عليهـا هذا التغيير ، فأجابه الخديو بأنه يصعب العدول عن قراره ، ووعده بناء على طلبه الا ينشر خبر تشكيل النظارة الجديدة فى الجريدة الرسمية ، الا بعد الاتصال بوزير خارجيته اللورد روزبرى Rosebery فى هذا الشأن (٤٥) ، وزيادة فى الحيطة قام كرومر بارسال قوات بريطانية كافية الى المطبعة التى تطبع فيها هذه الجريدة لمنع نشر المراسيم اذا أخل الخديوى بوعده (٤٦) ·

---

(٤٣) Cromer : Op. cit., p. 22.

(٤٤) أحمد شفيق ـ نفس المصدر والجزء ، ص ٥٩ د· طلعت اسماعيل ـ المرجع السابق ، جـ ٩١ ·

(٤٥) نفس المصدر والجزء والصفحة ·

(٤٦) د· يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق ، ص ١٣٦ ·

وفى الوقت نفسه أمر كرومر الموظفين الانجليز بألا يعترفوا بالنظار الجدد الا بعد أن يسمح لهم بذلك (٤٧) ، كما امتنعوا أيضا عن الذهاب الى مكاتبهم خلال أيام الأزمة (٤٨) .

وبلغت الأزمة ذروتها ، بالقرار الذى اتخذه مجلس الوزراء البريطانى ، حيث سارع بتقديمه الى الخديوى ، وقد نص « على أن الحكومة البريطانية تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظار ، وأنه فى الوقت الحاضر لا تبدو أى ضرورة للتغيير ، لذلك لا تستطيع الحكومة البريطانية أن توافق على تعيين فخرى باشا » (٤٩) ، وتضيف بأنه يجب على اللورد أن يعرف الخديو اذا كان يرفض أخذ رأيه فان العاقبة تكون وخيمة عليه (٥٠). ورد الخديوى بأن تنازله عن العرش أهون عليه من ارجاع مصطفى فهمى باشا ، فقال كرومر بأنه ليس من الانصاف أن يلح عليه بالجواب حالا . وأنه سيعود فى اليوم التالى للوقوف على رأيه (٥١) .

وكان لابد لهذه الأزمة من حل ، ففى عصر يوم تقديم الانذار نفسه جرت مناقشات طويلة بين بطرس غالى ويتجران ممثلين للخديوى وبين المعتمد البريطانى (٥٢) . وكذلك تدخل بعض قناصل

---

(٤٧) د. أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٥٩ .

(٤٨) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق والصفحة السابقة ، وأيضا حسن الشريف ، الرجال أسرار ، ص ٧٥ .

(٤٩) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء والصفحة ، وطلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٥٠) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء والصفحة ، وطلعت اسماعيل ، نفس المرجع والصفحة .

(٥١) Cromer : Op. cit., p. 24.
أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٥٩ .

(٥٢) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

الدول لحسم المشكلة (٥٣) · حتى تم فى النهاية التوصل الى حل الأزمة ، وذلك بألا يعود مصطفى فهمى باشا لرئاسة الوزارة ، استجابة لطلب الخديوى وحفاظا لماء وجهه ، واستقالة نظارة حسين فخرى بناء على طلب كرومر ، وتعيين رياض باشا رئيسا للنظارة الجديدة (٥٤) ، « كحل وسط ، بدلا من اذلال الخديوى الشاب كثيرا » (٥٥) ·

وفى الوقت نفسه صمم كرومر على اخضاع الخديوى لسلطته ، فأرغمه على اصدار بلاغ رسمي وضع صيغته بنفسه جاء فيه ، أنه يرغب رغبة شديدة فى أن يوجه عنايته لايجاد أصـــدق العلاقات الودية مع انجلترا ، وأنه يسير بكل رضاء بموجب نصيحة الحكومة الانجليزية فى كل المسائل المهمة فى المستقبل (٥٦) ·

ورغم وصول الطرفين لهذا الحل الوسط ، فان كرومر نجح فى استغلال الحادثة باستصدار نصيحة الحكومة البريطانية (*) ، التى شلت قدرة عباس على اختيار نظاره ، الا بعد استشارة وموافقة ساكن قصر الدوبارة مما يعنى أن سلطة اتخاذ القرار قد استمرت فى يده ، وأنه لا يمكن للخديو اتخاذ قرار ما دون استشارة كرومر ·

---

(٥٣) مذكرات محمد فريد ، المصدر نفسه والقسم ، ص ١٤١ والقناصل هم قنصل اسبانيا باعتباره أقدم القناصل ــ وقنصل المانيا وقد تدخلوا لحل الأزمة وايضا ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣١ ــ ٣٢ ·

(٥٤) أحمد شفيق ، نفس المصدر والجزء والصفحة ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣١ ــ ٣٢ ·

(٥٥) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، الجزء الأول ، ص ٧٣ ·

(٥٦) أحمد شفيق ــ المصدر السابق ، ص ٦١ ــ د· يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ ·

(*) انظر حسن الشريف ، المرجع السابق ، ص ٩٥ ــ ٩٦ ·

ولم يكن هذا كل ما يبتغيه اللورد كرومر فقد كان راغبا فى أن يلقن الخديوى درسا آخر ، وواتته الفرصة لذلك بعد نحو عام فيما عرف بحادثة الحدود ·

ففى ٩ يناير ١٨٩٤ سافر عباس في رحلة الى الصعيد « جرجا » ومنها الى وادى حلفا لاستعراض الحامية المصرية ، وفي أثناء تفقده لاحدى الحاميات لاحظ نقصا فى نظام الجنود وأسلحتهم وتدريبهم ، وأبدى انتقاده علنا الى الضباط الانجليز ، والى وكيل الحربية وقتئذ محمد ماهر باشا ، وكان يرافقه في رحلته ، فغضب كتشنر سردار الجيش المصرى واعتبر هذا تحقيرا له أمام الحامية (٥٧) ، وعزم على تقديم استقالته ولكنه تراجع عن الاستقالة بعد تأكيد الخديوى له أنه لا يقصد توجيه انتقادات شخصية اليه (٥٨) ، ومع ذلك أبى كتمان الأمر كما وعد الخديوى وخرج عن صفته العسكرية الى صفة رجل سياسى على حد قول جريدة « الكورية دى فرانس » (٥٩) ، فأرسل ضابطا الى المعتمد البريطانى ليبلغه بتفاصيل الحادث ، الى جانب أيضا برقية بعثها اليه بهذا الشأن (٦٠) · وانتهز كرومر الفرصة وصمم على أن يمرغ كرامة الخديوى فى الوحل اذا لم يصدر بيانا رسميا يسحب فيه انتقاداته (٦١) ·

ورغم أن عباس هو القائد الأعلى للجيش شرعا وفعلا ، فان كرومر سلبه حقه وانتحله لنفسه (٦٢) ، فما كاد الخديوى يصل

---

(٥٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٢ · أحمد شفيق ـ المصدر السابق والجزء ، ص ١٢٣ ـ ١٢٤ ·

(٥٨) أحمد شفيق ـ المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٤ ·

(٥٩) الأهرام : ١٨٩٤/٢/٢٨ ·

(٦٠) أحمد شفيق : المصدر نفسه والجزء والصفحة ·

(٦١) د· يونان لبيب : المرجع السابق ، ص ١٣٩ ·
الأهرام : ١٨٩٤/٢/٣ ·

(٦٢) الأهرام ، العدد نفسه ، التهديد بخلع الخديو ·

الى جرجا حتى وجد رياض باشا رئيس النظار وآخرين (٦٣) ، حضروا خصيصا لمقابلته ، وذلك لأن كرومر قابل رئيس النظار وهدد بخلع الخديو (٦٤) ، اذا لم يستجب لتلك المطالب :

١ ـ عزل ماهر باشا وكيل نظارة الحربية ، بدعوى أنه المحرض للخديوى (٦٥) ٠

٢ ـ أن يصدر الخديوى أمرا ينثى على سردار الجيش والضباط الانجليز الذين فى خدمة الجيش المصرى ، ويبدى رضاءه عن حامية الحدود وثناءه على ضباطها (٦٦) ٠

والى جانب هذه المطالب قدم رياض وزملاؤه البرقية التى أرسلها وزير الخارجية البريطانى الى مندوبه فى مصر جاء فيها أنه ؛ اذا رفضت مصر اجابة المطالبة الانجليزية ، اضطروا الى اتخاذ الوسائل الفعالة لوضع الجيش المصرى تحت قيادة جيش الاحتلال (٦٧) ٠

وقد فوجىء عباس بتطور المسألة الى هذا الحد الخطير ، وبعد التشاور مع نظاره اتفقوا على أن يرسل رياض باشا رئيس النظار برقية الى ناظر الخارجية لابلاغها للورد كرومر يؤكد الخديوى فيها

---

(٦٣) آخرين هم : بطرس غالى ناظر المالية ، ومحمود شكرى رئيس الديوان ٠

(٦٤) أحمد شفيق ، المصدر والجزء نفسه ، ص ١٢٥ ٠

(٦٥) مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق القسم نفسه ، ص ١٩٢ ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٢ ـ ٣٣ ٠

(٦٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٣ وانظر د٠ عبد العظيم رمضان ٠

(٦٧) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٥ ، د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ ٠

عن رضـــاه عن جيشه وعظيم امتنانه حين تفقده ، ولكن المعتمد البريطاني رفض البرقية وأصر على اعتذار الخديوى بنفسه (٦٨) ٠

ولم يجد عباس أمامه غير الاذعان ، فبعث ببرقية فى ٢٦ يناير الى السردار وصفها فى مذكراته بأنها صيغت ، « فى عبارات مذلة للبلاد ولشخصه » (٦٩) ، أعلن فيها عن رضائه عن حالة الجيش ونظامه ، وشكره وتقديره لنضباط المصريين والانجليز ، وخاصـة الخدمات التى أداها الضباط الانجليز للجيش المصرى ، وامعانا فى الاهـــانة أصر كـرومر على نشر اعتـذار الخديوى فى الجـريدة الرسمية (٧٠) ، وقد أعرب فى حديث له مع يتجران باشا عن ارتياحه لاعتذار الخديوى (٧١) ٠

وبذلك تراجع عباس عن موقفه ، وحقق كرومر هدفه فى سلب الخديوى كل سلطة ٠

وقد أحدثت أزمة الحدرد شرخا فى العلاقة بين عباس ورئيس نظاره ، اذا اعتقد بأن رياض لم يؤيده وأنه قد أخطأ فى تصـوير الحالة وحمله على الاعتذار (٧٢) ، فعقد عزمه على ضرورة اقالة النظارة فى أقرب فرصة ، ومع شعور النظار بعدم ارتياح الخديوى اليهم قدموا استقالاتهم فى ١٤ ابريل ١٨٩٤ (٧٣) ٠

---

(٦٨) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٦ وبه نص برقية رياض باشا ٠
(٦٩) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ ٠
(٧٠) احمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٦ ـ ١٢٧ ٠
(٧١) نفس المصدر والجزء ، ص ١٣١ ٠
(٧٢) نفس المصدر والصفحة ، ص ١٢٧ ، د٠ طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٩٤ ٠
(٧٣) د٠ يونان لبيب ، المرجع السابق ، ١٤١ ٠

ولكن عباس كان قد وعى الدرس تماما ، فلم يشأ أن يبت فى تشـــكيل الوزارة الجديدة دون استشـــارة اللورد كرومر ، فاستدعاه يطلب رأيه ، وتقدم المعتمد باقتراحاته لتشكيل النظارة الجديدة والتى يمكن حصرها فى ثلاثة أمور (٧٤) .

١ – اختيار نوبار باشا الأرمنى الأصـــل ذى الميول الانجليزية القوية .

٢ – اختيار مصطفى فهمى باشا ، وابراهيم باشا فؤاد ، وكليهما من أكثر المتعاونين مع الاحتلال فى النظارة المقترحة .

٣ – ولارضـــاء الخديوى وافق كرومر على اختيار حسين فخرى باشا (٧٥) الذى كان قد رفضه من قبل .

وبعد تردد قليل وافق عباس على كافة المقترحات التى تقدم بها المعتمد البريطانى فى ١٥ أبريل ١٨٩٤ (٧٦) . وهكذا ظهرت نظارة نوبار باشا بتوقيع اللورد كرومر .

وفى عام ١٨٩٥ حاول الخديوى عباس اقصاء نظارة نوبار ، فتدخل كرومر فى الأمر ، ورأى الخديوى أن تشدده قد يؤدى الى أزمة أخرى مثل التى حدثت عام ١٨٩٣ مما دعـــاه الى ترك الأمر لفرصة أخرى (٧٧) .

---

(٧٤) د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٩٥ وانظر مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٧٥) المرجع نفسه والصفحـــة ، د. يونان لبيب رزق ، المرجع الســـابق ، ص ١٤١ .

(٧٦) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٤١ ، و د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٧٧) احمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٢١٠ د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ . انظر اسباب غضب عباس على نوبار .

ولم يدع صاحب السلطة الفعلية فى البلاد ، صاحب السلطة الاسمية يهنأ بكرسيه حتى فى الأمور الصغيرة القليلة الأهمية ، فنجده عقب أزمة نظارة فخرى لا يكتفى بما حقق من تأكيد لنفوذه الفعلى ، بل يتدخل لدى الخديوى طالبا منه اقصاء سكرتيره (*) ، ولم يجد عباس مفرا غير اعطائه أجازة يعود بعدها الى منصبه على ألا يتدخل مطلقا فى شئون السياسة (٧٨) .

وقد سار المندوبون السامون على خطى كرومر ابتداء من لويد وحتى لامبسون فاذا كان كرومر قد أخرج موظفـــا من الديوان الخديوى فقد أخرج خلفاؤه موظفين فى الديوان الملكى .

فقد قام اللورد لويد « كرومر الثانى » بابعاد حسن نشأت من رئاسة الديوان الملكى بالنيابة فى ١٩٢٥ ، وأرغم الملك فؤاد على الموافقة (**) ، ومع أن الوطنيين المصريين لم يكونوا راضين عن تدخل نشأت فى شئون الحكم وعمله على محاربة الشعور القومى ، الا أنهم اعتبروا بحق هذا التدخل فى أمر الشئون الداخلية هو الكرومرية بعينها ، فقد ذكرت الاهرام » أنه قد آلم الوطنيين الصادقين أن تمتد اليد الأجنبية الى صميم شئوننا الداخلية مهما كان تبرمهم بأعمال رجل من رجالهم (٧٩) .

وعلقت كوكب الشرق أن لويد فى جميع أعماله منذ تولى مهام منصبه فى مصر كان مثله الأعلى « كرومر » ، فأعاد مصر من عصر الاستقلال والدســتور الى العهد الكرومرى بجعل الكلمة العليـــا

(*) موظف الديوان الخديوى ، هو مسيو روليبه سكرتير الخديوى .

(٧٨) المصدر نفسه والجزء ، ص ٦١ .

(**) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١٢/١١ المندوب السامى فى القصر الملكى استقالة حسن نشأت .

(٧٩) الأهرام : ١٩٢٦/١/٨ سياسة التحذير .

للانجليز ، وجعل البلاد تحت سيطرتهم الفعلية (٨٠) ، بل وتخطى يتدخله حق رأس السلطة العليا بقيامه باخراج حسن نشأت من الديوان الملكي ورجع بنا الى الوراء (٨١) .

وأكثر من ذلك فعل لويد ، فقد كان اسم الخديوى فى أيام اللورد كرومر يذكر فى حفلات السودان ، ولكن لويد تعمد ألا يذكر اسم الملك فى حفل خزان مكوار (٨٢) .

والقصة نفسها تكررت فى عام ١٩٣٥ ، عندما كان السير مايلز لامبسون مندوبا على مصر قابل الملك فؤاد وطلب منه ابعاد زكى الأبراشى ناظر الخاصة الملكية (٨٣) ، وقد أراد الملك اعطاءه اجازة طويلة يقضيها خارج مصر ، ولكن المندوب السامى أصر على تسوية هذه المسألة تسوية حاسمة (٨٤) ، وباقالته من منصبه ، بل أصر على ابعاده خارج البلاد ، فعندما أبلغ باستقالة الأبراشى ورفضه قبول منصب فى الخارج ، أجاب لامبسون بأنه لا يعتبر الأمر منتهيا وكرر طلبه ، وخضع الملك وقبل الأبراشى منصب وزير مفوض لمصر فى بلجيكا (٨٥) .

وكانت الهيئة الوحيدة التى تركها كرومر للخديو عباس هى ادارة الأوقاف ، ولكن هيهـات لشخصية مثل شخصية المعتمد

---

(٨٠) كوكب الشرق : ١٩٢٦/٤/٢ سياسية الاستعمار البريطانى .

(٨١) الدورية نفسها : ١٩٢٥/١٢/١٤ من المسئول عن تدخل المندوب السامى .

(٨٢) نفس الدورية ، ١٩٢٦/٤/٢ .

(٨٣) الأهرام : ١٩٣٥/٤/١٩ التى ذكرت ان المندوب السامى تكلم مع الملك عن استمرار النشاط السياسى للابراشى والعدد ١٩٣٥/٤/٢٠ ، واتصال الابراشى بالقائمين على الحملة على وزارة نسيم والمقطم ١٩٣٥/٤/١٩ ، الشعب ١٩٣٥/٤/٢٥ .

(٨٤) الدورية نفسها : ١٩٣٥/٤/٢١ .

(٨٥) الدورية نفسها : ١٩٣٥/٤/٢٥ ، المقطم : ١٩٣٥/٤/٢٣ .

البريطانى ان تتركه ينعم تماما بها ، فما كان منه الا أن أنشأ مجلس الأوقاف الأعلى ســـنة ١٨٩٩ ، للحد من تصرفات الخديوى المالية فيهـا (٨٦) ٠

السياسة الكرومرية تجاه الوزارة :

واستمرارا للهيمنة الكرومرية على مصر ، نستعرض جانبا آخر من تلك الهيمنة السياسية وهى الوزارة المصرية ، أو النظارة بلغة العصر ٠

قامت علاقة اللورد كرومر بالنظار والموظفين المصريين على المبدأ الذى أرساه وزير خارجيته اللورد جرانفيل فى ٤ يناير ١٨٨٤ فى برقيته المشـــهورة الى شريف باشـــا رئيس النظـــار المصرى « ١٨٨٢/٢/٢١ ، ١٨٨٤/١/١٠ » اثر الخلاف معه على اخـــلاء السودان ، « وهو أن على كل موظف مصرى كبير أو صغير أن ينفذ أوامر الموظف الانجليزى كبير أو صغير أو يعتزل الحكم » (٨٧) ٠

وبذلك أرس هذا المبدأ « الحماية السافرة » غير المعلنة على مصر ، حتى قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ (٨٨) ٠ واعلان الحماية الرسمية على البلاد ٠

وقد أعطى هذا المبدأ لكرومر مسئولية ادارة الحكم المطلق على مصر فمشورته واجبة ، وكل وزير لا يتبعها يجب أن يستقيل ٠

---

(٨٦) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، الجزء الأول ص٧٦ ٠

(٨٧) الأهرام : ١٩٣٥/٧/٢٠ ، تلميذ من تلاميذ كرومر ٠

(٨٨) Chirol Valentine - The Egyptian Problem, p. 208.

وكان المعتمد البريطانى ماهرا للغاية فى استخدام هذا المبدأ الذى ظل دستوره الذى مشى عليه ربع قرن (٨٩) · حتى انه فى أعقاب استقالة نظارة شريف ، ووصول « انذار جرانفيل » ، هدد بأنه اذا لم يقبل أحد من المصريين تولى النظارة الجديدة ، سوف يتولى ادارة البلاد بنفسه وحرص على انتشار خبر هذا التهديد (٩٠)·

انطلاقا من هذا المبدأ ، فان أى نظارة تشكلت على عهد كرومر حتى خروجه من مصر ١٩٠٧ ، كان هو صاحب قرار اختيارها ، وصاحب السلطة الحقيقية ، وكان معياره فى الاختيار قائما على ولاء هؤلاء النظار التام له ، أو على الأقل استعدادهم للتعاون مع الحكم الجديد (٩١) ·

وكان استبعاد المصريين مبدأ من مبادىء تشكيل النظارات عند كرومر (٩٢) وفى جميع المناصب الرئيسية أيضا ، حتى أشرك سعد زغلول فى نظارة ١٩٠٦ (٩٣) ، وبرر المعتمد البريطانى هذه السياسة بأن المصريين اذا ما اشتركوا فى السلطة ، سيكونون غير « مريحين » على عكس احتمالات التعاون البادية من العناصر القديمة » (٩٤) ·

وقد عرف عهد الخديوى توفيق نظارات شريف ـ نوبار ـ رياض ـ وأخيرا مصطفى فهمى الذى كان على « استعداد تام لتنفيذ رغبات كرومر دون أدنى معارضة » (٩٥) ·

---

(٨٩) المقطم : ١٩٢٨/١٠/٢٧ ، ايموس يخطب فى الشئون المصرية ·
(٩٠) د· يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١١٧ ·
(٩١) د· أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١١٧ ·
(٩٢) د· يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١١٣ ·
(٩٣) المقطم : ١٩٢٨/١٠/٢٧ ·
(٩٤) د· يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١١٣ ·
(٩٥) مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٣ القسم الاول ·

حتى شبه « بأنه أداة طيعة فى يدى الممثل البريطانى فى القاهرة » (٩٦) ، وكان المعتمد البريطانى هو صاحب القرار فى اختيارهم ، أما ممارسة هؤلاء النظار لسلطاتهم فقد كانت شبه منعدمة ، اذ كبلها بادخال المستشارين والوكلاء والمفتشين فى مختلف النظارات ، فأصبحوا هم أصحاب القرارات الفعلية وكانوا أدواته التى استخدمها فى ممارسة حكمه ٠

وقد عبرت جريدة وادى النيل عن هذا الوضع أبلغ تعبير بقولها ، « ان النظار المصريين كانوا جنودا فى الصفوف الانجليزية ، بحيث اذا ظهر على أحدهم الملل أو قصر فى أداء التحية مثل العساكر سواء بسواء ، نظر فى أمره ، أو ذهب به الى بيته ، ولم تكن هذه المعاملة القاسية فى طى الخفاء ، أو تحت أنيـاب الرجل العنيد كرومر ، بل أنه جاهر بها فى تقاريره ، ووقف فى أعلى طبقة من النفوذ البريطانى ، وآذن بهذا النداء » (٩٧) ، وصدق الأستاذ أحمد أمين حين وصف النظار المصريين بأنهم « قطع شطرنج يلعب بها الانجليز » (٩٨) ٠

وعندما تولت نظارة نوبار الحكم فى ١٠ يناير ١٨٨٤ ، علقت جريدة البـال جازيت ، أن ارادة كرومر هى السائدة فى الادارة الجديدة ووظيفة نوبار قائمة كما وصفها هو نفسه ، ليس لأن يدير بل لأن يكون وسيطا بين كبار الانجليز ومستخدميهم من المصريين ، وختمت الجريدة تعليقها بأنها لا تفهم قنوط أولئك الذين يطلبون أن تعمد النظارات الى موظفين من الانجليز ؟ »(٩٩) ٠

---

(٩٦) د٠ يونان لبيب ، المرجع نفسه ، ص ١٢٦ ٠
(٩٧) وادى النيل ، ١٩٢٣/١٠/٤ ٠
(٩٨) د٠ طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٤٤ ٠
(٩٩) الأهرام : ١٨٨٤/٢/١١ ، الأهرام : ١٨٨٤/٢/١٢ « شئون الوزارات متعلقة برغبة الانجليز » ٠

ورغم ذلك فان عهد نوبار الذى استمر حوالى أربع سنوات قد تخلله بعض المقاومة للنفوذ والتغلغل الانجليزى فى الادارة المصرية مثل خلاف نوبار مع وكيل نظارة الداخلية كليفورد لويد حول الاستئثار بالسلطة فى الداخلية ، واصدار المنشورات والأوامر والقرارات دون اطلاع ناظر الداخلية عليها ·

وكان ناظر الداخلية محمد ثابت باشا قد قدم استقالته الى نوبار فى مارس ١٨٨٤ احتجاجا على تدخل الوكيل الانجليزى ، فلما أسندت الوزارة الى نوبار ، استمر كليفورد لويد على خطته الرامية الى الاستئثار بالسلطة مما دعى نوبار الى تقديم استقالته (١٠٠) · حتى لا يكون مسئولا عن أعمال سواه كما قال ، حيث أنه لا يملك السلطة بل السلطة محصورة فى شخص دون رتبة أحد النظار (١٠١) · فكيف يصح أن يكون مسئولا عن الكلى والجزئى حالة كونه خاليا من السلطة ، ويتحمل مسئولية زيد أو عمرو على حين لا يمكنه مراقبتها ولا علم له بها ولذلك فهو يفضل الاعتزال » (١٠٢) ·

وقد حاول كرومر مساندة لويد والتدخل لصالحه ، فعمل على اقناع نوبار بالعدول عن الاستقالة ، وأمام اصراره رأى استشارة حكومته التى أيدت نوبار باشا مما يعنى أن الحكومة المصرية هى الحاكمة ، وان وكيل الداخلية له من الحقوق ما لسواه من وكلاء النظارات الأخرى باعتبار أن الأوامر المهمة يوقع عليها الناظر أو يوقع عليها هو بعد مشورة الناظر ·

---

(١٠٠) احمد شفيق ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٥٧ ·

(١٠١) الأهرام : ١٨٨٤/٤/١٠ ، الاهرام : ١٨٨٤/٤/٩ ، أزمة لويد — نوبار ·

(١٠٢) الدوريات نفسها : ١٨٨٤/٤/٩ وانظر أيضا الاهرام : ١٨٨٤/٤/١٨ ·

وليس له أن يحدث أمرا جديدا الا بعد عرضه على مجلس النظار (١٠٣) .

ولم يكن هذا يصور حقيقة الواقع بالفعل ، فقد انتصرت الحكومة البريطانية لنوبار باشا ولكن ظلت السلطة المطلقة يمارسها كرومر ومستشاروه .

وعلى الرغم من أن كرومر ظل صاحب القرار في اختيار النظار على عهد توفيق « شريف ـ نوبار ـ رياض » وعلى الرغم أيضا من استعدادهم للتعاون معه ورفضهم لاحتلال مصر المدني ، ذلك الاحتلال الذى بناه ووضع أسسه وقواعده المعتمد البريطانى ، باستثناء شريف باشا الذى كانت استقالته بسبب عدم موافقته على اخلاء السودان كما أراد الانجليز (١٠٤) .

وقد تعددت مظاهر الرفض للمشورة البريطانية ، مما أدى الى اقالة نظارة نوبار باشا ، فهو أولا قد رغب فى الحد من سلطات مفتش الرى الانجليزى ، على اعتبار أن هؤلاء يتصرفون كما لو كانوا فوق القانون ، وقد رفض السير سكوت مونكريف Scott Moncrieff وكيل نظارة الأشغال العمومية ذلك وصمم على أنه لابد من منح هؤلاء حق التصرف . حتى تكون لقرارتهم فى الحالات العاجلة قيمة (١٠٥) .

---

(١٠٣) الدورية نفسها : ١٨٨٤/٤/١١ .

(١٠٤) مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٣٣ وانظر الاهرام : ١٨٨٤/٢/٢٥ بان الحكومة الانجليزية اوعزت الى الخديوى بتغيير وزارته .

(١٠٥) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ ، ود. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ٨٣ ـ ٨٤ .

كذلك ضاق نوبار بالسياسة الكرومرية التى منحت الشئون المالية الأسبقية على ما عداها من شئون ، وخاصة مع التنظيم الجديد للخزانة المصرية ، وبمقتضى ذلك أصبح « ادجار فنسنت مستشارا للمالية ، والذى شكل اللجنة المالية التى هيمنت على الشئون المالية فى مصر ، وكانت قراراتهـــا تجب أى قرار صـــادر من مجلس النظار (١٠٦) .

وقد أدت هذه الأمور الى صدام مكشوف بين كرومر ونوبار الذى قام برحلة الى لندن طالبا من الحكومة الانجليزية تخليص مصر من طغيان القنصل العام والمستشار المالى فى القاهرة ، ولكن الحكومة الانجليزية ساندت رجالها فى مصر (١٠٧) .

حتى كانت المعركة الفاصـــلة حول منصب رئيس البوليس ، حيث أراد نوبار منع الشرطـة عن الانجليز حتى لا يقبضـــوا على الداخلية ، وبمعنى أوضح لا يحكموا البلاد وهم أصحاب الأمر والنهى فى أعمال النظارة المذكورة (١٠٨) .

فانتهز وفاة « فالنتين بيكر » رئيس البوليس فى أوائل عام ١٨٨٨ ، وحاول اعادة تنظيم قوات البوليس للتخلص من الضباط الانجليز باعادة تبعية قوات البوليس الى مديرى المديريات ، والغاء مركزها الرئيسى فى القاهرة (١٠٩) .

---

(١٠٦) د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٤ ، د. يونان لبيب . نفس المرجع والصفحة .

(١٠٧) المرجع نفسه والصفحة .

(١٠٨) الأهرام : ١٨٩٢/٥/١٠ « الشرطة » .

(١٠٩) د. يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق ، ص ١٢٠

غير أن كرومر وجدها فرصة للتخلص من نوبار غير المتعاون • وقبل رئيس النظار التحدى مدعوما بتاييد الخديوى (*) ، وأرسل يتجران باشا وكيل الخارجية الى لندن ليشكو من قنصلها العام ، ولكن الحكومة البريطانية التى كانت تدرك ضعف مركز نوبار فى مصر ، أيدت قنصلها العام •

وحذرت الخديوى من أنه اذا كان يرغب فى عون بريطانيا فى الشئون الخارجية فعليه الامتثال الى نصائح كرومر فى الشـــئون الداخلية ، وكان على توفيق أن يختار تاييد نوبار أو التاييد البريطانى واختار الأخير ، خاصـــة وأن المعتمد البريطانى قد لوح له بأن « اسماعيل » على استعداد للعودة (١١٠) •

وحسمت قضية الخلاف لصالح القنصل العام ، وتكرر مبدأ اللورد جرانفيل بوجوب اطاعة النصائح التى يقدمها ممثل بريطانيا فى مصر وموظفيه •

ولم يلبث الخديوى أن أقال نظارة نوبار ، وأحرز كرومر بذلك نصرا آخر فى طريق تدعيم الوجود السياسى للاحتلال فى البلاد ، وأكد قولته المشهورة التى أطلقها مرة من « اننا لا نحكم مصر وانما نحكم أولئك الذين يحكمون مصر ! » (١١١) •

واذا نظرنا الى أسباب استقالة رياض باشا الذى خلف نوبار فى ٩ يونية عام ١٨٨٨ ، نجدها لا تختلف كثيرا عن سلفه ، اذا

(★) كان الخديوى توفيق على خلاف مع الباب العالى فى تلك الفترة ، كما كان والده الخديوى اسماعيل فى اسطمبول تلك الفترة مما ادى الى خوف الخديوى توفيق على عرشه • انظر د• يونان لبيب ــ المرجع السابق ، ص ١٢٠ •

(١١٠) د• طلعت اسماعيل ، نفس المرجع ، ص ٨٥ د• يونان لبيب • المرجع السابق ، ص ١٢٢ •

(١١١) د• يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ •

استقبال بسبب رغبة المعتمد البريطانى فى التوسع فى ادارة القضاء ، ودعمه لبعض القضاة الأوربيين فى المحاكم الوطنية وقد تحقق ذلك بالفعل اذ كان كرومر عنيداً ومتصلبا بشأن هذين المجالين الشرطة والقضاء (١١٢) ٠

وبناء على اقتراح المعتمد تم تعيين جون سكوت John-Scott فى عام ١٨٩٠ ، وهو أحد القضاة الذين عملوا فى المحاكم الهندية لاعادة النظر فى الجهاز القضائى برمته وتقرير ما يراه من مشروعات الاصلاح القضائى ، وعندما عرض المشروع احتج عليه فخرى باشا ناظر الحقانية ورياض باشا (١١٣) ٠

وكما حدث من قبل جاءت التعليمات من لندن الى كرومر ، بضرورة التمسك بمشروع سكوت وتعيينه مستشارا لنظارة الحقانية ليتمكن من تنفيذ مشروعه ٠

ومن هنا بدأ الصراع بين كرومر ورياض باشا ، وانتهى بتعيين سكوت مستشـــارا للحقانيـــة رغم أنف رياض ، وحاول الأخـــير بالاشتراك مع ناظر الحقانية ، احراج مركز المستشار الجديد ، بعدم تمكينه من صلاحيات ادارية ٠

كما قام بتعيين كتشنر رئيســا للبوليس بهدف أن يصطدم الرجلان فى العمل ، ولكن كتشنر قام باصدار أمر لرؤساء الأقلام فى الداخلية بأن يعرضوا عليه جميع الأوراق أولا ثم يرى هو ما يجب عرضه منها على رياض باشا وما لا يجب ، كما وضع كتشنر وسكوت

(١١٢) بيتر مانسفيلد ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ ٠

(١١٣) د٠ طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٦ ، د٠ يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ ٠

تقريرهما بالإتفاق معا ، ورفعاه للخديوى دون علم الناظر المختص فاستاء رياض باشا ، لذلك أشد الاستياء واعتبر هذا التصرف ماسا بكرامته وكرامة البلاد ، مما دفعله الى تقديم استقالته فى ١٢ مايو ١٨٩١ (١١٤) • وبالنسبة لنظارة مصطفى فهمى الأولى من (١٨٩١ - ١٨٩٢) فقد أطلق عليها كما هو شائع نظارة الاستسلام ، ولم تعد مشكلة كرومر هى التغلب على معارضة النظار لتدخله فى مختلف شئون الحكم ، بقدر ما تتمثل فى المحافظة على هذه النظارة ، وهو ما عبر عنه المعتمد البريطانى أدق التعبير فى رسالة الى حكومته بقوله ، « أن أهم ما يحتاجه النظار الشعور بالاحترام ؛ ذلك أن المصريين يصفونهم بالدمى - وهو ما نسعى الى تقديمه لهم ، والنتيجة على أى الحالين ستكون واحدة ولكن مع ارضائهم فان دولاب العمل سوف يسير نحو الأفضل » (١١٥) •

أما علاقة كرومر بالنظارة المصرية على عهد عباس فنجد :

أولا : الخلاف على حق الخديوى فى اختيار نظاره وهو ما وضح فى أثناء عرض أزمة وزارة فخرى ، وما كان من الانذار البريطانى الذى انتهى بفرض رياض باشا ، وأدرك الخديوى الدرس فعندما أراد تغيير نظارة رياض استشار اللورد كرومر فتألفت نظارة نوبار الثالثة كما سبق وأن بينا •

ثانيا : بالنسبة لاقالة هؤلاء النظار فقد اختلفت عنها فى عهد توفيق اذا تمت أولا لغضب الخديوى عليهم رياض أو نوبار ثم تأييد كرومر فعندما أراد ابعاد الأخير رفض المعتمد • انتهز عباس فرصة أخرى للاطاحة به ، حتى اضطر الى اقتراح اسم مصطفى

---

(١١٤) د• يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ •
(١١٥) نفسه - المرجع السابق والصفحة •

فهمي صديق الانجليز الوفى ، حتى يغرى المعتمد البريطانى على قبول اقالته (١١٦) • وهو ما حدث وكلف مصطفى فهمى بتأليف الوزارة التي استمرت ١٣ عاما لتطابقها مع سياسة كرومر التي تهدف الى ايجاد أصدقاء لبلاده من رجال الحكومة المصرية وساستها وأن يظل مؤيدا لهـــا فى جميع الظروف ما داموا موالين لهم (١١٧) •

ثالثا : لم يكن طوال حكم رياض ـ نوبار ـ ومصطفى فهمى بالطبع هذا الصراع بين الحكومتين كرومر ومستشـــاريه الحـكومة الفعلية من جـانب ، والحـكومة الاسمية المتمثلة فى الوزراء المصريين مين جانب آخر ، فيبدو أنهم قد أدركوا من هو صاحب السلطة الحقيقية وصانع سياستها فى مختلف ادارة شئون البلاد السياسية والمدنيـــة ولم يكن غير المعتمد البريطانى وأدواته من موظفين ومستشارين بالاضافة الى قوة الاحتلال • وهكذا تحولت السلطة المصرية من يد الى يد (واصبح الوزراء المصريون حملا ثقيلا مثل الضرائب الجائرة التى تصرف فى غير وجوهها (١١٨) •

وظل المندوبون الساميون فى مصر على امتداد فترة الدراسة وما بعدها يتدخلون فى سياسة الوزارة المصرية على الرغم من تصريح فبراير الذى أعطى مصر الدســـتور والبرلمان ، وكأن السياســـة الكرومرية تأبى التزحزح عن البلاد فهم يتدخلون فى شئون الحكم تحت دعوى تقديم المشورة أو تهديد أمن الأجانب ، أو حماية لمصالحهم ووجودهم ذاته •

---

(١١٦) د• يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ •
(١١٧) الأهرام ، ١٩٣٠/٩/٢١ ، اى الافريكان ورلد فى الحالة الحاضرة •
(١١٨) وادى النيل ١٩٢٢/١٠/١٤ •

وقد اتخذ هذا التدخل صورا مختلفة سواء نصيحه أو تبليغ أو انذار مع استخدام القوة العسكرية أو دبلوماسية البوارج كما يطلقون عليها فلو قمنا باستعراض سريع لتلك السياسة لوجدنا على سبيل المثال استقالة محمد محب باشا وزير المالية فى وزارة يحيى ابراهيم فى أغسطس عام ١٩٢٣ ، حيث قام المستر سكوت نائب المندوب السامى بزيارته فى منزله ونصحه بتقديم اســـتقالته ، فما كان منه الا أن ذهب الى رئيس الوزراء وأبلغــه بالأمر وقــدم استقالته ، وبذلك خرج وزير مصرى بناء على أمر نائب المندوب السامى ، ما يعنيه ذلك من قذف مباشر فى وجه تصريح ٢٨ فبراير • الذى اعترف باستقلال مصر ، فالرجل تلقى الأمر باستقالته من نائب المندوب السامى دون علم رئيس حكومته ، مما يعنى أن الوزراء المصريين ظلوا يستمدون ســـلطتهم من ســـلطة أخرى غــير ولى الأمر (١١٩) ، وقد علقت وادى النيل على ذلك (لو أن البرلمــان الانجليزى كان معقودا لحكم على كل انجليزى يتدخل هذا التدخل ، فى وقت توترت فيه العلاقة بين الوزير ورئيس وزرائه ، بأنه مجازف بحكم الأســـاليب السياسية الانجليزية وهى الاشتغال من وراء الستار) (١٢٠) •

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ عندما أراد زيور رئيس الوزراء ادخال تعديل على وزارته أرسل الى المستر فرنس السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى يدعوه لمقابلته ، فذهب اليه واجتمع به ، وبعد بحث طويل تم الاتفاق بين الوزراء على أن تؤجل مسألة التعديل الى ما بعد يوم ٢١ نوفمبر ، وقد أراد رئيس الوزراء الاســـتعانة بنفوذ دار المندوب السامى على تنفيذ التعديل الوزارى الراغب فيه ، (« مما يدل

(١١٩) وادى النيل : ١٩٢٣/٨/١٧ ، الأهرام : ١٩٢٣/٨/٢٠ ، رد محب على رئيس الوزراء ودار المندوب السامى وستذكر أسباب تلك الاستقالة فى فصلها •

(١٢٠) الدورية نفسها والعدد •

دلالة واضحة على أننا عدنا الى ما كان عليه زمن اللورد كرومر من ادارة السياسة الانجليزية لشئوننا تحت ستار شفاف أسموه الوزارة المصرية ») (١٢١) ٠

وتكرر هذا الموقف مع حكومة سعد زغلول في أواخر عام ١٩٢٤ فقد دخل عليه اللنبي عقب مصرع السردار في مظاهرة عسكرية غير مسبوقة ، وفي يده انذاره المشهور (١٢٢) ، وفي الوقت نفسه احتلت بعض المرافق المصرية لازلال حكومة سعد (١٢٣) ، فما كان منه الا أن قدم استقالته التي كان على وشك تقديمها ٠

وفي أثناء وزارة عبد الفتاح يحيى ١٩٣٤ ، تقدم نائب المندوب السامي مستر بترسون الى رئيس الوزراء يطلب اخراج وزيرين من الوزارة (١٢٤) ولكنه في الوقت نفسه كان مصرا على استقالة الوزارة برمتها فأعلن أن استقالة الوزرين لا تحل أزمة ، ولا تسوى جميع وجوه النزاع (١٢٥) ، وانتهى الأمر بعد أن شاع أن هناك انذارا بريطانيا في الطريق (١٢٦) الى أن قدم عبد الفتاح يحيى استقالة كرغبة دار المندوب السامي (١٢٧) ٠

وقد برر قصر الدوبارة ذلك الموقف بقوله (بأننا لا نتعرض لشئون مصر الداخلية ، ولكن مادامت علاقتنا بمصر على ما هي عليه

---

(١٢١) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١١/٢٠ ٠

(١٢٢) الاهرام : ١٩٢٤/١١/٢٢ ، عباس العقاد سيرة وتحية ، ص ٤٥٨ ٠

(١٢٣) نفسها ١٩٢٤/١٢/٥ ٠

(١٢٤) الوزيرين هما وزير الزراعة على المنزلاوى ، وزير المواصلات ابراهيم فهمى ٠ الاهرام : ١٩٣٤/١١/٢ ٠

(١٢٥) الدورية نفسها : ١٩٣٤/١١/٣ ٠

(١٢٦) د٠ يونان لبيب ـ المرجع السابق ، ص ١٧ ٠

(١٢٧) الدورية نفسها : ١٩٣٤/١١/١٣ ٠

ففي مقدمة الواجبات الملقاه على عاتقنا ، ألا نسمح بافتئات سلطة على أخرى) (١٢٨) .

كرومر والسيطرة العسكرية :

بناء الجيش المصرى تحت السيطرة البريطانية :

بدأ اهتمام الانجليز بالجيش المصرى بعد الاحتلال مباشرة ، فبعد ساعات قليلة من معركة التل الكبير ، أصدر وزير الخارجية جرانفيل تعليماته الى قنصل بريطانيا العام السير ادوارد مالت بان يبعث الى لندن بأسرع ما يمكن بمقترحاته حول الجيش ، والمالية ، والادارة (١٢٩) وكانت خلاصة رد قادة جيش الاحتلال ورجاله فى مصر ، أن الجيش الحالى ينبغى أن يلغى ليحل محله جيش جديد (١٣٠) .

وطبقا لذلك أصدر الخديو توفيق مرسوما فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ بتسريح الجيش وحوكم القادة العرابيون بتهمة عصيان الخديوى ، وحكم على عرابى وستة من زملائه بالاعدام ، خفف الى النفى المؤبد (١٣١) ...

---

(١٢٨) نفسها : ١٩٢٤/١١/١٢ .

(١٢٩) د. عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ ، ص ٣٠ .

(١٣٠) د. عبد الخالق لاشين ـ السياسة الانجليزية تجاه اعادة تنظيم الجيش المصرى عند بداية الاحتلال ، ص ١١٩ .

(١٣١) د. جاد طه ـ بريطانيا والجيش المصرى ، ص ١٢ وانظر عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٤ أو مذكرات احمد عرابى ، ج ١ ، ص ٤٢ الخاصة بالغاء الجيش المصرى والأحكام المختلفة التى صدرت على العسكرية :

ولما كان اللورد دفرين قد استدعى لاعادة تنظيم البلاد وكان في مقدمة المسائل التى أهتم بها هى اعادة تنظيم الجيش والبوليس .

فقد نجح في مدة وجيزة في اعداد تقرير لانشاء الجيش المصرى الجديد ، معتمدا على تقارير وأوراق الوكالة البريطانية ، ومساعدة وتأييد مالت القنصل العام (١٣٢) بالاضافة الى التقرير الذى كان قد وضعه فالنتين بيكر **Valentin Baker** لتنظيم الجيش الجديد (*) وكان في رأى دفرين الا يزيد عدد الجيش المصرى عن ستة آلاف جندى تحت حجة أن مصر ليست فى حاجة الى قوة عسكرية كبيرة العدد للدفاع عنها ، لأن الصحارى تحدها من ثلاث جهات وأن مهمة الجيش يجب أن تنحصر في اقرار الأمن والنظام داخل البلاد ، وأن هذا الجيش بعدده كاف لهذا الغرض (١٣٣) وبذلك أبعد الجيش عن مهمته الأساسية وهى الدفاع عن الوطن من أى خطر خارجى وانتقل دفرين من مسالة عدد الجيش المقترح ووحداته وتوزيعه الى دراسة ممن يتكون ذلك الجيش فرأى أنه ينبغى أن يتكون من عناصر مصرية محلية ، واستبعاد جميع العناصر الأجنبية سواء كانت أوربية أم من الأناضول أو أى مكان آخر ، باستثناء الأتراك المتمصرين ، أو المصريين من الأصول التركية (١٣٤) .

---

(١٣٢) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(*) انظر المرجع السابق ، ص ١٢١ ، ١٢٥ مشروع بيكر فى تنظيم الجيش المصرى واقتراحه بان يكون عدد الجيش المصرى الجديد ١١٥٠٠ .

(١٣٣) د. عبد الله عزباوى ، الجيش المصرى منذ انفراج الازمة السياسية ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦ ، ص ١ . الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(١٣٤) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٣ رأى دفرين أن الاستعانة بالأتراك المتمصرين المحاربين بعمود فقرى محترف .

وفى ١٦ ينـاير ١٨٨٣ ، أصدر الخديوى أمرا عاليا بتعيين ايفلين وود Evelyn Wood سردارا للجيش المصرى ورئيسا لأركان حربه مع منحـه رتبة فريق • فكـان أول سردار (١٢٥) انجليزى للجيش المصرى ، وقد استمر هذا المنصب محصورا فى القادة الانجليز طوال عهد الاحتلال •

ووضع دفرين شروط اختيار هؤلاء الضباط الذين سيستخدمون فى الجيش المصرى بأن يكونوا حائزين على أعلى المؤهلات ، وينبغى أن يكونوا شبانا نشيطين متمتعين بالحيوية (١٣٦) ، ولديهم قابلية لتعلم اللغة العربية ، كما أوضح أن عددهم سوف يكون محدودا حيث يبلغ ٢٧ ضابطا (١٣٧) •

وتبنى اللورد دفرين الخطة التى اقترحها الجنرال بيكر بشأن تقسيم جيش المستقبل الى قسمين ، أحدهما يترأسه فى المراتب العليا ضباط بريطانيون والقسم الآخر يتكون فى كل مستوياته القيادية من المصريين (١٣٨) ، وبذلك لا يعوق وجود الضباط الانجليز فى الجيش ترقية الضباط المصريين الى الرتب الأعلى أو يستبعدهم من المناصب العليا (١٣٩) •

كما أنه أبقى الخديوى قائدا أعلى للجيش (١٤٠) ، وكان ذلك من الناحية الاسمية فقط ، فان السردار هو القـائد الأعلى

---

(١٢٥) د• عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ١ • عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ •

(١٣٦) د• عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ •

(١٣٧) د• عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥ •

(١٣٨) د• عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، نفس الصفحة •

(١٣٩) د• عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٤ •

(١٤٠) المرجع نفسه والصفحة •

للجيش وصاحب السلطة الفعلية عليه والذى كان يتبع مباشرة المعتمد البريطانى ·

وبذلك تم وضع الجيش المصرى فى قبضة الاحتلال برؤسائه وضباطه وأسلحته ، بما يعنيه ذلك من وضعه تحت قبضة كرومر الحديدية وهو الممثل الفعلى للاحتلال فى مصر ·

وفى ٢٢ مارس عام ١٨٩٢ ، عندما استقال السير جرانفل باشا سردار الجيش المصرى ، سارع كرومر الى ممارسة سلطة القائد الأعلى للجيش ، فعين كتشنر باشا فى ٢٧ منه ، والذى كان يشغل منصب مفتش عام البوليس ، سردارا للجيش المصرى ، وعين محل كتشنر فى البوليس ستل باشا (١٤١) ·

وبذلك أكد القنصل العام نفوذه وسلطته التامة على الجيش والبوليس معا ·

وعندما عين الخديوى عباس محمد ماهر باشا فى ٢٥ سبتمبر ١٨٩٣ وكيلا للحربية ، منتهزا فرصة غياب كرومر فى أجازته السنوية ، ذكر المعتمد البريطانى أنه عندما أبلغ بالخبر شعر أن هذا التعيين بداية للمتاعب (١٤٢) ·

وفى الحقيقة كان هذا هو الذى حدث ، حيث أراد وكيل الحربية أن يمارس سلطته الفعلية ، ويعمل على تقويض سلطة السردار ·

---

(١٤١) مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق والقسم ص ١١٧ وانظر أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨ ، ويذكر أن كتشنر عين ١٢ ابريل ١٨٩٢ ·

(١٤٢) Cromer - Op. Cit., p. 50.

فبدأ النزاع بين الوكيل المصرى والسردار الانجليزى ، حتى أن كتشنر قد امتنع عن اعطائه أو تزويده بأى بيانات عن الجيش ، ومع ذلك فقد استطاع ماهر باشا ، أن يحصل على بيان بمرتبات الضباط ، وصف الضباط الانجليز فى الجيش المصرى للموازنة بينها وبين مرتبات زملائهم المصريين ، وكانت هذه من الأمور التى يأبى السردار اطلاعه عليها • وكان كتشنر يقدمها فى الميزانية بشكل عام وبدون تفصيل • مما أدى الى زيادة الخلاف بينهما ، حتى رفع الأمر الى رياض باشا رئيس النظار وكذلك الخديوى الذى استطاع حل النزاع مؤقتا (١٤٣) •

ولكن كرومر تربص له حتى أقاله من منصبه عقب أزمة الحـــدود •

وفى يناير ١٨٩٤ ، استغل كرومر أزمة الحدود كما سبق وأن أشرنا وطالب بعدم جواز محاكمة الضباط الانجليز المستخدمين فى الجيش المصرى ، الا لدى الجنرال ووكر قائد جيش الاحتلال والذى يرفع أمر المدعى والمدعى عليه الى قائد الجنــــود الانجليزية فى لندن (١٤٤) ، ويقال ان كرومر قد تراجع عن هذا الطلب من تلقاء ذاته (١٤٥) •

وعندما يبلغ كتشنر سردار الجيش المصرى المعتمد البريطانى عن تصرف الخديوى معه عند استعراض الجنود فى حلفا ، وما كان من أمر كتشنر مع الخديوى يرسل كرومر الى رجله يوافقه موافقة تامة على ما فعل (١٤٦) :

(١٤٣) أحمد شفيق ، نفس المصدر والجزء والصفحة •

(١٤٤) الأهرام : ١٨٩٤/١/٢٥ ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٢ •

(١٤٥) انظر مذكرات محمد فريد المنشورة ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ •

(١٤٦) Cromer : Op. cit., p. 57.

وفى الوقت نفسه يكتب الى حكومته ، يقترح نقل ماهر باشا من نظارة الحربية ويضع فى اعتباره بأنه اذا رأى معارضة شديدة فى ذلك لجأ الى التهديد بأن الجيش المصرى يوضع بقسميه تحت رئاسة قائد جيش الاحتلال (١٤٧) ٠

ولا يكتفى كرومر بذلك ، بل يطلب من حكومته الانعام على كتشنر بطل أزمة الحدود بوسام ، حتى أن الصحف المصرية قد سخرت من ذلك بقولها « انها لن تندهش اذا سأل للسردار نيشانا مصريا مكافأة لظفر سياسته ، ولا من يخـــالف رأيه وهو الآمر المطاع » (١٤٨) ٠

واستمرارا للهيمنة الكرومرية على الجيش المصرى كبقية شئون مصر يستصدر اللورد كرومر فى ٢٧ فبراير ١٨٩٣ أمرا عاليا يعطى لسردار الجيش المصرى حق حضور اجتماعات مجلس النظـــار (١٤٩) ٠

وهكذا تصرف المعتمد البريطانى وكأنه القائد الأعلى للجيش المصرى وليس خديوى مصر ، فوضع السردار الانجليزى فى مكانة ناظر الحربية المصرى المسئول الأول وصاحب السلطة الفعلية على جيش مصر الأمر الذى استمر حتى عقد معاهدة ١٩٣٦ ، التى قضت بالغاء منصب المفتش العام للجيش المصرى وهو المنصب الذى حل محله منصب السردار ٠

وكنتيجة لما ترتب عليه انذار اللبنى فى ١٩٢٤ بعـد مقتل السردار والذى تضمن فيما تضمن من مطالب اخراج الجيش المصرى

---

(١٤٧) Ibid. وانظر الاهرام : ١٨٩٤/٢/٣ أقوال الديلى نيوز عن عزل ماهر باشا ٠

(١٤٨) الاهرام : ١٨٩٤/٢/٩ ٠

(١٤٩) د٠ طلعت اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤١ ـ ٤٢ ٠

من السودان ، وفصل وظيفة حاكم عام السودان عن وظيفة السردار ، أراد الانجليز أن يتوغلوا مرحلة أخرى في الادارة المصرية وأن يشفعوا الضربة التي ضربوها في السودان بضربة أخرى في مصر (١٥٠) ٠

فعلت أصوات الصحف البريطانية تنادى بتعيين سردار انجليزى للجيش المصرى فى حين آمل المصريون أن يعين سردار مصرى يكون حرا فى عمله مطلق اليد والتصرف غير خاضع لأى نفوذ أو سلطة أجنبية أى انجليزية ٠ أو حتى الغاء هذا المنصب أصلا اكتفاء بوجود وزير الحربية ومن يخضعون لأمره من كبار الموظفين كوكيل الوزارة ومفتش الجيش ومجلس الجيش وما الى ذلك (١٥١) ٠

وقد انتهت المشكلة بأن أوجدت الحكومة البريطانية سلطة المفتش العام الانجليزى فى الجيش المصرى عام ١٩٢٣ ، والذى يتمتع بسلطات السردار نفسها ، بل كان بمثابة سردار ثان للجيش في مصر مادام السردار موجود فى السودان (١٥٢) ٠ وان اكتفت بوجوده ولم تعين سردارا آخر ٠

وفي عام ١٩٢٧ أثار اللورد لويد أزمة الجيش الشهيرة ، بعد تقرير لجنة الحربية والبحرية والطيران فى مجلس النواب عن نظام الجيش المصرى وضرورة تحديثه وزيادة تسليحه (١٥٣) ، كما نتجت عن السياسة الوطنية لوزير الحربية الخاصة بمحاولته اصلاح الجيش ، الى جانب طريقة معاملته للمفتش العام « سنبكس » باشا

---

(١٥٠) الأهرام : ١٩٢٥/٧/٢٥ . منصب السردار فى الجيش المصرى ٠

(١٥١) نفسها : العدد نفسه ٠

(١٥٢) انظر د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ حول سلطة المفتش العام ٠

(١٥٣) الأهرام : ١٩٢٧/٦/٤ ٠

من اهمال توصياته أو عدم الاكتراث به وتعامله مباشرة مع الضباط دون الرجوع اليه (١٥٤) ...

ان رأى لويد أن هذه السياسة تهدف الى اقحام الجيش فى السياسة ، كما تهدف الى القيام بثورة ضد العرش وأكثر من ذلك تسعى الى تقويض لسياسة السيطرة البريطانية على الجيش (١٥٥). والسياسة المصرية عموما فما كان منه الا أن استدعى البوارج الحربية ، وارسل المذكرات .. الخ .

وانتهت الأزمة بانتصار لويد واذعان الحكومة المصرية لجميع المطالب البريطانية ومنها ترقية سنبكس المفتش العام الى رتبة فريق وتعيين وكيل انجليزى يحل محله وتعيين مدير بريطانى لمصلحة الحدود والسواحل حتى تكون تحت الاشراف البريطانى مباشرة (١٥٦) ، وقد حازت سياسة لويد الخاصة بأزمة الجيش تأييدا كبيرا من صحف بلاده حتى أن جريدة « بورص اجيسيان » قالت ما حاجة مصر الى جيش يكلفها كثيرا مع أن لمصر ميزة لا تقدر قيمتها ، وهى وجود دولة عظيمة مستعدة للدفاع عنها (١٥٧) .

وهكذا استمرت السيطرة البريطانية أيضا على الجيش المصرى ، سواء كانت مصر تحت الاحتلال ، أو مستقلة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى أعطاهم حق التدخل فى الشئون الداخلية والخارجية تحت دعوى حماية الأجانب أو الدفاع عن مصر .

---

(١٥٤) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .
(١٥٥) انظر الاهرام ، ١٩٢٧/٦/٢ . الاهرام : ١٩٢٧/٦/٥ .
(١٥٦) نفسها : ١٩٢٧/٦/٤ ، اقوال الصحف الانجليزية عن الازمة .
(١٥٧) نفسها : ١٩٢٧/٦/٩ .

الجنـــدرمة :

انتقل دفرين بعد تنظيم الجيش المصرى الجديد ، الى القوى الأخرى التى يراد بها أن تكون موازنة لقوة الجيش الجديد ، وكان يهدف من ذلك الى ايجاد قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها عند اللزوم لقمع بوادر أى ثورة عسكرية (١٥٨) وأطلق عليهـــا اسم الجندرمة ، وكانت مهمتها المحافظة على الأمن فى المدن الصغيرة التى لا تتواجد فيها شرطة ، وحراسة الطرق والقوافل التى تجتاز الصـــحراء ، وحماية البـــلاد من غارات البدو ، وحراسة قناة السويس (١٥٩) · ولما كان الوجود الانجليزى فى الجيش المصرى أو الجندرمة قد شكل قضية محورية لصـــانع القرار الاحتلالى ، أوعز دفرين الى الخـــديوى بأن يطلب وضـــع الجندرمة مبـــاشرة كالجيش ، « تحت ادارة أوربى ونائب عنه معهما أربعة أوربيين بوظيفة مفتش ، فضلا عن مجموعة من الضباط ، وصف الضباط يصل عددهم الى ثمانية عشر » (١٦٠) ، واقترح كذلك أن يكون العدد الذى تتألف منه الجندرمة ٤ آلاف رجل (١٦١) ·

وبملاحظة أن الأسس نفسها كانت قد تقررت للجيش الجديد القيادات الصغيرة والأنفار من المصريين فى حين يركز البريطانيون القيـــادات الكبيرة فى أيديهم ، يصبح مفهوما أن الأجانب الذين سيتولون المناصب الكبيرة للجندرمة سوف يكونون من الانجليز . وبالفعل تم تعيين الفريق فالنتين بيكر قائدا لها (١٦٢) ·

---

(١٥٨) د· عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥ ·
(١٥٩) د· عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ ·
(١٦٠) د· عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٣٧ ·
(١٦١) د· عبد الخالق لاشين ، نفس المرجع والصفحة ·
(١٦٢) د· يونان لبيب رزق ، ديوان الحياة المعاصرة ، ج ٢ ، ص ٩٢ ·

وبالنسبة للضباط المصريين ، فقد احتفظ لهم دفرين بأعلى المناصب مفتوحة لهم فى نصف قوة الجندرمة ، وفى النصف الآخر خاصة أورطة الاحتياط احتفظ فى العمل فيهما للضباط من العنصر الأجنبى (١٦٣) • أى الانجليزى وقد استقر الرأى على أن توضع الجندرمة تحت تبعية وزارة الداخلية ، بحكم أن عمل الجندرمة يقوم بالأساس لحفظ الأمن الداخلى • رغم أن هذه القوة كانت ذات طابع عسكرى وواجباتها شبه عسكرية •

وعلى أية حال فانه لم تنقض عشرة شهور على انشاء الجندرمة، الا وكانت قد ألغى نظامها من الجيش المصرى •• سواء بسبب الثورة المهدية فى السودان والحاجة الى المال لدعم قوة الجيش المصرى الجديد ، ومن ثم فقد رؤى الاستفادة بالاعتمادات المخصصة للجندرمة لهذا الجيش ، وتسريح من يرغب من رجالها ، ونقل من يقبل منهم الاشتراك فى القتال الدائر فى السودان (١٦٤) •

الحـــامية البريطـــانية :

كان وجود جيش الاحتلال فى مصر الدعامة الأساسية للمعتمد البريطانى وللمندوبين الساميين من بعده ، فوجود القوات البريطانية على أرض مصر تؤكد شرعية الاحتلال ، ويستمد منه ممثل بريطانيا القوة ، ويخدم أهداف ومصالح بريطانيا العظمى •

كان عدد جيش الاحتـلال عند دخـوله مصر ٦٠٠و٥٠ أجرى تخفيضها فى الفترة اللاحقة الى أن استقر حجمها منذ أول أكتوبر

(١٦٣) د• عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٧ •

(١٦٤) د• يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، الجزء ، ص ٩٥ ــ ٩٦ ، الجندرمة •

١٨٨٢ حتى وصلت فى صيف ١٨٨٣ الى ١٢ الف مقاتل (١٦٥) وفى صيف ١٨٨٣ خفض مرة أخرى حجم قوات الاحتلال الى سبعة آلاف جنـــدى (١٦٦) ٠

وقد حملت انجلترا الخزينة المصرية نفقـــات ذلك الجيش الاحتلالى طوال الفترة اعتبارا من ٣٠ سبتمبر ١٨٨٢ ، بما قيمته ٤٨ ألف جنيه مصرى شهريا بمعدل انفاق ٤ جنيهات مصرية يوميا تكلفة للرجل الواحد لعدد ١٢ الف مقاتل مما كلف الميزانية المصرية، ودافعى الضرائب المصريين ٢٨٠٠٠ جنيه مصرى خلال الستة أشهر الواقعة بين ١ ـ ١٠ ـ ١٨٨٢ وحتى ٣١ ـ ٢ ـ ١٨٨٣ (١٦٧) ٠

وقد ظلت مصر تدفع ٨٠ ألف جنيه من الخزينة المصرية سنويا مما شكل عليها عبئا كبيرا ، حتى أن صحيفة الأهرام كتبت أن لجنة مجلس الشورى الباحثة فى الميزانية عند النظر فيها تستلفت النظر الى « حساب المهمات العسكرية التى لا تخلو من النظر فى كيفية التصرف فيها وأثمانها ، وتعيين الملازمين الانجليز بصفة بكباشيين عندنا ، بضعف رواتب زملائهم المصريين » (١٦٨) ٠

وبالفعل فقد قرر مجلس الشورى رفضه البات لنفقات جيش الاحتلال « ورأى أنها لو اقتصدت لأنعش بها قسم كبير من البلاد يتعثر بالفاقه » (١٦٩) وفى عام ١٩٠٤ استنكرت الأهرام أيضا ،

---

(١٦٥) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٤ ، د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ ٠

(١٦٦) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع نفسه ، ص ١٤٦ ٠

(١٦٧) عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ ٠

(١٦٨) الأهرام : ١٨٩٤/١٢/٦ ٠

(١٦٩) الاهرام : ١٨٩٤/١٢/٢٤ ٠

أن تدفع مصر ٨٥ ألف جنيه لجيش الاحتلال الذى لا يفعل شيئا للبلاد ، « فلو أنه قد صد عدوا أو خدمنا بتأييد الأمن ، كان ذلك المال الذى يأخذه حلالا » (١٧٠) ٠

وكان هذا المبلغ يكفى فى الأحوال العادية للانفاق على جيش تعداده ٥٠٠٠ جندى (١٧١) ٠

وعندما ارتفعت الدعوة لانقاص عدد جيش الاحتلال فى ١٩٠٤ من وزارة الحرب الانجليزية ، التى رأت أن ينقض جيش الاحتلال وأن تنقص النفقة أيضا التى تؤخذ من مصر بنسبة انقاص هذا الجيش (١٧٢) ، فقد صدرت تلك الدعوى بعد عقد الوفاق الودى ، واستقرار وضع الاحتلال فى مصر وخاصة مع خروج فرنسا صاحبة الصوت الأقوى فى معارضته ٠

وكان رأى اللورد كرومر انقاص عدد جيش الاحتلال ، ولكن مع بقاء المال التى تدفعه مصر للانفاق على هذا الجيش (١٧٣) !! ٠

ورغم ما يمثله رأى وزارة الحربية الانجليزية لدى حكومتها من أهمية كبرى « فان رأى كرومر كان هو الأعلى ، وكلمته النافذة لأن بيد كرومر ادارة مصر وسياستها الداخلية » (١٧٤) ٠

---

(١٧٠) الدورية نفسها : ١٩٠٤/١٠/٢٠ ٠

(١٧١) الدورية نفسها والعدد ٠

(١٧٢) الدورية نفسها والعدد ٠

(١٧٣) الدورية نفسها والعدد ٠

(١٧٤) الدورية نفسها والعدد ٠

وكانت قوة الحامية البريطانية فى مصر تزيد فى الأحوال التى تحدث فيها أزمات أو اضطرابات داخلية ، فعقب أزمة وزارة فخرى فى عام ١٨٨٣ ، رأى كرومر بأن الحكومة البريطانية التى كانت تتولى أمور الحكم على وشك أن تتراخى فى القبض على أزمة مصر وأن تتخلى عنها · لذلك رأى أن زيادة الحامية سيعود بفائدتين توطيد الأمن العام الذى كان مهددا على حد قوله ، وثانيا تهدئة بحر السياسة المزبد وذلك عندما يتضح أن الآراء المحلية أخطأت خطأ أكيدا فى فهم حقيقة مسلك الحكومة البريطانية (١٧٥) · لذلك كتب المعتمد البريطانى الى وزير خارجيته اللورد روزبرى قائلا أنه من رأى الجنرال ووكر ورأيه أن الحامية البريطانية ضعيفة جدا وأنه يود كثيرا أن يعلن حالا أنه قد تقرر زيادتها (١٧٦) ·

وقد وصـــل كرومر الرد من حكومته بالموافقة على طلبه أن الحكومة البريطانية قد قررت بالنظر للحوادث الأخيرة ، وللرأى الذى أبداه هو والقائد البريطانى فى العـــام أن تزيد الحامية البريطانية فى مصر ، وطلب منه أن يبلغ هذا القرار للخديوى ورئيس نظاره بدون أن يبين لهما الســـبب الذى دعى الى هذا القرار (١٧٧) ·

وقد بلغ عدد الجنود الانجليز الذين وصلوا الى مصر قوة الاحتلال ستة آلاف وكان ذلك ترضية لشخص كرومر (١٧٨) ·

---

(١٧٥) د· عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧٦ ·
Lord Cromer : .Op. cit., p. 37-38.

(١٧٦) Ibid., 38.

(١٧٧) Ibid.

(١٧٨) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، الجزء الثانى ، ص ٧١ ·

وتعزيزا لموقفه من الخديوى (١٧٩) أو ردع الخديوى وحكومته على الأصح .

وفى أثناء أزمة العقبة المشهورة فى ١٩٠٦ ، اشتدت لهجة أغلبية الصحف الاسلامية ضد الاحتلال البريطانى ، ووقفت مع تركيا الدولة التى حاولت اقتطاع جزء من التراب الوطنى ، الأمر الذى أزعج كرومر وجعله يخشى من موقف الجيش المصرى ازاء لو طلب منه محاربة تركيا الدولة الاسلامية صاحبة السلطة الاسمية على مصر .

لذلك الح كرومر مرة أخرى فى طلب زيادة الحامية البريطانية فى مصر وتم استدعاء فيلقين من المشاة وقوة من السوارى وبطارية من المدفعية فى أوائل مايو ، واعترف المعتمد البريطانى بأن السبب فى استدعاء هذه القوة هو تحريض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين (١٨٠) .

واستمرارا لاستغلال وجود قوات الاحتلال على أرض مصر ، فى تحقيق المصالح البريطانية ، عن طريق القوة والارهاب . فعقب مصرع السردار السيرلى ستاك ١٩٢٤ ، قام الجنود الانجليز بمظاهرات عسكرية فى شوارع القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وان كانوا فى هذه المرة لم يستخدموا طلمبات الغازات الخاصة (١٨١) ، اثباتا للقوة وارهابا للمصريين وعلقت جريدة « الـ بتى باريزيان » ولم يقع أى حادث ويلوح أن الجميع يتوارون واذا كان كره انجلترا قد زاد كثيرا فى البلاد بسبب التدابير التى

(١٧٩) المصدر نفسه والجزء ، ص ٧٠ وانظر مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، الجزء نفسه رأيه أن زيادة جيش الاحتلال لا يغير من مركز مصر شيئا ص ١٤٣ ، د. عبد العظيم رمضان ، انظر أزمة العقبة ، ص ٨٤ - ٩٠ .

(١٨٠) المرجع السابق ، ص ٨٩ . وانظر د. احمد زكريا الشلق ، حزب الأمة ٥١ - ٥٢ .

(١٨١) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٨ .

اتخذت بحجة مقتل السيرلى ستاك ، فان كل واحد يخفى عواطفه الحقيقية ، وينتظر الساعة التى يستأنف فيها الكفاح فى سبيل الاستقلال (١٨٢) . وقد كان للتدابير العسكرية التى اتخذها اللورد اللنبى بعد مصرع السردار ، وتقديم انذاره لردع وزارة الشعب أن نادت بعض الأقلام الانجليزية بسحب الحامية البريطانية عن القاهرة ، والامتناع عن التدخل السياسى فى شئون البلاد .

وعندما فجر اللورد لويد أزمة الجيش كتب الكولونيل ود جود، بأنهم لم يجنوا فائدة من وجودهم فى مصر ، ولا من ضمان سلامة أراضيها والممول البريطانى هو الذى يدفع نفقات جيش الاحتلال ودار اللورد لويد !! وواصل حديثه بقوله « ولا ريب أن فى وسعهم أن يحموا القنــاة باسـطولهم ، ويسحبوا جيشهم اليها فاذا كان المصريون يريدوهم أن يبقوا فليقولوا ذلك وليظهروا هذه الرغبة . ان احتلالهم لمصر يكبدهم نفقات فى الوقت الحاضر ويجعل من عملائهم أعداء لهم (١٨٣) .

هذا الكلام صدر عن واحد من غلاة الاستعماريين الانجليز كما يطلقون عليهم ، فهو يريد من المصريين أن يعلنوا رضاءهم عن وجود قوات الاحتلال على أرضهم وكأن هذا الجيش موجود فى مصر ليس خدمة لأهداف بريطانيا السياسية والاقتصادية بل موجود من أجل الدفاع عن مصر ، اذن فلا ضرورة لأن يكون لها جيش قوى يدافع عن وطنه رمز اى دولة مستقلة .

البوليس المصرى ـ والسيطرة الانجليزية :

انتقل دفرين بعد تنظيم الجندرمة الى تنظيم البوليس المصرى، ولما كانت السـياسة البريطانية قد هدفت من تلك التنظيمات

(١٨٢) العدد نفسه .

(١٨٣) الدورية نفسها : ١٩٢٧/٥/٥ .

« الجيش ـ الجندرمة ـ البوليس » حفظ الأمن الداخلى ، فرأى أن مسألة المحافظة على الأمن العام فى الدلتا ، القاهرة ، الاسكندرية ، بور سعيد ، دمياط ، الاسماعيلية والسويس • يجب أن تكون عن طريق البوليس العادى ، ورأى أن يتكون من ١٦٠٠ جندى ، على أن ينضم اليه نفر من الأوربيين وفى مقابل ذلك تم الاستغناء عن معظم العناصر المسيحية والأناضولية والألبانية التى كانت تخدم فى البوليس (١٨٤) •

وأسند الى السير فالنتين بيكر رسميا فى ١٨ ـ ١ ـ ١٨٨٣ ، بقرار من الخديو وظيفة مفتش عام البوليس والقومندان العام له ، الى جانب كونه قائدا للجندرمة (١٨٥) •

كما وضع البوليس فى القاهرة والاسكندرية تحت قيادة ضابطين أوربيين ، لكل منهما نائب ، على أن يلحق بكل قسم من أقسام البوليس الأوربى عدد من صغار الضباط الأوربيين برتبة صف ضابط (١٨٦) وبلغ اجمالى عدد الجندرمة والبوليس ٧٣٩٠ (١٨٧) •

وأهم ما يمكن أن نستخلصه بشأنها هو كيانها الرئيسى الذى تم تكوينه من المصريين أبناء البلاد ، يعملون تحت رئاسة بيكر كمفتش عام وله مساعد بريطانى ويعاونه مفتشون مساعدون بريطانيون بمعدل واحد لكل مديريتين (١٨٨) • كما وضعت مصلحة السجون تحت اشراف وتفتيش ورقابة المفتش العام الذى كان له

(١٨٤) د• عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٧ ـ ٢٨ •
(١٨٥) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان ، ص ٢١ •
(١٨٦) د• عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٨ •
(١٨٧) المرجع نفسه والصفحة •
(١٨٨) د• عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ •

كذلك حق الاشراف على مصلحة الغاء الرقيق تلك المصلحة التى وضعت تحت ادارة واشراف ضابط بريطاني ، وكذلك كان حال مخـــازن ادارة الشرطة والبوليس • وقد هدف الانجليز من ذلك ضمان السيطرة والاشراف الكامل عليها وعلى الأجهزة التابعة لهـــا •

وفي الواقع فان السيطرة الانجليزية على البوليس ، كانت تعنى كذلك السيطرة على وزارة الداخلية ، حتى أنه عند وفاة فالنتين بيكر فى أوائل ١٨٨٨ ، حاول نوبار كما سبقت الاشارة ، اعادة تبعية قــوات البوليس الى مديرى المديريات والغاء مركزها الرئيسى فى القــاهرة ، فمــا كان من كرومر الا أن تخلص من نوبار (١٨٩) •

كما يذكر محمد فريد فى مذكراته أنه عندما تعين كتشنر ١٨٩١ وهو من مستخدمى الحربية الذين يزداد عددهم يوما عن يوم ، عهد اليه اصلاح حال ادارة البوليس التى هى أكثر المصالح خللا مع وجودها فى قبضة الانجليز •

« ولا تستبعد من مثل هذا الانجليزى أن يتخذ اصلاح البوليس ذريعة للتدخل فى الادارة ، ولا يســـتعجب اذا عين هذا اللواء الانكليزى مستشارا للداخلية (١٩٠) •

وكان هذا هو الذى حدث فقد أدخل كرومر منصب مستشار الداخلية عام ١٨٩٤ واستطاع أن يفرضه على نوبار ، وعين فى ذلك

(١٨٩) د• عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ ـ ١٤٩ •

(★) انظر السياسة الكرومرية تجاه الوزارة وأيضا مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٨٦ •

(١٩٠) مذكرات محمد فريد ، المصدر نفسه والقسم ، ص ٨٥ •

المنصب المدون جورست (١٩١) وقد شرع كتشنر فى تنظيم البوليس ، بأن غير كثيرا من ضباطه واستبدلهم بضباط من الجيش المصرى ، وتشكيل فرقة فى مدرسة الحقوق لدرس مبادىء القانون وكيفية ضبط الوقائع ، ليتسنى لهم أعمال المحاضر بمقتضى القانون ، وعين كتشنر حكمدارا انجليزيا فى الفيوم ويقال ان مشروع تعيين حكمدار البوليس من الانجليز ، طبقا لسياسة سلطة الاحتلال وهى التدخل فى شئون الداخلية تدريجيا (١٩٢) • وهكذا وضع الانجليز أيديهم على البوليس المصرى والداخلية فى الوقت نفسه •

كرومر والسيطرة الادارية :

أستكمل كرومر احتلال مصر عسكريا ، بوجود القوات البريطانية على أرضها وسياسيا بكونه الحاكم الفعلى على البلاد . بحيث أصبحت سلطة الخديوى والنظار اسمية ، وكان لابد من استكمال السيطرة على كافة شئون مصر ، وذلك يتحقق بالاحتلال المدنى ، أى الهيمنة البريطانية على الادارة المصرية مستعينا بتقرير اللورد دفرين للاصلاح الادارى فى مصر •

وقد بدأت هذه السيطرة بتعيين مستشار مالى انجليزى كبديل عن سلطة الرقابة الثنائية التى كانت تسيطر على المالية المصرية ، كما رأى أيضا تعيين مستشار ومفتشين انجليز فى نظارة الأشغال بقصد الاشراف على تحسين الرى ، ضمانا لزيادة قوتها الانتاجية بالشكل الذى تستطيع به البلاد الوفاء بديونها (١٩٣) •

(١٩١) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٢١ كان جورست يشغل منصب وكيل المالية •

(١٩٢) نفس المصدر والجزء ، ص ٨٧ •

(١٩٣) د• احمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٩ عين المستشار المالى Auck Land1Colvin او كلاند كلفن فى ٤ فبراير ١٨٨٣ ، وسكوت مونكريف Scott-Moncerief فى ١٥ مايو ١٨٨٣ •

وكان على كرومر بعد أن تم له الاستئثار بالادارة المالية فى مصر وبشئون الرى ، أن يشرع فى اكمال غزو هذه الادارة فى بقية النظـــارات ٠

فنشط لتنفيذ سياسته ببث المستشارين والمفتشين والضباط فى مختلف نظارات الحكومة ومصالحها ، فأدخل كليفورد لويد وكيلا للداخلية ١٨٨٤ ، وسكوت فى الحقانية ١٨٩١ ، ثم جورست مستشارا للداخلية فى ١٨٩٤ (١٩٤) ، وهكذا امتلأت النظارات المصرية بالمستشارين الانجليز فى المالية والحقـــانية والداخلية والاشغال والمعارف والمواصـــلات ٠ حتى بلغ عددهم ٦ مستشارين على عهد كرومر ، واستمروا كذلك حتى عام ١٩٢٢ بصدور تصريح ٢٨ فبراير (١٩٥) ٠

على الرغم من أن تعيين المستشارين الانجليز ، يتم شكليـــا بمعرفة الحكومة المصرية عن طريق اصدار مرسوم خديوى بهذا الشـــأن (١٩٦) ٠

نضلا عن ذلك منذ استكمل كرومر هيمنته بالاستعانة بالموظفين الانجليز ، وراعى فى اختيـــارهم أن يكونـــوا من الاكفـــاء المعزوفين (١٩٧) ، لتنفيذ سياسته الرامية الى دوام الاحتلال الى أجل غير مسمى ، لخدمة مصالح بلاده فى المقام الأول ٠

فكان يعمل فى مصر وهو دائم الاتصـــال شخصيا برؤساء المصالح البريطانيين الذين كان يختارهم بنفسه (١٩٨) ٠

---

(١٩٤) د٠ طلعت اسماعيل رمضان ـ المرجع السابق ، ص ٤١ ، محمد فريد : المصدر السابق ، ٦٥ ـ ٦٦ ، ٢٢٠ ٠

(١٩٥) الاهرام : ١٩٢٢/٣/٢٩ المستشارون البريطانيون ٠

(١٩٦) د٠ طلعت اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٢ ٠

(١٩٧) الاهرام : ١٩٢٥/١١/٣٠ اللورد اللنبى ٠

(١٩٨) نفسها : ١٩٢٠/٣/١٧ الحماية البريطانية على مصر ٠

وكانت كفاءة هؤلاء الموظفين وحسن اختيارهم على يد كرومر مضرب الأمثال عند الانجليز ، فنجدهم في نوفمبر عام ١٩٢٧ يقارنون بين الموظفين الذين كانوا يشتغلون وقتئذ بعقود لمدة عامين ، وزملائهم فى عهد كرومر وتشيد صحيفة « المورننج بوست » بقولها « أما التقاليد التى كانت معروفة على عهد اللورد كرومر ، ونعنى بها التفانى والخدمة العامة فقد زال أثرها ، وانحط المستوى البديع الذى كان عليه الموظفون الانجليز قبل الحرب فى أعمالهم ، بفضل الذين حشدوا حشدا فى وظائف الحكومة بعد الحرب بدون تمييز ولا اختيار (١٩٩) ٠

وكانت علاقة كرومر بهؤلاء الموظفين شبه يومية ، فقد كان من الشائع ان ذلك المستشار أو هذا الوكيل الانجليزى ، يرى السير بارنج يوميا ويتلقى أوامره منه ، ويعرض عليه ما لديه فيأمر وينهى ، وهم لأوامره المنفذون (٢٠٠) ٠

وكان المستشار المالى Palmer يقوم بزيارته كل صباح ، ثم يجتمع كل يوم بالنظار ، ولم يكن المعتمد البريطانى يقوم بزيارة هذا الناظر أو ذاك الا تعضيدا لما ساله السير مونكريف Mancerief أو أشار به سكوت Scott ، أو قال عنه بالمر Palmer (٢٠١) ٠

وقد ظل كرومر لربع قرن كامل كان الموظفون الانجليز خلاله آلات فى يده ، بل ولاهم الحكم وهم كالعجينة الليئة فصاغهم فى بوتقة سياسته على هواه (٢٠٢) ٠

---

(١٩٩) الدورية نفسها : ١٩٢٧/١١/١٢ مستقبل الحالة فى مصر ٠

(٢٠٠) نفسها : ١٨٩٢/٢/١٩ احتلال مصر البدنى ٠

(٢٠١) نفسها : ١٨٩٤/١٠/٢٤ ٠

(٢٠٢) نفسها : انظر ١٩٣٢/٧/٣١ ٠

فلم يسمح لهم الا بالقليل من النفوذ فى الحكم الفعلى فى البلاد ، وهو مرجعهم فى أى شأن من شئون الادارة فى مصر فعندما يأمرهم بالا يعترفوا بنظارة فخرى ١٨٩٣ يطيعونه (*) فولاؤهم الأول لبلادهم رغم أنهم موظفون فى الحكومة المصرية .

وقد ترتب على ذلك ازدياد نفوذ الموظفين الانجليز فى الادارة المصرية زيادة كبيرة ، وأصبح لهم وضع متميز فى البلاد ، وعلى ذلك كان من الصعب الاستغناء عنهم ، وقد ترتب أيضا على زيادة سلطاتهم أن أصبحت كل الأمور ، المتعلقة بالجيش والمالية والأشغال العامة ، وكذلك البوليس تحت سيطرتهم ، بحيث لم تكن هناك حرية فى العمل فى أى نظارة من النظارات ، التى كان يسيطر عليها الموظفون الانجليز ، وذلك أنه لم يكن يسمح للناظر فى نظارته بالتفكير والعمل الا فى الحدود التى خطها المحتلون (٢٠٣) .

كان المفهوم من عمل المستشارين الانجليز أنهم موظفون فى خدمة الحكومة المصرية ، أن يكونوا بمثابة مساعدين للوزراء المصريين يقدمون الاستشارة اذا طلبت منهم ، غير أنهم فى حقيقة الأمر تجاوزوا هذا المفهوم وتحكموا فى عمل الوزارات بصورة فعلية (٢٠٤) .

فالنصائح التى كان يقدمها هؤلاء للوزراء كان عليهم أن يأخذوا بها فى اداراتهم ، وكان الوزراء يعملون دائما « بالنصيحة » التى يقدمها هؤلاء المستشارين ، على حسب قاعدة جرانفيل ١٨٨٤ ، وكان اذا حدث خلاف وذلك فى أحوال قليلة ، يتدخل المعتمد البريطانى ، وينفذ قبول النصيحة (٢٠٥) .

(*) انظر علاقة كرومر بالخديوى عباس .
(٢٠٣) د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .
(٢٠٤) نفسه ، المرجع السابق ، ص ٤١ ـ ٤٢ .
(٢٠٥) الأهرام : ١٩٢٢/٣/٢٩ .

وعلى أية حال فان نفوذ هؤلاء المستشارين قد زاد الى درجة كبيرة بحيث طغيت سلطاتهم على سلطات النظار ، وأصبحوا يسيطرون على النظارات المصرية تماما ٠

حتى أن صحيفة وادى النيل قد شبهت سلطة المستشار على عهد نوبار بانه كان « يصم أذن نوبار وغيره من النظار بأوامره » (٢٠٦) ٠ وزيادة فى تأكيد سلطة هؤلاء المستشارين على الادارة المصرية نجح كرومر فى استصدار أمر عال فى ٢٧ فبراير ١٨٩٣ ، يعطى المستشارين وسردار الجيش المصرى ، ووكيل نظارة الأشغال حق حضور اجتماعات مجلس النظار (٢٠٧) ٠

ويبدو نفوذ هؤلاء المستشارين وعلاقتهم القوية والوثيقة برئيسهم المباشر المعتمد البريطانى ، من التاريخ المكتوم للعلاقات التى كانت بين كرومر والخديوى عباس ، وما افضت اليه من النتائج لم يعرفها سوى ثلاثة أو أربعة من المستشارين ، الذين كانت تتألف منهم النظارة الحقيقية ٠

فى تلك الأيام معرفة لا يمكن أن تتيسر لأحد ممن لم يكونوا فى مناصب الحكومة مهما اتسعت معارفهم واطلاعهم على سير الأمور (٢٠٨) ٠

وقد حدث توحد بين كرومر وجيشه من المستشارين والموظفين الانجليز ، واعتبر أى نقد موجه لهم ، انتقاصا من سلطتهم ؛ وهو بالتالى انقاص لسلطته وهيبته الشخصية ، فهو الحاكم الفعلى ،

(٢٠٦) وادى النيل : ١٩٢٣/١٠/٤ ٠

(٢٠٧) د٠ طلعت اسماعيل ، المرجع نفسه والصفحة ٠

(٢٠٨) الاهرام : ١٩٢٣/١١/٢٩ ٠

وموظفوه هم الحكومة الحقيقية ورغم أنه قد انكر ذلك ، وقال بأنهم يستندون في أعمالهم الى مقدرتهم وقوة شخصيتهم لا الى تأييده الدبلوماسى ، فان الواقع ينفى ذلك ، فعندما أمر الخديوى عباس عام ١٨٩٢ باجراء تحقيق مع مهندس انجليزى يدعى « برى » لأنه أساء معاملة أحد موظفي الأشغال ، الى حد أنه أعتدى عليه بالضرب (٢٠٩) ، أثار ذلك كرومر وواجه الخديو فى هذا الشأن .

كما تدخل كرومر بعد انتهاء أزمة الحدود المشهورة سنة ١٨٩٤ ، وطلب من حكومته الانعام على كتشنر سردار الجيش المصرى بوسام ، التى استجابت فى الحال الى طلبه (٢١٠) . وبذلك كافأه كرومر على موقفه من الخديو وربما أيضا نكاية فى عباس لاثبات من هو حاكم هذا البلد .

وقد تعددت الخلافات مع النظارة المصرية بسبب الرغبة الانجليزية للسيطرة على الادارة ، منها الخلاف حول قلم الرقيق الذى أراد النظار الغاءه فى حين أصر الانجليز على بقائه ، ومنها مسألة تعيين مفتش انجليزى فى مصلحة الصحة ولم تر النظارة ضرورة تدخل الخديوى فى هاتين المسألتين ، وبعد استشارة نظاره ، اتفق على قبول المسألة الأولى ، واقتنع كرومر بترك الثانية (٢١١) .

وفى مسألة خلاف وكيل الداخلية كليفورد لويد (٢١٢) ، ورغم انتصار الخارجية البريطانية لنوبار ، فان كرومر كتب اليها

---

(٢٠٩) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٨ .

(٢١٠) الأهرام : ١٨٩٤/٢/٩ .

(٢١١) د. طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٢١٢) انظر أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٩ كيف أستاثر لويد بنظارة الداخلية حتى هدد نوبار بالاستقالة من منصبه .

ابان هذه الأزمة ، بأن أمامها أمرين أما المناداة بالحماية ، وأما استدعاء الجيش والموظفين الانجليز (٢١٣) ٠

وأيا كان صدق المقولة أو عدمها ، الا أن كرومر قد وقف الى جانب موظفه « لويد » وذلك لحماية جيشه من المستشارين البريطانيين وهيبتهم فى الحكومة المصرية ، وخوفا من أن يصبح ذلك مبدأ فى علاقة المستشارين بالوزراء تبتدىء به وتنتهى بسواه ، « فيجره الى ما لا يجب » (٢١٤) ٠

وكانت سيطرة المعتمد على مستشاريه لا حدود لها ، فقد رأيناه ابان أزمة الوزارة الفخرية يأمرهم بعدم الاعتراف بهذه الوزارة أو الذهاب الى دواوينهم (*) ٠ حتى أنه عندما قابل بالمر المستشار المالى بطرس باشا وزير المالية ، هنأه قائلا ما معناه انه لا يعتبره ناظرا حتى تقر حكومة انجلترا على ذلك ، وكذلك فعل سكوت مستشار الحقانية مع مظلوم باشا (٢١٥) ٠

وعندما كتب السير ويلكوكس بعض المقالات عن الخدمة البريطانية فى مصر ، أرغمه كرومر على توقيع اقرار بعدم كتابة أية معلومات متعلقة بهذه المسألة ، مادام كان فى خدمة الحكومة المصرية والا تعرض للعزل (٢١٦) ٠

---

(٢١٣) الأهرام : ١٨٩٤/٤/٩ ٠

(٢١٤) الدورية نفسها والعدد ٠

(*) كرومر والوزارات المصرية ٠

(٢١٥) مذكرات محمد فريد ، المصدر نفسه والقسم ، ص ١٤٠ ٠

(٢١٦) د٠ طلعت اسماعيل رمضان ـ المرجع السابق ، ص ٥٣ ٠

وعلى أية حال فقد سيطر كرومر على مستشاريه وموظفيه البريطانيين في مصر سيطرة تامة ، سواء كان في اختيارهم أو طبيعة عملهم أو في سلطتهم ذاتها ، حتى شبه جورست مستشار الداخلية والمعتمد البريطاني فيما بعد الموظفين الانجليز بأنهم « مجموعة من الخيل العتيدة التي يصعب على أي دبلوماسي عادي قد يخلف كرومر قيادته ، كما تنبأ بأن هذا العنصر سيقلب المركبة المصرية ، وقد تحققت نبوءة جورست هذه عندما خلف كرومر ، حيث كانت هذه أحد العناصر التي قلبت مركبة جورست (٢١٧) ٠

وفي الحقيقة فان السلطة الشخصية كانت أساس مركز كرومر وسيطرته الذاتية التي حافظ عليها طويلا حيال مختلف الادارات (٢١٨) ٠

وقد ظلت شهرة النظام الادارى الذى أقامه كرومر في مصر تداعب خيال الانجليز على مر السنين ، فعندما استقال مستشار الحقانية السير وليم برونيات في عام ١٩٢١ شكا أحد الكتاب الانجليز ـ حال الوظائف والموظفين في مصر ، وتأسف على أيام اللورد كرومر وكذلك رأى أنه لا يتأتى المقارنة بين برونيات وغيره من الموظفين بغير الرجوع الى عهد كرومر الذى كان يوجد فيه موظفون أمثال ملنر وجورست وكليفورد لويد (٢١٩) ٠ وبعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أظهر الموظفون البريطانيون أشد الأسف لأن مراكزهم لم تعدل تحت الحكم الجديد ، وذلك بالطبع بالمقارنة بوضعهم السابق الذى أسسه لهم كرومر ٠

كما خشى الموظفون الذين تنتهي عقودهم في عام ١٩٢٧ ، من عدم تجديد الحكومة المصرية لهم ، أو احلال أجانب مكانهم ، ورأوا

---

(٢١٧) د٠ طلعت اسماعيل ـ المرجع السابق ، ص ٥٢ ٠

(٢١٨) Lord - Lloyd Egypt since Cromer. Vol. (1) p. 65.

(٢١٩) الاهرام : ١٩٢١/١١/٢٠ ٠

أن هذه الخطوة لا تقتصر على فتح باب الدسائس الدولية ، التى أمكن القضاء عليها فى عهد كرومر ، ولكنها تعرقل مصالح بريطانيا فى وادى النيل (٢٢٠) • وعندما ذكرت جريدة « المورننج بوست » أن هناك مصريين يرغبون فى اعادة الموظفين البريطانيين الى المناصب ذات الأهمية ردت الأهرام عليها ، « بأن هناك حقيقة لا شك فيها ، وهى أنه لا يستطيع واحد اذا فرض أن هناك أقلية من المصريين تريد ذلك ، أن يحرك يدا أو يرفع صوتا بتأييد سياسة ترمى الى ارجاع عهد كرومر (٢٢١) •

فليس من الهين أن يطاوع العقل السليم تصور تناسق العهد الكرومرى مع الروح المصرية ، التى تجلت نهضتها بعد الحرب الكبرى • ومن غير المعقول أن يوافق المصرى على عودة ذلك العدد الكبير من الموظفين البريطانيين يتغلغلون فى المناصب الكبيرة والصغيرة (٢٢٢) • وبعد هذا العرض لكرومر وسيطرته الادارية على موظفيه ومستشاريه الانجليز نتحدث عن هؤلاء المستشارين كل على حده •

المستشار المالى :

البريطانيون فى المالية المصرية :

كما سبق القول كان أول مستشار مالى فى مصر هو السير أو كلاند كالفن «Auck land Colvin» وكان منصب المستشار المالى يلى فى أهميته منصب المعتمد البريطانى ذاته (٢٢٣) » ، فقد

(٢٢٠) نفسها : ١٩٢٦/٥/٢٦ •
(٢٢١) الأهرام : ١٩٣٤/٤/١٥ •
(٢٢٢) نفسها : ١٩٣٥/١/١٤ •
(٢٢٣) د• أحمد عبد الرحيم ـ المرجع السبق ، ص ٩•

اكتسب مركز المستشار المالى أهمية عن بقية المستشارين بحكم اختلاف مركزه عن مركز زملائه لأنه فضـــلا عن كونه مستشارا لوزارة المالية ، فهو مستشار للحكومة المصرية فى مجموعها (٢٢٤) ٠ ورغم أن اختصاصاته لم تكن معينة بوضوح ، لكنه أصبح بجلوسه فى مجلس الوزراء (*) ، ولو لم تكن له سلطة تنفيذية صريحة ، الا ابداء الرأى فى المسائل المالية وحدها ، فقد أصبح عاملا سياسيا ومتفوقا على غيره ، وذا نفوذ كبير فى جميع القرارات التى تصدرها الوزارة (٢٢٥) ٠

وهكذا لم تكن ســلطة المستشار المالى قاصرة على الاستشار بالمالية المصرية والميزانية فقط ، بل لعب هو وغيره من المستشارين دورا سياسيا لخدمة حكومتهم طبقا لما سمح به كرومر لهم ٠

فنجد المستشار المالى الوين بالمر Elwin Pulmer يقابل الخديو عباس فى ١١ سبتمبر ١٨٩٢ ، ويبلغه بأنه سمع بعزمه على تغيير النظارة وسأل عما اذا كان الخبر صحيحا ، وعندما انكر الخديو ذلك سأله من أين جاء بهذا الخبر ، أجابة بالمر بأنه أشيع من أحد رجال السراى ، وذكر له أسماء النظار الذين سيتولون النظارة المقبلة (٢٢٦) ٠

ولم يكن الخديو قد غير الوزارة بعد ، وان كان بالمر على ما يبدو قد أراد التأكد من الخبر ليسارع بتبليغه الى كرومر ٠

---

(٢٢٤) الاهرام : ١٩٢٢/٣/٢٩ ٠

(*) أول مستشار يحق له حضور جلسات مجلس الوزراء وتلاه مستشار الحقانية ٠

(٢٢٥) الدورية نفسها والعدد ٠

(٢٢٦) أحمد شفيق ـ المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٢ ٠

وفي حادثة اجبار الخديو عباس مصطفى فهمي رئيس النظارة على الاستقالة استدعى الأخير المستشار المالى بالمر دون غيره من المستشارين لأخذ رأيه ، فما كان منه الا أن أوعز اليه برفض الاستقالة كما سبق القول . وعندما أراد كرومر الحديث مع رياض باشا رئيس النظار ، عقب أزمة يناير ١٨٩٣ ، واذا كان المعتمد البريطاني يرى أن رياض باشا لم يلح « أو ينصح » الخديو بأن يسير بتعقل ، وبدلا من أن يقوده في طريق التوفيق والمسالمة ، شجعه على العمل في معاكسة انجلترا (٢٢٧) ، الأمر الذي اغضب كرومر من رياض ، فأرسل اليه المستشار المالى ، لأنه يكون أكثر حرية في الحديث معه ، وخرج بالمر من الحديث مع رياض ، غير راض عن اللهجة التى استخدمها رئيس الوزراء ، وأبلغ عميله بما جرى ، فسارع كرومر بتبليغ ذلك الى حكومته . وخلاصته أن رياض ينوى أن ينحاز كلية الى جانب الخديو (٢٢٨) .

وكان السير بالمر المستشار المالى للحكومة المصرية هو المسئول عن الميزانية وليس ناظر المالية ، تمشيا مع السياسة الكرومرية . وعندما يعترض مجلس الشـــورى على ميزانية ١٨٩٣ ، ينشر المستشار المالى ردا على اعتراضات المجلس شديد اللهجة ، حتى أن محمد فريد قد وصفه في مذكراته ، « بأنه لم تراع في تحريره آداب الكتابة ، كله ذم في مجلس نواب الأمة ، وانه لم يتدبر في اعتراضاته ولم يفحص الميزانية فحصا جيدا الى غير ذلك » (٢٢٩) . ورغم أن مجلس الشورى كان بمثابة البرلمان المصرى ، الذى له حق المراقبة على السلطة التنفيذية ، ومن صميم حقوقه فحص الميزانية ، فان بالمر ناظر المالية الفعلى ، هو الذى أعد الميزانيـــة ، ولذلك غضب عندما اعترض هذا المجلس على بعض بنودها .

(٢٢٧) Cromer - Op. cit., p. 33.

(٢٢٨) Ibid., p. 34.

(٢٢٩) مذكرات محمد فريد ـ المصدر نفسه والجزء السابق ، ص ١٨٩ .

ولم يكتف كرومر بكون المالية المصرية طوع يديه ، بل أعد للمالية ما أعده لسواها من مصالح أخرى ، أى أغلالا يقيدونها بها لتكون فى قبضتهم • « والمشروع الذى يعدونه هو استخدام المفتشين لهذه النظارة من رجال الاحتلال فيقضون بسلطتهم على كل سلطة ، ولا يبقى لناظر المالية من عمل سوى الانقياد لأوامر المفتشين منهم » (٢٣٠)•

كما قام ادجار فنسنت Vincent المستشار المالى الذى خلف بالمر بتشكيل اللجنة المالية ، والتى هيمنت على الشئون المالية فى مصر وكانت قراراتها تجب أى قرار صادر من مجلس النظار •

البريطانيون فى القضاء المصرى :

لما كان الاحتلال البريطانى قد اتخذ صفة الدوام ، وبدأ الانجليز يشعرون بالمسئولية ليس تجاه كل فرع من فروع الادارة المصرية (٢٣١) ، فقد وجد كرومر ومساعدوه فرصتهم فى بسط الهيمنة الانجليزية على نظارة الحقانية ، حيث كانت فى حاجة الى اصلاح شامل وتعديلات جوهرية •

وخاصة بعد أن أدى الاضطراب القضائى الى موجة من الغضب بين المثقفين المصريين (٢٣٢) • فانتدب كرومر فى ١٨٩٠ المستر سكوت قاضى المحكمة العليا فى بومباى لاصلاح الجهاز القضائى

---

(٢٣٠) الاهرام : ١٩٠٠/٢/١٩ •

– انظر علاقة كرومر بوزارة نوبار •

(٢٣١) د• طلعت اسماعيل – القضاء المصرى فى ظل السيطرة البريطانية ، ص ٣٤ – ٣٥ •

(٢٣٢) المرجع نفسه ، ص ٣٤ •

المصرى برمته ، وتقرر أولا تعيينه لمدة عام واحد ، ولم يسع حكومة رياض الا أن أذعنت لطلبات كرومر (٢٣٣) ٠

وقد أيد كرومر رغبة سكوت المستشار القضائى ، فى حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون ذلك بمثابة حق ، واعترض رياض باشا رئيس النظار (٢٣٤) ، وترتب على هذا الطلب حدوث أزمة أطاحت بنظارة رياض كما سبق القول ٠

وان كان كرومر قد رأى أمام هذه المعارضة الاكتفاء بحضور المستشار القضائى جلسات مجلس النظار عند مناقشة أمور قضائية فقط (٢٣٥) ٠

وعند نهاية عام ١٨٩٠ ــ كان سكوت قد أعد تقريره الذى اقترح فيه تغييرات لاصلاح القضاء المصرى ونجلزته فى الوقت نفسه، فاشار بتعيين مفتشين قضائيين فى المحاكم الابتدائية بهدف الاشراف على النظام القضائى (٢٣٦) ٠

كما رغب سكوت فى تعيين مفتش عام للمحاكم يكون انجليزيا، وزيادة عدد المستشارين فى الاستئناف الأهلية (٢٣٧) ، وغير ذلك من الاصلاحات التى اقترحها ٠ وحول هذا التقرير قام خلاف مع

---

(٢٣٣) د٠ يونان لبيب ــ المرجع السابق ، ص ١٢٤ ، مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٦٦ ٠

(٢٣٤) المصدر نفسه والجزء ، ص ٨١ ــ ٨٢ ٠

(٢٣٥) د٠ طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢٦ ، والمصدر السابق ، ص ٨١ ٠

(٢٣٦) الأهرام ، ١٨٩٠/٩/١٢ ٠

(٢٣٧) نفسها ، ١٨٩٠/٩/١٣ مذكرات محمد فريد ــ المصدر نفسه والجزء ، ص ٧٤ ٠

ناظر الحقانية فخرى باشا مؤيدا من رئيس النظار رياض باشا ، حيث عارض ناظر الحقانية تقرير سكوت فى أغلب المسائل خاصة فيما يتعلق بتعيين المفتش العام ، وأعلن رفضه لمثل هذه المراقبة على القضاء والمحاكم ، سواء كانت المراقبة من ناظر الحقانية نفسه أو من المفتشين الذين يريد سكوت تعيينهم ، وتشكلت لجنة للنظر فى كل من تقرير سكوت ولائحة فخرى (٢٣٨) · الا أن سكوت كان مؤيدا من المعتمد البريطانى وحكومته ، التى رأت تعيين الرجل فى منصب يكون قادرا على تنفيذ مشروعه وعين فعلا مستشار الحقانية رغم أنف النظارة المصرية (٢٣٩) ·

وقد بلـغ نفوذه وسـلطانه حدا هائـلا بفضـل هذا التأييد لمشروعاته الاصـلاحية واستمر فى منصبـه فترة زادت على ثمان سنوات ، بعد أن كان مقررا لها من قبل عاما واحدا (٢٤٠) ·

البريطانيون فى الداخلية :

وضع الانجليز أيديهم منذ وقت مبكر على الشئون الداخلية لمصر ، حيث طلب كرومر تعيين كليفورد لويد فى منصب وكيـل الداخلية ، فكان أول وكيل داخلية انجليزى · وما لبث أن ظهرت أنيابه ، فزادت سلطته وأستأثر بالداخلية تماما ، ولم يجد الناظر المصرى محمد ثـابت باشـا أمامـه الا الاسـتقالة فى ٨ مارس ١٨٨٤ (٢٤١) · وقد بلغت تصرفات لويد حدا استفزازيا ، فعندما أراد النائب العمومى مكسويل زيارة سجن الاسكندرية، بعد ما بلغه

---

(٢٣٨) مذكرات محمد فريد ، المصدر نفسه والقسم والصفحة ·

(٢٣٩) د· يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ ·

(٢٤٠) د· طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٣٦ ·

(٢٤١) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ·

من ان وكيل الداخلية يصدر أوامره بالافراج عن المسجونين ، بعد تعذيبهم وضربهم بالكرباج · لم يصرح له بالدخول ومنع بواسطة ناظر السجن، لان لديه أوامر من « كركشنك » مدير عموم السجون، الذى كانت باسمه تنفذ اجراءات لويد · وعندما عرض النائب العام الامر على نوبار ، أحاله الى كرومر الذى عضد موقف لويد (٢٤٢) ·

ورغم أن الامر بدا وكأنه خلاف بين موظفين انجليزيين فانه يدل على أن كرومر كان يقف دائما مع الموظف « الانجليزى » الأكثر استبدادا فى ممارسة عمله · كما تجاوز لويد الحد عندما كان فى زيارة الى الاسكندرية ، وذهب لمشاهدة رواية فى « تياترو زيزينا » فما كان منه الا أن جلس فى مقصورة الخديو (٢٤٣) · وعلى اية حال فان ممارسة لويد ، والذى أيده المعتمد البريطانى قد بلغت حدا كبيرا ، الى درجة أن نوبار رئيس النظار قدم استقالته ، لولا تدخل الخارجية البريطانية فى الأمر لصالحه كما سبق القول (٢٤٤) · وعلى أثر هذه الأزمة قدم لويد استقالته فى ٢٨/٥/١٨٨٤ · وبعد عشر سنوات من سيطرة الانجليز على الداخلية من خلال منصب الوكيل الى جانب وجودهم القوى فى البوليس المصرى ، رأى كرومر أن الوقت قد حان لتعيين مستشار للداخلية ، « وبذلك تتحقق سيطرة الانجليز على جهاز الأمن ، والادارة المحلية لأن سلطة المستشار امتدت الى تعيين المديرين ومأمورى المراكز والعمد » (٢٤٥) ·

---

(٢٤٢) انظر المصدر السابق . الجزء نفسه . ص ٢٥٨ ــ ٢٦٢ . والاهرام ٢/٤/١٨٨٤ رد كليفورد على مكسويل ·

(٢٤٣) المصدر السابق . الجزء نفسه . ص ٢٥٨ ·

(٢٤٤) انظر الاهرام . ٨/٤/١٨٨٤ . ٩/٤/١٨٨٤ . ١٠/٤/١٨٨٤ . ١١/٤/١٨٨٤ · ازمة نوبار لويد ·

(٢٤٥) مذكرات محمد فريد ــ المصدر السابق والقسم . ص ٤٢ ·

وقد كثرت الأقوال فى مســـألة تعيين مستشـــار انجليزى للداخلية ، فمرة يكذب كرومر وسلطات الاحتلال انهم راغبون فى وضع انجليزى للداخلية وتارة يقولون انهم سوف يبدلون الوكيل باخر مصرى . ومرة أخيرة ينكرون تعيينهم ســتل باشـــا فى هذا المنصب ، حتى حارت الصحف وأدركت أنهم اذا كانوا يعينوا ستل باشا فسوف يعينون غيره من أبناء جلدته بحيث لا تخرج الداخلية من أيديهم أسوة بسائر النظارات (٢٤٦) ، وأخيرا يضع كرومر حدا لهذه البلبلة ، فيطلب تعيين مستشار للداخلية من رئيس النظار نوبار باشا ، الذى رفع تقريرا الى الخديو فى ٣ نوفمبر ١٨٩٤ ، أصدر بموجبه أمرا عاليا فى اليوم نفسه بتعيين جورست الذى كان يعمل وكيلا لنظارة المالية مستشارا للداخلية (٢٤٧) .

كما اعتبرت الأهرام تعيين مستشار انجليزى للداخلية « بأنه من أكبر الخطوات فى تقـدم رجال الاحتلال عنـدنا بالمداخلة فى شئوننا الداخلية (٢٤٨) . وعلى العموم فان تعيين مستشار انجليزى فى الداخلية ، كان بمثابة وضع اليد على البلاد ، اذ يكون له اليد الطولى فى تعيين المديرين ووكلائهم ، ومأمورى المراكز ، بل وجميع مستخدمى الادارة على العموم وبالتـالى تكون الحكومة فى جميع أطراف مصر فى أيديهم ولقد استمالوا نوبار لمشروعهم وقبلوا بفصل مصلحة البوليس من الداخلية واضافته على المديريات ، مع أن سلطة المستشـــار تكون أكثر من أضـــعاف من ســـلطة مفتش عموم

---

(٢٤٦) انظر أعداد الاهرام : ١٨٩٢/٤/١٢ ، ١٨٩٤/١٠/٩ .

(٢٤٧) أحمد شفيق ـ المصدر السابق ج ٢ ، ص ١٧٧ ، د. طلعت اسماعيل . المرجع السابق ٩٦ . وانظر الاهرام ١٨٩٤/١٠/٢٢ ظهور منصب مستشار الداخلية ويتفق معهما محمد فريد فى مذكراته ، ص ٢١٨ .

(٢٤٨) الاهرام . ١٨٩٤/١٠/١٥ وانظر ١٨٩٤/١٠/٢٠ علقت أن الانجليز متى طلبوا طلبا فلابد من فوزهم به .

البوليس (٢٤٩) . وهكذا أحكم كرومر الرقابة الانجليزية على جهاز الادارة المحلية بأسره عن طريق رقابة مفتشى الداخلية الانجليز ، « الذين كان عددهم ثلاثة » وسيطروا على كل أعمال المديرين والمحافظين ومختلف رجال الادارة المحلية بالأقاليم كحكمدار البوليس وغيرهم من رجال البوليس وأيضا مأمورى المراكز والعمد والمشايخ (٢٥٠) . وكثيرا ما كان يسافر المفتشون الانجليز الثلاثة فى الداخلية ، بأمر من جورست للتفتيش على بعض المديريات فى الوجهين القبلى والبحرى لدرس الأحوال الادارية ، وقراءة أفكار الناس (٢٥١) .

السيطرة على التعليم :

عمد كرومر الى تشديد قبضته على نظارة المعارف من خلال سيطرته على الجهاز الادارى والفنى لنظارة المعارف وملئه بالموظفين الانجليز خاصة ، والأجانب عامة (٢٥٢) ، وكان على رأس هذا الجهاز الادارى المهيمن على التعليم فى مصر دوجلاس دنلوب Douglas-Dunlop ، الذى عين مفتشا عاما فى ٦ فبراير ١٨٩٠، وليس من المصادفة أن ضمت المعارف الى الأشغال تحت وزير واحد فى مايو ١٨٩١ ، وذلك بعد عام واحد من تعيين « دنلوب » .

وفى نهاية ١٨٩١ أصبح دنلوب عضوا فى اللجنة الاستشارية، التى تغير اسمها الى اللجنة العلمية الادارية ، وفى ٨ مارس سنة ١٨٩٧ رقى الى وظيفة سكرتير عام نظارة المعارف ، وأضيفت

---

(٢٤٩) مذكرات محمد فريد ـ المصدر السابق والجزء ، ص ٢١٨ ، وانظر الأهرام ١٨٩٤/١٠/٢٠ حول تساهل نوبار فى الداخلية مقابل الغاء مصلحة البوليس .

(٢٥٠) د. طلعت اسماعيل ـ المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٢٥١) الأهرام ، ١٨٩٤/١١/١٦ .

(٢٥٢) نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

عليه مراقبة التفتيش وادارته ، وفى ١١ مارس سنة ١٩٠٦ عين مستشارا لنظارة المعارف (٢٥٣) ٠

ومنذ عين دنلوب سكرتيرا عموميا لنظارة المعارف ثم مستشارا لها ، وهو يسيطر على شئون التعليم ، وأصبح التعليم الذى أشرف عليه في مصر يستند على أسس ومبادىء بريطانية ، وقد علقت الأهرام على خبر تعيين دنلوب مستشارا للمعارف بقولها « أن لفظة مستشار لا تزيد من الرجل ولا تنتقص ، ولا تزيد فى سلطته ولا تضيف على سيطرته فالمستر دنلوب السكرتير كالمستر دنلوب المستشار ، وكل ما فى ترقيته من معنى أن هذه الترقية تعجيز للأمه ، اذا كانت الأمة لم تفهم حتى الآن أن فى كل عمل لها تعجيز ٠ ومتى أظهرت ارادتها بأمر وجبت على المحتلين مخالفتها » (٢٥٤) ٠

وقد نجح مستشار المعارف فى الاحتفاظ بمصائر التعليم المصرى بكل احكام فى قبضته (٢٥٥) ٠ والذى ساعده على احكام سيطرته، وتوجيهه لسياسة التعليم فى مصر بالاشتراك مع مساعديه الانجليز ، أنه كان عضوا باللجنة الادارية التى كانت تخطط وتدبر وتنفذ السياسة التعليمية فى مصر والذى أصبح رئيسا لها (٢٥٦) ٠ فاللجنة هى التى تبحث وتقر لوائح مختلف المدارس من الكتاتيب وحتى المدارس العالية ، وتعتمد نتائج الامتحانات فى مختلف مراحل التعليم ، وتقرر شروطا للتلاميذ كما تقرر الكتب المدرسية لمختلف المدارس ، الى غير ذلك من أمور التعليم ، فما من أمر من الأمور كبيرا أو صغيرا يتعلق بالتعليم الذى تشرف عليه نظارة المعارف ، الا وكانت

---

(٢٥٣) مذكرات سعد زغلول المنشورة ــ الجزء الاول ، ص ٩٠ ٠

(٢٥٤) الاهرام ، ١٩٠٦/٣/٢٤ ، المستر دنلوب مستشار للمعارف ٠

(٢٢٥) د٠ طلعت اسماعيل ، المرجع الضابق ، ص ٢٣٧ ٠

(٢٥٦) نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ ٠

بصمات اللجنـة العلميـة الادارية ورئيسها دنلوب ومعاونيـه من الانجليز والأجانب واضحة جلية فيه (٢٥٧) ٠

والواقع أن سلطة المستشار الانجليزى للمعارف ، كانت تعلو سلطة الوزير نفسه ورايه هو الراى المعمول به كزملائه المستشارين فى كافة النظارات المصرية الا أنه اشتهر بتسلطه واستبداده أكثر حتى أنه يأمر بحبس المستخدمين من الصباح الى المساء بدعوى انه يحتاج الى وقت لتفهم كل أمر (٢٥٨) ٠ أو استدعائه لجماعة من نظار المدارس الذين ليس فى مدارسهم أقسام لتدريس اللغة الانجليزية ، وقليلا ما هم ، فلبوا الطلب فى الحال وعند وصولهم النظارة أعلموه بحضورهم ، فأمرهم بالانتظار ساعة (٢٥٩) ٠

وعندما أبى معلمو الرياضة أن يدخلوا امتحانا لنظارة المعارف لتقرير صلاحيتهم جمع دنلوب فى غرفته المفتشين والنظار والمدرسين وخطب فيهم قائلا « أنى أنا هنــا صاحب الأمر المطلق ، فما أريده يكون ، فأنا آمر ولا أتلقى من أحد أمرا الا من كرومر فقط ، والخديو يعرف ذلك ، والاحتلال قادر على تأييد سلطته بالقوة ، فاذا كانت عنده الآن قوة لا تزيد على ثلاثة آلاف عسكرى فليس لأحد فى مصر الا الاذعان لما نريد ، فالطاعة التامة هى الأمر الذى نطلبه ولا يهمنا أحد من العالمين » (٢٦٠) ٠

وقد علقت الأهرام على تلك الخطبة بأن البلاد ليست فى ثورة ضد الاحتلال حتى يقف هذا الرجـــل ذاك الموقف ، وحتى ينذرنا

---

(٢٥٧) نبيل عبد الحميد . المرجع السابق . ص ١٤٧ ٠

(٢٥٨) الأهرام . ١٨٩٨/٩/٢٤ ٠

(٢٥٩) الدورية نفسها : ١٨٩٨/٨/١١ ٠

(٢٦٠) الدورية نفسها : ١٩٠٤/٥/١٢ ٠

بعشرين ألفا من الجنود البواسل ، وليس هذا الكلام جائز فى نظارة العلم والتهذيب ، لا تكنه الحسام (٢٦١) » فان كلمه واحده من سكرتير المعارف لموظفيه كانت كافية ولا تحتاج انجلترا لارسال ٢٠ ألف عسكرى لانقاذ تلك الكلمة · ولا نظن أن عميد الاحتلال يرضى بمثل هذه الأقوال وأن أرضته أعمال سكرتير المعارف حتى الان » (٢٦٢) · وعلى اية حال فان سياسه دنلوب قد حظيت برضى كرومر وتأييد تعيينه مستشارا للمعارف ١٩٠٦ ، فيثنى كرومر فى تقريره عن مصر ١٩٠٦ عليه بقوله · « ومن دلائل الاعتراف بتعاظم شأن التعليم ترقية المستر دنلوب الى منصب مستشار لنظارة المعارف ، وهو الرجل الذى أصابه من الانتقاد ما لم يصب سوى القليلين من موظفى الانجليز فى مصر ، ولكنه واثق بمجىء زمان يعترف الجمهور فيه بما اعترف به الآن من أنه ليس فى موظفى الحكومة المصرية سوى قليلين من الذين قاموا بخدمات كالتى قام بها المستر دنلوب فى ترقية مصالح الأمة المصرية الحقيقية وتوفير أسباب سعادتها » (٢٦٣) · وقد كان طبيعيا من كرومر أن يمتدح دنلوب ويثنى عليه ، فهو أداته ومنفذ سياسته التعليميه ·

وفى ٢٨ أكتوبر عام ١٩٠٦ جد حادث جديد فى نظارة المعارف بتعيين سعد زغلول ناظرا عليها ، وقيل فى أسباب اختيار كرومر لسعد بأنه يسعى الى التقرب من المصريين ، بعد حادثة دنشواى والى نفى التهم التى وجهت اليه باهمال التعليم (٢٦٤) ، فيحاول التقارب من مطالب الحركة الوطنية عن طريق اصلاح التعليم · وقد ذكر

(٢٦١) الدورية نفسها : ١٣/٥/١٩٠٤ ·
(٢٦٢) الدورية نفسها والعدد ·
(٢٦٣) نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ ·
(٢٦٤) د· أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ ·

الأستاذ عباس العقاد « أن هذا التعيين تسليما من الاحتلال للوطنية المصرية . ولم يكن تسليما من الوطنية المصرية للاحتلال (٢٦٥) .

ومع ذلك فان اختيار كرومر لسعد ، لم يقصد به التخلي عن سياسة التعليم التي قررها كلية ، وانما ادخال ما يمكن ادخاله من الاصلاحات ، وقد حدد كرومر ذلك بنفسه لسعد زغلول ، في اثناء خلاف احتدم بين سعد ودنلوب (٢٦٦) حول طلب الوزير لجعل الامتحان مباحا باللغة العربية ، لتلامذة المدارس الحرة ، كما ان سعدا أمر بادخال غلام الى مدرسة أسيوط الابتدائية مجانا ، الى جانب أن سعدا قد طلب من سابا باشا مدير البوستة ، عندما أحضره دنلوب اليه ، لكي يشكو اليه من ضعف الحاملين للشهادة الابتدائيـــة في اللغة الأجنبية ، تعيين أشخاص يعرفون اللغة العربيـــة في مصلحة البوسطة (٢٦٧) .

كما رفض سعد أيضا تعيين موظفا انجليزيا مدرسا في احدى المدارس كل ذلك وغيره آثار دنلوب وكثيرا ما ذهـــب الى كرومر يشكوى من وزير المعارف الجديد ، فما كان من المعتمد البريطـــاني الا أن احتد وقال لسعد « ان دنلوب » وان لم يكن له سلطة ظاهرية ، ولكنه يجب أن يكون في الحقيقة ذا سلطة وأن ما يحرره في مكتبه من الامور الخاصـــة خصوصـــا بالانجليز يجب أن يؤخذ قضية مسلمة (٢٦٨) .

---

(٢٦٥) انظر عباس العقاد . سعد زغلول سيرة وتحية ، ص ١٠٠ ومذكرات سعد زغلول . المصدر السابق ، والجزء ، ص ٩٩ .

(٢٦٦) مذكرات سعد زغلول ، المصدر والجزء السابق ، ص ١٠٠

(٢٦٧) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢١٩ _ ٢٢٢ .

(٢٦٨) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٢ .

.. كما يبدو ان كرومر وجدها فرصة ليفهم سعدا الغرض من اختياره فأوضح له ، ان التغيير الذى حصل فى شخص ناظر للمعارف لم يكن القصد منه تغيير طريقة التعليم التى تقررت بالاتفاق مع دنلوب ، وانما الغرض منه أن يشترك الوطنى ، العارف بالتربية الاسلامية المصرية على ادخال الاصلاح . فان لم يحسن هذا الاشتراك ، خرج منه وجرى الاصلاح بدونه (٢٦٩) . على أيه حال فان سعد سار فى نهج نظارة المعارف نهجا جديدا ، ففى كل النظارات حتى ذلك الوقت ، كان المستشار الانجليزى هو المتصرف الحقيقى فى كل الأمور ، كما اتضح لنا من قبل ، أما سعد فانه فرض شخصيته فرضا على شئون النظارة ، واقتسم السلطة مع دنلوب (٢٧٠) . الذى سرعان ما استرد كل السلطات فى يديه ، بعد خروج سعد من النظارة وظل قابضا على شئون التعليم فى مصر حتى خروجه عام ١٩١٩ .

وقد ظل المندوبون الساميون يحاولون فرض الثقافة الانجليزية فى مصر خاصة على عهود « لويد ولورين ولامبسون » فقد حرص هؤلاء على حضور الاحتفال السنوى لكلية فيكتوريا بالاسكندرية ، والتى كان قد اسسها كرومر فى عام ١٩٠٢ لتأبين ذكرى الملكة فكتوريا وكانت هذه المدرسة هى أول مؤسسة تعليمية انجليزية فى مصر قد أصبحت رمزا للوجود الثقافى لأبناء التيمز على أرض الكنانة » ، على حد قول مؤرخنا الكبير د . يونان لبيب رزق (*) .

(٢٦٩) مذكرات سعد زغلول : المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٢٣ . وايضا د. عبد الخالق لاشين . سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ، ص ١٠٩ .

(٢٧٠) مذكرات سعد زغلول ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٢٣ ، وايضا د. عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ، ص ١٠٩ .

(★) انظر الأهرام ، ١٢/٩/١٩٦٦ اقلاع سلطانة البحار .

فقد اصبح عرفا متبعا فى حقل كليه فيكتوريا السنوى ان يرأسها المندوب السامى ، وأن يلقى فيها خطابا يشير فيه الى جهود الكلية فى التعليم ، والى المعنى الاجتماعى فيه ، والى الصداقة التى ينشئها تعليم الكلية بين الانكليز والمصريين ، وأن يحضر الحفلة أحد الوزراء المصريين فيلقى خطابا يشير فيه الى مثل هذه المعانى ، مثل محمد محمود أو توفيق دوس أو مكرم عبيد ·

وقد اهتم لويد اهتماما كبيرا بتشجيع التعليم الانجليزى فى مصر ، فعند وصوله مصر كان التعليم الانجليزى فى القاهرة محصورا فى دائرة ضيقة (٢٧١) ·

والمدرسة الانجليزية كانت فى غاية الضعف وكانت كليـــه فيكتوريا فى حاله حرجه ايضـــا ، الا ان لويد استطاع ان ينهض بالتعليم الانجليزى ، فأنشـــأ فى القاهرة مدرسة أخرى غير الأولى التى كانت قائمة ونتيجة لذلك زاد عدد التلاميذ من ٤٠ تلميذا الى ٤٠٠ · كما قام أيضا باعداد خطة لانشاء ٤ مدارس للبنين والبنات بالاسكندرية والقـــاهرة ، وجمع المال اللازم لهـــا من تبرعات البريطانيين المقيمين ومن الحكومة البريطانية نفسـها (٢٧٢) · واستطاع اعطاء الكثير من كراسى الأستاذية فى الجامعـــة المصرية للأساتذة الانجليز ، واقلال عدد سائر الأساتذة الأوربيين (٢٧٣) ·

وبهذه السياسة التى تبناها لويـــد فى نشر النفوذ الثقافى والتعليم الانجليزى فى مصر ، سار على خطى كرومر الذى طالما اعلن

---

(٢٧١) الاهرام . ١٩٣٤/٣/٢٥ ·

(٢٧٢) نفسها . ١٩٢٨/٣/٧ . وانظر كوكب الشرق ١٩٢٧/١/١٢ . زيارة لويد لكلية فيكتوريا . وايضا ١٩٢٨/٥/٢٤ مصروفات كلية نصر الدوبارة للبنات ·

(٢٧٣) الاهرام . ١٩٣٤/٣/٢٥ ·

عن اعجابه الشديد به ، ففي احدى مرات الاحتفال بحفل كلية فيكتوريا ، قال لويد في وصف المدرسة « التي شيدت في الاسكندرية منذ ١٥ عاما ان كرومر كان يهتم بها اهتماما خاصا وانه أتى للاسكندرية ليعلن اجلاله لذكرى ذلك الرجل والعمل العظيم الذى أتمه سواء كان لمصلحة وطنه أو لمصلحة مصر التى كانت بعد وطنه أقرب الأمصار والاقطار الى نفسه » (٢٧٤) ·

وعندما أصبح السير برس لورين مندوبا على مصر ، مشى على أثر سلفه في الاهتمام بنشر التعليم الانجليزى وكلية فيكتوريا . واستطاع أن يحقق أمنية لويد وهو أن تكون شهادة الكلية ـ البكالوريا الانجليزية مقبولة فى المدارس العالية والجامعة المصرية كالبكالوريا المصرية (٢٧٥) ·

وها هو لامبسون يهتم بسياسة أسلافه نفسها من ناحية نشر التعليم والنفوذ الانجليزى فى مصر ، فيرأس حفل كلية فكتوريا سنويا ويخطب فيها مشيدا بزيادة عدد تلاميذها ، ويؤكد على أهمية التعليم الانجليزى (٢٧٦) · ويقوم بانشاء كلية البنات الانجليزية بالاسكندرية (٢٧٧) · ويوجه نداء يدعو فيه المصريين والبريطانيين للتبرع من أجل انشاء كلية البنات البريطانية (٢٧٨) · وأكثر من ذلك قام لامبسون بتعيين سمسون الانجليزى خبيرا فنيا فى نظارة المعارف يكون له حق الاتصال بالوزير مباشرة ، وتكون له الكلمة المسموعة فى كل ما يختص بالموظفين الاوربيين بالنسبة الى ترقياتهم

---

(٢٧٤) الدورية نفسها ١٩٢٦/٣/٣٠ ·

(٢٧٥) الدورية نفسها ١٩٣٤/٣/٢٠ ·

(٢٧٦) الدورية نفسها . ١٩٣٤/٣/٢٣ . ١٩٣٤/٤/١٠ ·

(٢٧٧) الدورية نفسها . ١٩٣٥/٨/١٥ . الاعلان عن فتح ابواب كلية البنات فى اكتوبر ·

(٢٧٨) الدورية نفسها ١٩٣٥/٥/٧ . ١٩٣٥/١٢/٣٠ ·

وتنقلاتهم وتجديد عقودهم (*) . مما يعني اعادة النفوذ الانجليزى فى وزارة المعارف ، أو كما وصفته جريدة الشعب بأن منح موظف انجليزي كبير حق الاتصال بالوزير توطئة لجعله خليفة للمستشار القديم (٢٧٩) .

دور الانجليز فى الرى :

أدرك دفرين أن رخاء مصر يعتمد على ضبط مياه النيل ، والاستفادة القصوى منها فى الرى . ولذلك نصح الحكومة المصرية بالاستعانة بمهندسى الرى الانجليز الذين يعملون فى الهند للعمل مع اصلاح نظام الرى فى مصر ، فعين كولن سكوت مونكريف Colin Scott Moncrieff وكيلا للأشغال فى مصر . وكان من المهندسين الانجليز الذين خدموا سنوات طوال بالهند وبورما (٢٨٠) .

وقد حظى الرى باهتمام كبير من اللورد كرومر ، الذى كان هو الوحيد من الأشغال العامة التى كان على استعداد لدعمها ، اذ شرع المهندسون البريطانيون والذين حصل معظمهم على خبرات سابقة من العمل فى هذا المجال ، فى اصلاح السدود والقناطر الكبيرة التى سبق وان شيدت فى عهد محمد على واسماعيل ، علاوة على التوسع فى نظام الرى (٢٨١) ، فأصلحت القناطر الخيرية ١٨٩١ ، وانشاء قناطر اسيوط وزفتى فى عامى ١٩٠٢ ـ ١٩٠٣ . وأسنا ١٩٠٨ ، وحفر الرياحات والترع والمصارف وتتويج ذلك

(*) سمسون ـ كان يشغل مراقب التربية البدنية بوزارة المعارف .
(٢٧٩) الشعب : ١٩٢٥/٤/٩ .
(٢٨٠) مذكرات محمد فريد : المصدر السابق ، القسم نفسه . ص ٣٢ .
(٢٨١) بيتر مانسفيلد : المرجع السابق . ص ١٨٤ .

كله بمشروع خزان أسوان ١٩٠٢ (٢٨٢) ۰ وتم تعليته لمسافة أعلى في عام ١٩٠٧ ، وبحلول عام ١٩١٢ وفر هذا السد كميات هائلة من المياه خلال تدفق الماء منتظما في نهر النيل ما بين موسم الفيضان في الخريف وباقي شهور السنة (٢٨٣) ۰ وبتوفير مياه الري ، تحققت سياسة الاحتلال الزراعية ، بأن تتخصص مصر في زراعة القطن ۰ هذا بالاضافة الى اتاحة الفرصة لتوسيع رقعة الأراضي الزراعيـــة التي زادت مساحتها من ٤٫٧٠٠٫٠٠٠ في عام ١٨٩٤ الى ٥٫٤٦٠٫٠٠٠ فدان في عام ١٩١٤ ، اى بنسبة ١٦٪ ، وتعدلت الدورة الزراعية فأصبح من الممكن زراعة مساحة كبيرة من الأراضي أكثر من مرة واحدة (٢٨٤) ۰

وقد فسر اهتمام كرومر بمشروعات الري ، بأن اللورد كرومر وجه في أول عهده في مصر كل عنايته الى المسألة الجوهرية التي كانت مصر في أشد الحاجة اليها ، ولكنه سرعان ما تحول عنها الى مسألة الري لعلمه أنها أضمن الوســـائل لزيادة مقدرة مصر على الانتاج (٢٨٥) ۰

وقد ازدادت سلطات ونفوذ وكيل الأشغال السير ســـكوت مونكريف Scott Moncrieff حتى انه عندما اعترض نوبار رئيس النظار على سلطات مفتشي الري على اعتبار أنهم يتصرفون فوق القانون ، دافع وكيل الأشغال عن تصرفاتهم بأنه لابد من منحهم

(٢٨٢) احمد عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ١٦ ۰

(٢٨٣) بيتر مانسفيلد ، المرجع نفسه ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ ۰

(٢٨٤) رءوف عباس : النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية ، ص ١١٢ ـ ١١٣ ۰

مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٣٤ ۰

(٢٨٥) الأهرام : ١٩٢٩/٥/٢٢ ۰

حق التصرف كما سبق القول (٢٨٦) · وعندما عين كرومر جارستين Garstein خلفا لمستر سكوت Scott في يوليو ١٨٩٢ ، وكيلا للأشغال ، علق محمد فريد على ذلك بأنه تقرر أن يكون وكيل الأشغال انجليزيا كوكيل المالية ، بمعنى أن أهم نظارات الحكومة تكون في قبضتهم (٢٨٧) · ولم يكتف كرومر بمنصب الوكالة في الأشغال ، بل استصدر الأمر العالي بانشاء منصب جديد لنظارة الأشغال العمومية أسوة بالنظارات الأخرى ، فصدر الأمر العالي بتعيين وليم جارستين مستشارا لنظارة الأشغال العمومية ، وتعيين المستر وب Webb وكيلا لهذه النظارة وبذلك تحكم كرومر في شئون الري تماما في البلاد ، أولا حتى تستطيع مصر زيادة انتاجها ، وبالتالي سداد ديونها ، وثانيا حتى ترضى أصحاب المصالح الاقتصادية في البلاد ـ سواء كانوا من الأجانب كشركات الأراضي والبيوت المالية وأصحاب مصانع الغزل بانجلترا استفادوا من سياسة الري في عهد الاحتلال استفادة كبيرة (٢٨٨) ·
وأوربا ، أو من أبناء البلاد ونعني بها طبقة ملاك الأراضي الذين

وقد ظلت مسألة توفير مياه الري ـ المسألة التي انشغل بها خلفاء كرومر أيضا · فنجد في مايو ١٩٢١ ، يستقيل مستشار الأشغال السير مكدونالد Mcdonald من منصبه لخلافة مع وزير الأشغال المصري في ذلك الوقت حول مشروعه الخاص ببناء خزان مكوار في السودان ، اذا اعترض الوزير المصري على المشروع ، ورأى انجاز أعمال الري في مصر لها الأولوية على بناء ذلك الخزان · والا لكان الضرر محققا · حيث أنه اذا بدأ في حجز

---

(٢٨٦) انظر أسباب استقالة نوبار في علاقة كرومر بالوزراء ·

(٢٨٧) مذكرات محمد فريد : المصدر نفسه والقسم . ص ١٣٠ ·

(٢٨٨) د· رءوف عباس . المرجع السابق . ص ١١٣ . مذكرات محمد فريد .

٣٤ ·

المياه في السودان ، قبل أن تحجز المياه الكافية وراء القناطر فى مصر خيف على البلاد من قلة المياه (٢٨٩) ٠

وقد انتهت المشكلة بترجيح رأى وزير الاشـــغال المصرى ، وخاصة ان السير ويلكوكس كان يؤيد وجهة النظر هذه ، مما أدى الى استقالة المستشار الانجليزى (٢٩٠) ٠ ومع الوعى بأهمية مياه النيل فى حياة المصريين ، وادراك ممثل الاحتـــلال فى مصر لتلك الأهميه ، نجد من مطالب اللنبى فى انذار ١٩٢٤ ، « زيادة رى أراضى الجزيرة الى أكثر من ٣٠٠ر٠٠٠ فدان ، والى مســـاحة غير محدودة (٢٩١) ٠ وكان معنى ذلك انقاص حصة مصر من المياه ، مما يؤدى ليس الى ضرب حكومة سعد زغلول فقط ، بل أيضا الى ارهاب المصريين وخوفهم مما سوف يترتب على ذلك ٠

كما لعب اللورد لويد دورا مهما فى عقد اتفاقية مياه النيل مع حكومة محمد محمود فى ٧ مايـــو ١٩٢٩ ، وعلى الرغـــم من الاعتراضات الوجيهه التى قدمها الوفد عنها ، فانها على أيه حال كانت معالجة للاجراءات التى تمت فى أعقـــاب مصرع السردار ، كسبت مصر بموجبها اعتراف الحكومة البريطانية بحقوق مصر فى مياه النيل ، وازالة العقبات التى يمكن أن تقوم فى سبيل قيام مصر بانجاز مشروعات الرى الكبرى (٢٩٢) ٠

وقد لعب أيضا كل من المندوبين الساميين « لويد ــ ولورين » دورا فى تشـــجيع حكومتى محمـــد محمـــود ١٩٢٨ ــ ١٩٢٩ ،

(٢٨٩) الأهرام . ١٩٢١/٥/٢٥ ٠

(٢٩٠) الدورية نفسها والعدد ٠

(٢٩١) دعام محروس ــ رياسة الوزارة . سعد زغلول ١٩٢٤ ــ ١٩٢٧ ، ص ١٢٠ ٠

(٢٩٢) د٠ أحمد زكريا الشلق حزب الأحرار الدستوريين . ص ٣٦٩ ٠

واسماعيل صدقى ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣ على انشاء خزان جبل الأولياء ، بصفته سيزيد حصة مصر من المياه ورغم أنه لم يكتب له التنفيذ :
فانه يتضح اهتمام ممثلى بريطانيا بمشروعات الرى فى مصر فى الماضى أو الحاضر ، سواء كان ذلك لصالح مصر ، التى ستنعكس فوائدها أيضا على بريطانيا أو لأغراض خاصة بهم ، كما قيل فى مشروع اتفاقية النيل أو مشروع جبل الأولياء ٠

فبالنسبة لاتفاقية مياه النيل رغم أنهـــا تحقق لمصر بعض الفوائد فانها نجحت في فصل مصر عن السودان اقتصاديا أو أن ادارة مياه النيل بالسودان قد أصبحت فعلا في يد الانجليز (٢٩٣)٠

أما عن مشروع جبل الأولياء ، فقد هدف الانجليز منه جعل السودان مزرعة قطن كبيرة تكفى احتياجات لانكشير ، مما يغنى بريطانيا عن الحاجة للامدادات المصرية والأمريكيـــة (٢٩٤) ٠ أو كما قالت البلاغ ، بعد تصديق برلمان صدقى على المشروع ١٩٣٢ « ظفر الانجليز من وزارة صدقى باشا بما لم يظفروا به فى أى وزارة مصرية (٢٩٥) ٠

كرومر بين الدار والخارجية :

كان كرومر قنصـــل انجلترا العـام فى مصر ، يتبع وزارة الخارجية ، ولا صلة له بوزارة المستعمرات ، فحتى قيـام الحرب

---

(٢٩٣) ماجدة محمد حمود ، محمد محمود ، ودوره فى السياسة المصرية . ص ٣٦٩ ٠

(٢٩٤) F.O. 407, 1207 No. 53, Mourto Cushendum Nov. 1,1928, Press Oct. to 31. 1928.

(٢٩٥) صفاء محمد فتوح شاكر ، اسماعيل صـدقى ودوره فى السياسـة المصرية ، ص ٢٢٤ ٠

العالمية الأولى كانت الخارجية البريطانية ترسم السياسة الخاصة بمصر (٢٩٦) . غير أنهـا لم تكن مؤهلة للتعامل مع الجوانب الادارية للسيطرة البريطانية ، وفى ايام اللورد كرومر جرت العادة على أن تترك له كل هذه المسائل ، وقد استمرت تتركها لخلفائه بدرجة أو بأخرى . ولم يكن بالامكان تجنب مثل هذا الوضع لأنه لم يكن يوجد أحد يذكر فى الخارجية على دراية بالشئون المصرية كما كان حادثا بالنسبة لوزارة الهند فى علاقتهـا بالمناطق التى تشرف عليها (٢٩٧) ، ومن ثم فقد كانت العلاقة بين داوننج ستريت ودار المندوب السامى غير وثيقة الى حد أصبح من المشكوك فيه معه دراية الحكومة البريطانية بالتغييرات العديدة فى الشكل والموضوع فى طبيعة الادارة البريطانية ما دامت بقيت العملية تعتمد على عرض رجـل واحـد One Man's Show فيما جـرى على عهد كرومر (٢٩٨) .

ومن ثم فقد كان كرومر يتمتع بنفوذ كبير للغاية فى لندن . اذ كان يجيء وزراء للخارجية ويذهبون ، ولكن كرومر ظل مستمرا فى منصبه (٢٩٩) فى مصر لنحو ربع قرن وقد عبر عن ذلك الأستاذ لطفى السيد بقوله « انه استمال الى رأيه كبار الأحرار والمحافظين ، فأيده اللورد روزبرى ، كما أيده اللورد سالزبرى ، واستمال اليه لورد لانسدون كما استمال سير ادوارد جراى ، وبات الأسـطول البريطانى حارسا لما قرره فى المسألة المصرية . فما رأينا حكومته ترد له طلبا ، أو تستنكر عليه سياسة ، ولو بلغت أقصى درجات الشدة » ! (٣٠٠) .

---

(٢٩٦) مذكرات محمد فريد ، المصدر السابق والجزء السابق ، ص ٢١ .

(٢٩٧) Chirol Valentine, Ibid, p. 207.

(٢٩٨) Ibid., p. 207.

(٢٩٩) بيتر مانسفيلد ، المرجع السابق .

(٣٠٠) أحمد لطفى السيد ، قصة حياتى ، ص ٣٧ .

ويعترف كرومر في كتابه عباس الثـــانى ، « أنه فى عهـد اللورد سولسبورى « Salisbury » كان القنصل الجنرال صاحب اليـــد الحديدية يستطيع أن يعتمـــد على شـــد أزره فى كل ما فعله » (٣٠١) ، وعندما تولت وزارة الأحرار الحكم في بريطانيا وعهد الى اللورد روزبرى منصب وزارة الخارجية ، كان من المعروف أن حزب الأحرار الذى انتقلت اليه السلطة يميل الى الاسراع فى الجلاء عن مصر .

وعندما حدثت أزمة وزارة فخرى ، كتب المعتمد البريطانى الى حكومته ، بأن لديه أسبابا وجيهة للاعتماد بأن الخديوى قد اتخذ هذا المسلك لاعتقاده خطأ بأن الحكومة البريطانية الحالية ، لا تعضده تماما كما كانت تفعل الحكومة السابقة ، وأنه يرى بأن لا فائدة من اقتصار « فخامتكم » على نصحه ، واقترح أن يرسلوا اليه برقية يستطيع أن يريها « لسموه » ، ويذكرون فيهـا بكل وضوح أن الحكومة البريطانية تنتظر أن يؤخذ رأيهـا فى المسائل المهمة (٣٠٢) .

وهكذا حدد كرومر طلباته الى حكومته التى استجابت على الفور ، وارسلت له برقـية بالنص نفسه الذى أراده ، فكان ذلك بمثابة تأييد من الحكومة البريطانية الجديدة لمعتمدها فى مصر . وقد تكررت طوال حكم كرومر لمصر ، مواقف التأييد من حكومته ، حتى يمكن وصفها بأنها كانت فى أغلب مراحـــل حكمه الذى استمر ٢٤ عاما فى البلاد مساندة على طول الخط .

وكلما مر الوقت كان يتضح لبريطانيـــا انها لن تستطيع الانسحاب من مصر ، وبالتالى كان التدخل البريطـــانى يزداد فى

---

(٣٠١) Cromer, Op. cit., p. 23.

(٣٠٢) Ibid. p. 24.

الشئون المحلية ، وفي تلك الاثناء اكتسب اللورد كرومر الثقة الكاملة ليس من جانب وزارة الخارجية والحكومة البريطانية بل الامه البريطانيه أيضا (٣٠٣) .

ففي عام ١٨٩٣ عندما كان مجلس الشورى يفحص الميزانية ، قام بزيارة العميد البريطاني في دار الوكالة عضوان من مجلس الشورى ، وأبلغاه ما قررته اللجنة المشكلة من بعض الأعضاء لفحص ميزانية الحكومة ، مع أن قرارات اللجنة المذكورة كانت سرية ، فهاج الرأى العام والصحافة نتيجة لذلك فما كان من المجلس الا أن قرر بصفة غير رسمية التحقيق في هذا الحادث وعهد الى رئيسه على باشا شريف بتلك المهمة ، فما كان منه الا أن توجه راسا الى كرومر وسأله عن ذلك ، فامتنع عن اجابته قائلا انه سيجاوبه بواسطة الخارجية ثم أرسل افادة رسمية قال فيها انه خابر اللورد روزبرى وزير الخارجية عن ذلك ، فأجابه أن يكتب للحكومة المصرية أن كل مصرى حر في زيارة دار سفير انجلترا ووزيرها بمصر (٣٠٤) .

ويعلق محمد فريد على ذلك بقوله « ان الاعتراض لم يكن على الزيارة من حيث هي ، بل من حيث افشاء أسرار المجلس (٣٠٥) . الا أن كرومر استغل المسألة على غير حقيقتها واستمر اللورد كرومر يحظى بتأييد الحكومة البريطانية في أغلب الأحوال ، فمنذ حدوث حادثة فاشودة ١٨٩٨ ، والتي كادت تؤدى الى حرب بين انجلترا وفرنسا فقد قامت سياسة لندن على تأييد سياسة ورأى كرومر في هذا الموضوع .

---

(٣٠٣) F.O. 407. 183. No. 15, Memorandum by Lord Edward Ceciel, Respac.ing Future gov. of Egypt Sept. 2, 1917.

(٣٠٤) منكرات محمد فريد . نفس المصدر والجزء . ص ١٨٤ .

(٣٠٥) المصدر نفسه والصفحة .

وعلى أية حال فان كرومر قد لعب دورا كبيرا ، فى حمـــل حكومته على تسوية نزاعها مع فرنسا فكان الوفاق الودى ١٩٠٤ ، الذى اعتقد كرومر بعده انه قد ثبت أقدام انجلترا فى مصر (٣٠٦) . وعلى العموم فان الثقة المطلقة ، واطلاق يد كرومر فى شئون مصر دون تدخل من حكومته ، أصبحت نموذجا لبعض المندوبين الساميين أمثال اللنبى ولويد ولامبســـون يســـعون الى تطبيقه . فنجد اللورد لويد ينهج سياسة الحكم المطلق ويريد تنفيذه على مصر ، ويعمل على اهمال الدستور وجعله نسيا منسيا ، فقد اراد أن يكون كرومر الثانى فى مصر ، فتطلق يده فى ادارة شئونها على ما يريد ويهوى وتصبح له كلمة نافذة فى وزارة الخارجيـــــة (٣٠٧) ، بل ينتهج خططا أشد من الخطط التى تشـير بها حكومته عليـه مثل كرومر تماما (٣٠٨) .

وقد علقت كوكب الشرق على ذلك ، « بأن هذا اللورد الشاب الذى سيجلس على كرسى كرومر قريبا ليس له تاريخه ولا مكانته ، ولا يتسنى له أن يصل الى ما كان له من النفوذ الا بعد أن يبقى فى منصبه ما قضى كرومر من أعوام طوال أكسبته ثقة حكومته (٣٠٩) ، وأرى أن هذا الرأى صحيح الى حد كبير فان طول المدة التى أقامها كرومر فى مصر ، ومساعدة دولته له بكل قواها كان أهم عامل من عوامل نجاح سياسته .

رغم التأييد من جانب الخارجية البريطانية لعميدها فى مصر ، فان هذا لم يمنع من وجود خلافات بينهما من وقت لآخر . فقد كان

(٣٠٦) أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .
(٣٠٧) كوكب الشرق ، ١٦/١٠/١٩٢٥ .
(٣٠٨) وادى النيل ، ٣١/١/١٩٣٣ .
(٣٠٩) كوكب الشرق ، نفس العدد

كرومر يبالغ في النزعات الامبراطورية الاستعمارية الى حد بعث المضايقة في نفوس أعضاء وزارة الأحرار ، فانه كان يريد انتهاج خطط أشد من الخطط التى تشير بها حكومته ، وكان على خلاف مع الوزارة البريطانيـة نمى أمره الى الملكة فكتوريا التى كانت معروفة بنزعتها الامبراطورية الشديدة فايدته ولامت وزارة الأحرار وأمعنت في تقريعها ، وكان عند نشوب أى خلاف يسارع بالكتابة الى الملكة التى تؤيده في الحال (٣١٠) ٠ وعند انسحاب الجيش المصرى من السودان ، كان كرومر مؤيدا هذا القرار كحكومته ، الا أنه لم يوافق على قرارها بايفاد الجنرال غوردون لكى يشرف على الجلاء عن المواقع الحصينة المصرية المتبقية (٣١١) ٠ رغم أن غوردون كان سيأخذ تعليماته المستقبلة من اللورد كرومر فقط (٣١٢) ٠

وكان اندفاع كرومر نحـو تحقيق المزيد من الاصـــلاحات الادارية في البلاد موضع خلاف بينه وبين الخارجية البريطانية ، فكان كرومر يرى استحالة الجلاء عن مصر دون اعادة تنظيم البلاد على نحو يضمن عدم عـــودة الاســـتبداد القـــديم والفوضى الداخلية (٣١٣) ٠وعندما منع كرومر قراءة الفـــرمان بتوليـــة عباس الثانى عرش مصر ، وكان ذلك بناء على أوامر من حكومته ، الا بعد أن يطلع عليه أولا وحتى تصدر ارادة سلطانية بترك ادارة سيناء لمصر (٣١٤) ٠ طلب من حكومتـــه ارسال تسـع مدرعات حربية ، تقل ٣٤٠٠ بحار الى ميناء الاســـكندرية لتكون بمثابة

(٣١٠) وادى النيل نفس العدد ٠

(٣١١) بيتز مانسفيلد ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ ٠

(٣١٢) الأهرام ، ١٨٨٤/٢/١ ٠

(٣١٣) مذكرات محمد فريد ، نفس المصدر والجزء ، ص ٢٧ ٠

(٣١٤) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٢ ، والمصدر السابق والجزء ، ص ١١٩ ــ ١٢٠ ٠

مظاهرة بحرية لمعاكسة تأثير الفرمان السلطاني الضامن لحقوق الباب العالى فى مصر (٣١٥) ٠

ومع أن الحكومة البريطانية هى التى طلبت من معتمدها فى مصر منع قراءة الفرمان ، الا أن سالسبورى أرسـل الى كرومر أوامر قاطعة للاعتذال بسياسته لأن ما ترتب على تدأخله فى تاخير تلاوة الفرمان كان له سوء الوقع فى الآستانة ، وعواصم أوربا أيضـا (٣١٦) ٠

وفى قضية دنشواى كتب جراى الى كرومر ، بأنه لا يمكن تقديم القضية الى المحكمة المخصوصة ، الا اذا كان الضباط كانوا يرتدون ملابسهم الرسمية كمـا كانت الحكومة البريطانيـة حريصة على معرفة الحقائق قبل تنفيذ الأحكام وأعطاءها فرصـة للنظر فيها ، وذلك تحت ضغط الرأى العام البريطانى ، الا أن « فندلى » القائم بأعمال كرومر قد رد فى ٢٨ يونيه عام ١٩٠٦ بما يفيد خطورة تدخل الحكومة الانجليزية وأن الأحكام سـتنفذ بعد ظهر اليوم نفسه ٠ فسلم جراى أنه لم يكن من الممكن عمل شىء وأن التدخل كان يترتب عليه نتائج خطيرة ٠ ولقد أدت سياسة كرومر هذه الى توريط حكومته فى هذه الأحكام الشائنة ، ولقد كان كرومر مسئولا عن الأحكام وطريقة تنفيذها ٠ فلقد اكتمل تحقيق القضية يوم ١٨ يونيو ١٩٠٦ وسافر هو فى ١٩ يونيو أى أنه كان لديه الوقت ليعرف نتيجة التحقيق ويصدر تعليماته (٣١٧) ٠ كما أن السياسـة العـامة التى اتبعها كرومر فى مصر ازاء حوادث مشابهة ، هى سياسة املاء الأحكام وطريقة تنفيذها ، بما يقرب الى

(٣١٥) الأهرام : ١٨٩٢/٣/٢٩ . الاهرام : ١٨٩٢/٤/١ ٠
(٣١٦) نفسها : ١٨٩٢/٤/٢١ ٠
(٣١٧) مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٣٢ ٠

درجة اليقين أن كرومر قد ترك تعليماته فعلا قبيل سفره للأعضاء الانجليز في المحكمة أو لبعضهم بشأن ما تصدره المحكمة من أحكام (٣١٨) ، دون مبالاة برأى حكومته ·

وقد ظلت كلمة كرومر هى النافذة فى وزارة الخارجية حتى بعد أن اعتزل الخدمة في مصر فى مايو ١٩٠٧ ، فعندما طلبت منه حكومته ترشيح من يخلفه فرشح لهم السير الدون جورست ، وبعد جورست أيضا كان كرومر هو الذى رشح لهم أيضا خلفه اللورد كتشنر ، الذى كان كرومر آخر فى مصر ·

من كل ما سبق نستطيع القول أن كرومر وضع القواعد واسس الهيمنة البريطانية على مصر ، فكان حكمه هو « النموذج المثالى » الذى ينبغى على الآخرين أن يحذوا حذوه ، بالنسبة « لقومه من الانجليز » فأصبح حكم الرجل حلما يداعب خيال كل مندوب سام في مصر ، يريدون أن يكون مثله ، فيختطون أساليبه ويعيشون على منهاجه · على الرغم من أن مصر قد حصلت على استقلالها الذاتى في عام ١٩٢٢ فأصبح لها دستورها وحكومتها وبرلمانها ، فان هذا كثيرا ما تناساه المندوبون الساميون ، الى درجة جعلت الساسة المصريين والرأى العام والصحافة يعتقدون بأن عقارب الساعة قد رجعت الى الوراء مع كل مندوب جديد يأتى الى مصر ·

---

(٣١٨) المرجع نفسه والصفحة ·

الفصـل الأول

قيـام نظـام الحمـاية

وانشاء منصب المندوب السامى

(١٩١٤ ـ ١٩١٩)

قيام نظام وانشاء منصب المندوب السامى
١٩١٤ ـ ١٩١٩

يعتبر اعلان الحمـــاية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، مرحلة جديدة ومهمة من مراحل تاريخ مصر ، انعكس أثرها على البلاد كما انعكس أيضا على وضع دار المعتمد البريطانى ودورها فى حكم مصر ٠

وقد لعبت الدار دورا مهما فى قرار اعلان الحماية على مصر مما أدى الى تغيير وضعها السياسى ، ولو من الناحية الاسمية لأن مصر كانت واقعة بالفعل تحت الحماية المقنعة ولم يكن لتركيا غير السلطة الاسمية فقط ٠

وطوال أربعــة أشهر جرت المبــاحثات بين الدار من جهــة والحكومة البريطانية من جهة أخرى للاستقرار على وضع مصر على ضوء الظروف الجديدة ٠

كانت البداية عندما قامت الحرب العالمية الأولى ، ومع احتمال دخول تركيا الحرب الى جانب دول الوسط ، أبلغ حسين رشـــدى رئيس النظار المصرى رسالة شفوية الى ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة تتضمن رأيه بأن الحكومة التركية تنوى الدخول فى الحرب

الى جانب الألمان ، وأنه يمكن في هذه الحالة صدور اعلان بفصل مصر عن تركيا شرط منحها لونا من الحكم الذاتي .

قابل شتيهام ودوائر الخارجية البريطانية هذه الرسالة بالفتور ، الا أنه وقبل مضى شهر واحد كان كبار المسئولين عن الاحتلال البريطاني في القاهرة يتبنون اتجاه رشدى باشا (١) .

ففي ١٠ من سبتمبر عقد كل من ممثل المعتمد البريطاني ومستشار الداخلية ومستشار المالية اجتماعا توصلوا فيه الى قرار بأنه في حالة الحرب مع تركيا ، فان الابقاء على وضع مصر الدولى يتضمن مخاطر جسيمة ، وعددوا هذه المخاطر فيما سيترتب على هذا الوضع من ازدواج ولاء الموظفين وآثار ذلك من جانب ، وعن الاحتمالات شبه المؤكدة لاستقالة الوزراء المصريين لخوفهم على حياتهم ، وصعوبة العثور على آخرين يقبلون مناصبهم من جانب آخر . وخرجوا من ذلك الى أنه لابد من بديل يوفر وقوف النظار الى جانب بريطانيا ثم ما يمكن أن يترتب على هذه الوقفة من قدرة على مجابهة ردود الفعل الدينية المنتظرة لاسيما اذا صاحب التغيير اعلان بان الوضع البديل سيعاون على سرعة الوصول الى الحكم الذاتي ، أما هذا الوضع فقد رأوه في اعلان الحماية البريطانية على مصر (٢) .

وقد علق شتيهام بان مثل هذه الخطوة لو اتخذت سوف تكون امتدادا طبيعيا لسياسة اللورد كرومر التي كانت ترمى الى وضع مقاليد الحكم في أيدى المصريين ، مع وجود البريطانيين من

(١) F.O. 407/183 No. 1. Cheetham to Gray Aug. 14. 1914. Tel. No. 87.

(٢) F.O. Ibid. 4. Cheetham to Grey Sept. 10. 1914. Tel. No. 139.

خلفهم للنصح والتشجع أو الكبح ، حسبما يقتضى الحال ، وأنها على هذا النحو لن تنطوى على أى تغيير فى السياسة البريطانيــة وسوف يفهمها المصريون بسهولة (٣) .

ومن أجل ذلك كله فضل رجال دار المعتمد الانجليزى اعلان الحماية ، ورأوا أن الحماية تعد خطوة فى ســـبيل الحكم الذاتى كتمهيد لتعاون المصريين مع انجلترا (٤) .

وقد قبلت الحكومة البريطانية اقتراح رجالها فى مصر (٥) ، أما المسئولون المصريون فقد اشترطوا شرطا واحدا لاعلان الحماية هو أن يقترن بمنح مصر الاســـتقلال الذاتى ، ففى مقابلة رونالد ستورز السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ، لرشدى وعدلى هددا بالاستقالة اذا لم تقدم انجلترا لمصر عند اعلان الحماية شيئا فى مقام الحكم الذاتى (٦) ، كما رفض الأمير حســـين كامل الذى عرض عليه العرش فى ظل النظام الجديد ، وبعد مقابلتين سريتين طويلتين مع شتيهام .. رفض العرض لأنه لايستطيع فى الوقت الذى ستثور فيه مشاعر المصريين بدخول الحرب ضد الخليفة أن يقبل الخديوية بدون منح مصر ، أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى تحت السيادة البريطانية (٧) .

وقد فسر شيتهام موقف الأمير ورشـــدى باشـــا ، بأنهما متأثران ولا شـــك بالخوف من الخطر الذى قد ينجم فيما لو لم

---

(٣) Ibid.

(٤) د. لطيفة سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، ص ٣٢ .

(٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٧ ، وثيقة (٢) .

(٦) Storrs-Ronuld-Qriantiin, p. 135.

(٧) F.O. 407/183 No. 32 Cheetham to Grey No. Nov. 1, 1914. Tel. No. 235.

ننتصر فى الحرب ، وبالرغم من انى لا أظن أنهما يتصرفان بتنسيق بينهما ، فانهما متفقان بالنسبة لفكرة ضرورة اعطاء مصر نوعا من « التعويض » مقابل انفصالهما عن تركيا (٨) » ٠

على أنه لما كانت السلطات البريطانيــة على غير اســـتعداد للاستجابة لهذا الشرط فى الوقت الذى كان دخول تركيا الحرب قد أصبح أمرا مؤكدا بعد انتهاكاتهـــا المتعددة للحياد ٠ ولما كان متوقعا أن ينجم عن فرض الحماية بدون هذا الشرط عمل من أعمال الثـــــورة فى مصر ، وأن تنشـــب أزمة لرفض الأمير حســـين الخديوية (٩) رأى شتيهام ازاء هذا الموقف المعقد أن يرســـل لحكومته يطلب التريث فى اعلان الحماية والاكتفاء باعلان الأحكام العرفية بعد ان اتفق مع قائد القوات البريطانية ، وأبان أن ذلك سوف يهدىء الحالة وأشار ببقاء رشدى فى منصبه وبجانبـــه رجال الدين ، لأن الحصول على تأييدهم أمر له أهمية كبرى لما لهم من تأثير على الشعب خصوصا بعد أن يعلن الحرب على تركيا صاحبة الخلافة الاسلامية ، كذلك أوضح أنه يمكن اتخاذ الاجراءات تدريجيا للوصول الى اعلان الحماية ، وأخيرا ألح فى ضرورة فرض الأحكام العرفية على البلاد (١٠) ٠

ولكن رشدى رفض قبول اعلان الأحكام العرفية الا بشرطين : الأول أن تبقى السلطة المدنية من اختصـــاص النظار ، وتتحمل السلطات العسكرية البريطانية وحدها مسئوليـــة ما تتخذه من اجراءات كريهة فى ظل الأحـــكام العرفية ، والثانى أن تتعهـــد

(٨) ٤٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٥٠ وثيقة (٤) ٠
(٩) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ ٠
(١٠) د٠ لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٥ ٠

بريطانيا فى منشور اعلان الحرب على تركيا ، بأن تأخذ على عاتقها جميع اعباء الحرب ، دون أن تطلب أى شيء من الشعب المصرى سوى الامتناع من مساعدة الأعداء ، وقد قبلت الحكومة البريطانية هذين الشرطين (١١) ٠

وفى ٢ نوفمبر أعلنت الأحكام العرفيـــة على مصر ، تمهيدا للتدابير التى تظهر الأحوال ضرورتهـــا ، كما أنه رؤى أنه بهذه الوسيلة يمكن تنفيذ التدابير الادارية بغير اســـتشارة الجمعية التشريعية (*) ، وبغير الحصـــول على موافقة الدول فيما يتعلق بالأفراد الأجانب (١٢) ٠

وقد ذكر مكسويل قائد القوات البريطانية فى مصر عند اعلان فرض الأحكام العرفية ، أنه أمر من قبل الحكومة الانجليزية ، أن يأخذ على عاتقه مراقبة القطر المصرى لكى يضمن حمايته ، وبناء على ذلك أصبحت مصر تحت الحكم العسكرى (١٣) ٠

بعد خمســة أيـام من هذا الاعلان ، وفى ٧ نوفمبر أعلنت بريطانيا الحرب على تركيا ، وصدر مع هذا الاعلان بيان بالأسباب التى أدت الى قطع العلاقات بين البلدين، وأشار السير جون مكسويل فى هذا البيان الى الاستعدادات الحربية فى سوريا التى لايمكن الا أن تكون موجهة ضد مصر ، والى الاعتداء على الحدود المصرية

---

(١١) F.O. 407/183 No. 37 Cheetham to Gray Nov., 3, 1914.

(★) صدر مرسوم بتأجيل جلسات الجمعية التشريعية الى اجل غير مسمى فى ١٨ اكتوبر . انظر أحمد عبد الرحيم مصطفى . المرجع السـابق : ص ٩٠ ٠

(١٢) New man Polson Great Britian in Egypt. . 205.

(١٣) د٠ لطيفة سالم . المرجع السابق . ص ٢٥ ــ ٢٦ ٠

فى سيناء ، وهجوم تركيا البحرى على روسيا بغير استفزاز وقال ان بريطانيا العظمى كانت تقاتل أولا لصيانة حقوق مصر وحريتها التى تحصل عليها محمد على فى ساحة القتال ·

وثانيا : لضـمانه استمرار رخـاء مصر السلمى الذى قضت ثلاثين عاما تتمتع به فى ظل الاحتلال البريطانى (١٤) ·

ولعلم بريطانيـا بما لنسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى ، فقد أخذت على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ، ولكنها تطلب منهم مقابل ذلك أن يمتنع الأهالى عن أى عمـل من شانه عرقلة حركاتها أو أداء أى مساعدة لأعدائها (١٥) ·

وقد علق بولسون تيومان فى كتابه « بريطانيا العظمى فى مصر » عن تحمل بريطانيا أعباء الحرب وحدها ، وأنها لن تطلب من المصريين أية مساعدة ، بأنهـا عنـدما وعدته بذلك كان من المستحيل البت فى مسـألة انجاز وعدها ، ولم يكن لأية وزارة بريطانية الحق فى قطع عهد كهذا اذ فى الحقيقة أن الوفـاء بهذا الوعد كان مستحيلا فى ظل تطورات الوضع الحربى (١٦) ·

وهكذا أعلنت الأحكام العرفية على مصر وخول القائـد العام للجيوش البريطانية فى البلاد السلطة والسيطرة (١٧) ، كمـا

---

(١٤) New Man Polson. Op. cit., p. 205. وايضا ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٦ ، ٥٧ منشور جون مكسويل فى ٧ نوفمبر ·

(١٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٥٧ . د· لطيفة سالم . المرجع السابق · ص ٢٦ ·

(١٦) New Man Polson. Op. cit., p. 205.

(١٧) د· لطيفة سالم ، المرجع السابق والصفحة ·

أصبحت مصر منذ ذلك الحين فى حالة حرب مع الدولة صاحبة السيادة عليها من الناحية القانونية ٠

وعلى أية حال فانه بعد طلب دار المعتمد البريطانى بالتريث فى اعلان الحماية ، بعد موقف كل من الأمير حسين كامل ، ورئيس النظار حسين رشدى (*) ، أوقفت ترتيبات اعلان الحماية التى كانت موشكه على الانتهاء (١٨) ٠ وفى الوقت نفسه ظهرت فكرة ضم مصر ٠ حيث أن المخاوف التى راودت المسئولين البريطانيين من حدوث رد فعل عنيف من جانب الشعب المصرى عند اعلان الاحكام العرفية أو عند اعلان الحرب بين انجلترا وتركيا ، وقد زالت ولم تعد عاملا مؤثرا ٠ فلم يقم الشعب المصرى بأى عمل من أعمال الثورة كما كان متوقعا ، على العكس من ذلك لم يبد اكتراثا بالأمر (١٩) ٠

وفى حين أن مثل هذا الموقف كان من شأنه أن يعزز فى انجلترا وجهة نظر أنصار التساهل « الحماية » فيؤدى الى مزيد من التنازل ، أى الاستجابة لشروط رشدى باشا والأمير حسين ، وهى منح مصر الاستقلال الذاتى الا أنه ، من جانب آخر أدى الى تعزيز وجهة نظر أنصار التشدد « أنصار الضم » (٢٠) ، وكان على رأسهم اللورد كتشنر المعتمد البريطانى السابق فى مصر ، ووزير الحربية آنذاك ٠

وقد رفض وزير الحربية البريطانية تلك المخاوف التى تملكت أفكار ممثلى بريطانيا فى القاهرة ، والتى دعت هؤلاء الى التمسك

(*) طلب منح مصر الاستقلال الذاتى ٠

(١٨) F.O. 407-183 No. 34 Cheetham to Grey No. Nov. 1, 1914, Tel No. 237 Cinf.

(١٩) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ٠

(٢٠) نفسه ، المرجع السابق ، ص ١١٠ – ١١١ ٠

بالواجهة المصرية للادارة المدنية . ومن جانب آخر فقد كان اختيار نظام الحماية يحرم بريطانيا من معونة الجيش المصرى فى صراعها مع أعدائها والذى كان من المنتظر أن يكون ذا فائـدة فى دفاعـه عن الأرض المصرية على الأقل (٢١) ، ومثل هذه المسألة كان لها أهميتها الحيوية ، خاصة بالنسبة لرجال الحرب وعلى رأسهم كتشنر (٢٢) .

كما رأى معسكر التشدد أيضا أن أشكال الحماية التى عرفت قبل ذلك كانت تخرج الى الوجود عن طريق معاهدات تم عقدها بين البلد الحامية والدولة المحمية ، أما الحماية المقترحة على مصر فقـد كان مقررا أن تتم كمبادرة من طرف واحد ، مما يفقدهـا كثيرا من شكليتها القانونية (٢٣) .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، رؤى أن الضم المدعم بقوة عسكرية كافية ، يقدم أفضل حل للوضـع فى مصر (٢٤) ، وصـدر قرار الحكومة البريطانية فى ١٣ نوفمبر بأن « أشد الخطوات فعالية هى اعلان ضم مصر ، وبذلك يمكن التخلص من الصعوبـات الخاصـة بمسألة تولى الخديوى منصبه ، ويمنح المصريون على الفور الرعوية البريطانية » (٢٥) .

ويصف ستورز Storss فى مذكراته وقع مشروع الضـم على رجال الوكالة البريطانيـة بأنهم قد اسـتقبلوا الخبر بصدمة حـادة ، فان كرومر قد أصر وجورسـت قد أعلن وكتشنر كان قد

---

(٢١) Lord-Lioyed . Egypt since cormer Vol. 1, pp. 200-201.

(٢٢) د. يونان لبيب رزق . مجلة السياسة الدولية ، الحماية البريطانية على مصر ص ١٠٢ ابريل ، ١٩٧٠ .

(٢٣) المصدر نفسه والصفحة .

(٢٤) المصدر نفسه والصفحة .

(٢٥) F.O. 407/183 No. 42 Grey to cheetham, Nov. 13, 1914.

صرح ، بأن الاحتلال اجراء مؤقت يهدف الى اعداد المصريين للحكم الذاتي ، وقد استمر هذا الاعلان يجسد السياسة المعلنة للوزارات البريطانية المتتابعة (٢٦) ·

وقد رد شتيهام على برقية الضم بطلب فسحة من الوقت ومزيد من المعلومات حتى يستطيع أن يبت برأيه فى هذا الموضوع الخطير (٢٧) · وتساءل أيضا عن شكل الحكومة التى ستعقب الضم واذا كان يشمل كما افترض « احلال حاكم بريطانى عام ، محل الادارات المصرية القائمة التى يمثلها الخديوى ، ووزارة مصرية تتولى الحكم باسمه فان التغيير سيكون أكبر بكثير من أى شىء قدرناه، وستتطلب الآثار التى ستترتب عليه أن يكون موضع اعتبار دقيق » (٢٨) ·

وقد رد وزير الخارجية البريطانى على هذا الاستفسار بأن الاجراء المقترح أى الضم لا يتعارض مع استمرار الوزراء المصريين فى قيامهم بتصريف أمور الدولة تحت اشراف ممثل انجلترا (٢٩) ·

وفى الوقت نفسه اتصلت الحكومة البريطانية بحليفتيها فرنسا وروسيا تحاول اقناعهما بفكرة ضم مصر الى الممتلكات البريطانية ، فأرسلت الى الحكومتين مذكرة تفصيلية تشرح الأسباب التى دفعتها لاتخاذ هذا القرار ، وأعرب جراى Grey لفرنسا عن استعداد بلاده للتنازل عما لها فى مراكش مقابل تنازل فرنسا عما لها فى مصر (٣٠) · كما وعدت بأنها لا تنوى الغاء المحاكم المختلطة

(٢٦) Storrs. Ronald-orientutions. p. 136.

(٢٧) F.O. 407/183 bN. 43 Cheetham to Grey Nov. 14. 1914.

(٢٨) Ibid.

(٢٩) F.O. 407/183 No. 44 Grey to cheetham Nov. 16. 1914.

(٣٠) د· لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٣٢ ·

أو الامتيازات وبالنسبة لفرنسا فان هذه الموضوعات ستكون محل مباحثات بينهما في المستقبل ثم ألمحت الى أنه من ناحية علاقات مصر الخارجية فان الفرق بين الحماية والضم فرق شكلى (٣١) ٠

وعلى الفور جاء رد روسيا معلنا الموافقة على الضم ، أما فرنسا فقد رفضت فكرة الضم على أساس أن انجلترا بدأت بالفعل فى جنى الفوائد التى ستعود عليها من الحرب وأن هذا القرار سيظهر حكومة باريس بانها تلعب دور « مجلب القط » لتحقيق المطامع الانجليزية أمام الشعب الفرنسي ، ومنها أن الالمان سيتخذون من هذا القرار ذريعة للهجوم على النوايا البريطانية ، ثم ان فرنسا ليست مستعدة لقبول الاقتراح الانجليزى بضم مراكش على أساس المعاملة بالمثل ، وأنها تفضل ابقاء هذه الأمور لما بعد الحرب (٣٢) ٠ وعلى أية حال فقد جاء القرار الحاسم من دار الوكالة البريطانية برفض قرار الضم فبعد اجتماعات ومباحثات متعددة بين شتيهام والقائد العام ومستشار الداخلية ومستشار المالية بالاضافة الى كبار موظفى الوكالة بعث هؤلاء برأيهم متضمنا الاعتراض على قرار الحكومة البريطانية وبنوا معارضتهم على أسباب أوضحها ستورس فى كتابه بقوله ، « ان الوزراء المصريين قد قبلوا مسئولية الادارة الثقيلة وضمنوا تأييد الحزب الدينى على أساس القبول بالحماية ، وأن اعلان بريطانيا للضم سوف يؤدى الى اعلان استقالتهم جميعا ، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج يصعب التنبؤ بها (٣٣) ٠

وقد بعث شتيهام ببرقية احتجاج الى لندن ، مطالبا بابطال فكرة الضم والقبول بالحماية وما يستتبع ذلك من تحويل السيادة

---

(٣١) د٠ يونان لبيب رزق ، مجلة السياسة الدولية ، ص ١٠٤ وأيضا ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٤ ــ ٦٦ وثيقة ١٩ ٠

(٣٢) المصدر السابق ، الصفحة نفسها ٠

(٣٣) Storss-Orientations, p. 137.

الاسمية وتقنين الاحتلال وانتقاله الى وضع قانونى كما هو وضع فعلى ، وعدم المساس بالعرش فى بيت محمد على والابقاء على الوضع الدستورى والدولى الذى تمتعت به مصر قبل الاحتلال وبعده (٣٤)٠ ويتساءل أخيرا ممثل المعتمد البريطانى عما قد يضير الحكومة البريطانية من تجربة الحماية ، ثم اذا فشلت التجربة فيمكن الالتجاء الى حل « الضم » وتكون الحماية قد أدت دورها كمرحلة للضم(٣٥)٠

وهكذا كان رفض رجال الوكالة البريطانية ، وكبار موظفيها فى مصر العامل الحاسم فى العودة الى فكرة الحماية ، رغم أننا لا ننكر تأثير موقف فرنسا حليفة انجلترا الرافض للضم ٠ فان الحكومة البريطانية لو أرادت اعلان الضم فورا ما القت بالا للوضع الداخلى فى مصر ولكانت قد أبلغت ممثلها فى مصر بقرار الضم دون أن تطلب منه سماع رأيه هو والقائد العام حول تأثير هذا القرار على الموقف الداخلى قبل اعلانها ضم مصر ، كما أن الحكومة البريطانية أيضا قد بنت رجوعها الى قرار الحماية الى أن « سلامة الموقف الداخلى فى مصر هو أهم هدف فى الوقت الحاضر » (٣٦) ٠

ومن ناحية أخرى فان ما أصاب الموقف الداخلى من تحسن ترتب عليه زوال العراقيل التى تحول اعلان الحماية ، فالهدوء الذى ساد البلاد بعد اعلان الأحكام العرفية واعلان الحرب ضد الدولة العثمانية كما سبق القول ، طمأن الوزراء من جانب والأمير

(★) وانظر بيتر مانسفيلد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ حيث ذكر أن الموظفين البريطانيين اعترضوا على ممارسة حكم مباشر على مصر ٠

(٣٤) Storss-Op.Cit., p. 137.

(٣٥) F.O. 407/183 No. 49 Cheetham to Gray Nov. 18, 1914, Tel : No. 274.

وأيضا السياسة الدولية د٠ يونان لبيب ، ص ١٠٣ ٠

(٣٦) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٦ ٠

حسين كامل من جانب آخر · كما أن ما تردد الى أسماع هؤلاء عن نية بريطانيا فى « الضم » قد بث فيهم الشعور بأن موقفهم المتصلب بدلا من أن يؤدى الى كسب شىء سيؤدى الى خسارة كل شىء ، مما ترتب عليه قبولهم « للحماية » (٣٧) ، باعتباره أهون الشرين ·

وبالاضافة الى كل هذه الأسباب ، كان هناك سبب خاص بانجلترا نفسها بأنه كان عليها لكى تواجه تغييرا كهذا فى مصر ، أن تمد جيشها بقوات اضافية وكان ذلك يتطلب جهدا ووقتا طويلين (٣٨) · الأمر الذى رجح كفة الحماية · ونتيجة لكل هذه الأسباب مجتمعة تم اعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وأعلن ناظر الخارجية البريطانية قطع كل علاقة مصر بتركيا ، وانها قد أصبحت من البلاد الواقعة تحت الحماية البريطانية ، وان الحكومة البريطانية ستتخذ كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها (٣٩) ·

ورغم هذا التعهد الرسمى ، بتحمل بريطانيا كافة أعباء الحرب دون أن تطلب من المصريين أى مساعدة فان مصر قد اجبرت على الاشتراك فى الحرب الى جانب بريطانيا وحلفائها · وعلى أية حال فانه باعلان الحماية البريطانية على مصر ، أسدل الستار على الحماية المقنعة التى خضعت لها البلاد منذ وقوعها تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ، وأصبحت الحماية سافرة على البلاد · وقد اعترف البريطانيون بتلك الحقيقة اذ عبر كرومر عن ذلك غداة اعلان الحماية بقوله ، اذا كنت فاهما المسألة كما يجب فان ما استقر عليه الرأى الان لا يترتب عليه الا قطع كل علاقة بتركيا بمصر · ولا شك

---

(٣٧) د· يونان لبيب رزق ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ ·

(٣٨) د· مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال ، ١٩٠٦ ـ ١٩١٤ ، ص ٤٠٥ وايضا ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٧ ·

(٣٩) انظر ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٨ ـ ٦٩ ، نص البلاغ ·

أن هذا العمل خير محصن لاتشوبه شائبة ، وكل ما يمكن أن يقال بشأن مستقبل سياسة القطر المصرى بتـأكيد وثقة هو نزع أزمة الحكم فى مصر من أيدى الخديوى عباس وجوبا (٤٠) » ٠

كما علق الميجربولسون نيومان على اعـــلان الحماية ، بأن تركيا قد فقدت تلك الرقابة الضئيلة التى كانت لها فى مصر فيما مضى (٤١) ٠

واذا كان البريطانيون قد اعترفوا بأن اعلان الحماية لم يكن التسوية المثلى للمسألة المصرية ، ولكن كان فى تلك الأحوال الحرجة الحل الوحيد الذى ظن بأنه أقل ضررا من غيره للمصالح المستهدفة للمخاطر (٤٢) ٠

وقد اتفقت الأهرام أيضا مع هذا الرأى حيث أن اعلان الحماية ينقل البـلاد من مرحلة الى مرحلة فقـد مهد لها بالاحتـلال منـذ عام ١٨٨٢ الى « اليوم » وأتم ذلك باحتلال السودان وجعله شركة مع مصر ، واستدرج الى الحماية ذاتها بعقد الاتفاق الودى ١٩٠٤ ، بين فرنسا وانجلترا بشأن المغرب الأقصى ومصر (٤٣) ٠

وعلى العموم فانه باعلان الحماية البريطانية على مصر ، تغير الشكل القانونى للعلاقات بين مصر وبريطانيا ، مما أدى الى تغيرات واسعة المدى شملت كل أوجه السلطة فى البلاد ٠ قصر الدوبـارة ــ الخديوى ــ الحكومة المصرية (٤٤) ٠

---

(٤٠) الأهرام : ١٩١٤/١٢/٢١ ٠ وانظر ايضا العدد ١٩٢١/٤/١٩ راى مكلريث فى اعلان الحماية ٠

(٤١) Polson - Op. cit., p. 207.

(٤٢) الأهرام : ١٩١٤/١٢/١٨ ٠

(٤٣) العـدد نفسه ٠

(٤٤) د٠ يونان لبيب رزق ، قضية الحماية البريطانية على مصر ، ص ١٠٤ ، مجلة السياسة الدولية ، ابريل ١٩٧٢ ٠

لماذا التفكير فى احلال المندوب السامى محل المعتمد البريطانى :

تغير النظام السياسى فى مصر بوقوعها تحت قبضة الحماية البريطانية فى ديسمبر عام ١٩١٤ ، فبهذا الاعلان أسفرت بريطانيا عن حقيقة وضعها فى البلاد وأصبح وجودها قانونيا وشرعيا ٠

وكان عليها ازاء ذلك الوضع الجديد أن تغير من وظيفة ممثلها فى مصر حتى ولو كان تغييرا شكليا ، فرفعت بريطانيا وظيفته وأصبح يلقب بالمندوب السامى بدلا من قنصل جنرال أو الوكيل السياسى ، « ويكون وسيطا بين عظمة السلطان وانجلترا » (٤٥) ٠ وهذا هو الوضع الطبيعى لمركز المندوب أو القومسير العالى فى أحد البلاد الواقعة تحت الحماية (٤٦) ٠

وكان اللقب الرسمى للقومسير السامى فى مصر باللغة العربية هو نائب الملك (*) وكان هذا اللقب هو الأكثر استخداما فى تلك الفترة فى الجرائد المصرية ، وترجم أيضا اسم القومسيرية البريطانية الى « دار الحماية » (٤٧) ٠

وقد أوضح اللنبى فى رسالة الى حكومته بشأن لقب المندوب السامى وتسمية الدار بالمعتمدية بأن تلك التسميات قد صدرت عندما أعلنت الحماية فبدلا من استخدام تسميات لا شعبية لها مثل

(٤٥) د٠ مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ٠

(٤٦) انظر كوكب الشرق ، ١٩٢٨/١٠/٣٠ ماذا فى جراب اللورد ٠

(*) ليس دقيقا ما جاء فى مذكرات سعد زغلول الجزء السادس ، ص ٦٥ من أن لفظ نائب الملك كان خاصا بالهند فقط فالواقع أنه من خلال قراءة دوريات تلك الفترة كان اللقب الذى يطلق على المندوب السامى هو « نائب الملك » أو القومسير العالى البريطانى ٠

(٤٧) الأهرام : ١٩١٥/٧/٢١ لقب القومسير العالى البريطانى ٠

نائب الملك ، والتى تعنى ممثل الملك ، ودار الحماية التى تعنى بيت الحماية وقد استخدم فى هذا الشأن تسميات المندوب السامى ودار المندوب السامى (٤٨) ٠

وما ذكره اللنبى قد يكون فيه بعض الصحة، وهو أن أصحاب القرار فى لندن والقاهرة قد أرادوا تجنب سخط المصريين من لفظ « نائب الملك » ، « ودار الحماية » وخاصة أن الصحف المصرية فى تلك الفترة كانت تستخدم لقب القومسير العالى البريطانى ٠

ومعلوم أنه عندما احتلت انجلترا مصر كان ممثلها يحمل لقب « وكيل سياسى وقنصل جنرال » وكان هو ذات اللقب الذى استخدمه ممثل الاحتلال ، وكان ذلك متمشيا مع أقوالها بأنها انما جاءت لقمع عرابى وحماية سلطة الخديوى وبذلك فاحتلالها مؤقت ، غير أنه عندما تأكد دوام الاحتلال فقد أبقت على السيادة العثمانية على مصر، فظل بالتالى لقب ممثلها كما هو (*) ٠ مجرد قنصل عام شأنه فى ذلك شأن أى ممثل لدولة أجنبية مهما صغر حجمها ، ولكن بسقوط تلك الحواجز القانونية التى أدت الى ذلك التناقض الواضح بين سلطات ممثل بريطانيا فى مصر وبين وضعيته الدبلوماسية المتدنية ، لم يعد ثمة ما يمنع أن يكون لممثل حكومة لندن فى القاهرة وضعيته الدبلوماسية المتميزة بصفته ممثلا للدولة الحامية (٤٩) » هذا أولا ٠ ثانيا ٠ بما أن بريطانيا قد أصبح وضعها قانونيا وشرعيا باعلان الحماية ، فانها أرادت رفع المكانة التى يحظى بها المعتمد البريطانى رسميا ، لأنه وهو الوكيل السياسى والقنصل العام كان هو الحاكم الحقيقى للبلاد ، ناهيك عندما يصبح مندوبا ساميا فسوف يزداد

---

(٤٨) F.O. 407/192 no. 135 Allenby to Curzon. March, 1922.

(*) انظر الفصل التمهيدى ٠

(٤٩) د٠ يونان لبيب رزق ، الخارجية المصرية ١٨٢٦ ــ ١٩٣٦ ، ص ٦١٥ ٠

احساس المصريين بالرهبة من هذا الاسم ويزداد ادراكهم أيضا « بمدى علو كعب المعتمد البريطانى عن غيره من الممثلين الأجانب معنى ومبنى ، كما أسفر لهم عن حقيقة الاحتلال » (٥٠) ·

وقد عبر عن ذلك اللورد ملنر فى تقريره لحكومته عن أسباب ثورة ١٩١٩ اذ قال « لم يكن للمعتمد البريطانى اسما غير « وكيل سياسى وقنصل جنرال » يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الأخرى ، ثم بوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما ألقى على عاتقه تدريجيا من الواجبات والمسئوليات بحكم الأحوال أضحى الحاكم الحقيقى فى البلاد » (٥١) ·

ثالثا : أن لقب المندوب السامى سيميز العميد الانجليزى (*) من ناحية الاسم عن غيره من الممثلين الأجانب ، الذين هو متميز عنهم فى واقع الأمر · فيصبح وضع ممثل انجلترا فى مصر يفوق وضع ممثلى الدول فى البلاد اسما وفعلا ·

مقارنة بين صلاحيات المندوب السامى والمعتمد البريطانى :

على أن مصر لم تر بين هذين اللقبين شيئا من الفرق من حيث الدلالة على العمل والتأثير فى السلطة ، فان سلطة المندوب السامى لم تكن تختلف عن سلطة المعتمد فى جوهرها ، وانما كان الاختلاف مع تطور الحركة الوطنية فبعد ان كان ممثل الحكومة البريطانية

---

(٥٠) د· عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى الحياة السياسية ، ص ٤٥ ، جـ ٢ وأيضا انظر د· احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ٩١ ·

(٥١) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٤٠ ·

(★) لقب العميد البريطانى ـ كان يطلق على المعتمد البريطانى قبل اعلان الحماية تميزا له عن سائر المعتمدين الدبلوماسيين

يستطيع أن يفعل ما يريد دون مقاومة تذكر بات يلاقى من ضروب المقاومة ما يضعف من الهدف الذى يرمى اليه (٥٢) ٠

وحتى مع انتهاء عهد الحماية وانبثاق عهد التصريح باعلان استقلال مصر ، كان مفروضا أن يتغير وضع سيد قصر الدوبارة ليتلاءم مع المتغير السياسى الجديد ، الأمر الذى لم يحدث الا بعد عقد ونصف ٠

ففى خلال تلك الفترة تداخلت الوضعية السياسية لممثل حكومة لندن فى القاهرة باعتباره ممثلا لقوة الاحتلال مع وضعيته الديبلوماسية تداخلا أثار كثيرا من الجدل ، بل واللغط فى مختلف الدوائر المصرية والأجنبية فى القاهرة (٥٣) ٠

فقد علقت جريدة الأخبار على استبقاء لقب المندوب السامى بأن انجلترا قد اعترفت باستقلال مصر وبانتهاء الحماية ، ولكن هذا الاعتراف لم يصحبه عمل مادى يدل على أن مصر أصبحت فعلا مستقلة ، فاللنبى مازال يلقب بالمندوب السامى ، وداره تسمى دار المندوب السامى ، ولا يخفى أن هذا اللقب لا يتفق مع الاستقلال، فهو لقب لم تجر العادة بمنحه الى الممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة ولا هو أوضح فى الدلالة على طبيعة النظام السياسى المقترح لمصر (٥٤) ٠

واستمرت الصحف المصرية والرأى العام ، وخاصة مع قدوم مندوب سامى جديد فى مهاجمته سواء من حيث الاسم أو من حيث مركزه الفعلى ، لما يمثله من سلطة حقيقية مؤثرة على البلاد بل مسيطرة على شئونها ، مثله مثل المعتمد تماما ٠

---

(٥٢) الاهرام : ١٩٣٦/١٢/٢٢ م ٠

(٥٣) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١١٦ ٠

(٥٤) الأخبار : ١٩٢٢/٣/٢٢ ٠

(٥٥) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١٠/٢٣ م ٠

فعلقت كوكب الشرق على وصول لويد المندوب السامى الجديد الى مصر بخطاب مفتوح وجهته له بقولها ، « لقد شاء تصريح ٢٨ فبراير أن تكونوا مندوبا ساميا فى مصر المستقلة وأن تشغلوا شكلا وظيفة الوزير المفوض وفعلا مركز الحاكم العام ذى الأمر والنهى ، وأن اهتمام الأمة بقدومكم أكثر مما تهتم عادة بقدوم سفير لدولة أجنبية ، ذلك لأنها لا تخدع نفسها بل تعلم أنكم رغم الاستقلال المزعوم صاحب السلطة الفعلية فى البلاد ومسير دفة شئونها مباشرة أو من وراء الستار ـ مادام لانجلترا هذا الجيش العرمرم فى مصر بحصونه ومطاراته ، أو مادام لها فوق ذلك موظفون فى الحكومة المصرية ينفذون مآربها حتى فى أضال الأمور المحلية (٥٥) .

كما أن المندوب السامى لم يعترف بتبدل موقعه لأن الحالة كانت تجيز استمرار سلطته فاللقب الذى كان يرتكز على الحماية السافرة بات يرتكز مرة أخرى على الحماية المقنعة القائمة على دعائم التحفظات الأربعة المشهورة (٥٦) .

وقد تجاهل المندوبون الساميون مثلهم مثل المعتمدين السلطة المصرية حتى فى عهد الدستور مثل اللورد لويد فى السنوات الأربع التى أدار فيها دفة السياسة البريطانية فى مصر ، فانه كان على الدوام يميل الى تقليد كرومر فى ضغطه على النهضة المصرية ، او محاولته بسط نفوذ الموظفين الانجليز كبروا أو صغروا على الموظفين المصريين ، وخلقه أزمة الجيش فى عام ١٩٢٧ على الرغم من أن شئون الجيش لم تكن تدخل فى نطاق التحفظات الأربعة (٥٧) .

---

(٥٥) كوكب الشرق ١٩٢٥/١٠/٢٣ م .
(٥٦) الأهرام : ١٩٣٦/١٢/٢٢ .
(٥٧) الدورية نفسها والعدد .

وعلى أية حال فان منهاج المندوب السامى فى السياسة الاستعمارية ، هو منهاج المعتمد القديم ، ولم يكن احلال مندوب محل معتمد الا تغيير أسماء فى قصر الدوبارة (٥٨) ٠

وقد كان الفرق الوحيد بين مندوب ومعتمد أو مندوب ومندوب هو شخصية ممثل بريطانيا وماضيه وصفاته وأثره الشخصى فى سير الحوادث وتكييفها ، ومدة خدمتهم ، وان كان ذلك لا يخفى ــ حقيقة بارزة وهى أنهم يمثلون بريطانيا ، وأن كلا منهم يرى فرضا عليه أن يؤيد النفوذ البريطانى والمصالح البريطانية ، وأن التعليمات التى يتلقونها من حكومتهم ترمى الى هذا الغرض ، ولا يحفل الانجليز بالصورة التى يتحقق بها هذا النفوذ ، والصيغة التى يسمى بها ، سواء اتخذت اسم الاحتلال أم الحماية أم الاستقلال المقيد بالتحفظات أم المحالفة (٥٩) ٠

وهناك حقيقة أخرى فى سياسة ممثلى التاج البريطانى فى مصر ، وذلك أن المتغير الجوهرى فى سياستهم وسياسة حكومتهم كانت دائما نتيجة لضغط الرأى العام المصرى (٦٠) ٠

كما أن الاستمرارية هى التى قامت عليها سياسة المندوبين أو المعتمدين ، بحيث أن أى مندوب سامى أو معتمد لابد أن يحافظ على التقاليد التى وضعها أسلافه أى وضعها كرومر وجورست وكتشنر ومكماهون ونجت اللنبى ٠٠٠ الخ ٠ والتى لابد أن تكون

---

(٥٨) نفسها ٠

(٥٩) نفس الدورية : ١٩٣٥/٨/٧ وانظر الاهرام : ١٩٣٣/١٢/١٧ ان كل مندوب سامى يجيء الى مصر لابد ان يطلع على اعمال اسلافه فيقرا تقاريرهم وما وضعوه من خطوط ٠

(٦٠) الدورية نفسها : ١٩٣٥/٨/٧ ٠

الحكومة البريطانية ومعها القسم المصرى فى وزارة الخارجية وهيئة أركان حرب الدفاع فى الشرق الأدنى قد اشتركت فيها (٦١) .

وكان كل معتمد أو مندوب سام يجىء الى مصر ، يطلع على أعمال أسلافه فيقرأ ما كتبوه من التقارير ، وما وضعوه من الخطط وما يكون قد حدث من مفاوضات ، وما هناك من أهداف يجب أن يجعلها هدفا له خدمة لمصلحة دولته على أنه اذا حدث تغير فى منهج العميد البريطانى وهو تغير تمليه الحوادث والتطورات ويصوغه مزاج المندوب السامى نفسه أو المعتمد ، فالمعروف أن الحكومة البريطانية مع تقييدها ممثليها بسياسة عامة ، وقواعد معينة تترك لهم حرية واسعة فى تطبيق المبادىء العامة (٦٢) وطريقة ممارسته لسلطته فى القاهرة . كما كان لشخصية المندوب السامى وميوله ، تأثير فى سياسة حكومته قد يخرجها عن مجراهـا ، أو ينقلها فى بعض الأوقات نقلات واسعة ، مثلما نجح اللورد لويد فى منع سعد من تشكيل الوزارة عام ١٩٢٦ ، فخالفته حكومته ، فمازال بها حتى حملها على موافقته (٦٣) ، وقبله كان دور اللورد اللنبى المعروف فى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

خلاصة القول أن هناك فروقا بين شخصيات المندوبين الساميين يترتب عليها تغيرات فى السياسة المتبعة فى مصر ، فسياسة اللورد لويد مختلفة تماما عن سياسة برس لورين ، فالأول أقرب الى اللورد كرومر وكتشنر ، حتى أنه وصف بكرومر الثانى ، كما أنه أقرب الى كتشنر فى تأييده لسياسة الشدة ، والاتهام بالاستبداد ولورين كان أقرب الى جورست فى سياسة عدم التدخل فى الأمور مباشرة ، والحكم من وراء الستار .

---

(٦١) الاهرام : ١٩٣٣/١٢/١٧ .

(٦٢) الدورية نفسها والعدد .

(٦٣) انظر البلاغ : ١٩٢٩/١٠/١ .

وقد ظل هذا اللقب البغيض الى قلب المصريين حتى عقد معاهدة ١٩٣٦ وأصبح المندوب السامى سفيرا ٠

ورغم محاولات المصريين فى كل المفاوضـات التى دارت بين مصر وبريطانيا ازاحة هذا اللقب عن ممثل بريطانيا ، فانها قد فشلت جميعا على صخرة تحطم المفاوضات (*) ٠

ففى مفاوضات عدلى ــ كيرزون أصر الأخير على الاحتفاظ بلقب المندوب السامى دلالة على ما لانجلترا من مركز خاص فى مصر وأجابه رشدى بأن لفظ المندوب السـامى رمز للحماية ، ويجب أن يحظى الاتفاق بموافقة الأمة ، وهى لا تقبل الحماية ولا ترضى ببقاء أثرها ٠

وقد أنكر كيرزون علاقـة هذا اللقب بالحماية وبأن لهم عدة مندوبين سامين فى بلاد مختلفة ولم يكن قد فرضوا عليها الحماية ، ورفض اقتراح الوفـد المصرى بأن يكون لقب ممثـل انجلترا سفيرا (٦٤) ٠

وبعد صدور تصريح ٢٨ فبراير كتب اللنبى الى حكومته بشأن لقب المندوب السامى « بأن المسئولين فى الوزارة رأوا ضرورة تغير الأسماء بالنظر الى التغيير الذى أصاب العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى ، وأن هذا التغيير سوف ينتج تأثيرا حسنا يعاون الحكومة على اقرار الأمور ، وانى أشاركهم فى هذا الرأى ، فان هذا التغيير لن يؤثر على مكانتنا خاصة وأن لقب السفير الذى يقترحه المصريون الآن هو أسمى لقب يمكن أن يتمتع به ممثل أجنبى ٠

(*) انظر د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٢١ حيث ذكر أنه ابتداء من مفاوضات ثروت تشمبرلين ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ ، ومحمد محمود هندرسون ١٩٢٩ أقر الجانب البريطانى بتغيير وضع ممثل بريطانيا فى مصر الى وضع تغلب عليه الصفة الدبلوماسية ٠

(٦٤) قانون رقم ٨٠ ، ص ١٩٥ ــ ١٩٦ ٠

وسوف يتم التميز بدرجة كافية بين ممثل بريطانيا وسائر الممثلين الأجانب بأن يقتصر لقب السفير على الممثل البريطانى ، وأن يكون لقب سائر الممثلين الأجانب المعتمد السياسى ، والذى يمكن أن يتكافأ مع لقب الوزير المفوض وسوف أصر على الاقتراح اذا ما قبلتم بتغيير الاسم » (٦٥) ٠

وقد رد كيرزون رافضا الاقتراح بقوله « ينبغى أن أذكركم أن مجلس الوزراء قد اعترض فى نوفمبر الماضى على فكرة تغير اللقب ، والذى كنت بدورى من أنصارها ومن ثم فانى متردد فى اثارة هذه المسألة مرة أخرى خاصة وأن تنفيذ هذا الاقتراح سوف يتطلب ضرورة التخلى عن الأحكام العسكرية التى تجعل السلطة فى أيدى القائد العام ٠

وفضلا عن ذلك فان هذا التغيير يتطلب موافقة الملك ووزارة الخزانة ، وافضل فى تلك الظروف عدم طرح القضية ، كما أرى أن عدم الأخذ بهذا التغيير لن يضعف كثيرا من موقف ثروت » (٦٦) ٠

واستمرارا لمحاولات المصريين التخلص من هذا اللقب وما يحمله من « معنى ومبنى » ، فعندما قدم استجواب فى مجلس النواب عام ١٩٢٧ بشأن عدم تقديم اللورد لويد أوراق اعتماده كمندوب سام فى مصر ، حاول ثروت رئيس الوزراء وقتذاك التقليل مما يحمله لفظ المندوب السامى من معنى كريه عند المصريين

---

(٦٥) F.O. 407/192 No. 135 Allenby to Curzon, March, 22 1919.

(٦٦) F.O. 407/192 No. 141 Curzon to Allenby. March, 25, 1922.

وانظر ايضا ـ الأخبار : ١٩٢٢/٣/٢٢ « استبقاء لقب المندوب السامى لا يتفق مع استقلال البلاد » ، حيث ذكرت أن لقب المندوب السامى لم تجر العادة بمنحه الى الممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة لهو أوضح فى الدلالة على طبيعة النظام السياسى المقترح لمصر » ٠

رغم حصول مصر على استقلالها الذاتى عام ١٩٢٢ ، فقال « ان من الخطأ أن يقال ان كلمة « المعتمد السامى » تدل بتركيبها ويلفظها على معنى خاص هو أنه أرسل من دولة تحمى دولة أخرى ، هذا غير صحيح فان حكومة كندا ترسل الى الولايات المتحدة والى فرنسا مندوبا يسمى Haut-Commissaire » ، ولا يمكن أن نقول ان كندا ليست فى مرتبة الولايات المتحدة أو فرنسا ، فهذه الكلمة لفظ اله معنى جديد ، أوجدته الحرب العالمية ويدل فى غالب الأحيان على عدم استقرار العلاقة الدبلوماتيكية بين البلدين ٠

وقد كان تعيين المندوب السامى فى مصر أثرا من آثار الحماية ، غير أنه بقى ولم يتغير بعد الاعتراف لمصر باستقلالها ، وهذا فقط لأن العلاقات السياسية ما تزال الى الآن مشتبكة بيننا وبين الحكومة البريطانية ، وتوجد أمور بين الاثنين تستدعى تسويتها ، وليس هذا لأن الحكومة البريطانية تدعى الولاية على مصر » (٦٧) ٠

ولم يكن بغض المصريين لهذا اللقب الا لما يمثله صاحبه من سلطة فعلية على البلاد ظلت مصر تعانى منها لسنوات طويلة ، كما أن الاحتفاظ بهذا اللقب ينفى عن مصر تمتعها بالاستقلال (٦٨) ٠

وقد عبرت عن ذلك الرأى جريدة كوكب الشرق فبعد أن ذكرت أن لفظ المندوب السامى ، لم تأت به وثيقة رسمية ، ما عدا مشروع ملنر الذى رفض ، وانما جرى به العرف البريطانى ووافق عليه المصريون بالأسف ٠ فصار وكأنه حق مكتسب (٦٩) ٠ وقالت ان أشر من اللقب الذى يتخذه ممثل انجلترا ، هو المركز الذى

---

(٦٧) مضابط مجلس النواب ـ جلسة ٦٢ ـ فى ١٩٢٧/٥/١٩ ، ص ٥ ـ ١٠ ، وايضا الاهرام : ١٩٣٦/٥/١٧ ٠

(٦٨) الاخبار : ١٩٢٢/٣/٢٢ ٠

(٦٩) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١١/٥ م ٠

يشغله ويتخطى به ما يفهم من حدود وظيفته ، حتى صار وكأنه حاكم عام في مستعمرة بريطانية ، لا وزير مفوض في دولة مستقلة ، فان المندوب السامي لا يقف عند رعاية مصالح دولته ، ولكنه يسير دفة السياسة الداخلية والخارجية في مصر وله الكلمة النافذة في تأليف الوزارات واقالتها ، وتعيين أحد الوزراء أو اخراجه من مركزه ، وقد صرح بهذه الحقيقة يحيى باشا ابراهيم حين قال في وزارته الأولى أنه يعتمد على معونة المندوب السامي البريطاني ، كما أنه في الواقع يحرك دولاب السياسة المصرية ولا يخرج مرسوم من معمل الوزارة الا طبقا لرأيه ، أو نزولا على أمره » (٧٠) ٠

وعلى أية حال فحتى بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وبتغير لقب ممثل بريطانيا في مصر من مندوب سام الى سفير ، فقد استمر هذا الممثل صاحب وضعيه خاصة تفوق وضعيته الدبيلوماسية كما سبق الذكر ، وهي وضعية سياسية بصفته ممثل الدولة الحليفة بعد أن كان من قبل ممثلا للدولة المحتلة (٧١) ٠

عبر عن ذلك السير لامبسون في محادثة مع أمين عثمان جرت بعد توقيع المعاهدة بأقل من شهرين ، فقد حذره أمين عثمان من أن يترتب على تغيير وضعيته من مندوب سام الى سفير أن يكف يده عن التدخل في الشئون المصرية ٠

وقد رد عليه لامبسون بأن ذلك لن يحدث وقال ، « انى لا أنوى في المستقبل التوقف عن التعامل مباشرة مع رئيس الوزراء في المسائل الكبيرة ، أما الأمور الروتينية القليلة الأهمية فهي التي يمكن أن أتصل فيها مع وزير الخارجية » (٧٢) ٠

---

(٧٠) الدورية نفسها والعدد ٠

(٧١) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ ٠

(٧٢) نفسه ، المرجع نفسه السابق والصفحة ٠

وهكذا سواء كان لقب ممثل انجلترا فى مصر المعتمد البريطانى أو المندوب السامى ، فان مركزه وصلاحياته ظلت واحدة ، فليس لوظيفته حدود مرسومة ، وكان الاختلاف مرهونا باختلاف كل شخصية سواء معتمد أو مندوب عن الآخر، وأيضا باختلاف الظروف والأحوال باختلاف الوزارات أو السياسات سواء كانت بريطانية أو مصرية • فمصر عام ١٨٨٢ غيرها فى عام ١٩٢٢ أو عام ١٩٣٦ على سبيل المثال •

ولم يكن اعلان الحماية ايذانا بتغيير لقب العميد البريطانى فحسب ، بل انه امتد الى مبنى قصر الدوبارة ذاته أو دار الحماية ، حيث عزمت الحكومة البريطانية على توسيع دار الحماية وزيادة حديقتها ، فاشترت من أراضى شركة الجاردن سيتى الملاصقة لدار الحماية ٩٥٠٠ مترا مربع ب ٣٥ ألف جنيه (٧٣) •

وقد علقت جريدة الأهرام على ذلك بقولها الى أنه اذا تم ذلك باتت تلك الدار من أفخم القصور والحديقة التى تحيط بها من أجمل الحدائق (٧٤) •

وقد جرت مناقشة استمرت ساعة فى مجلس العموم البريطانى حول طلب اعتماد اضافى لشراء ثلاثة أفدنة من الأرض المجاورة لدار الحماية فى مصر ، فعارض بعض الأعضاء فى مشترى هذه الأرض ، وطلبوا معرفة الضرورة التى تقضى بمشتراها آنئذ (٧٥) •

فأيد المستر ولن الطلب بكل قوة قائلا : « ان ممثل انجلترا فى مصر لم يعد الآن قنصلا جنرالا، وانما هو من أركان الدولة مخول

---

(٧٣) الاهرام : ١٩١٥/١/٢٥ م •
(٧٤) نفسها : العدد نفسه •
(٧٥) الاخبار : ١٩١٦/٣/٤ ـ الاهرام : ١٩١٦/٣/٣ •

كل سلطة الامبراطورية بصفتها حامية مصر » (٧٦) وانضم اليه أعضاء آخرون في هذه النقطة فتقررت الموافقة على الاعتماد المطلوب ٠

كما تقرر أيضا أن يكون لدار الحماية البريطانية في الاسكندرية من الآن فصاعدا داران احداهما مخصص لاقامة المندوب السامي أو نائب الملك والأخرى للأعمال الرسمية وهي دار الوكالة السابقة في كارلتون (٧٧) ٠ وبالنسبة لموظفي دار الوكالة البريطانية فلم يطرأ عليهم أى تغيير بعد اعلان الحماية ٠

أدوات المندوبين السامين لحكم مصر :

١ ـ وزيرا لخارجية مصر :

أعقب اعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، صدور بلاغ آخر في اليوم التالي بتعيين الأمير حسين سلطانا على مصر ، والغاء وزارة الخارجية المصرية ، وجاء في هذا التبليغ الوارد من شتيهام ممثل بريطانيا للسلطان حسين كامل « أن تكون المخابرات منذ الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته في مصر » (٧٨) ٠

وفي واقع الأمر فعلى الرغم من وجود نظارة الخارجية المصرية طوال عهد الاحتلال ، فان دار المعتمد البريطاني في القاهرة ظلت لها الكلمة العليا في ادارة العلاقات الخارجية المصرية على امتداد هذه

---

(٧٦) نفسها : العدد نفسه ـ نفسها : العدد نفسه ٠

(٧٧) الاهرام : ١٩١٥/٥/٧ ٠

(٧٨) محمد سيد الكيلاني ، السلطان حسين كامل ، ١٩١٤ ـ ١٩١٧ ، ص ٦٢ ، وبه نص التبليغ الوارد الى السلطان من ٦٠ ـ ٦٣ ٠

السنوات الطويلة حتى أن دور نظارة الخارجية فى مثل هذه العلاقات لا يزيد على تنفيذ أوامر سلطة الاحتلال ، أو أن تبلغها هذه السلطة ببعض ما تم الاتفاق عليه مع هذه الدولة أو تلك (٧٩) . الا أن هذه الوزارة ظلت أيضا الواجهة التى تتعامل من خلالها السلطات الاحتلالية مع ممثلى الدول الأجنبية فى العاصمة المصرية (٨٠) . ومهما يكن من أمر فقد ظلت وزارة الخارجية رمزا للسيادة والاستقلال الوطنيين بما يكسب أى متابعة لتاريخها بعدا خاصا ، فان هذه الحقيقة على الجانب الآخر هى التى أدت الى الغاء هذه الوزارة مع القرار باعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، كما أنها هى التى أعادتها الى الوجود مع الغاء الحماية بعد ذلك وصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٨١) .

وبناء على ذلك اتفق رجال الوكالة البريطانية فى القاهرة مع وزارة الخارجية فى لندن على ضرورة الغاء نظارة الخارجية ، فقد جاء فى احدى برقيات جراى الى شتيهام ممثل المعتمد البريطانى فى مصر فى منتصف أكتوبر ١٩١٤ « ان اعلان الحماية يحتم اشرافهم على العلاقات الخارجية المصرية » (٨٢) وقد سارع شتيهام الى تقديم اقتراحاته الى حكومته بقوله ! ، سألنى زميلاى الفرنسى والروسى عن وضعهما بالنسبة لممثل الحكومة البريطانية فى مصر والوزراء المصريين فى حالة اعلان الحماية ، أجبتهما على ذلك بأن فقرة من الخطاب الموجه للأمير حسين كامل تتناول العلاقات الخارجية وتقول :

---

(٧٩) د. يونان لبيب رزق « قضية الحماية البريطانية على مصر » مجلة السياسة الدولية ، ص ١٠٨ .

(٨٠) نفسه ، الخارجية المصرية ، ص ٦٨ .

(٨١) المرجع نفسه والصفحة .

(٨٢) F.O. 4071/3 No. 24 Grey to Cheetham, Ocu. 17, 1914, No. 266.

« ان العلاقات بين الحكومة المصرية وممثلى الدول الأجنبية تقع مسئوليتها على ممثل الحكومة البريطانية فى القاهرة (٨٣) ٠

وقد اقترحت بعد موافقتكم :

● الابقاء على ادارة الشئون الخارجية تحت اشراف رئيس مجلس الوزراء للتعامل مع المسائل الخارجية فى جانبها المصرى ٠

ويتضمن الأمر المشاركة المباشرة لممثل الحكومة البريطانية فى الادارة المصرية وأن أفضل شكل من أشكالها سوف يتقرر بعد وصول المندوب السامى ٠

وهناك نقطة عاجلة بشأن مع من يتعامل من ممثلى الدول الأجنبية صاحبة الامتيازات ، وأرى أنه طلب من هؤلاء أن يتصلوا فى كافة الأحوال بالممثل البريطانى فى القاهرة ، فانهم سوف يفقدون المميزات العديدة التى ظلوا يتمتعون بها من وراء اتصالهم المباشر بالحكومة المصرية فى مسائل عديدة مثل العقود وغيرها (٨٤) ٠

بالاضافة الى ذلك فانه لما كانت الوكالة البريطانية فى القاهرة لا تملك هيئة كافية من الموظفين ، حتى تستطيع مواجهة كل الأعباء المترتبة على القاء مسئولية العلاقات الخارجية المصرية على عاتقها ، فقد اقترح شتيهام كحل لهذا الموقف أن يقوم ممثلو الدول الأجنبية بالتعامل مع وكيل وزارة الخارجية فى كل الأمور التى يرون عدم ضرورة الاتصال بالمندوب السامى بشأنها (٨٥) ٠ وكان معنى اقتراحات شتيهام ، الاشراف غير المباشر من جانب بريطانيا الدولة الحامية على شئون الخارجية لمصرية (٨٦) ٠

---

(٨٣) F.O. 407/183 No. 80, Cheetham to grey Dec. 14, 1914.

(٨٤) Ibid.

(٨٥) F.O. 407/183 No. 80, Cheethem to grey. Dec. 14, 1914.

(٨٦) د٠ يونان لبيب رزق ، الخارجية المصرية ، ص ٧٠ ٠

ولكن كان لوزارة الخارجية البريطانية رأى آخر فى كل هذه المقترحات ، فانه على غير العادة في سائر الموضوعات رفضت لندن تلك الاقتراحات (٨٧) ، ففى برقية لها فى ١٥ ديسمبر ١٩١٤ جاء فيها : « ردا على برقيتكم رقم ٣١٨ فان روح الحماية أن الدولة الحامية هى المسئولة.وحدها مباشرة عن العلاقات الخارجية للبلد المحمية ، وأن الحكومة البريطانية تعنى أن المندوب السامى سيصبح وزيرا للخارجية كما هو الحال فى تونس ومراكش ، ويمكن أن تستمر ادارة الخارجية القائمة بالرغم من ضرورة احداث تغييرات فيها بعد اعلان الحماية ، ولكن يجب أن تقتصر الاتصالات الرسمية لممثلى الدول الأجنبية على وزير الخارجية فقط وهو المندوب السامى ، وفى حالة غيابه يتم الاتصال بممثل المندوب السامى وليس بوكيل الخارجيـــة أو رئيس الوزراء ، والمندوب الســامى بوصفه وزيرا للخارجية سوف يبعث بالمراسلات التى تصل الى الادارة التى يراها مع تعليماته الخاصة ، ويجب أن يوضع نظام دائم للاتصــال بين المندوب السامى وبين ادارة الخارجية » (٨٨) • وقد بادرت الخارجية البريطانية بوضع قرارها موضع التنفيذ فأرسلت الى شتيهام « ممثل المعتمد البريطانى » فى مصر ، تبلغه أنه فى انتظار وصول مكماهون فان وظيفتكم ستكون القائم بعمل المندوب السامى والقائم بأعمال وزير الخارجية المصرية •

وقد تم ابلاغ كل الدول التى لها ممثلون فى مصر لترســل التعليمات الى ممثليها فى القــاهرة بتوجيه مراســـلاتهم الاسمة للحكومة المصرية الى المندوب السامى (٨٩) • وهكذا أصبح المندوب

---

(٨٧) المرجع نفسه والصفحة •

(٨٨) F.O. 407/183 No. 82 Grey to Cheetham Dec. 15 1914. Tel No. 425.

(٨٩) Ibid. No. 89 Grey to cheetham Dec. 17, 1914 Tel. No. 428.

السامي البريطاني وزيرا للخارجية المصرية (*) ، ظاهريا ورسميا لأن سلطته على الخارجية كانت موجودة على عهد الاحتلال ، حتى أصبحت اتصالات الخارجية بالعواصم الأجنبية محدودة للغاية ، اما من خلال قناصل عموم الدول التي لها تمثيل في القاهرة ، واما من خلال حكومة لندن ، وحتى في الحالة الأولى كان مستحيلا أن تتم تلك الاتصالات دون علم المعتمد البريطاني في القاهرة ودون تلقي نصيحته المسبقة وكانت نصيحة ملزمة في كل الأحوال (٩٠) ٠

(★) انظر الدليل المصرى ، ١٩١٧ تكوين وزارة الخارجية على عهد السير ونجت ١٩١٧ ٠٠

نائب الملك ـ السير ريجنلد ونجت وزيرا للخارجية المصرية ٠

وكيل الوزارة ـ نجيب بطرس غالي ـ مراقب سميدى بك ٠

وكلاء الادارة : اسماعيل نيازى بك ـ أرتين اسطفان بك ـ بير سوربيه بك ٠

رؤساء الاقلام : جاكو بو دى مارتينو بك ـ محمد فرغلى بك ـ جورج دى بك ـ حبيب جريد افندى ٠

وكلاء الأقلام : المسيو انتو يندس ٠

معاون الوزارة ـ محمود افندى وصفى ٠

الكتاب ـ يتجران أرتين افندى كاتب درجة أولى ـ أوجتين كولومباى افندى كاتب درجة أولى ـ موريس كافيل افندى كاتب درجة أولى ـ ابراهيم حسن افندى كاتب درجة أولى ـ كامل شاكر افندى كاتب درجة ثانية ـ ابراهيم كامل واصف افندى كاتب درجة ثالثة ، كامل عبده افندى موظف درجة ثانية ـ روفائيل اصفر كاتب درجة ثالثة ، مصطفى صبرى افندى كاتب درجة رابعة ، محمد رفعت افندى كاتب درجة رابعة ٠

ونلاحظ من تكوين وزارة الخارجية المصرية أن الانجليز قد سيطروا عليها فوزير الخارجية هو المندوب السامي البريطاني ـ وانشيء منصب مدير عام وزارة الخارجية في مقابل وجود منصب وكيل وزارة الخارجية المصرى نجيب بطرس غالى ـ بالاضافة الى شغل سميدى بك منصب المراقب مما يعنى هيمنة الانجليز على الوظائف الكبرى لوزارة الخارجية المصرية ٠

(٩٠) د٠ يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق ، ص ٥٥ ولمزيد من التفاصيل عن سلطة المندوب البريطاني على الخارجية المصرية ، انظر من ٥٥ ـ ٥٨ ٠

وبناء على ذلك فان تقلد المندوب السامى هذا المنصب رسميا سيضيف الى سلطاته فى القاهرة سلطة أكبر اذ يستطيع أن يدير أمور مصر الخارجية دون مواربة ولو أمام ممثلى الدول الأجنبية فى مصر مما يسهل له حكم البلاد فى تلك الفترة العصيبة دون مشاكل أو عراقيـل ٠

ولا شك أن ظروف الحرب وما استتبعها من اعـلان الأحكام العرفية ، وتقييد لحرية الصحافة ، ومنع الاجتماعات ٠٠٠ الخ ، لم يعط المصريين الفرصـة للتعبير عن سخطهم أو احتجاجهم على اعلان الحماية أو الغاء وزارة الخارجية ٠

وقد وصف الميجر بولسمون نيومان فى كتابه بريطانيا فى مصر الوضـع الجديد « بأنه قد أدخل الموقف الجديد من دون اضطراب ومن دون حماسـة أيضـا وتسلم المعتمد البريطـانى شئون مصر الخارجيـة ، ولكن كان تحت ذلك الهدوء السطحى شيىء كثير من التبرم وعدم الرضاء » (٩١) ٠

كما كتب السير مكلريث المستشار القضائى فى مصر مقاله جاء فيها « بأن من أكبر مميزات الحماية وعلاماتها أن تكون ادارة الشئون الخارجية للدولة المحمية فى يد الدولة الحامية !! » (٩٢) ٠

استتبع قرار اعطاء منصب وزير الخارجية للمندوب السامى انشاء « وظيفة مدير عام وزارة الخارجية » ، ولما كان من الصعب وضع انجليزى فى منصب كبير مثل منصب وكيل الوزارة ، لذلك

---

(٩١) New Man Polson - Op. Cit., pp. 206-207.

(٩٢) الأهرام : ١٩٢١/٤/١٦ ٠

تقرر انشاء منصب جديد هو « منصب مدير عام وزارة الخارجية » يكون بمثابة الجسر بين المندوب السامى وبين ادارة الخارجية (٩٣).

حسب تعليمات « جراى » وزير الخارجية بوجوب وضع نظام دائم للاتصال بين المندوب السامى وادارة الخارجية (٩٤).

وقد شغل هذا المنصب المستر روبرت جريج Robert Greg والذى استمر يشغله معظم سنى الحرب (٩٥) ، وقد تمتع جريج بصلاحيات واسعة ، مما يكشفه الخلاف الذي جرى خلال عام ١٩١٨ بين دار المندوب السامى وبين السلطان فؤاد (٩٦) ، حول أمرين ، أولهما حول تحديد المناسبات التى تقام فيها حفلات الاستقبال فى البلاط السلطانى ، وثانيهما : حول من الذى يوجه الدعوة الى ممثلى الدول الأجنبية فى القاهرة لحضور هذه الحفلات.

وقد وافق المستر جريج على أن يقوم السلطان بتحديد مناسبات هذه الحفلات وهى المناسبات التى يدعى فيها ممثلو الدول الأجنبية فى مصر ، بالاضافة الى عيد الميلاد السلطانى وتقتصر الدعوة فى هذه المناسبة على المصريين.

أما توجيه الدعوة الى رؤساء الهيئات فقد تمسك بصدورها من وزارة الخارجية التى يمثلها ، أى عدم السماح باجراء أية اتصالات مع الممثلين الأجانب فى القاهرة الا من خلال مدير عام وزارة الخارجية الانجليزى (٩٧).

---

(٩٣) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٩٩.

(٩٤) F.O 407/183 No. 82 Grey to Cheetham Dec. 15, 1914 Tel. No. 425.

(٩٥) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق والصفحة.

(٩٦) F.O. 407/183 No. 133 Wingate to Balfour Aug. I, 1918.

(٩٧) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٠٠.

وبمثل هذه الصلاحيات الواسعة اكتسب منصب « مدير عام وزارة الخارجية » أهمية بالغة زاد منها شغل المنصب بأحد رجال دار المندوب السامى طوال فترة الحرب وفى أعقابها الأمر الذى يمكن القول معه أنه كان يبز فى أهميته ، خلال تلك الفترة على الأقل ، منصب وكيل الوزارة الذى كان يشغله مصرى (٩٨) ٠

وقد قام المندوب السامى ســـواء كان مكماهون أو ونجت ممارسة صلاحيات وزير الخارجية المصرى ، فكانوا يقومون بمقابلة معتمدى الدول الأجنبية وتعقد المقابلات بينهم وبين هؤلاء الممثلين فى دار الحماية ٠

فنجد المسيو ديفرانس معتمد فرنسا فى مصر يقابل مكماهون فى ٣١ ـ ١ ـ ١٩١٦ ، أو يجتمع مع الكسندر سيمونوف ٠ وكذا يقابل قتصل ايطاليا ونجت فى ٢٩ ينـاير ١٩١٧ (٩٩) فى دار الحماية ، أو ديفرانس فى ٣ مايو ١٩١٧ (١٠٠) ٠٠٠

وبينما على المقابل الأخر ، لا نجـد أى اجتماعـات بين هؤلاء والوزراء المصريين دليل على ممارسة المندوب السامى صلاحيات وزير الخارجية التى أصبحت لهم بمقتضى نظام الحماية ، بل أكثر من ذلك نجد هؤلاء الممثلين يلجئون الى المستشارين البريطانيين وليس الى الوزراء المصريين فى الأمور التى يحتاجونها وبعد ثلاث سنوات من اعلان الحماية ، يقترح رشدى باشا رئيس الوزراء على السير وينجت المندوب السامى ، تقسيم الاشراف على الشئون الخارجية المصرية بين الحكومة المصرية ، ودار المندوب السامى فى القاهرة ، فيذكر

---

(٩٨) المرجع السابق والصفحة ٠

(٩٩) الأهرام : ١٩١٦/١/٣١ ٠

(١٠٠) نفسها : ١٩١٧/١/٢٩ ، ١٩١٧/٤/٢٢ ، ١٩١٧/٥/١٧ ٠

المندوب السامي فى احدى برقياته الى حكومته ، بأنه قد أرسل فى تقاريره مرارا بأن رشدى يقترح نوعا من تقسيم السلطة على الشئون الخارجية مما يضمن بقاء ادارة خاصة يكون موظفوها من المصريين ، مما يتعارض مع روح الحماية ، وليس عمليا لأن الممثلين الأجانب لا يستطيعون التعامل مع سلطتين (١٠١) ٠

وقد أدت هذه الفكرة الى حالة من عدم الرضاء من جانب رئيس الوزارة المصرى ، كما أن السلطان انتهز فرصة لقائه مع شتيبام الرجل الثانى من رجال دار الحماية ليلح فى تنفيذ طلب رئيس الوزراء ، الأمر الذى رآه وينجت مناورة لتحديد السيطرة البريطانية على الشئون الخارجية المصرية (١٠٢) ٠

ولكن بالرغم من ذلك فان مجرد تقديم الاحتجاج ومن رئيس الوزراء المصرى ، اى من أحد أطراف السلطة، وبتدعيمه من السلطان فؤاد ، وهو طرف آخر لها ، فان ذلك يعكس بالقطع صدا لتيار وطنى قوى من خارج السلطة ، على اعتبار أن مثل هذه المطالبة التى يمكن أن تحرج الوزارة أو السلطان أمام سلطات الحماية لا يمكن أن تصدر عنهما دون الاحساس بأن وراءهما رأى عام قوى يساندهما (١٠٣) ٠

الا أنه نتيجة لضغط من المندوب السامي، يطوى رشدى باشا اقتراحه متمتما بأنه يعلم « أن الحكومة البريطانية لن توافق على سماع شيء عن الآمال الوطنية المصرية قبل نهاية الحرب » (١٠٤) ٠

(١٠١) F.O. 407/183 No. 127 Wingate to Balfour Dec. 9-1917.

(١٠٢) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٧٢ ٠

(١٠٣) نفسه ، المرجع السابق ، ص ٧٣ ٠

(١٠٤) المرجع نفسه والصفحة ٠

وعلى أى حال فقد صدق ظن رشدى باشا ، ولم تنظر الحكومة البريطانيـة لأماني المصريين الا تحت ضـغط ثورة ١٩١٩ ، الذى أجبرها على النظر للقضية المصرية نظرة جديدة ، وهو ما كان ، ففى مفاوضات اللورد ملنر مع الوفد المصرى فى لندن خلال شهرى يونيه وأغسـطس ١٩٢١ ، اعترف اللورد ملنر بمدى ضـيق المصريين وغضبهم من الغاء منصب وزير الخارجية ، وأن أى تسوية ترفض ذلك سوف لا يقبلها المصريون اذ قال : « اننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين جميعهم والسلطان والوزراء فى جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا فى الخارج مهما اختلفت آراؤهم فى المسائل الأخرى، وكانوا كلهم ممتعضين من الغائنا منصب وزير الخارجية المصرية عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها الى المعتمد السامى البريطانى ، وكذلك « كانوا كلهم يروجون أنه متى آن الآوان لتسوية العـلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية » (١٠٥) .

وعلى العموم فقد استمر المندوب السامى وزيرا للخارجية حتى صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

٢ ـ السلطة العسكرية :

كان لوجود القوات العسـكرية البريطانيـة على أرض مصر تأكيدا لسلطة الاحتلال ودعامة أساسية لحكم المعتمدين والمندوبين السامين طوال بقائهم فى مصر .

فبهذا الجيش يفرض ما يراد من سياسة لا يرضاها المصريون، ويحفظ « النظام » أو بالأحرى يقمع أى ثورة أو مظاهرة ، ممكن أن

(١٠٥) قانون رقم ٨٠ ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

ترفع رأسها ضد الوجود البريطاني فى البلاد . « فبدون قوات الاحتلال لا يمكن لبريطانيا الاحتفاظ بموقعها المسيطر فى مصر » (١٠٦) .

ففي وقت اشتداد الأزمات أو حتى لبيان السيطرة والهيمنة ، كان المعتمدون والمندوبون الساميون يطالبون بزيادة عدد قواتهم فى مصر (*) . وكان من الطبيعى ببوادر دخول الانجليز الحرب ضد الألمان (**) أن يزداد الاهتمام بالحماية البريطانية فى مصر ، بل يتطور الأمر الى أكثر من ذلك بأن تصبح البلاد قاعدة « تتجمع فيها الجيوش لاستكمال تدريبها وارسالها تباعا الى ميادين القتال » (١٠٧) .

وازاء خطر دخول بريطانيا الحرب ، بدأت المناقشات تثار فى مجلس العموم البريطاني ، فوجه سؤال الى وزير الحربية الانجليزى بشأن الحامية البريطانية فى مصر وزيادة عددها ، فكان جواب الوزير أنه لا يستطيع أن يعلن شيئا بهذا الشأن (١٠٨) ، كما قيل أيضا أنهم يريدون زيادة أورطة وبلوك من المهندسين على هذا الجيش(١٠٩) وقبيل اعلان الحماية البريطانية على مصر بأيام فى ١٩١٤/١٢/٤ أعلن جون مكسويل Maxwell قائد جيش الاحتلال فى النادى العسكرى البريطانى فى حديقة الأزبكية « أن حامية مصر ستزيد ٢٩ الف جندى ، وأن الحرب لن تطول كثيرا خلافا لما كان الناس

---

(١٠٦) د. جاد طه ، بريطانيا والجيش المصرى ، ص ١٠١ .

(*) انظر الفصل التمهيدى .

(**) اعلنت انجلترا الحرب على المانيا فى ٤ اغسطس ١٩١٤ .

(١٠٧) محمد سيد الكيلانى ، السلطان حسين كامل ، ص ٣٧ .

(١٠٨) الأهرام : ١٩١٤/٢/٢٠ .

(١٠٩) نفسها : ١٩١٤/٥/٤٠ .

يخمنون (١١٠) ، وقد بدات « الجنود التى أشار اليها فى خطبته ، تفد الى مصر حيث عسكر قسم منهم فى قصر النيل والقسم الآخر فى هليوبوليس » (١١١) .

وقد تألفت تلك القوات التى زادت على الحامية البريطانية فى مصر ، من جنود استرالية ونيوزيلندية ، وبينما عسكر الاستراليون فى الهرم ، فقد استقر النيوزلنديون فى هليوبوليس وقد اقلهم الى مصر ٨٤ قطارا من قطارات السكك الحديدية (١١٢) .

وهكذا بدأ الانجليز منذ قيام الحرب فى تقوية مركزهم الحربى الى حد كبير جنبا الى جنب مع تقوية وضعهم السياسى باعلان الحماية السافرة على مصر .

وكان لقائد جيش الاحتلال سلطانه على قواته أيضا ، فقد أصدر أمرا بأن يخرج من الحامية البريطانية كل ضف ضباط أو عسكرى يرتكب عملا غير لائق بكرامة الجيش البريطانى ويعيده الى بلاده فى الحال (١١٣) .

كما قرر قائد منطقة الاسكندرية العام بمنع تقديم أو بيع مشروبات للضباط أو غيرهم من المنخرطين فى سلك قوات الاحتلال البحرية والعسكرية والجوية فى أى محل عمومى فى الاسكندرية بين الساعة الثانية ظهرا ، والسادسة بعد الظهر (١١٤) .

---

(١١٠) نفسها : ١٩١٤/١٢/٤ .
(١١١) الدورية نفسها والعدد .
(١١٢) الاهرام : ١٩١٤/١٢/٥ .
(١١٣) نفسها : ١٩١٥/١/٤ .
(١١٤) الاخبار : ١٩١٨/٦/٢٤ .

وكان من مهام قائد جيش الاحتلال تفقد قواته فى معسكراتها فى مختلف أنحاء مصر ، باعتباره مسئولا عنها ، فيقوم الجنرال مكسويل بتفقد قواته فى الاسكندرية (١١٥) ، ويزور معسكراتها هناك. وقد كان فى الغالب يصطحب معه المندوب السامى البريطانى سواء مكماهون أو وينجت فى أثناء زياراته لقواته سواء فى الاسكندرية أو بورسعيد أو الاسماعيلية (١١٦) • وأحيانا ما كان يرسل من ينوب عنه للقيام بتلك المهمة كما حدث عندما أرسل اللواء « هربرت » باشا قومندان قسم المحروسة الى الوجه البحرى لتعهد الحاميات المعينة لحراسة كبارى السكك الحديدية (١١٧) •

وقد استمرت القيادة البريطانية فى الاشراف على قواتها وتعهدها طوال فترة الحرب ، فيقوم السير « ابيان هملتون » مفتش القوات البريطانية فى مصر ، بتعهد القوات البريطانية المعسكرة فى ضواحيها ، ويغادرها الى البلاد الأخرى الداخلة فى دائرة تفتيشه (١١٨) •

وقام الجنرال أرشيبالد مرى Marray قائد القوات البريطانية العام بزيارة لمصلحة المساحة فى الجيزة متفرجا على مكاتبها وأقلامها ومطبعتها وعلى قسم الخرائط بها • ورافقه فى تلك الزيارة المستر دوسن القائم بأعمال وكالة المالية (١١٩) •

وتذكر جريدة الأهرام سبب هذه الزيارة « بأن مصلحة المساحة خدمت السلطة العسكرية فى غليبولى والميادين المصرية

---

(١١٥) الاهرام : ١٩١٤/٩/٢٢ •

(١١٦) انظر نشاط كل من مكماهون وونجت وقت الحرب •

(١١٧) نفسها : ١٩١٥/٣/٣٠ •

(١١٨) الدورية نفسها والعدد •

(١١٩) الاهرام : ١٩١٧/٤/١٠ •

خدمات فنية نافعة » (١٢٠) · كما قام الجنرال وطسن قائد الحامية البريطانية فى العاصمة بزيارة بلوك فرسان البوليس المصرى مصطحبا أركان حربه حيث استقبله رسل بك حكمدار العاصمة وآخرين ، وقد قام الجنود أمامه بمناورات حربية وعسكرية (١٢١)·

وقد استمر قادة الجيش البريطانى فى القيام بمسئوليتهم نحو جيشهم المرابط فى مصر وكان طبيعيا أن يزداد هذا الاهتمام الى الدرجة القصوى بدخولهم الحرب ·

وعلى أثر اعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا فى ٤ ــ ٨ ــ ١٩١٤، أعلن عن نقل مركز قيادة الحامية البريطانية فى القاهرة من العباسية الى ثكنة قصر النيل (١٢٢) ، وبذلك أصبحت ثكنة قصر النيل المركز الرئيسى للحامية البريطانية · وقد اعتمد الجيش البريطانى مبلغ ٧٧ الف جنيه لترميم قشلاق قصر النيل واصلاحه وستة آلاف جنيه لتوصيل مجاريه بمجارى المدينة (١٢٣) ·

وقد لعب القائد العام للقوات بجيش الاحتلال دورا كبيرا فى حكم مصر ، أن مصر فى تلك الفترة كادت تحكم بواسطة السلطة العسكرية ، حتى أنه من قراءة دوريات عام ١٩١٥ يتردد ذكر السلطة العسكرية كثيرا على حين كانت أخبار دار المعتمد البريطانى قليلة للغاية · وكان قائد جيش الاحتلال ابان قيام الحرب هو الجنرال السر جون مكسويل ، الذى امتلك سلطة مطلقة « تسرى على الملكيين قبل العسكريين ، والأجانب قبل الوطنيين (١٢٤) على حد تشبيه جريدة الأخبار له ·

---

(١٢٠) نفسها : العدد نفسه ·

(١٢١) الأخبار : ١٩١٨/٦/٢ ·

(١٢٢) الأهرام : ١٩١٤/٨/١٠ ·

(١٢٣) نفسها ١٩١٤/٥/١٤ ·

(١٢٤) الأخبار : ١٩١٦/٣/١٨ كان مكسويل فى السابعة والخمسين عندما عين قائدا على الحامية الانجليزية ·

وفى فبراير ١٩١٦ عين السر أرشيبالد مرى قائدا عاما للقوة التى جاءت من الشرق الأدنى فى أواخر عام ١٩١٥ ، وقد صدرت اليه الأوامر بأن يجعل الاسماعيلية مركزه العام ، وأن يعيد تنظيم الجيش ويراقب القناة .

وكان مكسويل مازال يشغل منصبه كقائد عام لجيش الاحتلال، فترك بقوة متناقصة يحرس منطقة القناة الغربية، ويحافظ على النظام ، ويتولى ادارة الأحكام العرفية فى مصر (١٢٥) ، وقيل « أن مركزه كان صعبا للغاية . ولكنه واصل القيام بواجباته اكراما للمصلحة العامة » (١٢٦) .

ويبدو من تعيين مرى فى وجود مكسويل الذى سيغادر مصر ومنصبه بعد شهر واحد (١٢٧) ، وكأن الحكومة البريطانية قد تركت لمكسويل الجانب المدنى من واجبات السلطة العسكرية فى ذلك الوقت ، للاشراف عليها وسلبته فى الوقت نفسه الواجبات العسكرية باعطائها للجنرال مرى .

كما عين الجنرال اللنبى قائدا للقوات البريطانية فى يونيه ١٩١٧ خلفا للجنرال أرشيبالدمرى فى مصر ، « وذلك مع تزايد الأعمال الحربية فى تلك الفترة خاصة مع الاعداد لحملة فلسطين ، مما أدى الى ازدياد المطالب المفروضة على المصريين من السلطة العسكرية سواء بتسخير الفلاحين للعمل فى الجيش البريطانى

---

(١٢٥) Ploson - Op. Cit., p. 216.

(١٢٦) Ibid.

(١٢٧) الأخبار : ١٩١٦/٣/١٨ .

أو بالاستيلاء على دواب الحمل والمواد الغذائية الى غيرها من الاجراءات التى عانى منها المصريون (١٢٨) ٠

ومنذ أول أكتوبر عام ١٩١٤ بدأ قائد جيش الاحتلال فى اصدار الأوامر والقرارات وحاول شتيهام خداع المصريين أن يبين لهم أن الحكم العرفى مقصور على الوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر بدون أن يتعدى ذلك التهجم على تشريع البلاد ونظامها الأساسى وقوانينها وقضائها ، وكل سلطة فيها فأرسل القائم بأعمال المندوب السامى فى مصر الى حسين رشدى رئيس الوزراء يخبره بأن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر والتدابير التى يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة فى يد القائد العام ، وأن كل واحد من النظار ما يزال مسئولا عن سلطته فى الشئون الملكية الخاصة بنظارته (١٢٩) وقد أجابه رئيس الوزراء « اننا سنستمر أنا وزملائى على ادارة أعمال نظارتنا الملكية تجنبا للمضار التى تلحق بالبلاد اذا تعطلت حركة ادارتها الداخلية » (١٣٠) ٠

وقد أكد مكسويل فى حديث له بأن السلطة العسكرية لن تأخذ شيئا من السلطة الادارية ، الا ما يقضى به الدفاع ، ولا نطلب من الشعب شيئا الا الاخلاد الى السكينة ، وأغلبية الشئون بيد السلطة الملكية تديرها كالماضى ، أما السلطة العسكرية فانها تقتصر فى عملها على اتخاذ وسائل الدفاع عن مصر (١٣١) ٠

(١٢٨) د٠ احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ٩٤ ـ ٩٥ وانظر الأهرام : ١٩١٨/١١/٢٧ مادبة كبيرة اقامها المندوب السامى ونجت اكراما للجنرال اللنبى قائد القوات البريطانية العام فى مصر ومحرر الشام وفلسطين ٠

(١٢٩) د٠ لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨ ٠

(١٣٠) محمد سيد الكيلانى ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ٠

(١٣١) الأهـرام : ١٩١٦/١١/٧ ٠ وايضا المرجع نفسه السابق ص ٤٨ ـ ٤٩ ٠

ويبدو أن مكسويل قد أراد طمأنة المصريين من هول أعمال السلطة العسكرية اذ أنه قد ذكر أيضا بأنه اذا كانت السلطة العسكرية قد اعتقلت بعض الأفراد ،فلأنه ثابت على بعضهم أنهم ارتكبوا ما يقضى باعتقالهم ، أما القبض على المشبوه فيهم فرأت السلطة العسكرية « ان اتقاء الداء قبل الاصابة به خير من مداواته بعد الاصابة !! » ٠

كما أكد أيضا على أن المعتقلين لا يتعرض لهم بأى أذى ، وأن الحكومة لا تريد أن تمس حرية الأفراد بأى وجه من الوجوه ، وأنه لن يلتفت الى الخطابات التى تكتب اليه ماذامت غير موقعة (١٣٢) ٠

وقد علقت « الجورنال دى كير » (*) على مهمة السلطة العسكرية كما جاء فى منشور مكسويل ٠ بأنه لم تحل السلطة العسكرية البريطانية ، محل الادارة الملكية فقد جاء فى ما أعلنه الجنرال مكسويل فى القطر المصرى ، أن السلطة التى تستعمل تحت اشرافه بمعرفة الادارة العسكرية لا تحل محل الادارة الملكية ، بل تعد تكميلا لها وكل ما تطلبه السلطة العسكرية من الأهالى الامتناع عن كل عمل يكدر صفو السلام ، وأن هذه الشروط تعد خفيفة ومن الصعب جدا الحصول على أخف منها فى حالة بسط الأحكام العرفية !! (١٣٣) ٠

ومضت الصحيفة فى الاشادة بأوامر مكسويل ، وأن الجمهور يستقبلها بطيب خاطر ، تساعد على تسهيل المهمة الصعبة المنوطة بالسلطة العسكرية (١٣٤) ٠

---

(١٣٢) الاهرام : ١٩١٤/١١/٢ وأيضا نص المنشور فى ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٤ ــ ٥٥ ٠

(*) جريدة فرنسية تصدر فى القاهرة ٠

(١٣٣) الاهرام : ١٩١٤/١٠/٤ ٠

(١٣٤) نفس العدد ٠

وفى حقيقة الأمر فان طبيعة عمل القائد العام للقوات المرابطة فى مصر بالاضافة الى الجانب العسكرى ، أملت عليه الاشتغال بالادارة الملكية حتى ستورز Storss السكرتير الشرقى لدار الحماية يعترف بذلك فى مذكراته حيث قال مازلت أذكر بوضوح سير جون مكسويل القائد العام للقوات المرابطة فى مصر الذى اشتغل فى الادارة بأكثر من عمله بالخدمة العسكرية ، وكان ذلك خلال العقد السابق ، وهذه المواصفات فى ذاتها هى التى كانت مطلوبة فى هذه الأيام المحورية خاصة وأن مكسويل قد اكتسب حب المصريين طوال ثلاثين عاما قضاها فى منصبه حيث كان يستقبل كل من يريد مقابلته ، ويقرأ أغلب الشكاوى المقدمة اليه مؤشرا عليها بتأشيرات تضعه دون تفرقة بين الشكاوى والشخصيات المختلفة التى كان يتعامل معها يستوى فى هذا الباشا وسمسار القطن اليونانى أو الموظف البريطانى ٠

وهذا الطابع العسكرى الأبوى خلق شكلا من الرضا لم تكن تستطيعه محاكم الاستئناف المختلطة (١٣٥) ٠

٥

وقد أصدر القائد العام لجيش الاحتلال عدة قرارات ضد الدول المحاربة لانجلترا ، فمنع السفن العثمانية من مغادرة مصر (١٣٦) ، وحذر المصريين من التشيع للألمان ، وهدد بتعريضهم للمحاكمة أمام مجلس حربى لمجرد أن يكون معهم أوراق مكتوبة أو مطبوعة تحض الأمة على التشيع لأعداء بريطانية ، أو الاستهانة بنظام الحكومة القائمة (١٣٧) ٠

---

(١٣٥) Storss R. : Op. Cit., p. 145.

(١٣٦) الأهرام : ١٩١٤/١١/٧ ٠

(١٣٧) نفسها : ١٩١٤/١١/٢٢ ٠

وقبل الحديث عن كيف « حكمت » السلطة العسكرية المصريين عن طريق الأوامر والقوانين المتلاحقة والمحاكم العسكرية • وجب الحديث عن علاقة السلطة العسكرية بالمندوبين الساميين ثم بالمستشارين والموظفين البريطانيين على الرغم من أن العلاقة بين المندوب السامي وبين السلطة العسكرية لم تكن واضحة تماما اما نتيجة للرقابة المفروضة على الصحف فى تلك الفترة واما نتيجة لتشابك السلطتين فالجميع يعمل لصالح وطن واحد •

ورغم ذلك يمكن القول أنه كان يوجد بينهما تنسيق تام ففى قرار شتيهام الى رئيس الوزراء رشدى باشا بأن الأمور العسكرية هى فقط من اختصاص السلطة العسكرية « بما يعنى أن الحكم العرفى مقصور أمره على الوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر » (١٣٨) كما سبق الاشارة فهو قرار تلى اعلان الأحكام العرفية لتهدئة المصريين •

كما أن جميع المنشورات التى أصدرتها السلطة العسكرية متضمنة قوانين مكبلة للحريات وغير ذلك من الأمور ، كانت اما قرارات صادرة من الحكومة البريطانية كاعلان الأحكام العرفية ، أو قرارات قامت بالاتفاق بين السلطة العسكرية ودار المندوب السامى كقرار منع التجمهر - أو عقوبة فتح الرسائل البريدية أو الرقابة على الصحف ٠٠٠٠ الخ • حتى أن ادوارد جراى - كتب الى القائم بعمل المندوب السامى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٤ يؤيدهما فيقول « انه موافق على الترتيبات التى تمت ، ويشكره ويشكر أيضا القائد العام لسيطرتهما على الموقف بتميز ومهارة » (١٣٩) •

وقد رأينا أيضا كيف اصطحب المندوب السامى سواء كان مكماهون أو ونجت قائد القوات البريطانية فى زياراتهم لمناطق تجمع

---

(١٣٨) انظر د• لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨ •

(١٣٩) Lord Lioyd : Egypt Since Cormer Vol. I, p. 196.

الجنود من الاسكندرية الى بورسعيد بما يعنى أنهما مسئولان مسئولية مشتركة عن الحامية البريطانية فى البلاد • كما أقام ونجت مأدبة فخمة للجنرال اللنبى قائد القوات البريطانية فى مصر للترحيب به كمحرر الشام وفلسطين وذلك فى عام ١٩١٨ (١٤٠) •

وعندما ذهب سعد زغلول لمقابلة السير ونجت ، معترضا على قرار لجنة التموين (**) التى حددت الأردب بمئتين أو مئتين وخمسين ، برر ونجت ذلك القرار بأن هذه اللجنة فى مخابرة مستمرة مع السلطة العسكرية ، وتموين الجيش من المسائل الحربية المهمة ، فلا يمكن أن يطلع على مخابراتها أجنبى (١٤١) •

أما عن علاقة السلطة العسكرية بالموظفين والمستشارين البريطانيين ، فقد كان القائد العام ينظم العلاقة معهم ، « بمنع شراء أى شىء من الموظفين البريطانيين سواء كانوا عسكريين أو ملكيين والا تعرض للعقاب أمام المحكمة العسكرية بالحبس أو بالغرامة (١٤٢) •

كما يصدر بلاغا رسميا بتأليف لجنة برياسة الكسندر برونيت (*) من الموظفين الانجليز للبحث فى جميع المسائل والشئون المتعلقة بالايجارات ، والتعويضات المقتضى اعطاؤها عن المنازل والأملاك التى استولت عليها السلطة العسكرية (١٤٣) •

---

(١٤٠) الاهرام : ١٩١٨/١١/٢٧ •
(**) كان كل أعضاء لجنة التموين من الانجليز •
(١٤١) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، ج ٨ ، ص ١٣٩ •
(١٤٢) الاهرام : ١٩١٥/٧/١١ •
(*) برونيت — هو المستشار السلطانى فى ذلك الوقت •
(١٤٣) الاخبار : ١٩١٥/٦/٨ •

كما كان الموظفون البريطانيون والمستشارون يقومون بجولات مستمرة فى المديريات المختلفة لتفقد المشروعات ومعرفة أحـــوال الناس فى تلك الظروف وسماع شكواهم الى غير ذلك من الأمور التى يقومون بها • مثل سفر ملكوم مكلريث المستشار القضائى الى الوجه القبلى لتفقد أحوال المحاكم فيها (١٤٤) ، أو قيام المستشار المالى ادوارد سيسل بزيارة الى انجلترا لبحث مسالة الفحم والذى دعت اليه الحاجة فى الحرب وكذلك من أجل صك عملة جديدة للسلطنة المصرية (١٤٥) ، كما كان « جراهام » مستشار الداخلية يقوم بدوريات من الوجه القبلى الى البحرى من أسوان الى دمنهور والمنصورة وطنطا •

وقد أصدر مكسويل قرارا بتعيين المستشار الداخلى نائبا عنه فى ادارة الأحكام العرفية ، بمعنى تنفيذ الاجراءات والتدابير التى تتخذ بأمر القائد العام وأن يكون ذلك بواسطة السلطة التنفيذية المصرية (١٤٦) •

ويعهد فى تنفيذ تعليمات المستشـــار الى حكمدارى البوليس ووكلائهم البريطانيين ومفتشى نظارة الداخلية البريطانيين فيناط بهم التصرف باسم القائد العام والمعادة أن يناط ذلك برئيس أركان الحرب وضباط أركان الحرب •

وبالنسبة للمسائل التى تتعلق بالملاحة والاتجار مع الأعداء فتبقى معهودة بالقلم الذى أنشىء لها فى نظارة الداخلية تحت مراقبة الأميرال روبنسن (١٤٧) •

---

(١٤٤) المقطم : ١٩١٦/١/١٥ •
(١٤٥) نفسها : ١٩١٦/٢/١٥ •
(١٤٦) نفسها : ١٩١٤/١١/٢٤ •
(١٤٧) نفسها : العدد نفسه •

وكان معنى ذلك كله أن مستشار الداخلية والموظفين البريطانيين العاملين فى وزارة الداخلية سيقومون بالعمل على تنفيذ اجراءات وأوامر السلطة العسكرية تحت ادارة قائد القوات البريطانية حتى أن مكسويل قد أعرب عن امتنانه لجراهام والمديرين والمأمورين لعدم تقصيرهم فى كل ما طلب منهم من معونة مما خفف العبء الملقى على عاتقه على حد قوله (١٤٨) . وقد خول هذا القرار لمستشار الداخلية صلاحيات عسكرية واسعة ، فاعتقل الكثير من المصريين بعد أن هجم على بيوتهم ، وأدخل الرعب فى قلوب أهليهم ، ونفى الكثيرين الى خارج البلاد (١٤٩) لدرجة أن صحيفة الأهالى علقت على ذلك « بأنه رجوع الى عهد المظالم » (١٥٠) .

وعندما منعت السلطة العسكرية اقامة أى احتفال دينى بدعوى أن الظروف المالية لا تسمح باقامة مثل هذه الموالد ، وأنها تجعل الفلاحين يتركون حقولهم ومصالحهم الا أنه كان هناك موالد لم تستطع السلطة العسكرية تأجيلها كمولد سيدنا الحسين فما كان من مستشار الداخلية هينز (*) « Jemes-Haynes » ومعه قوات الشرطة الا أن يحضروا هذا الاحتفال للسيطرة على الموقف ، ومنع وقوع أى مظاهرة يقوم بها الموجودون !! (١٥١) .

وهكذا كانت العلاقة متداخلة الى حد كبير بين السلطة العسكرية من ناحية ودار المندوب السامى والمستشارين والموظفين البريطانيين من ناحية أخرى .

---

(١٤٨) نفسها : ١٩١٦/٣/٢٧ .

(١٤٩) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، جـ ٦ ، ص ٥١ .

(١٥٠) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

(*) هينز ـ هو المستشار الداخلى الذى خلف جراهام فى مصر فى ١٦ اكتوبر ١٩١٦ .

(١٥١) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

أما عن العلاقة بين السلطة العسكرية والسلطان الجديد ، فانها قد أكملت دور دار المندوب السامى فى تعيين السلطان حسين كامل ، بأن سمحت تلك السلطة للصحف المصرية بنشر ما يهيىء الأذهان للتغيير السياسى الذى كانت الدار تنوى اجراءه فى مسند الخديوية (١٥٢) .

مثال ذلك ما نشرته صحيفة الوطن عن أخبار الأمير فتقول ، « لما ذاع أمس خبر قدوم دولة الأمير الجليل حسين باشا كامل ، عم الجناب العالى الخديوى من مصيفه بالمعمورة الى القاهرة فى قطار خاص ، ومقابلته لعطوفه القائمقام كثرت الأقاويل حول هذا القدوم — وانتشرت الاشاعات العديدة فى العاصمة ، وربما انتقلت منها الى الأقاليم » (١٥٣) .

أو تنشر جريدة الشعب تحت عنوان مأدبة ما نصه « أقام جناب قائد جيش الاحتلال مأدبة فى منزله لدولة الأمير حسين كامل ، وقد حضرها المستر شتيهام القائم بأعمال الوكالة البريطانية (١٥٤) وغير ذلك من الأخبار عن الأمير حسين التى سمحت السلطة العسكرية للصحف المصرية بنشرها بما يهىء الشعب لمقدم السلطان الجديد أو التغيير المنتظر ...

وعندما عين الأمير حسين سلطانا على مصر ، خرجت الحامية البريطانية المعسكرة فى المعادى وهليوبوليس ، والمؤلفة من ١٠ آلاف جندى بأوامر من قائد جيش الاحتلال لتحيته التحية العسكرية « الواجبة » ثم رجعت إلى معسكرها (١٥٥) .

(١٥٢) محمد سيد الكيلانى ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .
(١٥٣) المرجع نفسه ، ص ٥٦ .
(١٥٤) المرجع نفسه والصفحة .
(١٥٥) الأهرام : ١٩١٤/١٢/٢٢ .

ويؤكد مثل هذا التصرف على العلاقة التى بين دار المندوب السامى وبين السلطة العسكرية خاصة لما هو معلوم من الدور الذى لعبته الدار فى اعتلاء حسين العرش • وعندما اعتدى عى حياة السلطان حسين ، أقامت السلطة العسكرية للقاتل محكمة عسكرية ، وحكمت عليه بالاعدام (١٥٦) ، وقد رغب السلطان فى العفو عن الجانى ، الا أن مكسويل عارض ذلك ، وصدق على الحكم العسكرى (١٥٧) وعلقت جريدة الأخبار على حكم الاعدام بقولها ، « على أن الأمر على ما علم القاصى والدانى فى يد السلطة العسكرية البريطانية ، فهى التى أخذت على نفسها توطيد الأمن فى البلاد وحفظ النظام ، وهى التى ترى التدابير اللازمة من شرط المسئولية اطلاق حرية التصرف للمسئول والا ظلمته » (١٥٨) • ويذكر حمد الباسل فى ذكرياته ، أنه استدعى لمقابلة المستشار الداخلى جراهام الذى ساله عن صلته بانور باشا « وهل أعطاه أية تعليمات عن الحرب العظمى فنفى ذلك بشدة ، فما كان من المستشار الا أن أخبره أن مكاتب التيمس فى الأستانة قد أخبر شقيقه الموظف بالداخلية المصرية بذلك •

فأوضح حمد المسألة بأن مستر « جريفز » مكاتب التيمس كان معجبا بطلعت باشا وأنا « أى حمد » كنت معجبا بأنور ، وأن هذا ما كان الا حديث عادى بين شخصين ، فاخذ المستشار تعهدا على حمد بألا يعمل ضد مصر ، وأخبره أنه سيهمل التقرير السرى المكتوب عنه تماما •

---

(١٥٦) الاخبار : ١٩١٥/٤/٢٢ والاهرام : ١٩١٥/٤/٢٠ « المجلس العسكرى الانجليزى لمحاكمة الجانى محمد خليل » •

(١٥٧) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، جـ ٥ ، ص ١١٣ • وايضا الدورية نفسها والعدد •

(١٥٨) الاخبار : ١٩١٥/٤/٢٣ •

ولكنه طلب منه في نهاية المقابلة بأن يمر كل يوم بالسراى ويكتب اسمه في سجل التشريفات ! (١٥٩) ٠

وعلق الباسل بقوله « بانه لم يكن هناك مفر من تحقيق هذه الرغبة السامية وأنه ظل يواظب على ذلك يوميا » (١٦٠) ٠

وعندما اعتلى السلطان فؤاد العرش ، أراد أن يصلى أولا صلاة الجمعة فى جامع القلعة ، فاعترضت السلطة العسكرية على استعماله هذا المسجد فى الأوقات الحاضرة على اعتبار أن المنطقة التى هو فيها منطقة حرب ، وأمام اصرار السلطان على الصلاة ، فى الجامع وافقت السلطة العسكرية (١٦١) ٠

وقد أصدر السلطان فؤاد فى مستهل عهده مرسوما سلطانياً ، لخدمة الانجليز والسلطة العسكرية وذلك لتشجيع الناس على التطوع لجيش الاحتلال بمعافاة من يتطوع منهم لمدة عام من الخدمة فى الجيش المصرى (١٦٢) ٠

وقد علقت صحيفة الأهالى على ذلك بقولها « نذكر أن جناب قائد القوات البريطانية فى العام الماضى ، قد نشر بلاغا أعلن فيه للمصريين بأن انجلترا أخذت على نفسها حق الدفاع عن مصر

---

(١٥٩) الدنيا المصورة : نكريات حمد الباسل : ١٩٣١/٤/٨ العدد ١٤١ ، حمد الباسل كان فى صيف عام ١٩١٤ فى الأستانة ورجع الى مصر فى اغسطس ٠

(١٦٠) نفس الدورية والعدد ٠

(١٦١) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، جـ ٦ ، ص ٢٨٨ ٠

(١٦٢) المصدر نفسه والجزء ، ص ٣٠٤ ٠

بجنودها ، وأنها بناء على ذلك لا تطلب من المصريين أى مســاعدة أو أن يدخلوا معها في القتال (١٦٣) .

كما علق سعد زغلول على ذلك بقوله « وقد وقع هذا الأمر أسوأ وقع عند الناس وتشاءموا به من حكم عظمة السلطان ، لأنهم عدوه فاتحة لأعماله » (١٦٤) .

أما عن علاقة السلطة العسكرية بالحكومة المصرية فى ذلك الوقت ، فيمكن القول أنها كانت متعاونة تماما فى تنفيــذ أوامر السلطة العسكرية فالأحكام العرفية معلنة ، والحرب مشتعلة وليس أمام المصريين الا القبول بالأمر الواقع ولو على مضض .

فكما سبقت الاشارة فقد وافق حسين رشدى رئيس الوزراء على تبليغ شتيهام ، القائل بانحصار الأمور العسكرية فى يد القائد العام مع استمرار الوزراء المصريون فى أداء واجباتهم الملكية (١٦٥) .

وخير مثال على بيان طبيعة تلك العلاقة ، عندما أعلن قائد جيش الاحتلال أن الحكومة الانجليزية تدافع عن مصر بدون حاجة الى مساعدتها ، وقد رأى وزراء مصر حصر السلطة العرفية فيهم ، ولكن الذين كانوا يشتغلون معهم لم يكونوا يجهلون أن هؤلاء الوزراء يرغبون فى أن تكون الحكومة رهن الجيش الانجليزى وأن الضرورة قضت أن تصرف مصروفات على لوازم هذا الجيش من الحــكومة المصرية ، فى مقابلة طلبها من الحكومة الانجليزية (١٦٦) .

---

(١٦٣) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(١٦٤) المذكرات ـ المصدر نفسه والجزء ، ص ٣٠٥ .

(١٦٥) انظر الأهرام : ١٩١٤/١١/١٧ وانظر أيضا :

F.O. 407/183 No. 29 Cheetham to Grey 30, 1917 Tel. No. 232.

(١٦٦) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، ج ٨ ، ص ١٦٠ ـ ١٦١ .

ويعلق سعد زغلول على ذلك بقوله « وحصل ذلك بعلم وزراء مصر ، ورضا المستشار المالى ، ثم طلب رئيس الوزراء من المستشار المالى كشفا بها ، فاذا بمجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ٩ مارس ١٩١٨ ، من تلقاء نفسه وباجماع الآراء تحت رئاسة عظمة السلطان قبول تحمل مسئولية هذا المبلغ ٢٤٥٫٠٠٠ جنيه ، مع مبلغ خمسمائة ألف جنيه المحتمل صرفه ، لغاية ٣ مليون جنيه اعترافا بجميل بريطانيا التى حمت البلاد من الغارات (١٦٧) .

ويذكر سعد أيضا أنه « لما اطلع الناس على هذه المذكرة ، سخطوا سخطا شديدا على الوزراء ، واستنزلوا عليهم اللعنات » (١٦٨) .

وعندما طلب مستشار الداخلية ونائب الحاكم العسكرى بتعطيل الدراسة فى جامع الأزهر أبلغ رجال الأزهر مستشار الداخلية أن الأزهر أكبر جامع تؤدى فيه الشعائر الدينية ولا يمكن بأى حال من الأحوال اغلاقه . فما كان من رئيس الوزراء الا أن اجتمع بشيخ الأزهر سليم البشرى وبعض العلماء الأزهريين ، وناقشوا مسألة تأخير افتتاح الأزهر والمعاهد الدينية ، خوفا من حصول هياج بيد الطلبة خصوصا اذا أعلنت تركيا الحرب على انجلترا ، وبعد المداولة تقرر افتتاح الدراسة على أنه اذا حدثت أية مشاغبة تأمر الحكومة بتأجيل الدراسة (١٦٩) .

وعلى الرغم من معارضة مجلس الوزراء لمسألة التجنيد الاجبارى للمصريين ، فان « الحكام » فى سائر أنحاء القطر ، أخذوا يتخاطفون

---

(١٦٧) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، جـ ٨ ص ١٦١ .

(١٦٨) نفس المصدر والجزء ، ص ١٦٢ .

(١٦٩) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ٣٠٤ .

الناس من الأسـواق ومن الطرقات ، ومن المسـاكن في القرى ، ويحملونهم على أن يكتبوا طلبا بالتطوع في الحملة ! ، ومن رفض من المخطوفين أن يختم ضرب حتى يختم (١٧٠) ٠

وفي بعض المراكز أقيم ختام على باب المركز يصنع ختما لكل من ليس له ختم ، وقد أبى رجال في « أطسا » فجاءتهم قوة من العسكر والخفراء ، وساقتهم الى المركز مكبلين في الحديد ، وهناك ضربوا حتى ختموا (١٧١) ٠

كما حدث أيضا أن بعض الأهالي في جهة فارسكور رفضـوا الذهاب ، فقامت بينهم وبين العساكر مشاجرة ، أدت الى اطلاق النار عليهم فقتلت ثلاثة نسوة فيهم (١٧٢) ٠

وعلق سعد باشا على ذلك الاجبار بقوله « منع الوزراء ـ التجنيد القـانوني تهربا من المسئولية الظاهرة ، ولكن التجنيد الجبري حاصل بكل طريقة من طرق الجبر والاكراه ، فضلا عن كونه أشد أنواع مصادرة الأمة في حريتها ، فانه احتقار لها بانزالهـا منزلة الأنعام السائمة » (١٧٣) ٠

واستمر سعد في تعليقه بأنه « لم يمر على مصر زمان كانت الأمور أكثر فوضى من هذا الزمان ! ، ولم تكن الحكومة محاربة للأمة في وقت أكثر من محاربتها لها في هذا الآن » (١٧٤) ٠

(١٧٠) مذكرات سعد زغلول جـ ٦ ، ص ١٨٦ ، وانظر كذلك المذكرات جـ ٥ ، ص ٢٧٩ ٠

(١٧١) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٨ ص ١٨٦ ، وانظر كذلك المذكرات ، جـ ٥ ، ص ١٧٩ ٠

(١٧٢) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٨٦ ـ ١٨٧ ٠

(١٧٣) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٨٧ ٠

(١٧٤) المصدر نفسه والجزء والصفحة ٠

وعلى أية حال فلم يكن فى امكان رشدى والوزراء المصريين فى ذلك الوقت فعل أى شىء ضد الانجليز أو السلطة العسكرية ، نتيجة للرقابة الشديدة والمحكمة عليهم ، وحتى لو أرادوا رفع راية المعارضة لما استطاعوا ، فما أسهل أن يعزلهم الانجليز ويأتون بآخرين يكونون أكثر خضوعا لارادتهم ٠

أما عن علاقة السلطة العسكرية بالمصريين فاذا جاز التعبير فانهم قد حكموا بالحديد والنار ، فعلى الرغم من اعلان قائد قوات الاحتلال ، بأن انجلترا قد دخلت الحرب للدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى ميدان القتال ، فانها قد أخذت على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب دون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ، وفى مقابل ذلك حذرتهم من القيام بأى عمل من شأنه عرقلة حركاتها الحربية ، أو أداء أى مساعدة لأعدائها (١٧٥) ٠

وفى حقيقة الأمر فان مصر قد عانت من ويلات الحرب الشىء الكثير ، فقد قاسى المصريون من اعلان الأحكام العرفية عليهم فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ الى فرض رقابة عسكرية صارمة على كل شىء بقرار من الجنرال مكسويل فمن قوانين مكبلة للحريات ، الى تسخير موارد مصر لصالح الحلفاء ، بالاضافة الى كونها مسرحا للعمليات العسكرية التى تخدم مصالح بريطانيا العظمى ، ناهيك عن تجنيده أبناء مصر بالاكراه ، مما أصاب الناس فى صميم أرزاقهم وحرياتهم وكرامتهم الوطنية ٠

ولو تتبعنا بعضا من اجراءات السلطة العسكرية ضد المصريين فى ذلك الوقت لاتضح ذلك ، فقد أصدرت قانون منع التجمهر الذى يمنع تجمع الأشخاص وفرض العقوبة على ذلك (١٧٦) كما قامت

(١٧٥) الاهرام : ١٩١٤/١١/٧ ٠

(١٧٦) د٠ لطيفة سالم ـ المرجع السابق ، ص ٢٨٦ ٠

السلطة العسكرية أيضـا بتحويل بعض المدارس الى مستشفيات عسكرية أو معسكرات . فحولت المدرسة الابتدائية في الزقازيق بالاتفاق مع نظارة المعارف الى معسكر (١٧٧) ، كما حولت المدرسة الناصرية والمعلمين الى مستشفى عسكري (١٧٨) .

وحظرت على مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات في سكة الزقازيق وبورسعيد والاسماعيلية والسويس نقل رسائل خصوصية الى أحد هناك ، وتحذرهم من مراقبة السلطة العسكرية لهم فمن تجد معه رسائل من هذا القبيل سيتخذ ضده اجراءات قاسية (١٧٩) ، ولم تكتف السـلطة العسكرية بذلك بل أنهـا وضـعت خطوط التليفونات المصرية تحت مراقبة جيش الاحتلال ، ومارست الرقابة على الرســائل بنوعيها البرقية والبريدية في جميع أنحاء القطر المصرى ، ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس أو الغرامه حتى عشرين جنيها . بالاضــافة الى العزل لكل من أخفى من موظفى الحكومة أو البوستة أو فتح خطابا من الخطابات المسلمة للبريد . أو سهل ذلك لغيره (١٨٠) . وأصدرت أوامرها أيضـا باغلاق التياترات وقاعات الموسيقى وقهاوى الغناوى والسينما ... وكافة محلات الملاهي بعد الساعة ٣٠ر١١ مساءا (١٨١) وهددت كلا من يورد مواد غذائية أو غيرها من البضائع الى السنوسيين ووكلائهم يقع تحت طائلة العقوبة بالاعدام ، وقد وصل الأمر الى أن كل من يتجه الى الغرب ومعه من المؤن والمواد الغذائية أو البضائع أكثر من حاجاته الشخصية أو حاجة المسافرين معه يعتبر أنه أخذ تلك المواد وغيرها

---

(١٧٧) الاهرام : ١٩١٤/١١/٢٠ .

(١٧٨) نفسها : ١٩١٤/١١/٧ .

(١٧٩) نفسها : ١٩١٥/١/٥ .

(١٨٠) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(١٨١) الاخبار : ٢١ /١٩١٦/٣ .

باسم السنوسيين أو وكلائهم (١٨٢) . فيطبق حكم الاعدام عليهم - وأثر من ذلك عينا على المزارعين المصريين ، فقد قام مفتش وزارة الزراعه العام مستر « ميللوب » وزملاؤه الانجليز بتنفيذ المرسوم الخاص الجديد الصادر من السلطه العسكريه بالاكثار من زراعة الحبوب والغلال ، وكانت وسيلتهم لذلك تحديد زراعه القطن بثلث الزمام فقط والا تعرض زرعه للقلع (١٨٣) .

ومارست الرقابة على الصحف فكانت أغلب أعمدتها بيضاء نتيجة حذف المقالات حتى السطر الواحد محذوف منه كلمات مما يخل بالمعنى ويشوه المقال ، ونبه على الصحف بالا تنشر شيئا يشعر بأن هناك ضيقا فى النفوس أو أن هناك ظلما واقعا على أهل مصر ، وصدرت الأوامر بمنع توزيع أى من الصحف أو النشرات الاخبارية بدون ترخيص ، ناهيك عن عدم نشر اى أخبار حربية الا ما يبلغه قلم المطبوعات الى الصحف (١٨٤) .

وعلى الرغم من تعطيل الجمعية التشريعية فى هذا الوقت ، خوفا من خلق مشاكل لهم فى مصرهم فى غنى عنها ، فان السلطة العسكرية قد دعت أعضاء الجمعية لمشاهدة الاستحكامات على الحدود ، وقد كتبت جريدة الأخبار ، « بأن ذلك يعنى ثقة السلطة بالزائرين ، ولذلك أذن لهم بأن ينفذوا الى الاماكن الممنوع لغيرهم غشيانها (١٨٥) .

---

(١٨٢) الدورية نفسها والعدد .

(١٨٣) الاهرام : ١٩١٧/٩/١٩ « الاطيان التى تزرع قطنا فى موسم القطن القادم » .

(١٨٤) د. لطيفة سالم . المرجع السابق ، ص ٢٨٥ .

(١٨٥) الأخبار : ١٩١٦/٣/٣ وايضا العدد : ١٩١٦/٣/٤ . انظر شكر احمد مظلوم رئيس الجمعية ، وسعد زغلول وكيلها لسير جون مكسويل على السماح لهم بالزيارة .

وعلى أية حال فان السلطة العسكرية كانت واجهة فى ذلك الوقت فلم تقتصر مهمتها على الأمور العسكرية بل تعدتها الى الأمور المدنية ، فاصبحت معظم القرارات تصدر من خلالها ، ويمكن القول ان دار المندوب السامى فى تلك الفترة كانت مكرسة لمساعدة وتنفيذ اوامر السلطة العسكرية ، فكان قائد الاحتلال هو الحاكم العسكرى ، والسلطات الأخرى سواء دار المندوب السامى أو الموظفين أو المستشارين البريطانيين أو حتى السلطة المصرية ممثلة فى السلطان والحكومة المصرية كانوا جميعا يقومون بمساعدتها •

ولكن ليس معنى ذلك أن السلطة العسكرية قد ألغت دار المندوب السامى تماما فى تلك الفترة ، بل كانت الدار تقوم بمسئوليتها فى حكم مصر فهم جميعا يكونون منظومة واحدة لا يمكن فصلها من بعضها فعمل دار المندوب السامى مكمل للسلطة العسكرية والعكس •

الفصل الثانى

تكوين دار المندوب السامى

تكـوين دار المنـدوب السـامى

برغم قلة المصادر والمراجع التى بين أيدينا والتى تتحدث عن الجهاز الذى تتكون منه دار المندوب السامى ، ونظام العمل بها ، فاننا مما هو متاح نحاول اعطاء صورة عن تكوين هذا الجهاز ، وطبيعة عمل كل موظف به على وجه التحديد .

أولا : تكوين دار المندوب السامي على عهد السير ريجنالد وينجت :

على قمة الدار يأتى المندوب السامى : السير فرنسيس ريجنالد وينجت : ثم يلى ذلك منصب :

١ ـ المستشار السير ملن شيتهيام
٢ ـ السكرتير الثانى ـ مرقس هربرت
٣ ـ السكرتير الثالث ـ جون سسل
٤ ـ السكرتير الشرقى ـ رونالد ستورز
٥ ـ الملحق العسكرى ـ اللفتننت كولونيل ج ل ـ واطسن
٦ ـ الملحق الفخرى ـ مستر جون ـ نموردون
٧ ـ أمين المحفوظات ـ ١ ـ ر ـ كريج
٨ ـ مساعد أمين المحفوظات ـ و ـ ر ـ بوند (١) .

ويتضح من هذا أن دار المندوب السامى على عهد وينجت كانت تتكون من ثلاثة أقسام :

(١) الدليل المصرى ، ص ١٠٨ ، سنة ١٩١٧ .

١ ـ المستشار .
٢ ـ ادارة التنفيذ السياسى ما يطلق عليه قسم مضر السياسى العـــام .

ونستدل على وجود هذا القسم بوجود السكرتيرين الثـانى والثالث الموجودين فى القسم نفسه على عهد اللورد اللنبى .
ويتفرع من هذا القسم قسمان :

(أ) قسم الحدود بين مصر والسودان والحبشة :

ويعتقد وجـود هذا القسم لوجـود عسكريين فى تكوين دار المندوب السامى على عهد وينجت حيث كان يوجد ملحق عسكرى برتبة كولونيل ، كما كان يوجد كذلك الميجر تويدى فى دار اللنبى وهو رئيس هذا القسم ويعمل كضابط اتصال مع المخابرات وممثل للدار فى لجنة المخابرات كما أنه عين فى نوفمبر عام ١٩١٩ أى فى عهد وينجت (٢) الى جانب أيضا انه قد ذكر عند تعيين سيسل كامبل المستشار القضائى ان أول عمل له كان فى مصلحة الحدود عام ١٩١٨ (٣) .

(ب) قسم الأرشيف :

لحفظ الوثائق والمستندات ويتكون من موظفين هما المستر كريج رئيس الحفظ ومساعده .

---

(٢) F.O. 407/186 Enc., In No. 215.

(٣) المقطم : ١٩٣٠/١/١٥ تعيين سيسل كامبل السكرتير القضائى للمستشار المالى ثم السكرتير الأول بالدار .

٣ ـ القسم الشرقي :

أداة الاتصال بين المندوب السامي والمصريين ويتكون كذلك من السكرتير الشرقي رونالد ستورس ومساعد السكرتير الشرقي وكان لابد للسكرتير أو مساعده من اجادة العربية .

وبالاضافة الى دار المندوب السامي ، كانت هناك القنصليات البريطانية المنتشرة في أنحاء مصر من الوجه البحري ، حتى أسوانه في الوجه القبلي (٤) . ويبدو انه على عهد المندوبين الساميين قبل اللورد اللنبي ، لم يكن يوجد غير القنصلية البريطانية في القاهرة الى جانب الوكلاء في مدن مصر المختلفة ، حيث لم يتوفر في المصادر على عهد السير وينجت معلومات عن القنصلية البريطانية في القاهرة والتي تكونت من خمسة موظفين . قنصل ـ وكيل قنصل ـ ملحق القنصلية ـ باشكاتب ـ طبيب (٥) .

وكانت القنصليات البريطانية في المدن الكبرى القاهرة ـ الاسكندرية ـ بورسعيد تتكون من ثلاثة موظفين : القنصل ـ وكيل القنصل ـ ومساعد وكيل القنصل .

وفي بورسعيد كان هناك فردان فقط القنصل ـ ووكيل القنصل .

وفي السويس كان فردا واحدا برتبة وكيل قنصل .

أما بقية مديريات مصر فكان يوجد بها أيضا فرد واحد (٦) .

---

(٤) الدليل المصري : ٢٦٨ ـ ٢٦٩ لعام ١٩٢٧ وانظر المصدر نفسه ، ص ٢٩٦ لعام ١٩٣٣ زاد عدد موظفي القنصلية البريطانية في القاهرة والاسكندرية ، واصبحت مكونة من خمسة موظفين : قنصل + وكيل قنصل + نائب وكيل قنصل وطبيب .

(٥) المصدر السابق : ص ٨٠١ لعام ١٩١٧ .

(٦) المصدر السابق : ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩ عام ١٩٢٧ . وايضا المصدر السابق لعام ١٩٢٩ ص ٣١ .

وكانت هذه القنصليات من أدوات دار المندوب السامي ، فكانت تكتب التقارير في مختلف الشئون الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وارسالها الى دار المندوب السامي ، كما كانت تمد الدار بالمعلومات التى تسمح لهم بها علاقاتهم المحلية ، نتيجة لإتصالهم بالمصريين في اقاليمهم المختلفة ، أو اذا حدث وزار مسئول كبير اقليما ما يكتب القنصل تقريرا عنه وما حدث في أثناء هذه الزيارة وما أخذه القنصل من معلومات أو وصف لمقابلة هذا المسئول له كما حدث في أثناء زيارة النحاس باشا للمنصورة على سبيل المثال • كتب قنصل المنصورة بما دار بينه وبين النحاس باشا ورفعه الى دار المندوب السامى (٧) •

وفيما يلى جدول (*) باهم الموظفين على عهد اللنبى :

ونلاحظ من هذا الجدول أن دار المندوب السامى على عهد اللورد اللنبى تتكون من :

المندوب السامى على قمة الدار :

اولا : المستشار :

وكان يشغله المستر سكوت H. S. Scott وهذا المنصب يلى في الأهمية منصب المندوب السامي ، وهو على درجة وزير مفوض فى السلك الدبلوماسى ويتقاضى مرتبا ٢٨٠٠ جنيه وجهة الدفع وزارة الخارجية •

---

(٧) انظر : F.O. 407/213 No. 21 Loraine to Henderson. March 6, 1931.

(*) انظر الجدول رقم (١) ص

ثانيا : هيئة المندوب السامي وتتكون من :

١ ـ الرئيس : مستر سلبي بدرجة السكرتير الأول وعين في نوفمبر ١٩٢٠ ويتقاضى مرتبا قدره ١٦٧٥ جنيها وجهة الدفع وزارة الخارجية .

(أ) ادارة التنفيذ السياسي وتنقسم الى ثلاثة أقسام :

قسم مصر « سياسي وعام » : ويوجد به ثلاثة موظفين :

اولهم : المستر فرنس R. A. Furnes وليس له وظيفة في السلك السياسي ويتقاضى مرتبا قدره ١١٠٠ جنيه وجهة الدفع وزارة الخارجية وعين في أبريل ١٩٢٠ .

وقد كتب اللنبي ملاحظات عنه ، بأنه موظف في الحكومة المصرية ، ويقترح تعيينه في الخارجية (٨) ، وكثيرا ما كان هنالك موظفون في الحكومة المصرية ينتدبون للعمل في دار المندوب السامي ، وتدفع لهم الحكومة المصرية مرتباتهم أيضا (٩) .

ثانيهم : المستر ويجن A. F. Wiggin ويحمل درجة سكرتير ثالث ويتقاضى مرتبا قدره ٧٩٠ جنيها من وزارة الخارجية ، وقد عين في نوفمبر ١٩١٩ .

ثالثهم : مستر جرافتي سميث : E. R. Grafftey Smith .

مساعد قنصيل بوظيفة سكرتير ثالث محلية ، ومرتبه ٤٥٠ جنيها يتقاضاه من وزارة الخارجية .

---

(٨) F.O. 407/186 Op. Cit.

(٩) F.O. 407/186 No. 215 Allenby to Curzon, April, 14, 1920.

(ب) ادارة الحدود بين مصر والسودان :

ويتولاه ميجور تويدى Tweedy ضابط اتصال مع المخابرات وممثل للدار فى لجنة المخابرات ، وقد عين فى نوفمبر ١٩١٩ ويتقاضى مرتبا قدره ٨٠٠ جنيه من وزارة الخارجية ، ولا وظيفة له فى السلك الديبلوماسى .

(ج) قسم المعاهدات والجنسية وتطبيق معاهدات السلام على مصر :

ويتولاه المستر هول D. P. Hall وأيضا لا وظيفة له في السلك الديبلوماسى ومعين فى دار المندوب السامى من يونية عام ١٩١٩ ويتقاضى مرتبا قدره ٦٤٤ جنيها ، ونلاحظ هنا أن الحكومة المصرية هي التى تدفع له مرتبه .

وقد كتب اللنبى عن مستر هول انه اشتغل لبعض الوقت فى قسم التهريب ثم اعير من وزارة العدل الى دار المندوب السامى فى يونية ١٩١٩ ، ومنذ ذلك الوقت يعمل كعضو دائم فى الـ « Chancery » أى هيئة دار المندوب السامى (١٠) .

٢ ـ ادارة الحسابات والمكتبة :

ويتولاه المستر هورتون C. L. Horton ومرتبه ٦٤٠ جنيها من وزارة الخارجية .

٣ ـ موظفو الشفرة :

وكان يتولاه ثلاثة عسكريون ، ملازم باتمان Batt Man وهو موظف الشفرة الأول ، ومرتبه ٤٠٠ جنيه تدفعه له الخارجية .

(١٠) F. O. 407/186 Enc. in No. 215.

ملازم جو : Goe : موظف شفرة ومرتبه ٤٠٠ جنيه تدفعه الخارجية أيضا .

كابتن جارك : Gark : موظف شفرة ومرتبه ٤٠٠ جنيه تدفعه الخارجية أيضا .

٤ ـ قسم توزيع المراسلات والأوراق :

ويتولاه ميجور سبرنج فيلد Spring - Field وكان على درجة وزارة الخارجية ومرتبه ٤٠٠ جنيه من وزارة الخارجية .

سرجنت سكوت : A. Scott : كاتب المراسلات ويتقاضى ٣٠٠ جنيه من وزارة الخارجية .

وهؤلاء الضباط سواء الذين يعملون كموظفى الشفرة أو فى توزيـع المراســلات أحـد ســتة ضـباط تم تعيينهم بقرار من الخارجية (١١) .

٥ ـ الأرشيف :

ويرأسه المستر جريج : Graig (*) : برتبة سكرتير ثالث محلى ورئيس السجلات الحفظ وعين فى أكتوبر ١٩٠٥ ، ومرتبه ٥١٦ جنيها يتقاضاه من وزارة الخارجية .

مستر واطسون : Watson : موظف حفظ عين فى يوليو ١٩١٨ بمرتب قدره ٧٥٦ جنيها يتقاضاه من الحكومة المصرية .

وقد علق اللنبى لحكومته بأن المستر واطسون أعير من وزارة المعارف المصرية وسوف يعود اليها فور أن يعود المستر جريج من أجازته .

---

(١١) F.O. 407/186 : Op. Cit.

(*) ظل المستر جريج يعمل رئيسا لقسم الأرشيف بالدار حتى عام ١٩٢٧ أى انه قضى ٢٢ عاما فى مصر ـ انظر الاهرام ، ١٩٢٧/٦/٢١ .

٦ ـ قسم الآلة الكاتبة :

وتتولاه مس هندرسون : سكرتيرة عينت فى فبراير ١٩١٧ وتأخذ مرتبا يبلغ ٥٦٦٫٤٠ جنيها من الحكومة المصرية ؛

وهى معارة من وزارة المالية المصرية ، وهى التى ما تزال تدفع مرتبها (١٢) ·

ثالثا : القسم الشرقى :

ويتكون من سكرتيرين الى جانب السكرتيرية العربية :

ويراسه السكرتير الشرقى : كين بويد : Keown-Boyed : ويتقاضى مرتبا قدره ١١٤٠ جنيها من وزارة الخارجية وقد عين من أول فبراير ١٩١٧ ·

مساعد السكرتير الشرقى : توماس E. S. Thomas : ليس له درجة محددة ، وكان مساعدا للسكرتير الشرقى ، وعين منذ عام ١٩١٥ وهو معار من وزارة المالية المصرية ، ويتقاضى مرتبه ٦٢٠ جنيها من الحكومة المصرية ·

السكرتير العربى : ويتكون من سكرتيرين مصريين وآخر انجليزى :

١ ـ مظلوم افندى : عين فى أول يناير ١٩١٧ ومعار من حكومة السودان التى تدفع راتبه الذى يبلغ ٥٠٠ جنيه ·

(١٢)

٢ ـ شفيق افندى : عين فى ٢ أغسطس ١٩١٩ نقلا من المكتب العربى ويتقاضى ٣٠٠ جنيه ولم يعين بعد ٠

٣ ـ مستر رايس : Reis : ويعمل على آلة كاتبة والاختزال ، وعين فى ٥ من أغسطس ١٩١٩ وتدفع مرتبه وزارة الخارجية (١٣) ٠

اى أن رجال السكرتارية الشرقية بدار المندوب السامى يجيدون جميعهم اللغة العربية والانجليزية (١٤) ٠

رابعا : ادارة الوكيل التجارى :

وتتكون من ثلاثة موظفين :

١ ـ السكرتير الأول التجارى : مستر M. Vlock : على درجة سكرتير أول بالسلك الديبلوماسى ويتقاضى مرتبا ١٨٠٠ جنيه ، ولم يذكر لنا أى جهة ترفع مرتبات السكرتيرية التجارية ٠ وربما كانت ادارة تجارة عبر البحار (*) ٠

٢ ـ السكرتير الثانى : B. J. Smith : على درجة سكرتير وعين فى ١٨ اغسطس ١٩١٩ ومرتبه ٣٥٠ جنيها ٠

٣ ـ سكرتير : Flax : على درجة سكرتير ، وعين فى أول نوفمبر ١٩١٩ ويتقاضى راتبا قدره ٣٥٠ جنيها (١٥) ٠

---

(١٣) F.O. 407/186 : Op. Cit.

(١٤) المقطم : ١٩٢٥/٥/١١ ٠

(*) ادارة تجارة عبر البحار ـ يرفع اليها تقرير السكرتير التجارى بالاضافة الى انه يرفع ايضا للوزارات المصرية ـ الاهرام : ١٩٢٦/١٠/١٩ ٠
F.O. 407/215 No. 55 Loraine to Simon May. 28, 1823.

(١٥) F.O. 407/186 : Op. Cit.

خامسا : السكرتير الخاص :

السكرتير الخاص للمندوب السامي ، ومسئول المراسم أيضا ، على درجة سكرتير ثالث في السلك الديبلوماسي ، وعين في نوفمبر ١٩١٩ ، ويتقاضى راتبا قدره ٨٨٥ جنيها ·

سادسا : القهوجية والسعاة :

١ ـ يوجد عدد ٤ من القهوجية : على محمد ـ أبو أحمد ، ويتقاضى الأول ٢١١ جنيها والثاني ١٥٣ جنيها من وزارة الخارجية · وسيد يوسف ـ مرسى منصور ـ ويتقاضى الأول ١٤٤ جنيها والثاني ١٣٤ جنيها ·

٢ ـ السعاه : وعددهم ثلاثة :

محمود لبيب : ومرتبه ٩٦ جنيها من وزارة الخارجية معين في مارس ١٩٧١ ·

حلمي بدروس : ومرتبه ٩١ جنيها من وزارة الخارجية معين في مارس ١٩١٧ ·

عبد العزيز صالح : ومرتبه ٨٦ جنيها من وزارة الخارجية معين في سبتمبر ١٩١٨ (١٦) ·

ونلاحظ من تكوين دار المندوب السامي بالمقارنة بين عهدى وينجت واللنبي اذا صحت تلك المقارنة أنها قد توسعت وزاد عدد

(١٦) F.O. 407/186 Op. Cit.

الأفراد العاملين بها على عهد اللورد فقد جدت وظيفة السكرتير الأول التي نجدها في عهد اللنبي ، وربما كان المستشار يقوم بعمل السكرتير الأول من قبل حيث أن السير رنل رود كان يحمل لقب السكرتير الأول وكان يقوم مقام كرومر في غيابه وهو عمل المستشار (*) • فلما زاد عدد العاملين بالدار أصبح على رأسهم المستشار الى جانب أنه قد أصبح هناك سكرتير أول يرأس هيئة المندوب السامي ، وبالنسبة للسكرتيرية الشرقية فقد زاد عدد أفرادها فأصبح يوجد بها سكرتيران مصريان بدلا من سكرتير واحد (**) ، وكذلك بالنسبة للارشيف فقد زاد عدد أفراده •

وظهرت السكرتيرية التجارية في هيئة دار المندوب السامي على عهد اللنبي ويتضح من الجدول أن تاريخ تعيين موظفيها في عام ١٩١٩ في حين لا نجدها على عهد وينجت •

في حين يوجد كذلك في تكوين الدار على عهد السير وينجت الملحق العسكري والملحق الفخري • وهذه الوظائف استمرت موجودة في عهد المندوبين الساميين •

وقد أرسل اللورد اللنبي نسخة من مذكرة وضعها المستر سلبي Selby بشأن تنظيم دار المندوب السامي بهدف وضع المعلومات الضرورية تحت تصرف وزير خارجيته ، عندما ينظر في مسألة امداد الجهات العاملة بالخدمات المطلوبة ، والتي سوف تتم

(*) الأهرام : ١٨٩٨/٧/١١ •

(**) انظر : F.O. 402/No. 250 : Memorandum Respecting question of Clerical Assistance for the Oriental Sectation.

يذكر اللنبي في هذه المذكرة انه كان هناك في الدار جورج مظلوم معارض من حكومة السودان وهو مصري ويعتني بسجلات وفهارس المراسلات العربية الخ ثم عين شفيق في اغسطس ١٩١٩ لمساعدته •

بناء على تحريات اللورد ملنر • وفيها أعلن عن تأييده لرأى المستر سلبى الذى يرى أن أى اقلال فى الهيئة العاملة معه سوف تتم على حساب كفاءتها •

ورأى المندوب السامى أنه لن يكون مرغوبا التدخل فى تنظيم هذه الدار ، الذى تمت اقامتها بصعوبة كبيرة فى وقت كان مسئولا فيه أيضا على كثير من شئون الشرق الأوسط (١٧) •

وقد رد اللورد اللنبى على خطاب وزارة الخزانة والتى أرسلتها له وزارة الخارجية فى ١٧ ديسمبر الماضى ، توافق فيه على اعتمادات معينة لهيئة دار المندوب السامى ، وان كانت قد ألحت أن تكاليف هذه الهيئة عالية وطلبت اعادة النظر فى نظام العمل فيها بهدف التقليل من اعتماداتها ويذكر اللورد اللنبى أنه قد وضع مسألة تنظيم خدمتهم فى الشرق الأوسط برمتها تحت أنظار بعثة ملنر ، والتى تم امدادها بكل المعلومات بشأن الهيئة العاملة فى دار المندوب السامى وطريقة العمل فيها •

ويواصل المندوب السامى عرض آرائه ، بانه لم يكن هناك ضرورة لكى يقدم كل تلك المعلومات ، غير أنه تم تقديمها ، حتى لا يحدث أى لبس فى فهم المسألة عندما توضع تحت أنظار المسئولين فى وزارة الخارجية • ثم يقدم بيانه الذى كان فى رأيه يستحق أن يرسل للوزارة ، وهو يبين بالتفصيل تقسيم العمل فى دار المندوب السامى ، والواجبات الملقاة على عاتق كل عامل فى هيئة الدار (١٨) •

---

(١٧) F.O. 407/186 No. Allenby to Curzon, April, 14, 1920.

(١٨) F.O. 407/186 No. 215 Allenby to Curzon April 14, 1920.

موظفون من الحكومة المصرية فى الدار :

كتب اللورد اللنبى عن زيادة العاملين فى الدار ، الذين وافقت عليهم وزارة الخارجية بأنه رغم ذلك فان المندوب السامى ما يزال يعتمد الى حد كبير على خدمات الموظفين المعارين من الحكومة المصرية فى درجات مختلفة ، وأنه من المنتظر أن يتم سحب هؤلاء الموظفين فى المستقبل القريب وسوف تنشأ مشكلة بعد ذلك ألا وهى كيف يمكن ملء الفراغات التى سيسببها هذا السحب (١٩) ·

واستطرد المندوب السامى فذكر أن الموظفين المعنيين بذلك هم : المستر هول Hall المستر توماس Thomas والمستر واطسون Watson ، ومس هندرسون Henderson .

فالمستر هول يقوم بعمل المستشار فى كل أمور المعاهدات مثل تطبيق معاهدات السلام على مصر ومسالة الجنسية وما الى ذلك ·

وقد علق اللورد اللنبى بقوله ، وليس من شك أن أعماله خلال الشهور الأخيرة ثقيلة جدا ، ومع أنه من المتوقع أن عمله سوف يتوقف فى المستقبل غير أنه لابد من وجود بديل يقوم بعمله اذا ما تركه · وفى الوقت الحالى هناك احتمال بتوظيفه فى وزارة الخارجية المصرية معاونا للمستر جريج Gerg المدير العام للوزارة ·

المستر توماس : يعمل معاونا للمستر كين بويد السكرتير الشرقى وقد ذكر اللنبى ، أنه من المهم بالنسبة للمستر كين بويد أن يكون أحد معاونيه ممن يجيدون العربية ، ومن المنتظر أن تتزايد الأعباء عليه أكثر مما تقل خاصة بعد الغاء المكتب العربى Arab-Bureeu وانتقال جانب من أعماله لدار المندوب السامى ·

---

(١٩) Ibia.

المستر واطسون : ويتولى رئاسة ادارة الحفظ الى حين عودة المستر جريج من اجازته ثم يعود الى خدمة الحكومة المصرية ، ورأى المندوب السامى أنه لن يكون هناك حاجة للبحث عن بديل للمستر واطسون فور أن يستأنف المستر جريج أعماله ٠

مس هندرسون : تعتبر الكاتبة الأولى على الآلة الكاتبة ، وينتهى عقدها مع الحكومة المصرية يوم ٢٧ يونيو « القادم » ٠

وذكر اللورد ، أنها معارة لدار المندوب السامى الى ذلك الحين ، وأنها سوف ترحب بأن تستمر فى عملها فى الدار على أساس مرتبها الحالى البالغ ٤٥ قرشا و ٥٦٦ جنيها مصريا وليس اقل من ذلك ، وهى اذا تركت العمل فسوف يكون صعب الاستمرار فيه بدون أن يحل محلها بديل (٢٠) ٠

وقد استمر رغم ذلك بعض العاملين من البريطانيين فى الحكومة المصرية يشتغلون فى دار المندوب السامى بل ويتقاضون أيضا مرتباتهم من الحكومة المصرية حتى عام ١٩٢٤ وربما بعده ٠ فقد تقدم أحمد سيف النصر بسؤال الى وزير الحربية حسن حسيب باشا فى ٢٣ يونية ١٩٢٤ ، حول حقيقة وضع ضابط بقسم المحروسة برتبة قائمقام بريطانى رغم أنه لا يشغل هذه الوظيفة بالفعل ٠

وقد أجاب وزير الحربية ، بأن هذا الضابط يشتغل بدار المندوب السامى من عدة سنوات وأن المندوب السامى قد أبدى رغبته فى اعادته الى خدمة الجيش المصرى ، وعندما سئل رئيس الوزراء وهل يأخذ مرتبه من الجيش المصرى ؟

---

(٢٠) F.O. 407/196. No. 215. Op. Cit.

إجابه ـ نعم وسيعود للجيش ، وقد كان موجودا طول هذه المدة مجاملة لدار المندوب السامى ؟

وفى سؤال آخر ، عن سبب عدم حذف ماهيته مادام يشتغل بدار المندوب السامى • لم يحظ الرجل باجابة ، غير أنه سيعود للجيش (٢١) •

وواصل المندوب السامى شرحه لحكومته حول تقسيم العمل فى الدار ، والواجبات الملقاة على كل عامل فى دار المندوب السامى فتحدث اللورد اللنبى عن حجم العمل بها •

حجم العمل

فقال انه قد زاد زيادة كبيرة خلال الحرب ، وأنه ليس هناك ما يشير الى أنه سيعود الى حجمه فى فترة ما قبل الحرب •

ودلل على ذلك بان الأرقام المقارنة بين حجم الرسائل التى يتم استقبالها أو ارسالها قبل الحرب لا يمكن مقارنته بالحجم الحالى : « وأنه قد تم شرح ذلك فى مذكرة أعدها المستر واطسون القائم بأعمال رئيس ادارة الحفظ الى المستر لويد سكرتير بعثة ملنر ، وأنه قد أرفق منها نسخة بهذه المذكرة •

وانه نتيجة للأجازات ولأسباب مرضية ولغيرها من الأسباب ، لا يمكن أن نرى فى الهيئة القائمة غير أنها تلبى الحد الأدنى من العاملين خاصة على ضوء أن جانبا من أعمال المكتب العربى سيوف تكون الدار مسئولة عنه فى تنظيمها الجديد (٢٢) •

(٢١) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة ٥٤ ، ص ٦٦٣ ـ ٦٦٤ •

(٢٢) F.O. 407/186 No. 215. Op. Cit.

وعن أوقات العمل بالدار كتب المندوب السامى أنها تبدأ من التاسعة الى الواحدة صباحا ، ثم من ساعتين الى ثلاث ساعات فى فترة بعد الظهر ، وفى ظروف مناخية شديدة السوء ، بحيث لا يمكن معها زيادة تلك الساعات ، وعدد الساعات على هذا العمل أكبر من تلك التى يتم العمل خلالها فى ادارات الحكومة المصرية وأطول فى الوقت نفسه من ساعات العمل بالمؤسسات التجارية الكبرى (٢٣) ٠

مناصب الهيئة :

وبالنسبة لمناصب الهيئة ذكر اللورد اللنبى أنه اذا ما استمرت تبعية دار المندوب السامى الى وزارة الخارجية فانه رأى من المهم تسكين هيئة العاملين فيها على مناصب فى وزارة الخارجية ٠

وقد اقترح أن يسكن المستر كين بويد كسكرتير أول فى السلك الدبلوماسى واقترح النظر فى حالات المستر فرنس Furness والميجر تويدى Tweedy ، والأول يؤدى من الخدمات فى الحكومة المصرية الدرجة نفسها التى يؤديها المستر كين بويد فى الحكومة السودانية ٠

أما الميجر تويدى فيناسبه رتبة السكرتير الثالث (٢٤) ٠

ونلاحظ من جدول تكوين هيئة دار المندوب السامى أن كل من كين بويد وفرنس والميجر تويدى لم يكونوا يحملون درجة فانه ليست لهم وظائف فى السلك السياسى ولذلك طلب اللنبى اعطاءهم درجات كما اقترح أيضا طبيعتها (*) ٠

(٢٣) Ibid.

(٢٤) F.O. 407/186 No. 215. Op. Cit.

(*) انظر الجدول : Ibid., Enc. in No. 215.

الرواتب :

بالنسبة للرواتب التى يجب منحها لموظفى الدار قال اللنبى بأنه من المهم ان تكون رواتب الموظفين العاملين « الآن » فى دار المندوب السامى مناسبة للعمل الذى يقومون به ·

ثم قال ان المستر جرافتى سميث والمستر جريج يقدمان نموذجا لهذا فهما قدما وما زالا يقدمان خدمات جليلة ، وهما أعضاء فى سلك وزارة الخارجية ولهما درجاتهما ثم اقترح أن يحصلا على مرتبات أكبر من تلك التى تدفعها الحكومة المصرية لموظفيها الذين فى درجتهم ·

ثم تحدث عن المستر هورتون (*) · Horton الذى قدم خدمات مهمة كموظف حسابات للدار ، ولأمور أخرى تتعلق بتنظيم الهيئة ، بقوله « وسوف يكون مما يدعو للأسف خسارة خدماته غير أنه سيكون من الصعب الاحتفاظ به بمرتبه الحالى » ·

ورأى اللنبى أن الحل لهذا الموقف هو تطبيق مشروع خدمة الدرجة الثانية على الموظفين الذين تماثل حالتهم حالة المستر هورتون ويمكن أن يضع مستر هورتون فى منصب عال فى هذه الخدمة الجديدة ، والنظر للخدمات الماضية واحتمالات ترقيته يمكن أن يغريه ذلك بالبقاء ·

وأن تبنى فكرة الدرجة الثانية فى الخدمة يمكن أن يحل صعوبة ايجاد هيئة ثانوية فى دار المندوب السامى مثل كتاب الشفرة

(*) رئيس الحسابات والمكتبة بدار المندوب السامى ·

والمعاونين فى ادارة الحفظ وما الى ذلك (٢٥) . وانتهى اللنبى فى حديثه عن تنظيم الدار الى حكومته بقوله :

« وبالجدول المرفق بهذه المذكرة اجابة عن أغلب الأسئلة المطروحة من وزارة خارجيته والمتعلقة بدار المندوب السامى ، وأنه تنظيم دار المندوب السامى كما هو قائم الآن ممكن أن ينظر اليه باعتباره مناسبا » .

« ويبقى أمر واحد لتوضيحه أنه على ضوء ظروف القاهرة ، فلا يمكن أن يبدأ اى شخص بالعمل فيها بمرتب أقل من ٤٠٠ جنيه سنويا ، وهو المرتب الذى يدفع الآن لأغلب الموظفين الصغار فى دار المندوب السامى (٢٦) .

ويتضح من تلك المذكرة انهم كانوا يقومون فى تلك الفترة ١٩٢٠ بعمل تنظيم جديد لدار المندوب السامى ، وأن اللنبى لم يكن موافقا على اقلال عدد موظفى الدار بل طالب بزيادتهم وزيادة رواتبهم ، كما قدم اقتراحات أخرى بالنسبة لاعطاء بعض موظفيه درجات فى وزارة الخارجية وأن المشاورات بشأن تطوير العمل فى دار المندوب السامى كان يتم فى الأساس بين المندوب السامى وموظفيه « مذكرة المستر سلبى السكرتير الأول بالدار » (*) ، ومذكرة المستر واطسون القائم بأعمال رئيس الحفظ (**) من ناحية وبين وزارة الخارجية التى طرحت موضوع تطوير الدار موضع البحث من قبل الهيئة من ناحية أخرى .

---

(٢٥) F.O. 407/186 No. 215.

(٢٦) Ibid.

(*) مذكرة مستر سلبى التى وضعها بشأن تنظيم الدار تحت اشراف اللنبى .

(**) مذكرة مستر واطسون عن زيادة حجم الرسائل التى يتم استقبالها من قبل الدار أو ارسالها فى الوقت الحالى .

واستمرارا لعملية تنظيم دار المندوب السامي تحدث اللورد اللنبى عن السكرتيرين الوطنيين اللذين يعملان « الآن » في الادارة الشرقية بدار المندوب السامي وهما :

جورج أفندى مظلوم :

والمعار من حكومة السودان التى تدفع راتبه ويعتنى بسجلات وفهارس المراسلات العربية وأوراق الالتماسات ·

محمد أفندى شفيق :

والذى يتقاضى ٢٥ جنيهـا من أموال المكتب العربى ويقـوم بالترجمة والاختزال والكتابة على الآلة الكاتبة العربية والانجليزية · وقد عين شفيق أفندى أولا فى دار المندوب السامى فى أغسطس الماضى ليحل محل مظلوم أفندى الذى كان فى أجازة لمدة شهرين بعد أن عمل بشكل متواصل لمدة ثلاث سنوات ، وكان موجودا وقتئذ ثلاثة من الكتاب العسكريين فى الادارة الشرقية معارين من الجيش بالاضافة الى المستر Reis « رايس » ، وقد انتهى عمل هؤلاء ووقع عبء الكتابة على الآلة الكاتبة والاختزال تماما على شفيق أفندى والمستر رايس Reis الذى كان فى الوقت نفسه يؤدى بعض الأعمال للسكرتير الخاص (٢٧) وقد طلب المندوب السامى من وزير خارجيته التعاقد مع شفيق أفندى كما هو الحال مع المستر رايس Reis وسائر الكتاب فى الدار ولكن نتيجة لتنظيمات الدار وجد استحالة أن يحصل شفيق أفندى على أجرة من المكتب العربى ، وفى الوقت نفسه ليس له اعتماد فى الدار (٢٨) ·

F.O. 407/186 Enc. in No. 250 Memorandum Respecting. (٢٧)
gvestion of clerical Assistance for the. Oriental section.

Ibid. (٢٨)

وقد رأى اللنبى أنه من الضرورى الابقاء على خدماته سواء نتيجة لزيادة العمل فى وقت وجود بعثة ملنر فى القاهرة وبعد ذلك فى التعاون مع الالتماسات التى تزايد تقديمها .. وفى الوقت الحالى فهناك احتمال أن تستدعى حكومة السودان جورج أفندى مظلوم ، ولا يتردد فى القول بأنه فى شدة الحاجة الى خدمات شفيق أفندى الكاتب الكفء ذى العلم الواسع بالعربية والانجليزية .

وعلى هذا طلب المندوب السامى أن تبعث اليه وزارة الخارجية بطلب انشاء وظيفتين لكاتبين باللغة العربية فى الدار بمرتب قدره ٢٥ جنيها و ٣٠ قرشا شهريا وبعقد مثل ذلك الذى يوقعه الكتبة البريطانيون العاملون فى الدار وسوف يشغل أحد هذين المنصبين شفيق أفندى (٢٩) .

وأنهى اللنبى مذكرته « بأنه ليس من حاجة الى شغل المنصب الآخر مادامت استمرت حكومة السودان فى اعادة مظلوم أفندى للادارة ، وسوف تكون هذه التعيينات مؤقتة فى انتظار القرار النهائى لشكل هيئة الموظفين فى الدار بمن فيهم موظفو المكتب العربى (٣٠) .

ويتضح من هذه المذكرات المتبادلة بين اللنبى وحكومته حول تنظيم دار المندوب السامى أن ذلك قد تم فى عام ١٩٢٠ مع انتهاء ثورة ١٩١٩ ، ووجود لجنة ملنر بما يجعلنا نقول أنه ربما كان التفكير والبحث فى الشكل النهائى لهيئة الموظفين فى الدار تحسبا

---

(٢٩) F.O 407/186 , No. 250, Op. Cit.

(٣٠) Ibid.

للتسوية التى كان من المفروض أن تعقد بين « ملنر » والوفد ، وربما أيضا مع وجود لجنة ملنر في مصر ، وبحثها فى أسباب الثورة ، ووضع تقرير عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر التى أدت الى تلك الثورة ، كان من ضمن مهامها بحث وضع هيئة دار المندوب السامى ، لوضعها فى الاطار المناسب لمصالحهم وأغراضهم وربما أيضا تقييما لأدائها فى تلك الظروف ·

وخاصة أن اللنبى قد وضع المعلومات الضرورية بشأن تنظيم الدار تحت تصرف حكومته عندما تنظر فى مسألة امداد الجهات العاملة بالشرق الأوسط بالخدمات المطلوبة ، والتى سوف تتم بناء على تحريات اللورد ملنر (٣١) ، كما سبق الاشارة ·

وبعد الحديث عن الجهاز الذى كانت تتكون منه دار المندوب السامى ننتقل الى الحديث عن طبيعة عمل الموظفين الكبار بها ·

أولا : المستشار :

يعتبر هذا المنصب أهم منصب فى دار المندوب السامى ، حيث يلى فى أهميته منصب المندوب السامي نفسه ، وهو يحل محل المندوب السامى فى أثناء غيابه عن مصر ، ويحمل أعلى درجة فى هيئة المندوب السامى ، ويتقاضى أعلى مرتب بعد المندوب السامي ، الذى هو رئيسه المباشر ويتلقى منه الأوامر ·

وكان يرسل فى مهمات سياسية أو اقتصادية لمقابلة الملك أو اى من الوزراء ، أو يكلف من قبل المندوب السامى بأداء مهمة معينة ، فأحيانا ما كان يرسل فى مهمة الى السودان وعندما كان

(٣١) F.O. 407/186, No. 215 Op. Cit.

يقوم مقام المندوب السامي كان يتمتع بكل صلاحياته السياسية والدبلوماسية · فيمارس عمنه بكل صلاحياته وقد يتخذ من القرارات ما قد تكون جديدة ومختلفة أحيانا عن المندوب السامي ، ولكنهم جميعا يعملون في اطار الفريق ولمصلحة حكومتهم ، ولكن الاختلاف اذا حدث ، وهو نادر نتيجة للظروف الموجودة أو الذى يطرأ فيكون رد فعل نائب المندوب السامي مختلف عن المندوب الأصلي خاصة مع اختلاف شخصيتهما وتكوينهما حتى أن جريدة وادى النيل الوفدية كتبت ان الانجليز يمارسون سياسة تقسيم الأدوار السياسية بين المندوب السامي بالأصالة ، والمندوب السامي بالنيابة ·

فيكون للأول خطة معينة فى السياسة المصرية ينفذها طول العام ثم يسافر بالاجازة الى بلاده فيتولى الثانى فيحدث تعديلات وتبديلات فى الخطة التى يسير عليها المندوب الأصلى فيقال يومئذ ان السياسة الانجليزية على وشك التحول ·

وقد أعطت الصحيفة مثلا على ذلك بسياسة اللورد لويد المختلفة عن سياسة هندرسون مستشار الدار عندما كان يحل محله (٣٢) ·

ولكنى أعتقد أن هذا الاختلاف لم يكن دائما يحدث ، فاختلاف سياسة لويد المندوب السامي ، عن سياسة نائبه ، انما قد يكون لاختلاف الشخصية بين الرجلين فلويد رجل مدرسة الادارة الاستعمارية ذات القبضة الحديدية فى حين أن هندرسون رجل من السلك الدبلوماسى كانت له حنكة السياسيين ودهاؤهم فحاول اتباع سياسة أكثر اعتدالا من سياسة المندوب السامى الأصلى ·

وعلى كل حال فان نائب المندوب السامي « المستشار » كان يمارس شئون عمله السياسى ويتصرف فيها كالمندوب السامى

(٣٢) وادى النيل : ١٩٣٢/٩/٧ ·

المسئول أمام دولته ، فان اختلف أسلوبه أحيانا عن رئيسه فهو لا يعارضها ، لأنه يعمل أولا وأخيرا تحت رئاسة المندوب السامي وبتوجيهه ، ثم هما يعملان بروح الفريق كل يعرف حدود وظيفته ولا يتخطاها ، وقد رأينا اجتماعات اللورد اللنبي ومن قبله وينجت بكبار موظفي الدار ومستشاري الحكومة المصرية لتقرير سياسة ما ، كرأيهم في سياسة توفيق نسيم ١٩٢٣ أو عودة سعد من المنفى (*) .

ولو تتبعنا لعمل بعض المستشارين البريطانيين كملن شيتهام Cheethm فقد تميز بخبرة كبيرة في الشـــئون المصرية ساعدت المندوبين الساميين مكماهون وينجت على اتخاذ قراراتهما .

فيذكر وينجت في خطاب وجهه الى حكومته في ٢٤ ديسمبر ١٩١٧ ابان الأزمة الوزارية على عهد السلطان فؤاد ، أنه قد تحدث مع رئيس الوزراء حسين رشدى ، بعد أن أجرى مشاورات دقيقة ، مع شتيهام مستشاره والسير برونيت المستشـــار القانوني لدار الحماية (٣٣) . كما دارت المفاوضات من قبل بين شتيهام مستشار الوكالة القائم بعمل المعتمد البريطاني قبل اعلان الحماية وبين وزارة الخارجية حول اختيار النظام الذي يصلح لمصر هل يكون الضم أم الحماية وكان شتيهام ورجال الوكالة في مصر مؤيدين اعلان الحماية على النحو الذي مر بنا .

كما لعب شتيهام وستورس دورهما في اقناع السلطان حسين كامل بقبول العرش (*) . حتى أنه نتيجة للمجهود الذي بذله قبيلة اعلان الحماية على مصر ، لزم المستر شتيهام القائم بأعمال الوكالة

(*) برونيت كان المستشار المالي بالنيابة للحكومة المصرية .

(٣٣) انظر الفصل الأول العلاقة مع السلطان فؤاد .

(*) انظر الفصل الأول .

البريطانية ، بعد السهر والتعب الكثير في مراجعة المسائل المتنوعة الموكولة اليه في الأحوال الحاضرة ، فانقطع عن العمل ، وحل محله المستر جريج (**) • وقتيا (٣٤) الى أن يتمكن من العودة الى العمل •

وقد ظل شتيهام يقوم بعمل المستشار أى نائب المندوب فى الفرع السياسى على عهد مكماهون تم وينجت ، وعند سفر الأخير الى بلاده ، قام بعمل المندوب السامى ، وطلب من حكومتـــه نفى سعد وظل يقوم بعمله حتى عين اللورد اللنبى مندوبا ساميا على مصر فكتب اليه وزير خارجيته بصفة خاصة ، بأن عليه أن يفهم الظروف التى أحاطت بهذا التعيين ، وأنه لا يحمل معنى التقليل فى تقدير حكومته للخدمات الجيدة التى يقدمها فى موقف عصيب كهذا (٣٥) •

وقد ظل شتيهام يقوم بعمله كمستشار ونائبـــا للمندوب السامى (*) ، حتى نقل من مصر وحل محله المستر ســـكوت فى ١٩٢٠ الذى ظل يقوم بعمله السياسى المعتاد مع اللورد اللنبى •

وقد رأينا تدخل سكوت عنـــدما كان يقوم بعمل المندوب السامى فى أغسطس ١٩٢٣ فى شئون الوزارة المصرية الى حـــد اجباره محب باشا وزير المالية على الاستقالة (٣٦) ، وذهابه الى

(★★) المستر جريج ــ رئيس قسم الحفظ ويبدو أن اختياره باعتباره الأقدم فى الشئون المصرية فهو معين منذ عهد كرومر ١٩٠٥ او لعدم وجود منصب سكرتير اول فالمستشار كان هو ايضا السكرتير الاول •

(٣٤) الأهرام : ١٩١٤/١٠/١٢ •

(٣٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٨٧ •

(★) انظر برقية شتيهام الى حكومته حول رأى محمد سعيد بتأجيل قدوم بعثة ملنر ــ المصدر السابق ، ص ٢٨٣ ــ ٢٨٤ •

(٣٦) انظر الأهرام : ١٩٢٣/٨/١٥ ، ١٩٢٣/٨/٢١ •

الملك فؤاد وهو نائب المندوب السامي ، وابلاغه بما يجب عمله ازاء معاملة الملك لسعد زغلول بمناسبة قرب عودته الى وطنه ، وضرورة تأييده لوزارة يحيى ابراهيم (٣٧) . وعندما رقى المستر كير (*) الى منصب المستشار محل المستر سكوت في ١٣ من نوفمبر ١٩٢٣ (٣٨) ، أثنت صحيفة « النيراست » على المستشار الجديد ، وانه قد لعب في العامين السابقين دورا خطيرا في معالجة مسائل سياسية مختلفة ، وكان لمقدرته الفائقة فضل عظيم في نجاح المفاوضات في شأنها ، ثم علقت بقولها ، « انه ربح احترام جميع المصريين والجاليات الأوربية (٣٩) » .

ويبدو أن نقل المستر سكوت المستشار السابق من مصر ، كان نتيجة لمسالته محب باشا والأزمة التي أحدثها تدخله المباشر في شئون الحكم ، فرأت وزارة الخارجية البريطانية على هذا نقله وخاصة أن النقل قد تم بعد حدوث الأزمة بمدة قصيرة وتعيين كير Kerr محله كوجه مقبول للمصريين .

وقد قام « كير » بمباشرة عمله كمستشار للورد اللنبى ، ويبدو انهما قد عملا بانسجام مع بعضهما فعندما عينت الخارجية البريطانية هندرسون محله كتب اللنبي الى حكومته مشيدا بمستشاره مستفسرا عن مكانه في الدار (*) ، ومارس المستر كير وهو نائب للمندوب السامي سلطاته المعتادة للمندوب السامي ،

---

(٣٧) انظر الوثيقة F.O. 407/197 No. 20 Op. Cit.

(★) كير ـ كان يشغل منصب السكرتير الاول بدار المندوب السامى .

(٣٨) الأهرام : ١٩٢٣/١١/١٣ .

(٣٩) نفسها : ١٩٢٣/١١/٢١ .

(★) انظر استقالة اللنبى .

فيقوم على سبيل المثال بزيارة الوزارة ثم يقابل الملك لبحث بعض المسائل المهمة لمشكلة السودان (٤٠) .

وعندما تفجرت حوادث السودان ، كان « كير » هو المندوب السامي بالنيابة ، وتبادل المذكرات مع الحكومة المصرية حول الموضوع ، كما عقد الاجتماعات (٤١) وكان اللنبي المندوب السامي حينئذ ذلك في لندن ، ولم يقتضي ذلك أن يسمح اللورد اجازته ويعود الى عمله في مصر ، بل ظل « كير » هو المندوب السامي بالنيابة الذي يواجه الأزمة .

وكان المستشارون يقيمون المآدب التي يدعون فيها رئيس الوزراء والوزراء وكبار موظفي القصر الملكي مثل المأدبة التي أقامها المستر كير لهم (٤٢) ، ولا شك أن مثل هذه الحفلات تقرب بين موظفي الدار والسياسيين المصريين وتؤدي الى قيام علاقات شخصية بينهم يستفيد منها موظفو الدار في عملهم في معرفة آراء هؤلاء السياسيين ، الى جانب ما يحصلونه من معلومات .

وفي احدى المرات التي كان « كير » Kerr قائما بعمل المندوب السامي ، استدعى الأستاذ أمين يوسف الى دار المندوب السامي ، بشأن حديثه في جريدة النظام التي تنبأ فيها بسقوط وزارة ثروت وباطلاق سراح سعد زغلول .

---

(٤٠) المقطم : ١٩٢٤/٨/١٣ وايضا : ١٩٢٦/٩/١٥ هندرسون يزور بلوك الخفر والمطافي .

(٤١) نفسها : ١٩٢٤/٨/١٩ احتجاج نائب المندوب السامي على فقرة في البلاغ الخاص بالسودان .

(٤٢) الأهرام : ١٩٢٥/٦/٩ .

فبدأ « كير » المقابلة وأبلغه أن نبوءته لن تتحقق ، وأن ثروت سوف يبقى فى السلطة ، وأن سعدا لن يطلق سراحه ، فأجابه الأستاذ إمين يوسف انه بالرغم من أنه ممثل الحكومة البريطانية وفى موقع يعرف خلاله نواياها فانه ما زال عند الرأى الذى عبر عنه (٤٣) .

وقد قام كير وهو مستشار لدار المندوب السامى مع المستر فرنس السكرتير الشرقى بزيارة لعلى ماهر وزير المعارف ، وصفت بأنها خصوصية (٤٤) .

ولا شك أن زيارة كير وفرنس لوزير المعارف كانت خاصة بأمور سياسية ترى الدار تبليغها الى وزير المعارف ، أو حتى أمور خاصة بالتعليم تتدخل الدار فيها كعادتها سواء كان بالنسبة للتعليم بالانجليزية ، أو وضع الموظفين الانجليز فى وزارة المعارف ...

وكان هندرسون أول مستشارى الدار التى تطلق عليه الصحف الوزير المفوض ويحمل بالفعل هذا اللقب الذى منحته له حكومته أبان تعيينه فى مصر فحصل على درجة وزير مفوض ، وأصبح المستشارون الذين جاءوا بعده يحملون هذه الدرجة وهذا اللقب (٤٥) .

وقد حضر وهو الوزير المفوض للدار الاجتماع الذى عقد فى رياسة مجلس الوزراء للمباحثة فى مسألة تخويل الحكومة البريطانية حق حماية المصالح الأجنبية فى مصر (٤٦) .

---

(٤٣) Amine Youssef Bey Independent Egypt, p. 104.

(٤٤) الاهرام : ١٩٢٥/٣/٢٠ وانظر كذلك كوكب الشرق : ١٩٢٦/٣/٢ خطبة هندرسون بمستشار الدار فى احتفال المحاكم المختلطة .

(٤٥) انظر المقطم : ١٩٣١/٧/٢١ - ١٩٣١/٩/١٧ .

(٤٦) الاهرام : ١٩٢٤/١٢/١٣ .

كما قام « كير » مستشار الدار بزيارة الى السودان لمدة ٣ أسابيع متجولا فى جهاتها ثم عاد الى مصر (٤٧) • وقد شـــاع أن سـفر المستشار راجع الى انه سيتقلد منصبا فى حكومة السودان (٤٨) •

وكذلك أرسل اللورد اللنبى مستشاره هندرسون للتخلص من وجوده فى القاهرة وبغرض القضاء على الاشاعات ، التى انتشرت فى مصر عن أسباب تعيينه فرأى ارساله ليحيى حاكم السودان ويبحث معه مسألة نظام السودان الجديد (٤٩) •

وعندما كان المستشار يقوم بعمل المندوب السامى بالنيابة كان الى جانب تمتعه بكل الســلطات الســياسية يتمتع بكل المظاهر الرسمية التى تقام للمندوب السامى الأصلى ، فعند انتقال الدار الى مصيفها (*) فى الاسكندرية مثلا ، كانت الحكومة تخصص له القطار الخاص هو وموظفو داره ، فيستقبل استقبالا رسميا ، ويعزف السلام الملكى لتحيته (٥٠) •

وكان من المعتاد سنويا أن يسافر المستشار للقيام باجازته « شهرين » قبل المندوب السامى ، وبعد عودته من اجازته يقوم المندوب السامى باجازته السنوية ويحل محله مستشار الدار (٥١) •

---

(٤٧) الأهرام : ١٩٢٥/٤/١ •

(٤٨) نفسها : ١٩٢٥/٤/٢٨ •

(٤٩) اخر ساعة : ١٩٥١/١/١٠ •

(*) مصيف الدار فى بولكلى •

(٥٠) وادى النيل : ١٩٢٥/٦/٢٣ ـ الأهرام : ١٩٢١/١٠/١٧ ، ١٩٢١/١٠/٩ • والأهرام : ١٩٢٢/١٠/٢٩ ، عودة الدار من مصيفها الى القـاهرة •

(٥١) انظر الأهرام : ١٩٢٢/٩/١ • عودة سكوت من اجازته وسفر اللنبى • ١٩٢٤/٥/١٥ سفر المستر كار للقيام باجازته •

والأهرام : ١٩٢٦/١١/٤ ، وصف استقبال وتوديع هندرسون المندوب السامى بالنيابة •

وكان من الممكن للمستشار أن يتولى أمور المندوب السامى ، حتى يعين مندوب جديد وقد يستغرق ذلك وقتا ، مثل شتيهام الذى تولى أمور الدار ومهام المندوب السامى حتى أعلنت الحماية وعين مكماهون ، وأيضا بعد رحيل السير وينجت ظل مندوبا ساميا بالنيابة حتى عين اللنبى · وكذلك هندرسون الوزير المفوض بالدار ، ظل مندوبا ساميا بالنيابة لمدة خمسة شهور من « يونيه حتى أكتوبر » الى أن جاء اللورد لويد وتسلم مهام منصبه (٥٢) ·

ثانيا : السكرتير الأول :

وهو من المناصب المهمة فى دار المندوب السامى ، فهو رئيس ادارة التنفيذ السياسى والتى تشمل ثلاثة أقسام قسم مصر السياسى والعام ، الحدود بين مصر والسودان والحبشة ، وقسم المعاهدات والجنسية ، كما سبق الذكر ·

كما كان من ضمن مسئولياته كباقى موظفى الدار الكبار ، مقابلة المسئولين المصريين وكبار السياسيين ، اذا احتاج الأمر ، وكتابة التقارير أو المذكرات عن الوضع السياسى أو خاصة بهيئة المندوب السامى نفسها مثل المذكرة التى أعدها المستر كير فى ٢٠ ابريل ١٩٢٢ وقدمها الى دار المندوب السامى عن الأحداث السياسية الانتخابات ـ اعادة المفاوضات ـ مسألة السودان ـ عودة سعد زغلول (٥٣) · ومذكرة أخرى قدمها « كير »فى يناير ١٩٢٣ عن الموقف السياسى بعد سياسة التصريح ورأيه فى الملك والوزارة (٥٤) ·

---

(٥٢) انظر : F.O. 141/484, 278, 41.

(٥٣) انظر : F.O. 407/186 in No. 215.

(٥٤) انظر : Ibid.

وكانت هذه المذكرات ترفع الى المندوب السامى ، الذى يبلغها بالتالى الى حكومته ، فقد كتب اللنبى الى حكومته عن مقابلة للمستر سلبى السكرتير الأول بالدار والسير كلايتون مستشار الداخليـــة لاثنين من ابرز اعضاء الوفد اللذين كانا قد انفصلا عنه حـول اذا كانا يقبلان بالقول ان كل الأراضى المصرية ضرورية للدفاع عن المواصلات الامبراطوريه لبريطانيا العظمى والا يسمح لايه قوة اجنبية بالتدخل فى الشئون المصرية .

وقد أجابا أنهما يقبلان ذلك بدون تردد وأنهما مستعدان لدعم أية سياسية تتضمن هذا وتكون موجهة في رســـالة الى السلطان ، وأضافا انهما ينصحان فى مثل هذه الظروف بضم أحد السعديين الى الوزارة ، وقد اقترحا اسم مصطفى ماهر ، وكان ثروت باشا قد نجح فى الحصول على موافقة هذا الأخير على الانضمام للوزارة .

وقد أعربا عن رأيهما بعدم السماح لسعد زغلول بالعودة الى مصر تحت أية ظروف ، وقد علق اللنبى بعد ذلك بقوله « ويسود هذا الشعور فى كافة الدوائر الراغبة فى التوصل الى اتفاق (٥٥) .

ويتضح من ذلك أن السكرتير الأول كان يقوم بمثل هذه المهام السياسية التى يرفعها الى المندوب السامى فيبلغها لحكومته مؤيدا أو مبلغا فقط وقد يعلق عليها كما جاء فى تلك الوثيقة .

وعند خلاف اللنبى مع الخارجية البريطانية حول سـياسة التصريح التى يريد اللنبى منحها لمصر طلبت الخارجية منه ارسال آموس وكلايتون لتوضيح الأمور لديها أكثر ، فرفض اللورد موضحا

---

(٥٥) F.O. 407/192 No. 20 Allenby to Curzon, Jan. 15, 1922.

لها أن السكرتير الأول مستر سلبي في طريقه الى لندن ، ويمكن أن يقدم لهما كل المعلومات التي تريدها مع تفسيرات محددة وصريحة عن الوضع السياسي في البلاد (٥٦) • بما يعنيه ذلك من أن السكرتير الاول على علم بدل الامور سواء سياسيه او اقتصاديه مثله مثل كبار موظفي الدار • وفي مهمة أخرى لطبيعة عمل سكرتير دار المندوب السامي ، سافر المستر جاردنر سكرتير الدار من القاهرة الى بورسعيد بمهمة خصوصية (٥٧) • أو يقابل المستر ستيفنس السكرتير الأول في دار المندوب السامي صدقي باشا رئيس الوزراء بخصوص عدة نقاط في مسألة الاذاعة اللاسلكية لا توافق عليها دار المندوب السامي وكان السكرتير الأول يقوم بمهام المندوب السامي بالنيابة في حالة عدم وجود مستشار دار المندوب السامي في البلاد لسفره او مرضه لقيام المستر يكلف السكرتير الاول بدار المندوب السامي على عهد لامبسون بتصريف أمور الدار الى حين عودة مستشار الدار الذي كان مريضا في لندن (٥٨) •

وفي ظاهرة جديدة من نوعها بالنسبة للسكرتير الأول ولدار المندوب السامي يوضح لنا مركزه السياسي وطبيعة عمله وعلاقاته مع السياسيين المصريين ، فقد لعب سيسل كامبل السكرتير القضائي للمستشار المالي ، دورا مهما في اقناع محمد محمود بدخوله في مفاوضات مع المستر هندرسون وزير الخارجية البريطاني ، واستمر يلعب هذا الدور على عهد النحاس باشا ، حتى صدر قرار في

---

(٥٦) انظر : F.O. 407/192 No. 30 Op. Cit.

(٥٧) الاهرام : ١٩٢٤/١٢/١٧ •

(٥٨) الاهرام : ١٩٣٤/٨/٤ وانظر المقطم ١٩٣٤/٧/٣١ ، ١٩٣٤/٨/٧ ، ١٩٣٤/٨/٩ حول مرض نيكن الفاجيء واجراء عملية جراحية مما ادى بالمندوب السامي لامبسون الى تأجيل سفره للقيام باجازته ، فعينت الخارجية مستشارا جديدا للدار نتيجة لمرض سيسل كامل المستشار السابق وأرسلت إلى مصر « المستر كلي » ليحل محل لامبسون كمندوب سام بالنيابة •

يناير ١٩٣٠ بتعيينه سكرتيرا اول بالنيابة فى دار المندوب السامى ولم يكن ذلك المنصب موجودا من قبل · وقد آثار تعيينه الاهتمام فى الدوائر السياسية · لمان كان لسيسل كامبل من الاتصال بالمباحثات التى سبقت اعلان المقترحات البريطانية « فى هذا الوقت » (٥٩) ·

كما صرحت دار المندوب السامى حول هذا التعيين بأنه قد عين بمنصب السكرتير الاول بدار المندوب السامى ليعمل كضابط اتصال Officier de Liasion مع الحكومة المصرية فيما يختص بمشروع المعاهدة (٦٠) · وفى أثناء المفاوضات ، استدعى المستر كامبل مصر للذهاب الى لندن ، مما أدى بالبرلمان البريطانى الى مناقشة أسباب استدعائه ومنصبه ومرتبه · ففى سؤال حول سبب مجىء هذا الموظف الى انجلترا ، وهل جاء ليكون مستشارا لوزارة الخارجية البريطانية أم للوفد المصرى واذا كان قد جىء به ليشير على وزارة الخارجية فلماذا لم يستدع المستشار القضائى أيضا ؟!

وقد أجاب وزير الخارجية المستر هندرسون بالايجاب وأن من أهم أسباب استدعائه أنه كان فى مصر منذ عشر سنوات ، ويعرف أحوال البلاد خير معرفة ولأنه رجل انجليزى يمكنهم الثقة به ، ولأن المندوب السامى يعتمد على خبرته وحكمه فطلب اليه أن يصحبه ·

ثم واصل العضو أسئلته لوزير الخارجية ، هل يفهم من أجابة الوزير اذا كان الموظف الآخر ممن يعتمد عليه مثل هذا ،

---

(٥٩) المقطم : ١٩٣٠/١/١٥

(٦٠) العدد نفسه ·

واذا فرض وأن هذا كذلك ، فهل يستغرب أن شـــخصا كان من قبل من مستخدمى المستشار المالى فى مصر وممن ابى عليه موظف بريطانى أعادة توظيفه فى مصر يحضر الى « هنا » ليشير على وزارة الخارجية · والمستر هندرسون قد يكون كذلك . ولكن الذى أشار عليه بذلك هو المندوب السامى (٦١) ·

وفى سؤال آخر حول هل فى عزم الحكومة البريطانيـــــة جعل وظيفة دائمة للسكرتير الأول بالنيـــابة فى دار المنـدوب السامى البريطانى فى القاهرة ، وهل سيظل هذا الموظف يتقاضى مرتبه من الحكومه المصرية ، فى حين أن بقية موظفى دار المندوب السامى يتقاضون مرتباتهم من الحكومة البريطانية (٦٢) ، ومن أى تاريخ وضع هذا النظام (٦٣) ·

وقد نفى المستر هندرسون عزم حكومتـــه على جعـــل هذه الوظيفة دائمة بدار المندوب السامى (٦٤) ، وأن هذا النظام وضع فى شهر يناير ومعـــروف أن الموظفين البريطانيين الذين هم فى خدمة الحكومة المصرية كثيرا ما كانـــوا ينتـدبون للعمـــل فى دار المندوب السامى ، وقد علق هندرسون « على أن هذا الانتداب هو خير للمصلحة العامة » (٦٥) · ومع ذلك فانه فى شهر يونيو ١٩٣٠ رد على هذا السؤال فى مناقشة فى البرلمان حوله بأن هذا الموظف غير باق فى خدمة الحكومة المصرية ومرتبه أصبح يؤخذ من الحكومة البريطانية كموظف وقتى فى دار المندوب السامى (٦٦)·

---

(٦١) الأهرام : ١٩٣٠/٤/١٠ ·
(٦٢) نفسها : ١٩٣٠/٦/١٩ ·
(٦٣) نفسها : ١٩٣٠/٤/١٠ ·
(٦٤) نفسها : ١٩٣٠/٦/١٩ ·
(٦٥) نفسها : ١٩٣٠/٤/١٠ ·
(٦٦) نفسها : ١٩٣٠/٦/١٩ ·

ويبدو أن سيسل كامبل ظل يشغل هذا المنصب عدة سنوات لأن أسمه موجود فى هيئة المندوب السامى حتى عام ١٩٣٣ (٦٧) ٠

. . . . . .

وعندما سافر كامبـــل السكرتير الأول بالنيـابة فجأة الى انجلترا ، وقضى بهـــا أياما انتشرت الاشـاعات أنه موفد بمهمة خاصة ، لأنه كان خلال المفاوضات التى دارت بين النحاس باشا والمستر هندرسون قد لعب دورا مهما ، ويقال فى القاهرة (٦٨) ، انه سافر الى لندن بخصوص التفاهم مع الأغلبية الوفدية فى شأن المعاهدة الموقوفة منذ ربيع ١٩٣٠ ، بسبب عدم الاتفاق على النقطة السودانية وأن صلته بمحمد محمود تخول له حق الكلام فى لندن عن وجهة النظر الائتلافية كما قيل أيضا غير ذلك ان كامبـــل انما سافر فى شأن خاص بأسرته (٦٩) ٠

وأيا كانت حقيقة مهمة السكرتير الأول بالنيابة ، فانها تدل على الدور الذى لعبه فى المفاوضــــات محمد محمود ـ هندرسون والنحاس ـ هندرسون كما تدل على أن السكرتير الأول كان له دور سياسى كاشتراكه فى المفاوضـــــاته ومقابلة السياسـيين الى غير ذلك ٠

---

(٦٧) انظر الدليل المصرى ، ص ٢٩٦ عام ١٩٣٣ موجود فى الدليل تحت اسم المستشار القضائى سيسل كامبل رغم أن الصحف المصرية كانت تلقبه بلقب السكرتير الأول وأنه لو كان المستشار القانونى للدار لأصبح أيضا المستشار القضائى كما هى العادة ٠ وقد يكون أيضا تشابها فى الأسماء ٠

(٦٨) نفسها : ١٩٣١/٥/٥ ٠ وادى النيل : ١٩٣١/٥/٢٠ ٠

(٦٩) وادى النيل : ١٩٣١/٥/٢٠ ٠ وانظر راى الأهرام : ١٩٣١/٥/٥ مهمة كامبل ٠

وانظر المقطم : ١٩٢٢/١/١٤ ٠ وانظر : ١٩٢٢/١/١٧ ومغادرة سلبى مصر لتقلد منصبه الجديد ٠

ثالثا : السكرتير الشرقي :

وهو منصب على غاية الأهمية في دار المندوب السامى ، نظراً لأنه أداة الاتصال بين المندوب السامي والمصريين سواء كانوا سياسيين أو غير سياسيين ، بل من الممكن التدليل على أهمية ذلك المنصب من وصفت للأهرام عن السكرتير الشرقي هارى بويل على عهد اللورد كرومر ، وما يمثله مركزه من سلطة واسعة على المصريين اذا ما قلت لمصر « بويل » فقط فكأنك تلوث صفحة واسعة من التاريخ المصرى على عهد الاحتلال لان بويل كان في الوكالة الانجليزية مصدر النعمة أو النقمة تكفى منه التفاته لاستنزال أجل النعم ، ويكفى منه اعراض لاحلال أشد النقم ، حتى كان الأكثرون يتفاخرون بمقابلة بويل ومحادثته ، وحتى توصل السكرتير الشرقى بما كان له من النفوذ ، وبما تطأطأ أمامه من الرءوس الى الوقوف على أسرار الأسر والعائلات ، وكان اللورد كرومر فعالا فى مصر ، ولكن هارى بويل كان كرومر المختفى المتوارى » (٧٠) ‎II‏ •

بل أنه وصف بأكثر من هذا ، « أنه كان عينه التى تنظر ، ورأسه الذى يفكر وأنفه الذى يشم الأخبار (٧١) » • وقال عنه كرومر نفسه قد يكون أقذر رجال السلك السياسى ثيابا ، ولكن لا شك أنه أنصعهم تفكيرا » (٧٢) •

ولا شك أن في هذا الوصف بعض المبالغة ، وخاصة أن رئيسه المباشر هو اللورد كرومر نفسه الذى تتوارى أمام شخصيته وسلطته اية سلطة ، الا أن بها أيضا قدر من الحقيقة ، لأنه رجل

(٧٠) الاهرام : ١٩٠٩/٩/١٨ •
(٧١) اخر ساعة : ١٩٣٩/٤/٢ •
(٧٢) العدد نفسه •

من رجال كرومر ، الذين يختارهم اقرب الى سياسته وشخصيته ، كما أنه الساعد الأيمن لكرومر وظل فى مصر ربـع قرن يشـغل فيها منصب السكرتير الشرقى بدار المندوب الســامي وكانت وظيفة « بويل » الذى برع فى اللغة العربية الى حد كبير (٧٣) ، أن يعرف أسرار مصر وخفاياها (٧٤) ، فكان يجتمع كل يوم مع الكثيرين من أهل القلم والفكر يسـتطلع آراءهم فى الشـئون العامة (٧٥) • وكان الأعيان يتسابقون الى داره سـواء لوشاية أو طمعا فى رضاه ، أو سعيا وراء طلب منه ، أو لسر يكشفونه له طلبا لغنم ، أو حتى للتفاخر بأنهم حدثوا بويل (٧٦) •

وقد صورت « الأهرام » أيضا سلطته الواسعة فى مصر ، « بأنه كان رجل الادارة يعين ويعزل ما يشاء ، ورجل قضاء يبرىء ويعاقب ، ورجل المالية يعطى ويمنع ، ورجـل الأشـغال يهب ويحرم ، ورجل المعارف يعلم ويطـرد ، ورجـل الحربية يرقى وينزل » (٧٧) •

ومع ما فى هذا الوصف من مبالغة ، الا أنها تظهر لنا ما يتمتع به منصب السكرتير الشرقى فى دار المندوب السـامى من نفوذ وسلطات فى مصر من عهد كرومر حتى عهد لامبسون • فقد كان « هارى بويل » يكتب فى جريدة المقطم مقالات عن الأحوال الداخلية فى مصر التى كان من جملة محرريها (٧٨) •

---

(٧٣) كوكب الشرق : ١٩٢٥/١١/٧ •
(٧٤) الاهرام : نفس العدد •
(٧٥) كوكب الشرق : العدد نفسه •
(٧٦) الأهرام : نفس العدد •
(٧٧) العدد نفسـه •
(٧٨) الأهرام : ١٨٩٨/٧/٢٢ •

ويذكر « هارى بويل » السكرتير الشرقى ، أنه لما خلف جورست كرومر كتب له في لنــــدن بأنه لن يحتاج الى خدماته ، ورد جورست انه لا يستطيع الاستغناء عن رجل مثله ·

ولما كانت سياسة جورست تختلف عن السياسة التي يراها السكرتير الشرقي ، فقد أقترح أن يقوم في قصر الدوبارة بوظيفة كبار الأمنـاء (*) ، لأنه كان ســـاعد كرومر الأيمن ، فمن غير المعقول أن يكون المعول الذى يهدم ما بناه مع كرومر ، كما أنه كان قد علم جورست العربية ، فلن يحتـــاج الى وسـيط بينه وبين المصريين كما كان الحال مع كرومر (٧٩) ·

ويذكر هارى فى مذكراته أنه لما وصل جورست الى مصر استدعى كبار الموظفين الانجليز ، وشرح لهم سياسته الجديدة ، وهى سياسة مخالفة للورد كرومر فقد ظهر للموظفين أن جورست يحبذ حكم مصر عن طريق الخديوى لا عن طريق قصر الدوبارة ·

وقد بهت الموظفون الانجليز وبدت الدهشة على وجوههم فلما خرجوا التفت اليه « جورست » وقال :

« ترى ماذا شعور المستمعين » ، فأجـــاب بويل بصراحة « شعور الذى أصيب بالنقطة » (٨٠) ·

ولا شك أن اجابة بويل تبين مدى ايمانه بسياسة كرومر الذي كان ساعده الأيمن هو وبقية موظفى الدار وفي بعض الأحيان كانت الخارجية البريطانية تستدعى السكرتير الشرقى بعد نقله من مصر أو اعتزاله الخدمة ، للرجوع الى البلاد للقيام بمهمة محددة

(★) بويل ظل السكرتير الشرقى فى دار المعتمد البريطانى ، ص ١٩٠٩ ·

(٧٩) آخر ساعة : ١٩٣٩/٥/٢١ ·

(٨٠) العدد نفسه ·

كما حدث في عام ١٩٢١ ، عندما استدعت الخارجيـــة البريطانية سكرتيرها الشرقي الســـابق هاري بويل وطلبت اليه ان يدرس الموقف السياسي عن كثب ، ويقدم تقريرا عن رغبات المصريين ـ سبق الاشارة • مما يدل على ثقة الخارجية بسكرتيرها الشرقي ومعرفته التامة بأحوال البلاد وبالمصريين ، الى حد استدعائه بعد ١٢ عاما من رحيله عن مصر ، على الرغم من عدم ترحيب مندوبها السامي وموظفي داره لوجوده بمصر ، ويذكر بويل أنه في أثناء قيامه بمهمته كان كلمـــا يذهب لمكان يجد العرائض في انتظـاره من المصريين (٨١) ، وأن عشرات من الأعيان والسياسيين قد أتـــوا اليه • وعلى أية حال فقد أدى مهمته التي كلف بها ، وقدم تقريره الى حكومته والى دار المندوب السامي بالمعلومات التي حصل عليها نتيجة مقابلته بالسياسيين المصريين وعلى رأسهم سعد وعدلي (*) •

ويوضح السكرتير الشرقي رونالد ستورز الذي عمل في مصر ١٤ عاما (٨٢) ، في مذكراته طبيعة عمل السكرتير الشرقي ، فيقول انه في الوقت الذي كان مصير مصر السياسي محل القرار والاعلان ، فقد وقف ضد الضم وانحاز الى الحماية (٨٣) • مما يعنيه ذلك أنه في مسألة ضم مصر أم اعلان الحماية عليها كان للسكرتير الشرقي دوره ورأيه الذي تغلب باعلان الحماية •

وفي موضع آخر تحدث السكرتير الشرقي ستورز عن عملية التغيير التي سوف تطرأ على دار المندوب السامي في مصر بعد اعلان الحماية ، وعن مهمة السكرتير الشرقي فيصف الدار بأنها كانت

---

(٨١) انظر آخر ساعة : ١٩٣٩/٤/٢ •

(★) انظر الفصل الرابع •

(٨٢) الأهرام : ١١٣٥/٧/١٧ •

(٨٣) انظر : Storss, op. cit., p. 137.

اقرب الى سفارة او بعثة دبلوماسية منها الى قنصلية عامة . وكانت تصدر للوزراء وسائر الادارات المالية تعليماتها وكانت أشبه بعنق الزجاجة ، التي ينبغي أن تمر بها أى تنظيمات تخص الحكومة المصرية (٨٤) .

ويصف ستورز ذلك بأنه كان متعبا بالنسبة للعاملين فى هذه الدار ، وكان هذا جنون ، فمثلا مدير مصلحة الصحة العامة كان عندما يصدر مشروع لاصلاح الصحة عليه ان يأخذ رأى المندوب السامى من خلال احد سكرتيريه ، والذى يمكن ان يستشار فى مشروعات متعلقة فى البريد أو الزراعة أو التعليم ، وعندما يتصل المدير تليفونيا فى صباح اليوم التالى ليطرح سؤالا أو يقترح تعديلا . ويكون الموظف الذى قدم له المشروع غير موجود ، ويرد عليه موظف آخر لا تكون لديه فكرة عن المشروع فعليه أن يشرح له المسألة من بدايتها مما كان يسبب ضياعا فى الوقت وتقديم الشروح المضادة بدلا من أن يوكل للموظفين البريطانيين والمصريين بتصريف أمور ادارتهم .

وأوضح ستورز السكرتير الشرقى بأن هذا النهج قد أدى الى مضاعفة عمل السكرتير الشرقى ، والذى كان العضو الدائم من أعضاء هيئة المندوب السامى (٨٥) .

كان من عادة الموظفين البريطانيين الذين سبق لهم العمل فى مصر أن يكتبوا مذكراتهم (*) ، ويقومون بالكتابة فى الصحف

---

(٨٤) Storss : Op. Cit., p. 143.

(٨٥) Ibid.

(*) مثل مذكرات رونالد ستورز — مذكرات جرافتى سميث الشرق المشرق — مذكرات هندرسون الماء تحت الكبارى .

لابداء آرائهم فى الموقف السياسى فى مصر وغيرها من الشئون الاقتصادية ـ حتى فى نظام الرى او وضع الموظفين الانجليز فى مصر · واذا سنحت لهم الفرصة فى حفل ما يقومون بالحديث عن الشئون المصرية ولم يخل السكرتيرون الشرقيون من ذلك ·

ففى حفل أقامه عزيز عزت مفوض مصر فى لندن ، خطب السير رونالد ستورز فذكر أن عمله فى مصر يرجع الى أيام اللورد كرومر ، وهى الايام التى ينظر اليها الانجليز وأصدقاؤهم بعين الفخر العظيم ، ثم امتدح هذا العصر ووصفه بأنه كان عصرا عظيما يجدر بهم الا ينكروه ويمتدح عهد اللنبى ويصفه بالادارى البارع وأنه جعل اسم انجلترا محترما ومحبوبا فى عهد ادارته المدنية (٨٦) ·

ويتحدث مستر ستورز عن العمل فى الشرق وكيف أن الشرق مدرسة لا ينال الطالب فيها شهادته ، وأن على الانجليز أن يذكروا أنهم لن ينالوا شهاداتهم ، والا تدعوا بأنهم خبيرون فى الشئون الشرقية ، فليس ثمة من يصبح أن يسمى خبيرا شرقيا (٨٧) ·

وفى عام ١٩٣٥ أقامت الغرفة التجارية الأمريكية مأدبة غداء تكريما للسير ستورز وتحدث السكرتير السابق ، بأن بريطانيا قد أعطت مصر الكثير من الاستقلال والحكم الذاتى ولن الأحوال فيها ليست سائرة الى الأحسن ، كما انه وقد توارى البريطانيون من على المسرح فان الجاليات الأجنبية فى مصر ستأنف كثيرا

---

(٨٦) الاهرام : ١٩٢٤/٦/٢٧ خطبة المستر ستورز ·

(٨٧) الدورية نفسها والعدد ·

على أى تخلص متسرع أو قرار عنيف قامت به بريطانيـــا من مصر (٨٨) ٠

ونتيجة لسلطة السكرتير الشرقى الكبيرة التى كان يتمتع بها فى مصر ، استطاع رونالد ستورس منع سير العربات من أمام منزله فى اثناء الحفلات الموسيقيه التى يقيمها فيه ، بل كان يقوم أحد رجال البوليس بالعدو وراء الكلاب حتى لاتعكر بنباحها على حد قوله صفو الحفلات الموسيقية التى يقيمها (٨٩) !! ٠

ولان من صميم عمل السكرتير الشرقى معرفة آراء المصريين وأفكارهم حدثت أزمة بين دار المندوب السامى ووزارة عدلى من جهة وبين وفد أسيوط والمصريين من جهة أخرى ٠ فقد حدث أن ذهب وفد أسيوط الى دار المندوب السامى لابلاغها بخبر المهمة التى قد قدموا من أجلها الى العاصمة ، فما كان الا أن تبسط معهم كين بويد السكرتير الشرقى وقتئذ ، ودار بينهـــم حديث فى الشئون العـــامة (٩٠) ٠

صرح بويد لهم ان الحـــكومة البريطانية ، ترفض الغـــاء الأحكام العرفية قبل أن يتحقق نظام الحكم الذى يقوم مقامه فى مصر ، فلما سئل كيف أجازوا لعدلى أن يعد الأمة فى بيانه الوزارى بالغاء الأحكام العرفية ، نفى السكرتير الشرقى أنهم صرحوا لعدلى بأن يعد بأى شىء كان وأنهم لم يتدخلوا فى وضع بيان الوزارة ٠

---

(٨٨) نفسها : ١٩٣٥/٧/١٧ ٠

(٨٩) آخر ساعة : ١٩٣٩/٢/١٢ ٠

(٩٠) المقطم : ١٩٢١/٦/٤ ٠ الأهرام : ١٩٢١/٦/٤ ٠

ولما اراد الأسيوطيون التأكد من هذا الأمر ، سألوا بويد صراحة ، هل يستطيعون أن يفهموا من ذلك أن عدلى وعد الأمة بالغاء الأحكام العرفية بغير وعد من السلطة الانجليزية ، فأجابهم بأنهم يمكنهم أن يفهموا ذلك تماما .

فما كان من وفد أسيوط الا أن نشر هذا الحديث فى جريدة النظام الأمر الذى أحدث احراج للوزارة العدلية . مما ادى بها وبالسكرتير الشرقى الى محاولة نفى وتكذيب ما جاء على لسان بويد لوفد أسيوط .

فقد ذهب توفيق دوس من أنصار الوزارة العدلية ، وأجرى حديثا مع السكرتير الشرقى فسأله عن قوله انه لم يطلع على بيان الوزارة قبل اعلانه الا بنصف ساعة ، وأنه لم يحصل اتفاق بين الوزارة وبين دار المندوب السامى على رفع الاحكام العرفية ، وأنه لا يمكن رفعها قبل اتمام المفاوضات ولكن عدلى يكن رئيس الوزراء صرح بأنه قد حصل الاتفاق كتابة مع دار الحماية على رفع الأحكام العرفية ، فيما يختص بالأمن العام والمحاكمات الجنائية مع بقائها فيما يتعلق بالأنظمة الأخرى التى ترتكز على القانون العربى وبيع أملاك الأعداء (٩١) .

وواصل توفيق دوس سؤاله بطلبـــه الى السكرتير الشرقى اظهار الحقيقة ؟ فأجاب المستر كين بويد أنه دهش لأن محدثه لم يقل له أنه يريد نشره ، ولم يعرضه عليه قبل نشره لتصحيحه كما هى العادة المتبعة فى مثل هذه الحالة ، وأنه لو عرضه عليه لأصلح الكثير من الأخطاء التى وردت فيه ، كما انه قد حذفت من

(٩١) نفسها : ١٩٢١/٦/٣ .

الحديث عديد من الجمل المهمة ، وأرجع بويد ذلك الى أن الحديث قد جرى باللغة الانجليزية التى قد لا يجيدها محادثه (٩٢) ٠

وعن بيان الوزارة قال السكرتير الشرقى ان حكومة بريطانيا لا تتداخل مطلقا فى أعمال الوزارة ، التى لها مطلق الحرية فى عمل برنامجها والسير فى مهمتها التى دعيت اليها بكل الوسائل التى تراها لمصلحة بلادها فانهم قد أطلعوا على ذلك البرنامج قبل اصداره بنصف ساعة اذا كان من الطبيعى تبليغه لهم قبل اصداره (٩٣) ٠

أما عن الأحكام العرفية فقد ذكر أن الوزارة قد أتعبتهم فى طلب رفعها ، وهى قسمان ، قسم يهم المصريون وهو ما يختص بالمحاكمات وأوامر القائد العام المختصة بالأمن العام وبالتداخل فى حرية الشعب المصرى ، وهذه قد اتفقوا مع الوزارة على رفعها ٠ وانهم كانوا فى نيتهم بالفعل الغاءها لولا اندلاع المظاهرات ، وأنه عندما تهدأ الحالة فى مصر ، سيتمكنون من تنفيذ ذلك ٠

أما القسم الثانى فلا يهم المصريين ولكنه ضرورى لتنفيذ معاهدة الصلح من جهة والتشريع من جهة أخرى ، فان مصر كانت تابعة لتركيا وللأجانب حقوق فى التشريع فلا يستطيعون تنفيذ القوانين عليها ، الا ببقاء الحكم العرفى واستبداله مما يحل محله بعد المفاوضات وغير ذلك (٩٤) ٠

---

(٩٢) المقطم : ١٩٢١/٦/٣ ٠
(٩٣) العدد نفسه ٠
(٩٤) العدد نفسه ٠

وعندما سئل السكرتير الشرقي عن الحديث الذي نسبه وفد طنطا لرشدي باشا والذي نفاه ، حول ما إذا كانت انجلترا لا تقبل سعد باشا رئيسا للمفوضين ، وهل تتداخل في تعيين المفوضين نفى كين بويد ذلك مؤكدا أن انجلترا لن تتدخل في تعيين المفاوضين لأن ذلك من حق السلطان وحكومته دون سواهما ، ونفى ما ذكرته « الغازت » أن عدلي لم يتمكن من عرض أسماء المفاوضين على اللنبي نتيجة لمرضه ، فتأخر لذلك تعيينهم ، وأنه حدث ذلك نتيجة لأن اللنبي كان بالفعل مريضا ، وكان عدلي لم يعين المفاوضين بعد ، فربط الكاتب بين هذين الحديثين رغم أن لا علاقة لهما ببعض . ورفض كين بويد رأى المصريين بطلب عقد جمعية وطنية لاختيار المفاوضين ، لأن في البلد حكومة نظامية يجب أن تتبع قوانينها وأنظمتها ، حتى تحل محلها قوانين وأنظمة أخرى ، وأن انجلترا لن تسمح بعقد هذه الجمعية ، لأن معناه اعطاء مصر نظاما ليس لها الآن قبل حصول اتفاق بين البلدين (٩٥) .

وقد سئل السكرتير الشرقي أيضا عن جريدة الاجبسيان غازيت وهل هي لسان حال دار المندوب السامي ؟ .

فأجاب انها ليست لسان حال دار المندوب السامي ولا علاقة لهم بها ، وهي لا تعبر الا عن رأى محرريها وهي وحدها تتحمل مسئولية ماتقول .

وفي سؤال أخير عن مسالة الاسكندرية ، وأن ليس لها علاقة بالحركة الوطنية ، وان يكون قد بلغ حكومته ما يعتقد في ذلك خدمة للحقيقة ولمصر . اعتذر كين بويد عن قول كلمة في

---

(٩٥) العدد نفسه .

موضوع مطروح أمام التحقيق ، بأن المحكمة ستقول كلمتها ويكون حكمها اذ ذاك اعلانا للحق (٩٦) .

وقد سمح السكرتير الشرقى بنشر هذا الحديث بعد أن اطلع عليه . وقد رد الوفد الأسيوطى على هذا الحديث ، بأن السكرتير الشرقى كان يعلم انهم موفدون اليه من جماعة كبيرة تمثل مديرية اسيوط كلها ، وأنهم كانوا مكلفين بداهة بابلاغ حديثه لزملائهم جميعا ، كما كانوا مكلفين باذاعته على أهالى المديرية جميعها ومن أجل ذلك نشروا الحديث وأنهم راعوا الدقة المتناهية فى الرواية ، ومع ذلك فقد اتهمهم السكرتير الشرقى بعدم اجادتهم للغة الانجليزية ، وهذا غير حقيقى (٩٧) .

وانهم قد اهتموا اهتماما كبيرا بمعرفة رأى السكرتير الشرقى فى مسألة الغاء الأحكام العرفية ، عندما اتضح لهم من حديثه أن هذا الرأى يتناقض مع بيان الوزارة ، لذلك ألقوا عليه ثلاثة أسئلة ، أجاب عنها اجابة صريحة واضحة .

وانهم قد سمعوا للمرة الأولى بالتفرقة بين الأحكام العرفية المتعلقة بالأمن العام وغيره فى حديث رئيس الوزراء مع وفد أسيوط الثانى .

كما أن السكرتير الشرقى قد أخبرهم فى أثناء المقابلة أن له أصدقاء كثيرين فى أسيوط منهم الأستاذ توفيق دوس المحامى ، أى الذى أجرى معه الحديث الثانى والذى نفى فيه ما قاله فى حديثه الأول (٩٨) .

---

(٩٦) العدد نفسه .

(٩٧) الأهرام : ١٩٢١/٦/٤ . المقطم : ١٩٢١/٦/٤ .

(٩٨) الأهرام : العدد نفسه المقطم : العدد نفسه .

والى جانب العلاقات التى يقيمها السكرتيرون الشرقيون مع المصريين سواء من السياسيين أو من الأعيان كانت أيضا تربطهم علاقات بالأحزاب المصرية ، فقد اشتهر عن المستر فرنس السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى علاقاته الوطيدة بالأحرار الدستوريين ، كما اشتهر « كير » (*) مستشار الدار بعلاقاته الطيبة مع الوفد (٩٩) ·

وكما هو معروف من احتضان اللنبى لرجال حزب الأحرار الدستوريين ، ووضع آماله فى هؤلاء الرجال لتحقيق التسوية المرتقبة واصدار تصريح ٢٨ فبراير (١٠٠) ·

كان المستر « فرنس (**) » « Furness » السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى على علاقة وثيقة بهؤلاء مما يمكن أن نطلق عليه « مهندس » هذه العلاقة ، فكان له أصدقاؤه العديدون منهم بهدف الاستعانة بمعلوماتهم واخبارهم على تسيير الأمور أو حل المشاكل ·

وقبيل تشكيل حزب الأحرار الدستوريين ، كان رجاله متعجلين الوصول الى الحكم فطلبوا المساعدة من المندوب السامى عن طريق حافظ عفيفى أحد رجالهم الذى أخبر « فرنس » السكرتير الشرقى ، حيث أعرب عن أمله فى أنه اذا حدث تغيير وزارى أن

(*) انظر د· عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، الفصل الرابع سعد زغلول رئيسا للوزراء ·

(٩٩) د· أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٥٢ ·

(١٠٠) الاتحاد : ١٩٢٧/١/١٩ ·

(**) عين المستر فرنس ـ سكرتيرا شرقيا فى الدار عام ١٩٢٣ انظر كوكب الشرق : ١٩٢٦/٤/٥ ونبذة عن « فرنس » تعليمه ووظائفه ·

يكون عدلى يكن هو رئيس الوزراء المقبل ، ونقل السكرتير الشرقى هذا بالطبع الى المندوب السامى (١٠١) .

وكان عمل السكرتير الشرقى أيضا اعداد بيان عن موضوع ماسواء سياسيا أو اقتصاديا . فقد طلب من المستر فرنس السكرتير الشرقى والمستر كير اعداد بيان بشأن ترك الموظفين البريطانيين خدمة الحكومة المصرية ، وعدد هؤلاء الذين يعملون فى الحكومة ، وعدد الحالات المرفوع أمرها الى الوزارة المصرية ، ثم أخيرا عدد من استقر الأمر على تعويضـهم بشـكل نهائى من جانب الحكومة المصرية (١٠٢) .

وأحيانا ما كان يذهب السـكرتير الشرقى بصحبة المندوب السـامى لمقابلة شخصية مهمة كمقابلة لويد وفرنس السـكرتير الشرقى للملك فؤاد مقـابلة خصوصـية تحدثوا فيها فى مسـائل عامة (١٠٣) .

وفى أثناء الأزمة التى قامت حول رغبة سعد زغلول فى تولى الوزارة سنة ١٩٢٦ قابل المسـتر سمارت السـكرتير الشرقى ، سعد زغلول فى منزله مقابلة طويلة دامت نحو السـاعة لإبلاغه دعوة اللورد لويد لتناول الشاى معه فقبل سعد الدعوة (١٠٤) . وفى خلال هذا اللقاء جرى بينهما حديث حول جهود لويد فى حل الأزمة الداخلية ، ومنها ابعاد حسن نشـأت عن السراى واعادة

---

(١٠١) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١٠٢) انظر. F.O. 141/484 Uerr and Furness to F.O. 23 Dec., 1922

(١٠٣) الاهرام : ١٩٢٥/١٢/٢٩ ، ١٩٢٥/٦/٢ مقابلة صدقى وزير الداخلية للمستر فرنسيس السكرتير الشرقى .

(١٠٤) نفسها : ١٩٢٦/٥/٣١ .

قانون الانتخاب الصادر فى ١٩٢٤ ، ثم تأخير النظر فى الميزانية الى حين عقد الانتخابات كرغبة الأحزاب المؤتلفة (١٠٥) . ويتضح من ذلك أن زيارة السكرتير الشرقى لمسئول مصرى كبير سواء كان يعمل وزيرا أو يعمل فى الديوان الملكى وغيرها ، أو لاحد من السياسيين من رجال الأحزاب المختلفة وغيرهم كان يعنى أن المقابلة بخصوص بعض الشئون السياسية المصرية باعتباره انه السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى ، ولو كانت المقابلة لغير ذلك لكان الزائر أحد رجال السكرتيرية العادية لا السكرتير الشرقى (١٠٦) .

فعندما يستقبل اسماعيل صدقى وزير الداخلية ، المستر فرنس السكرتير الشرقى فى دار المندوب السامى (١٠٧) ، فان ذلك معناه أنها بغرض سياسى وأنها لو كانت لغير ذلك لكان الزائر أحد رجال السكرتيرية العادية ، كالمستر ويجن (*) مثلا أو غيره . وأن اختلفت آراء وسياسة السكرتير الشرقى مع آراء وسياسة المندوب السامى فانه ينقل من مصر . كما حدث عندما اعتزل المستر فرنس السكرتير الشرقى الخدمة ليتولى وظيفة أخرى فى بلاده (١٠٨) ، حتى قيل أن أحد موظفى دار المندوب السامى سيسافر معه ، ولهذا السفر أسباب متعلقة بأسباب الاستقالة (١٠٩) .

---

(١٠٥) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٧٧ وكان ذلك بمناسبة وساطة قام بها فارس نمر صاحب جريدة المقطم .

(١٠٦) المقطم : ١٩٣٥/١/١٣ .

(١٠٧) الأهرام : ١٩٢٥/٦/٣ .

(*) ويجن ـ السكرتير الثالث بدار المندوب السامى .

(١٠٨) كوكب الشرق : ١٩٢٦/٣/١٢ .

(١٠٩) نفسها : ١٩٢٦/٣/١٥ .

وقد قيل ان خلاف فرنس السكرتير الشرقى (*) ، مع رئيسه المباشر والمندوب السامى تعود الى اخراج نشأت من السراى ، حيث أنه سعى لدى لويد سعيا متواصلا للعمل على اقصاء نشأت باشا ، وكان أكثر رجال الدار تأييدا لهذا العمل على وعد أن يلتئم شمل الدستوريين والاتحاديين من جديد فتعود الوزارة الزيورية الى ما كانت عليه قبل اعتزال عبد العزيز فهمى (١١٠) .

وتذكر صحيفة كوكب الشرق ، أن اللورد لويد قد انتظر انجاز الوعد الذى لم يتحقق وكان مسئولا عنه المستر فرنس ، وقد حدث بعد ذلك ما وسع هوة الخلاف بين وجهة نظر المندوب السامى ، ووجهة نظر سكرتيره الشرقى (١١١) .

وكان من النادر أن يغادر مصر مستشار دار المندوب السامى وسكرتيرها الشرقى فى الوقت نفسه بحكم ما لمنصبيهما فى الدار من أهمية قصوى .

فقد جرت العادة أن تختلف مواعيد الاجازة السنوية لكل منهما بحيث يبقى أحدهما فى مصر فى حالة غياب الآخر . مثلما حدث عندما سافر المستر كير Kerr مستشار الدار فى مايو باجازة شهرين ، فى حين تحدد ميعاد اجازة المستر بوندى السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى فى منتصف أغسطس أى بعد عودة كير (١١٢) .

(*) نفسها ١٩٢٦/٣/٥ انظر نبذة عن (فرنس) وعين سكرتير شرقى فى عام ١٩٢٣ .

(١١٠) العدد نفسه .

(١١١) العدد نفسه .

(١١٢) الأهرام : ١٩٢٤/٥/١٥ .

وقبل أن ننهى الحديث عن السكرتيرية الشرقية لابد من الاشارة الى أن نظام الدعوات التى توجهها دار المندوب السامى للمصريين أو الأجانب لحضور موائد المندوب السامى على الغذاء أو على حفل شاى فقد كانت تقوم على أساس « القوائم » الموجودة عند السكرتيرية الخصوصية ، والسكرتيرية الشرقية (١١٣) .

وهذه القوائم معدة بأسماء الأعيان وكبار الموظفين والعظماء المصريين والأجانب الذين يدعون عادة ، ويندر أن يدعى أحد ما لم يكن قد كتب أسمه فى سجلات الدار لمناسبة من المناسبات . وفى الدار سجلان أحدهما تحت تصرف الزائرين تكون السكرتيرية مشتغلة بنقل الأسماء من الدفتر الآخر ، وتنقل الأسماء كل يوم وتعرض فى آخر النهار على المندوب السامى ليطلع عليها لاسيما أسماء الانجليز الذين يزورون مصر حتى اذا كان من بينهم من يجب دعوته الى الدار أرسلت اليه دعوة للعشاء أو الغداء والسكرتيرية الشرقية هى التى تقترح أسماء المدعوين من المصريين لمعرفتها لهم وللمناسبات التى يمكن دعوتها فيها (١١٤) .

رابعا : السكرتير التجارى :

قضت صيغة العلاقات التجارية بين الدول بان توجد كل دولة فى سفاراتها بالبلاد الأجنبية الى جانب رجال السياسة والدبلوماسية الذين يعنون بالروابط السياسية ، ملحقين تجاريين تكون مهمتهم دراسة الأحوال التجارية وتشخيص المركز التجارى للبلاد التى يوجدون فيها ، وفى ضوء معلوماتهم وبياناتهم يكون التعامل التجارى بين تلك البلاد والبلاد التى يمثلونها وعلى أساس

---

(١١٣) المقطم : ١٩٣٥/١/٢٥ .

(١١٤) العدد نفسه .

تقاريرهم التى يقدمونهـا لحكوماتهم ، تقـدم تلك الحكومات على توسيع أو تضييق نطاق التجارة الخارجيـة تبعا لاطمئنان رءوس الأموال أو قلقها (١١٥) ٠

وعلى ذلك فقد وصفت جريدة الشعب عمل السكرتير التجارى فى دار المندوب السامى ، بأنه يدرس حالة مصر الاقتصادية ليكون تقريره هاديا للبريطانيين فى معاملاتهم التجارية والمالية والاقتصادية مع المصريين حتى لا يقامروا برءوس أموالهـم ، أو يتورطوا فى معاملات مالية لا تجلب لهم الا الخسـارة ولذلك فهو يصور الحالة لحكومته تصويرا صادقا (١١٦) ٠ ومع الوضع فى الاعتبار مركز بريطانيا السياسى فى مصر ، يمكننا أن نفهم عمـل السكرتيرية التجارية فى مصر ٠

كان هنـاك تقرير سنوى للسكرتير التجارى بدار المندوب السامي عن الحالة الاقتصادية والمالية فى مصر ، كان يرفعـه الى مصلحة التجارة وراء البحار ، وكانت دار المندوب السـامى تقوم بتوزيعه على وزارات الحكومة ومصالحها كمـا كانت الصـحف المصرية تقوم بنشره (*) ٠

ولو تناولنـا تقـرير المستر مولك Moulock الملحـق التجاري بدار المندوب السامى لوجـدناه قد تناول على سبيل المثال الحديث عن الحالة الاقتصـادية والماليـة والتجارية مع الدول الأجنبية ، والثروة الأهلية وميزانية الحكومة المصرية عن عام ١٩٣٦

---

(١١٥) الشعب : ١٩٣١/١١/٢١ ٠

(١١٦) العدد نفسه ٠

(*) انظر الأهرام : ١٩٣١/١١/٢٠ ، ١٩٣٢/٦/١ ، ١٩٣٣/١١/٢٣ ٠

وعقد فصلا آخر تحدث فيه عن سياسة الحكومة المالية والاقتصادية والرى وتحسين الموانى وعلاقتـــه بتوسيع نطـاق الاتجار وحركة الملاحة التجارية والتشريع الزراعي وفى مقدمتـه مشروع النقابات الزراعية (١١٧) ٠

وتكلم المستر مولك عن تدخــل الحكومة فى سوق القطن وقال ان الحكومة تتدخل بسبب الضغط عليهـا من جانب النقابة الزراعيـة حين تهبط اســعار القطن وقال أن الحكومة اشــترت خمسة آلاف بالة وعلى الرغم من هذا فان الأسعار هبطت فاشترت ستة آلاف بالة أخـرى ، وبعد أن أشار الى استمرار الهبوط فى الاسعار قال ان النتائج المعدلة من دخول الحكومة السوق لم تؤد الى الغرض المقصود ٠ وعلقت الأهرام أن التقرير فى مجمـوعه عبارة عن احصـــاء وبيـــانات ولا يشتمل على تعليقات وابـداء آراء خاصة (١١٨) ٠

وقبل أن ننهى الحديث عن هيئـة دار المندوب السامى ونظام العمل فيها وجب الاشـــارة الى ادارتين مهمتين كانتـا تمد الدار بالمعلومات السياسية قبل الحرب وبعده وأن كانت بصورة أخرى وهما ادارة الأمن العام فى وزارة الداخلية والثانية ادارة مخابرات الســـودان ٠

ففى رسالة من اللورد اللنبى الى حكومته يوضح عمل هاتين الادارتين بقوله ، « شدت مسألة اقامة تنظيم جيد للعمل المخابراتى سواء على مستوى مصر أو على مستوى الشرق الأوسط الاهتمامات « هنا » وذلك بهدف مواجهة الاحتياجات المتزايدة (١١٩) ٠

---

(١١٧) الأهرام : ١٩٢٦/١٠/١٩ ٠

(١١٨) العدد نفسه ٠

(١١٩) F.O. 407/186 No. 120 Allenby to Curzon Feb. 26, 1920.

ويذكر المندوب السامي أنه قبل الحرب كان هناك ادارتان معنيتان بامداد دار المندوب السامي بالمعلومات السياسية :

اولاهما : ادارة الأمن العام في وزارة الداخلية ·

والثانية : ادارة مخابرات السودان « أيضا وكيل السودان ومقره القاهرة » ·

وكانت ادارة الأمن العـــام تعتمد لدرجة كبيرة على بوليس القاهرة والاسكندرية غير انها لم تكن قوية بدرجـة كافية تسمح لها بالتنسيق بين ادارتي البوليس واســـتخدام مصادر المعلومات المتاحة · أما مدير ادارة مخابرات الســودان فقد كان معنيا أكثر بالبــلاد المحيطة بمصر ، وظـل مقره بالقاهرة ، أما مكتب وكيل السودان فى القاهرة ايضا ، فلم يكن أبدا مكتب مخابراتى (١٢٠) · ثم تحدث اللورد اللنبى عن عمل مخابرات هيئة الأركان خـــلال الحرب فيذكر أنه فى اثناء الحرب لم تقم مخابرات هيئة الأركان فحسب بدورها كسلطة مركزية للبوليس وغيره من الادارات المدنية للمخابرات فى مصر ، وانما أيضا كمركز للمخابرات من كل المناطق التى وصلت اليها قوة الحملة المصرية ، ثم علق بقوله : « وليس من شك انه منذ حدث انقاص كبير فى فرع المخابرات الملحق بهيئة الأركان فى القيادة العامة لقوة الحملة المصرية فانه لم ينشأ تنظيم مركزى جديد يقوم مقامه (١٢١) ·

« كما أنه ولمواجهة الاحتياجات العاجلة لمصر فقد اتخذ اجراء تم من خلاله تنظيم التعاون بين ادارة الأمن العام مع سائر الادارات

---

(١٢٠) F.O. 407/186, No. 120 Op. Cit.
(١٢١) Ibir.

المكلفة بجمع المعلومات السياسية والتعامل مع النشاطات أو التركات المتعلقة بمصر ، وقد وافقت الحكومة المصرية على تحويل هذه الأعمال ، وباعتبار ان هذا العمل ذا طبيعة سرية تماما فان هيئة العاملين فيه كانت بريطانية بالكامل » .

ويذكر اللنبى أنه خارج هذا الاطار ما يزال هناك مكتب المخابرات الخاص لشرق البحر المتوسط ، وأن كانت الأعمال المسندة الى هذا المكتب لتصل بالدفاع عن مصر من أى تهديد خارجى وقد تعهدت وزارة الحرب البريطانية بتحويل هذا المكتب لفترة محدودة (١٢٢) .

وكان هناك تنظيم مؤقت « قسم من ادارة الأمن العام المشار اليها » ليتعامل مع الشئون الداخلية ، وتنظيم آخر تحت توجيه القيادة العامة لمواجهة أية اخطار خارجية .

وقد علق المندوب السامى على ذلك بأن هذه الترتيبات بطبيعتها مؤقته حيث ان تنظيم خدمات المخابرات فى مصر والشرق الأوسط كانت أحد اهتمامات لجنة ملنر ، وأنه سوف تتم اعادة النظر فيها من خلال هذه اللجنة مع سائر الأمور التى سوف يرفع بها تقرير للحكومة البريطانية وختم اللنبى بقوله ، « ان هذه الاجراءات المؤقتة المتخذة تواجه احتياجات الموقف » (١٢٣) .

وعلى أية حال فان وجود ادارة الأمن العام فى وزارة الداخلية ، وادارة مخابرات السودان ووكيل السودان ، وما يقدموه من خدمات لدار المندوب السامى ، يوضح لنا لماذا كان موجود فى

(١٢٢) Ibid.

(١٢٣) F.O. 407/186 No. 120, Op. Cit.

الدار قسم الحدود بين مصر والسودان ويبين لنـــا طبيعة عمله أكثر ، وماذا كان يمثله الميجور تويدى الذى هو همزة الاتصال بين الدار وهذه الادارات ٠

كما انه يفسر انشاء الادارة الأوربية رغم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والتى استمرت تمد دار المندوب السامى بتقرير عن الأمن العام والصلة التى بين ادارة الأمن العام ومدير الادارة الأوربيـــة التى خلفها انشـــاء هذه الادارة ومما يدل ان ادارة الأمن العـــام استمرت تمد ادارة المندوب السامى بتقاريرها عن الوضع السياسى فى مصر ما كتبه وزير الخارجية البريطانى لمندوبه الســـامى فى مصر ١٩ يناير ١٩٢٢ فكتب يقول :

« قرأت باستمتاع تقرير ادارة الأمن العام عن الوضـــع فى مصر فى الفترة بين ٢٢ و ٢٨ ديسمبر الماضى » (١٢٤) ٠

ثم يعلق على ذلك أن التقارير التى من هذا النوع تقدم فكرة عظيمة عن تطور الأحداث واتجاهات الصحافة والرأى العـــام فى مصر ، الا انها توضح ما يخص النشاطات السياسية دون تفسير ما تحت السطح (١٢٥) ٠

وفى المرحلة الحاليـــة رأى كيرزون أنه من المطلوب التعرف على اتجاهات الشخصيات المصرية ، ولكنـــه رأى أنه لا ينبغى أن يشمل بالضرورة أولئك العاملين فى المناصب الوزارية فحسب بل آخرين من السلطان والأمير عمر طوســـون ٠ ثم قال ومع تقـديره للصعوبات التى تعترض ذلك الا أن اتباع هذا الأسلوب ســـوف

---

(١٢٤) F.O. 407/192 No. 27 Curzon to Allenby Jan., 19, 1922.

(١٢٥) Ibid.

يساعده على تتبع المتغيرات المتلاحقة فى السياسة المصرية خاصة اذا ما بعث له بتقـــديرات للموقف فى رســـائله وعلى فترات متلاحقة (١٢٦) •

ويبقى الحديث عن أمور الدار من الداخل ، فقسم الأرشيف بها كانت له أهميته وخاصة عندما تكون هناك أحداث ســياسية مهمه ، ففى أثنـاء وجود دار المندوب السامى فى مقرها الصيفى بالاسكندرية عام ١٩٣٥ على سبيل المثال رأى المندوب الســامى ضرورة أن يسبق عودة الوزارة والرجوع الى مقـــره الأســاسى بالقاهرة نتيجة لوجود قسم الأرشيف هناك ، واضطرار مساعديه الى السفر لجلبها منها كلما احتاجوا لشىء فيها (١٢٧) •

وقد كان المكتب الخاص للمندوب السامى فى الدار ، والذى شــهد التاريخ العميق لمصر الحديثــة أكثر من أى مكان آخر فى القاهرة ، على عهد اللورد اللنبى هو الغرفة نفسها التى استخدمها مكتبــا جميع المعتمدين والمندوبين البريطانيين من اللورد كرومر وحتى السير وينجت (١٢٨) •

وتميزت دار المندوب السامى عن المفوضيات الأجنبية الأخرى بوجود الحرس البريطانى على أبواب دارها (١٢٩) وعن صــيغة كتابات دار المندوب السامى ، فيوجد بها موظفون ممكن تسميتهم بالمحررين ، لأن مهمتهم تكاد تقتصر على تحرير الخطابات والمذكرات والتبليغات •

---

(١٢٦) Ibid.

(١٢٧) المقطم : ١٩٣٥/١٠/٥ •

(١٢٨) الأهرام : ١٩٢٢/٥/٦ •

(١٢٩) المقطم : ١٦٢٥/٨/٢٣ •

وقد اشتهرت كتابات دار المندوب السامى بدقتها وطلاوتها مع الايجاز التام (١٣٠) .

وكان الورق الخاص الذى تستعمله دار المندوب السامى فى مكاتباتها له لون أزرق خاص (١٣١) .

وتكتب دار المندوب السامى جميع كتاباتها الى الحكومة المصرية باللغة الانجليزية أما مفوضيات الدول الأخرى فتكتب اليها بالفرنسية باعتبار انها اللغة الدولية (١٣٢) .

وبالنسبة لبريد دار المندوب السامى فقد كان الاتفاق المبرم بين مصلحة البريد وبين المفوضيات والقنصليات الأجنبية فى مصر ، أن تتقاضى الأولى ثلاثين جنيها سنويا فى مقابل نقل الرسائل البريدية العادية أو اعفائها من الصاق الطوابع اكتفاء بختم المفوضية أو القنصلية وقد حدث ان دار المندوب السامى أرسلت خطابا فى البريد المستعجل دون أن تلصق عليه طوابع بقيمة الأجرة المستحقة ، فلاحظت مصلحة البريد بعد أن رفع الأمر اليها أن هذا الحق غير مخول للدار بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما ، ولهذا قررت تحصيل الأجور الاضافية التى تنشأ عن ارسال مراسلات بالبريد المستعجل أو بالبريد الجوى (١٣٣) .

وعندما طلبت دار المندوب السامى الى مصلحة البريد الخاص بها ، سواء كان بطريق البحر أو بطريق الجو أو فى

---

(١٣٠) المقطم : ١٩٣٥/٩/١٨ .
(١٣١) نفسها : ١٩٣٥/١٠/٢٧ .
(١٣٢) نفسها : ١٩٣٥/٩/١٨ .
(١٣٣) الأهرام : ١٩٢٨/١٠/١١ .

السكة الحديدية ، أن يعين لها مندوبا من قبل الحكومة المصرية (١٣٤) .

رفضت وزارة المواصلات هذا الطلب ، لأن العادة المتبعة فى نقل البريد الخاص بالمفوضيات السياسية ، ان يكون المندوب من قبل المفوضية نفسها لا من قبل الحكومة المصرية (١٣٥) .

أما عن نفقات دار المندوب السامى ، ففى سؤال فى مجلس العموم البريطانى عن مقدار نفقات دار المندوب السامى فى القاهرة ، وعن عدد الموظفين فى سنة ١٩١٣ ـ ١٩١٤ ، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ (١٣٦) .

وقد رد المستر تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية بأن تكاليف دار المندوب السامى فى القاهرة ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ ، ومن جملتها ماهيات الموظفين كانت ١٢٢٦١ جنيها ، وقدرت هذه النفقات ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ بمبلغ ٢٧٢٨٧ جنيها ، وعن النفقات الطارئة ومن جملتها المنزل الذى يسكنه المندوب السامى فقد بلغت ٦٣٢٢ جنيها سنة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ، وذكر وزير الخارجية أيضا أن هذا المبلغ لا يحتوى النفقات الرئيسية التى بلغت ٣٢٩٥ جنيها سنة ١٩١٣ ـ ١٩١٤ أما فى سنة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ فانها بلغت ٩٤٣٤ جنيها .

وبالنسبة لعدد موظفى دار المندوب السامى أجاب تشمبرلين أن عدد كبار الموظفين ستة فى سنة ١٩١٤ فى حين يبلغ عددهم فى عام ١٩٢٥ عشرين (١٣٧) .

---

(١٣٤) نفسها : ١٩٢٧/٢/٢ .

(١٣٥) العدد نفسه .

(١٣٦) الأهرام : ١٩٢٥/٧/٢١ . الاتحاد : ١٩٢٥/٧/٢٢ .

(١٣٧) نفسها : ١٩٢٥/٧/٢١ .

وبالنسبة لعلاقة دار المندوب السامي بالمفوضيات الأخرى ، فقبل اعلان الحماية كان المعتمد البريطاني لا يستطيع رسميا تنفيذ مشروع أو اصدار مرسوم قبل الحصول على موافقة الوزراء المفوضين ، وعلى ذلك كان العميد وموظفو قصر الدوبارة يترددون على جميع حفلات رجال السلك الدبلوماسي حتى يوطدوا صداقتهم بممثلي الدول ٠

ولكن بعد اعلان الحماية لم يعد عميد قصر الدوبارة بحاجة اليهم حيث أصبحت سلطته مطلقة ، فانقطع الموظفون تدريجيا عن زيارة المفوضيات الأخرى والاختلاط بالأجانب في مصر (١٣٨) ٠

وقد ذكرت المقطم هذا المعنى نفسه بان المندوبين الساميين الذين تعاقبوا على مصر بعد الحرب قد جروا على خطة عدم قبولهم للدعوات في دور الوزراء المصريين أو في دور وزراء الدول الأجنبية المفوضيين (١٣٩) ٠

ولكن ليس معنى ذلك عدم قبول المندوبين الساميين للدعوات التي توجه لهم على وجه الاطلاق ٠٠ ويؤكد على ذلك مذكرات مارتن هاول التي يذكر فيها انه في أواخر عام ١٩٢٢ بعد اعلان الاستقلال ، أقام مأدبة عشاء رسمية كان في مقدمة الذين دعاهم واصف سميكة وزير المواصلات في ذلك الوقت واللورد اللنبي المندوب السامي ٠

ويذكر مارتن هاول أنه أمر بترتيب مقاعد المدعوين والمدعوات حول المائدة فأجلس الوزير المصري في مقعد الشرف في المأدبة على

---

(١٣٨) آخر ساعة : ١٩٢٩/٢/٥ ٠

(١٣٩) المقطم : ١٩٢٤/١١/٣٠ وتنكر ان لورين هو الذي شذ عن هذه القاعدة ومع ذلك فانه لم يشذ عنها الا بعد قرار حكومته بتعيينه سفيرا لبلاده في تركيا

يمين قرينته فى حين أجلس اللورد اللنبى فى المكان الثانى أى فى المقعد الذى على يسار قرينته (١٤٠) ·

ويعلق هاول بأن عمله هذا قد آثار ضجة كبيرة فى الدوائر السياسية والاجتماعية وكان مبعث انتقاد فى دوائر أخرى ، رغم صحته من جهة البروتكول بعد التصحيح الجديد لوضع مصر السياسى الذى نالته باعلان استقلالها ، وانه قد قابل اللورد اللنبى واشار الى حكاية جلوسه فى المحل الثانى بعد الوزير المصرى ، وأبلغه أن قرينته قد خشيت أن يكون اللورد قد تأثر من هذا الترتيب فى المقاعد (١٤١) · فأجابه اللنبى « قل لمسز هاول أننى لم أقم أى اعتبار لهذه المسألة التافهة ، وأنا أعتقد أن المقعد الذى أعطيتموه لى فى هذه المادبة ، هو المقعد الصحيح لى بعد الانقلاب السياسى الذى حدث فى مصر » (١٤٢) ·

وكان لدار المندوب السامى قائمة بأصدقائها من المصريين ويرثها مندوب سامى عن مندوب ، وللمندوب الجديد أن يضيف الى هذه القائمة أسماء الأصدقاء الذين يتجددون على يديه (١٤٣) ·

وكان أصدقاء الدار من جميع الطبقات وينقسمون الى قسمين : قسم الأصدقاء المؤقتين الذين يؤدون أو ينتدبون لتأدية خدمة معينة ينالون عليها الأجر أو الشكر وينتهى الأمر ، وقسم الأصدقاء الدائمين ، وكان اسم عبد الرحيم الدمرداش (*) باشا

---

(١٤٠) آخر ساعة : ١٩٣٥/١٢/٨ ·

(١٤١) العدد نفسه ·

(١٤٢) العدد نفسه ·

(١٤٣) آخر ساعة : ١٩٣٥/٤/٢٨ ·

(★) منحته الحكومة البريطانية لقب سير · انظر المصدر السابق ·

يمثل دائما رأس قائمة أصـــدقاء دار المندوب السامي ، وكانت الدار تعتمد عليه في كثير من تحرياتها في الدوائر المصرية العليا ، وكانت تبعثه وسيطا لجس النبض في بعض الأحيان ، ثم يعود بالخبر اليقين ، ومن رجال الدين من اصدقاء الدار كان الشيخ محمود الغنيمي التفتازاني وترجع صداقته بالدار الى زمن بعيد (١٤٤) ٠

وأخيرا وقبل أن ننهي الحديث عن دار المندوب السامي وجب الاشارة الى كيفية اعداد التقارير السنوية ٠

فقد كان المعتمدون البريطانيون كل عام يصـــدرون تقريرا تحت عنوان المالية والادارة في مصر ، اســـتمرارا لسياسة كرومر في اصدار تقرير سنوى تحت هذا الاسم ، فاستمر يصدر بانتظام على عهود كل من كرومر وجورست وكتشنر ٠

وان كان من الملاحظ أن هذه التقارير قد اختلف حجمها بين معتمد بريطاني ومعتمد آخر حينما كان حجمها كبيرا في عهد كرومر الذى كان يهتم بالتفاصيل الصغيرة قل حجمها في عهد جورست ، ثم أصبح حجمها صغيرا في التقريرين اللذين وضعهما كتشنر في عامي ١٩١٢ ، ١٩١٣ ٠

وقد انقطعت هذه التقارير عن الظهور نتيجة لظروف الحرب العالمية الأولى ، ولم يصـــدر في عهـد المندوبين الساميين الثلاثة مكماهون وونجت واللنبى ، وحتى اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ سوى ثلاثة تقارير وقد صدرت جميعها في عهد اللنبى ٠

---

(١٤٤) آخر ساعة : العدد نفسه ٠

التقرير الأول (١٤٥) :

الذى تناول الفترة بين عامى « ١٩١٤ ـ ١٩١٨ » فترة الحرب العالمية الأولى وضم تسعة فصول كانت على النحو التالى ٠

١ ـ سياسى وعام ٠
٢ ـ المالية ٠
٣ ـ الزراعة ٠
٤ ـ الأشغال العامة ٠
٥ ـ التعليم ٠
٦ ـ الداخلية ٠
٧ ـ العدل « الحقانية » ٠
٨ ـ المواصلات ٠
٩ ـ الأوقاف ٠

وبينما كانت التقارير السابقة تخلو من أى قسم سياسى . أو يكون فيها قسم سياسى أحيانا مثل التقرير الذى وضعه كرومر ١٩٠٦ قبيل رحيله من البلاد ، فان التقرير الأول الذى عالج هذه الفترة كان فصله الأول سياسيا وقد تناول عديدا من العناصر ٠

١ ـ الغاء السيادة التركية ٠
٢ ـ الوزراء المصريين ٠
٣ ـ العلاقات السياسية بين بريطانيا العظمى ومصر ٠
٤ ـ الجمعية التشريعية ٠
٥ ـ الأحكام العسكرية ٠
٦ ـ الامتيازات ٠

---

(١٤٥) F.O. 407/190, No. 26 annual Report on Egypt and the Soudan.

٧ ـ اللاجئون الروس ٠
٨ ـ محاكمة المؤامرة الكبرى ٠
٩ ـ اللجان ٠
١٠ـ مكتب التوظيف المدنى ٠
١١ـ المدارس الانجليزية فى مصر (١٤٦) ٠

والتى شغلت ٥٢ صفحة من مجموع الصفحات البالغة ١٤٤ أى أكثر من الثلث ٠ والواضح أن السبب فى تخصيص كل هذه المساحة الكبيرة للشئون السياسية فى تقرير سنوات الحرب انما يعود الى أهمية الأحداث التى جرت فى تلك الفترة والى انقطاع صدور التقارير بامتدادها ٠

التقرير الثانى (١٤٧) :

وهو الذى تناول عام ١٩١٩ وكان تقريرا قصيرا لم يزد عن ٣٤ صفحة وضم ثمانية فصول :

١ ـ المالية

١ ـ الوضع المالى والاقتصادى ٠
٢ ـ النقد Currency.
٣ ـ مالية الحكومة ٠
٤ ـ ميزانية ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ ٠
٥ ـ الدين المصرى
٦ ـ وزارة المالية ٠

---

(١٤٦) F.O. 407/190 No. 26, Op. Cit.

(١٤٧) F.O. 407/186 Enc. in No. 325 Report on Egypt for 1919. pp. 317-350.

٧ ـ الضرائب المباشرة

٨ ـ التجارة والجمارك ·

٩ ـ أملاك الدوله State Domain

١٠ ـ السواحل والميادين ·

١١ ـ ادارة المساحة ·

١٢ ـ ادارة المناجم ·

١٣ ـ ادارة معامل التحليل ·

١٤ ـ ادارة الاحصاء ·

٢ ـ الزراعة

١٥ ـ عام ·

١٦ ـ القطن ·

١٧ ـ المحصولات الأخرى ·

١٨ ـ الخدمة البيطرية ·

١٩ ـ الآفات ·

٢٠ ـ التعليم الزراعى والبيطرى ·

٣ ـ الأشغال العمومية

٢١ ـ الرى ·

٢٢ ـ الادارة الميكانيكية ·

٢٣ ـ ادارة المباني الحكومية ·

٢٤ ـ ادارة المجارى ·

٢٦ ـ ادارة الطبيعة ·

٢٥ ـ خدمات مدينة القاهرة ·

٢٦ ـ ادارة الطبيعة ·

٢٧ ـ إدارة الآثار ·

٤ ـ التعليـــم

٥ ـ الداخليـــة

٦ ـ الحقانيـــة

٤٩ ـ الادارة •
٥٠ ـ التشريع •
٥١ ـ القضـــاء •
٥٢ ـ مدرســة الحقوق •

٧ ـ المواصـــلات

٥٣ ـ عـــام •
٥٤ ـ السكة الحديد والتلغراف والتليفون •
٥٥ ـ مكاتب البريد •
٥٦ ـ الموانى والمنائـر •
٥٧ ـ الطرق العمومية والكبارى •
٥٨ ـ ادارة الملاحة الداخليـــة •
٥٩ ـ ادارة النقل الميكانيكى •
٦٠ ـ الخدمة الجوية •

٨ ـ الأوقاف

٦١ ـ عـــام •
٦٢ ـ حفظ الآثار العربية (١٤٨) •

وقد افتقر هذا التقرير لأى قسم سياسى ربمـا لأن أحداث الثورة التى كانت مشتعلة خلال ذلك العام قد منعت اللنبى من أنه

(١٤٨) F.O. 407/186 Enc. I, in No. 325, op. cit.

يتناولها في تقريره المنشور لما يمكن أن يترتب على نشرها من ردود فعل في دوائر المصريين .

التقرير الثالث وهو آخر التقارير (١٤٩) :

وكان قد صدر بعد صدور تصريح فبراير ١٩٢٢ ويتناول عام ١٩٢١ وللمرة الثانية يخصص له فصل عن الجوانب السياسية تحت عنوان سياسي وعام Political/and/General وكان أكبر الفصول التي وضعت في أي تقرير عن هذا الجانب وقد ضم ٢٢ موضوعا على النحو التالي :

١ ـ الاستعداد للمفاوضات مع وفد رسمي مصري .
٢ ـ تاليف وزارة عدلي يكن باشا .
٣ ـ اضطرابات الاسكندرية .
٤ ـ تأليف وفد برئاسة عدلي .
٥ ـ الموضوعات الرئيسية في مفاوضات لندن .
٦ ـ الموضوعات الرئيسية التي بحثت في المؤتمر .
٧ ـ فشل المفاوضات .
٨ ـ الوضع في مصر خلال المفاوضات .
٩ ـ الوضع في القاهرة بعد فشل المفاوضات .
١٠ ـ أول برنامج لثروت باشا .
١١ ـ نفي زغلول باشا .
١٢ ـ الخديوى السابق .
١٣ ـ لجنة الكادر .
١٤ ـ تكاليف المعيشة وزيادة في مرتبات موظفي الحكومة .

(١٤٩) F.O. 407/195 Enc. in No. 130 Report on Egypt for the year 1921.

١٥ ـ اضطرابات عماليــة ٠
١٦ ـ تجــارة الخمور ٠
١٧ ـ لجنة التحكم في بذور القطن ٠
١٨ ـ الهجرة الصهيونية عن طريق مصر ٠
١٩ ـ اللاجئون الأرمن ٠
٢٠ ـ اللاجئــون الروس ٠
٢١ ـ لاجئون من خـــلال مصر ٠
٢٢ ـ زيارة الســـودان ٠

ضم التقرير بعد ذلك الفصول المعتادة عن :

الفصل الثاني : الماليـــة ٠
الفصل الثالث : الزراعـــة ٠
الفصل الرابع : الأشـــغال العامة ٠
الفصل الخامس : التعليـــم ٠
الفصل السادس : الداخليــة ٠
الفصل السابع : الحقانية « العدل » ٠
الفصل الثامن : المواصـــلات (١٥٠)

وقد انقطع صدور التقارير المنشورة بعد هذا التقرير الأخير وأصبحت الوثائق البريطانية تضم تقريرا واحدا عن السودان ، بعـد أن كانت تضـــم تقريرين أحدهمـــا عن مصر والآخـر عن الســـودان ٠

وقد حدث هذا الانقطاع بعد اعلان سقوط الحماية البريطانية عن مصر مما كان يعنى أن بريطانيـــا قد توقفت عن ادارة الشئون

---

(١٥٠) F.O. 407/195 Enc. No. 130, op. cit.

المصرية وتركتها للمصريين وهذا من ناحيـــة الشكل القانونى ·
أما من ناحية الموضوع فقد كان الاستمرار فى صدور التقارير سوف يؤدى الى حـــالة من التذمر مـــن جانب المصريين وهو ما حرص البريطانيون على تجنبه ·

ويلاحظ على هذه التقارير الثلاثة التى صـــــدرت فى عهد المندوبين الساميين أنه بعد أن كانت التقارير من قبل تصدر تحت عنوان تقرير عن المالية والادارة فى مصر فان هذه التقارير كانت تصدر تحت عنوان التقرير السنوى عن مصر Annuel-Report .

ولعل الاختلاف الذى حدث فى أن اثنين من التقارير الثلاثة قد ضم قسما سياسيا كبيرا يعود الى تغير الوضع السياسى لمصر بعد اعلان الحماية البريطانية عليها ، فقد أصبح للوجود البريطـانى طابعا سياسيا بعد أن كان يغلب عليه من قبل الطابع الواقعى دون الطابع القانونى لأنه فى ظل الوضع القديم كان يصعب أن يتناول تقرير المعتمد البريطانى الوضع السياسى لمصر ·

الفصـــل الثـــالث

دار المنـــدوب الســـامى

خلال الحرب العالمية الأولى

دار المندوب السامي خلال الحرب العالمية الأولى

بعد اعلان الحماية البريطانية على مصر ، وما ترتب عليها من تغيير منصب العميد البريطاني الى منصب المندوب السامي ٠

وصل السير أرثر هنرى مكماهون Sir Henry Macmahon أرض مصر في ٩ يناير ١٩١٥ فكان أول مندوب سامي بريطاني على البلاد (*) ، « وكان يبلغ من العمر وقتذاك ٥٢ عاما (١) ، « حيث ولد في ٢٨ــ ١١ ــ ١٨٦٢ » (٢) وقد فضل مكماهون حذف اسم أرثر من اسمه والاكتفاء بهنرى مكماهون « Henry1Macmahon » عندما نزل مصر (٣) ٠

وقد تخرج المندوب السامي من المدرسة الحربية الملكية « بسند هرست » ، وانتظم منذ عام ١٨٨٥ بسلك الجيش الهندى ، وقد تقلد هناك مناصب عديدة خاصة بعد انتقاله الى « ادارة الهند السياسية » ، حيث عين حكما في الخلاف بين بلوخستان وأفغانستان بصفته قومسيرا بريطانيا، وقضى في ذلك ثلاث سنوات من ١٨٩٢ – ١٨٩٦ ، وعين ١٨٩٧ وكيلا سياسيا في « درسرات » ثم قومسيرا قضائيا ومديرا للأموال في بلوخستان ــ ١٩٠١ ــ ١٩٠٢ (٤) ٠

وهكذا تدرج في العديد من المناصب ، وعاش أغلب سنى عمره الوظيفي في منطقة الهند وأفغانستان وايران ، حتى نقل عام ١٩١١

(*) الأهرام : انظر الأعداد :١٩١٥/١/٧ ، ١٩١٥/١/٨ ، ١٩١٥/١/٩ ٠

(١) الاهرام : ١٩١٤/١٢/١٧ ٠

(٢) المقطم : ١٩١٤/١٢/١٩ ٠

(٣) الاهرام : ١٩١٥/١٢/١٢ ٠

(٤) المقطم : ١٩١٤/١٢/١٩ ٠ انظر ترجمة كاملة للوظائف التى شغلها مكماهون قبل أن يصبح مندوبا ساميا ٠

الى بلاده حيث عين رئيس ديوان الأمور الخارجية فى وزارة الهند فى انجلترا · وهو المنصب الذى ظل يشغله حتى عين قومسيرا بريطانيا فى مصر (٥) ·

وقد علقت الأهرام على البيان الرسمى الذى صدر بتعيين أول مندوب سامى على مصر بأن « الأمة تنتظر أن تكون مهمة السير بمصر خطوة واسعة الى ما تتوق وتريد منذ زمن بعيد » (٦) وشبهت فى موضع آخر « مجيئه الى مصر فى هذا الأوان بمجىء اللورد دفرين ومهمته بمهمته » (٧) ·

وفى الواقع أن وجه الشبه بينهما فى أن كلا منهما قد جاء الى مصر مع متغير جديد تماما حيث أنتدب كل منهما لافتتاح عهد جديد فى هذه البلاد سواء كان الاحتلال على عهد دفرين ، أو الحماية على عهد مكماهون ، الا أنهما قد اختلفا فى مهمتهما فقد أرسى دفرين دعائم تنظيم مصر ، أما مكماهون فقد جاء فى فترة الحرب العالمية الأولى وما صحبها من اعلان الأحكام العرفية فكان تأثيره غير واضح تماما على البلاد فضلا عن أنه لم يقم بأى اصلاح ·

ولا تفيد المصادر عن الأسباب الحقيقية التى حدت بالحكومة البريطانية الى اختيار مكماهون بالذات فهو لم يكن ملما بأحوال البلاد ، وليس له سابق معرفة بمصر والمصريين كغيره من المندوبين الساميين الذين سبقوه مثل كرومر وجورست أو كتشنر ، « وقيل ان اللورد كتشنر هو الذى اختاره بعد نشوب الحرب واعلان الحماية » (٨) ·

---

(٥) نفسها : العدد نفسه ·
(٦) الأهرام : ١٩١٤/١٢/٢٠ ·
(٧) العدد نفسه ·
(٨) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ من ١٩١٤ ـ ١٩٢٠ ، الجزء الأول ·

وقد يكون من أسباب اختياره « أن تعيينه كان مؤقتا حتى يرجع اللورد كتشنر الذى تولى وزارة الحربية ، وكان عازما على الرجوع الى منصبه بعد انقضاء مهمته » (٩) ، هذا ما أكدته وزارة الخارجية البريطانية عندما ناقش مجلس العموم أسباب استدعاء مكماهون من مصر فذكرت ، « بأن تعيينه كان وقتيا لأن المنصب كان محفوظا للورد كتشنر يعود اليه اذا شاء بعد انتهاء خدمته فى وزارة الحربية » (١٠) • ومع ذلك فقد اقرت بأن السير هنرى مكماهون لم يكن يعلم أن هذا التعيين وقتيا (١١) • السبب الثانى أن الحرب كانت دائرة عند وصول مكماهون والأحكام العرفية معلنة ، كما سبقت الاشارة وبالتالى فالسلطة العسكرية كانت تشاركه السلطة بل لها النصيب الأكبر « مع انتقال معظم السلطة الادارية الملكية الى الادارة العسكرية » (١٢) •

لهذا رأت الحكومة البريطانية أن يكون ممثلها فى مصر « لين العريكة » كما وصفته معظم الصحف فى ذلك الوقت (*) ، حيادى النزعة شخصية توفقية أكثر مما هى شخصية قوية اسـتبدادية تستطيع أن تمسك بتلابيب السلطة كلها فى يدها مما قد يؤدى الى خلاف مع السلطة العسكرية هم فى غنى عنه •

أما عن السياسة التى خطط مكماهون لاتباعها ، فقد أوضح فى حديث له مع مراسل المقطم عقب تعيينه حيث أوضـح أولا أنه لا يعرف مصر الا كسائح عادى فقد مر ببر مصر نحو ٤٠ مرة فى

---

(٩) انظر الأخبار : ١٩١٦/١١/٩ ، الاهالى : ١٩١٦/١١/٨ ، الاهرام : ١٩١٦/١١/٦ م •

(١٠) المقطم : ١٩١٩/٣/٢٥ •

(١١) الدورية نفسها والعدد •

(١٢) الاخبار : ١٩١٦/١١/٩ •

(*) نفسها : ١٩١٦/١١/٩ •

أثناء ذهابه الى الهند ، كما ذكر أيضا أنه لا يستطيع التكلم بالعربية ولكنه يستطيع قراءتها (١٣) .

وعندما سئل هل ينوى احداث تغيير جوهرى فى ادارة شئون مصر الداخلية ، أجاب « بأن بسط الحماية على مصر يتسنى معه احداث تغييرات جزئية فيها ... ولكن ليس فى النية احداث تغيير جوهرى كلى ، ولكن لابد قبل ذلك أن أحاط علما بأحوال البلاد ، وأطلع عليها حق الاطلاع ، قبل أن أقول قولا قاطعا وأبت رأيا بهذا الشأن » (١٤) .

وأقر مكماهون أنه قضي عمره في الاشـــتغال بأمور الهنـد ومسائلها وأحوالها ، الا أن ليس بالضرورة ما يصلح للهند يصلح لمصر (١٥) .

وفي نهايـة حديثـه أكد المنـدوب الســامى على أن القواعد السياسية التى سارت بريطانيا عليها فى جميع البلدان التى تدير شئونها ستظل مرعية متبعة في المستقبل كما كانت فى الماضى وأنه سيبذل قصارى جهده فى هذا السبيل مستعينا بما قام به أسلافه فى مصر ومعتمدا على معونة الذين يقومون بالعمل معه فيها (١٦) .

وفى الحقيقة فان نائب الملك الجديد لم يستطع احداث أى تغييرات فى ادارة شئون مصر الداخلية حتى ولو كانت جزئية كما آمل على حد قوله ، وكان ذلك فى رأيى لسببين : أولا ظروف الحرب ، وثانيا قصر المدة التى قضاها فى البـلاد لم تتـح له فيها القيـام باصلاحات أو القيام بدور كأسلافه .

---

(١٣) المقطم : ١٩١٤/١٢/٢٦ .
(١٤) نفس الدورية والعدد .
(١٥) نفسها .
(١٦) المقطم : ١٩١٤/١٢/٢٦ .

ومما لا شك فيه أيضا أن مكماهون قد اعتمد على معونة الموظفين البريطانيين العاملين معه فى مصر ، وخاصة أنه ليس على معرفة سابقة بشئونها وبالنسبة لأسلاف مكماهون فلابد أن يكون قد أطلع على ما قاموا به كعادة الممثلين البريطانيين الذين سبق لهم الخدمة فى البلاد . فضلا عن أنه قد استعان برأى الأحياء منهم مثل كرومر وكتشنر .

كمشروع تجديد الدخولية فى الاسكندرية ، وكانت الحكومة مصرة على تنفيذه رغم عدم رضاء الأهالى عنه ، وثورة الصحف ضده، فعندما أطلع مكماهون على رأى كرومر الذى طعن فيه على المشروع ، أمر الحكومة بالغائه فى الحال (١٧) .

وعلى أية حال فان القواعد الأساسية للسياسة البريطانية المتبعة فى مصر ظلت مطبقة كما هى ، باستثناء الاختلاف الذى أحدثته ظروف الحرب والتى أملت سيطرة السلطة العسكرية على مصر .

وقد تحدثت جريدة المقطم عن الدور الذى لعبه مكماهون فى تلك الفترة بأنه أتى الى مصر وقت الحرب ، وتعاظم الأخطار واختلاط الادارة العسكرية بالادارة الملكية فيها اختلاط الحابل بالنابل ، وتلاطم أمواج الاضطراب على جانبى القطر شرقا وغربا .

فأقتضى لحفظ الادارة المصرية بعيدة عن الاشكال والتعقيد غاية فائقة ودراية عظيمة وقد نجح مكماهون فى ذلك ، ورضى أن يتحاشى الظهور بين الجمهور ما أمكن ليتفرغ لمراقبة سير الادارة الملكية بالعين الواحدة والادارة العسكرية بالعين الأخرى (١٨) .

---

(١٧) الاهرام : ١٩١٥/٣/١١ ، الأهرام : ١٩١٥/٣/١٠ .
(١٨) المقطم : ١٩١٦/١١/٨ .

وفي الواقع ان نائب الملك قد جاء بالفعل في ظروف صعبة وغير عادية ، ولكن مسألة نجاحه وأنه استطاع أن يحفظ التوازن بين السلطتين المدنية والعسكرية ليست دقيقة تماما ، لأنه ترك الأمور في أغلب الأحوال في أيدي الموظفين الانجليز والسلطة العسكرية ، كما أن ظروف تلك الحرب لم تتح فرصة كافية فضلا عن قصر المدة التي قضاها في مصر « لتفهم مشاكل الادارة المصرية أو فرض شخصيته على القائمين عليها » (١٩) .

وقد اعترف لورد لويد في مذكراته بذلك قال « انه على الرغم من أن قدراته ليست محلا للشك ، ولكنه كان في عجالة ، ومع اعلان الحرب العالمية لم يكن لديه وقت لدراسة مشاكل مصر وأخذ المعلومات الكافية عنها ، لقد اضطرته لأن يضع نفسه في أيدي ناصحيه ، ولم يكن على احتكاك بالآراء العامة (٢٠) .

مكماهون والادارة المصرية :

كان عمل الادارة المدنية في تلك الفترة قد أصبح عملا شاقا بعد اعلان الحماية ، وازدادت الأوضاع عما سبق ، وكان تقسيم المسئولية بين المستشارين البريطانيين والوزراء المصريين غير واضحة مما فيه الكفاية ، وازداد غموضها أكثر باعلان الأحكام العرفية (٢١) . وقد أطلق مكماهون يد الموظفين البريطانيين كما سبق القول ، وأخذت السلطات تتركز في أيدي المستشارين حتى أصبحوا الحكام الحقيقيين (٢٢) ، كما كانوا على أيام كرومر أو كتشنر ، فمجلس

(١٩) د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .
(٢٠) Lord Lloyd - Egypt Since Cromer Vol. I, p. 213.
(٢١) Ibid.
(٢٢) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

الوزراء المصرى مجرد هيئة استشارية بل ربما هم صنائع فى أيدى المستشارين البريطانيين (*) .

وقد اعتبر مكماهون الموظفين البريطانيين مسئولين رأسا أمامه ، وعليهم أن يوجهوا مكاتباتهم له مباشرة للرجوع الى لندن بشأن أى تعليمات أو توجيهات (٢٣) . وأمام هذا الوضع ظل المستشار المالى يمارس سلطاته التى كان يتمتع بها طوال عهد الاحتلال وكأنه رئيس الوزراء (**) .

ونتيجة لأن مكماهون لم يكن يتمتع بالشخصية القوية المسيطرة ، التى يبدو أنها ضرورية لصاحب هذا المنصب ، فانه قد وقع تماما تحت تأثير المستشار المالى ادوارد سيسل (٢٤) ، حتى أنه عندما اعتذر المستشار المالى عن حضور حفل تكريم مستشار الداخلية جراهام بمناسبة رحيله عن مصر ، اعتذر مكماهون أيضا عن الحضور (٢٥) .

وعندما رشح مستشار الداخلية جراهام مكانه الكولونيل ليوتين من الجيش وهو رئيس قلم المخابرات، ورشح المستشار المالى جيمس هينز Heynes وقد وافقه رشدى رئيس الوزراء اعتذر مكماهون لجراهام بأن الحاجة فى الجيش شديدة الى مرشحه (٢٦) ، وأخذ برأى المستشار المالى .

(*) انظر د. عبد الخالق لاشين ـ سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية الجزء ٢ ، ص ٢٤ حيث يذكر أن مجلس الوزراء قد أصبح مجرد هيئة استشارية وفى الحقيقة انه كان كذلك طوال عهد الاحتلال . انظر الفصل التمهيدى .

(٢٣) د. لطيفة سالم ، المرجع نفسه ، ص ٥٠ .

(**) انظر الفصل التمهيدى .

(٢٤) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، الجزء السادس ، ص ٩٩ .

(٢٥) المصدر نفسه والجزء ، ص ٩٥ .

(٢٦) المصدر نفسه والجزء ، ص ٩٤ .

ولو تتبعنا مقابلات المستشـــارين والموظفين البريطانيين مع نائب الملك أو بينهم وبين بعضهم فى عام ١٩١٦ على سبيل المثال، لأمكننا الخروج ببعض الملاحظات تصور لنا العلاقة التى كانت قائمة بينهم .

- دنلوب مستشار التعليم يزور ادوارد سيسل المستشار المالى زيارة طويلة فى ٧ ـ ٧ ـ ١٩١٦ (٢٧) .
- زيارة المستر جريج مدير عموم ادارة الأمن العام للورد ادوارد سيسل المستشار المالى زيارة طويلة ١٠ ـ ٧ ـ ١٩١٦ (٢٨) .
- وكيل وزرة الأشغال مردخ مكدونالد يقابل سيسل فى وزارة المالية فى ١٤ ـ ٧ ـ ١٩١٦ (٢٩) .
- جراهام مستشار الداخلية يقابل الميرالاى هرفى مقابلة طويلة فى ١٧ ـ ٧ ـ ١٩١٦ (٣٠) .
- سيسل فى اجتماع لمجلس الوزراء فى بولكلى ثم يقابل مكماهون المندوب السامى مقابلة طويلة ٢٦ ـ ٧ ـ ١٩١٦ (٣١) .
- سيسل يقابل مكماهون مقابلة طويلة فى ٩ ـ ٨ ـ ١٩١٦ (٣٢) .
- سيسل مع مكماهون فى اجتماع طويل بعد حضوره جلسات مجلس الوزراء فى ٢٩ ـ ٨ ـ ١٩١٦ (٣٣) .

---

(٢٧) الأهرام : ١٩١٦/٧/٧ .
(٢٨) نفسه : ١٩١٦/٧/١٠ .
(٢٩) نفسها : ١٩١٦/٧/١٤ .
(٣٠) نفسها : ١٩١٦/٧/١٧ .
(٣١) نفسها : ١٩١٦/٧/٢٦ .
(٣٢) نفسها : ١٩١٦/٨/٩ .
(٣٣) نفسها : ١٩١٦/٨/٢٩ .

● هرفى حكمدار بوليس مصر مع مكماهون ورجال الحكومة فى اجتماع فى ٢ – ٩ – ١٩١٦ (٣٤) ٠

١ – ونخرج من هذا أن مقابلات كبار الموظفين الانجليز مع بعضهم كانت شبه يومية ٠

٢ – التنسيق بينهم وكانهم مجلس الوزراء يعملون كفريق مستشار التعليم يقابل مستشار المالية على سبيل المثال ، مستشار الأشغال يقابل سيسل ، أو هرفى يقابل جراهام ٠

٣ – أخيرا يتخلل ذلك كله الاجتماع بالمندوب السامى لعرض ما استقر عليه أو للتشاور معه وتبادل الآراء فيما بينهم ، وهو ما لم يكن يحدث قبل الحرب ٠

أما عن علاقة السير هنرى مكماهون مع موظفى دار الحماية ، فليس هناك فى الوثائق والدوريات ما يشير الى طبيعة تلك العلاقة على وجه الدقة وان كان من البحث فى الدوريات يتضح أنها سارت بالصورة المعتادة ٠

فكان مكماهون يصطحب معه فى أثناء زياراته للمديريات أحد موظفى داره كمستر ستورز Storss السكرتير الشرقى لدار الحماية ، أو شتيهام نائب المندوب السامى ومستشار الدار (٣٥) ٠

كما قام مكماهون باختيار المستر وليم برونيت «William-Brunyte» مستشارا قانونيا لدار الحماية (٣٦) ٠

---

(٣٤) نفسها : ١٩١٦/٩/٢ ٠

(٣٥) انظر الأهرام : ١٩١٥/٥/٦ ، الاهرام : ١٩١٥/٢/٢٠ ، الاخبار : ١٩١٦/٦/٢٩ ٠

(٣٦) نفسها : ١٩١٥/٣/١٩ وليم برونت كان يشغل منصب المستشار السلطانى ٠

وعلى العموم فان تلك العلاقة بين المندوب السامي وكبار الموظفين البريطانيين كانت مختلفة عنها في عهد اللورد كرومر الذي تظهر سيطرته التامة وقيادته على موظفيه على عكس السير مكماهون.

ففي الحديث الذي جرى بين سعد زغلول ومكماهون ، تحدث الأخير عن المستر برونيت بقوله : « أنه صلب ، فانه يعارضني فيما ليس من رأيه ، ثم قال أنه يحب المناقشة في الأمور ، ومبادلة الآراء فيها ، لأن كل انسان معرض للخطأ في رأيه ، والمناقشة تجلو الحقائق ، وتكشف عن الصواب » (٣٧) .

كما كان هؤلاء الموظفون مدركين أن السير مكماهون ليس على المام بدقائق الأحوال في مصر ، فلم يسبب له العمل فيها (٣٨) ، كغيره من المعتمدين الذين سبقوه .

ولا شك أن ذلك قد أثر على احترامهم وهيبتهم له .

في حين يظهر كبار الموظفين البريطانيين وكأنهم هم الذين يحركون الأمور سواء السياسية أو الادارية مع السلطة بطبيعة الحال .

فنجد المستر هينز « Hens » المستشار الداخلي يتعهد مع الميرالاى هرفي حكمدار بوليس القاهرة الأقلام الملحقة بمحافظة القاهرة وهي قلم تحقيق الشخصية وقلم الرخص الخاص بأسفار المواطنين الى منطقة قناة السويس وقلم الجوازات الخارجية (٣٩) .

---

(٣٧) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، الجزء الخامس ، ص ١٠٤ .

(٣٨) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ (من ١٩١٤ ـ ١٩٢١ ، ص ٣٤) .

(٣٩) الاهرام : ١٩١٦/١٢/١٥ .

كما كان يقوم بدوريات في مصر ينتقل فيها من الوجه القبلى الى الوجه البحرى ومن أسوان الى دمنهور والمنصورة وطنطا ، هذه المدن كان واضحا فيها الشعور الألمانى ، فما كان عليه الا أن اجتمع بالفلاحين وشرح لهم عمل الحكومة لمساعدتهم محاولا بذلك ضمهم اليـــه (٤٠) .

وعندما أصدرت بورصة الاسكندرية قرارا بشـأن أسـعار القطن وقطع الكونتراتات ، الغى المستشار المالى ادوارد سيسل هذا القرار المجحف بحقوق المضـــاربين على أن يحسب ثمن القنطـار ١٤ ٣/٤ ريالا وقد وصفت جريدة الأهرام ذلك « بأن هذا القرار قوبل بالارتياح فى الأندية التجارية والمالية (٤١) .

وعلى أية حال فانه يبدو من شخصية مكماهون أنه كان يميل الى الانزواء أكثر منه الى الظهور (٤٢) ، وأنه استطاع المحافظة على رضاء السلطات التى تشاركه العمل (٤٣) .

(أ) مكماهون والمصريون :

بدأ نشاط مكماهون فى مصر بجولات فى القاهرة وسائر المدن والمديريات من الاسكندرية حتى الدقهلية ، وكان يتفقد خلال زياراته تلك المدارس والمستشفيات أو يفتتح المشروعات الجديدة أن وجدت .

وكان يهدف من ذلك :

١ ـ التعرف على البلاد الجديدة بالنسبة له ثم مراقبـة الشئون الادارية بها .

---

(٤٠) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ .
(٤١) الاهرام : ١٩١٤/٨/٢٧ .
(٤٢) الأخبار : ١٩١٦/١٠/١٣ .
(٤٣) نفسها : ١٩١٦/١١/٨ نقلا عن وادى النيل .

٢ ـ التعرف على كبار الموظفين والأعيان من المصريين وسماع شكاواهم ومطالبهم وكانت هذه الزيارات سمه غالبة لمعظم المندوبين الساميين مثل كرومر أو كتشنر لويد أو لامبسون والذين كانوا يصحبون فى تلك الجولات بعض كبار الموظفين الانجليز معهم ٠

ونلاحظ أيضا أنه خلال زياراته تلك كا يقام له استقبال رسمي ضخم لا يحظى به أى وزير مصرى أو ممثل سياسى لدولة أجنبية مما يوضح مدى المكانة التى يتمتع بها صاحب المنصب ٠

وقد وصفت الأهرام على سبيل المثال استقبال مكماهون فى الشرقية والدقهلية بقولها « غادر العاصمة قطار خاص بمكماهون قاصدا الزقازيق عاصمة الشرقية ثم المنصورة عاصمة الدقهلية ؛ ومعه مستشار الداخلية رونالد جراهام وستورز السكرتير الشرقى بدار الحماية ، واستقبلهم على محطة الزقازيق « حسن حسيب » باشا المدير وأعضاء مجالس المديريات والمجلس البلدى والجمعية التشريعية ، ورؤساء المصالح ورئيس المحكمة والنيابة وقناصل الدول ووكلاء الصحف وصدحت موسيقى الجيش بقيادة الحكمدار بالسلام الملكى وصافح نائب الملك الجميع ثم ركب عربة تحرسه كوكبة من الفرسان » (٤٤) ٠

ومثل هذا الاستقبال بذلك الشكل الاحتفائى لا يقام الا لسلطان البلاد مما يوضح مدى مكانة الرجل ٠

---

(٤٤) الاهرام : ١٩١٥/٥/٦ وأيضا : ١٩١٥/٢/١٣ « القومسير العالى البريطانى ـ وترحيب الاسكندرية بفخامته » انظر إستقبال مكماهون ٠ وكذلك ، المقطم : ١٩١٥/١/١٣ ، انظر كيف استقبل نائب الملك فى العاصمة ٠

مكماهون في القاهرة :

حرص مكماهون على القيام بواجبات المندوب السامي التقليدية على الرغم من ظروف الحرب التي تمر بها البلاد ، وان كانت قليلة نسبيا بسبب تلك الظروف .

ولو تتبعنا نشاط نائب الملك في القاهرة فنجده قد قام بزيارة قلم تحقيق الشخصية التابع لمحافظة مصر ، وعلقت صحيفة الأخبار على هذه الزيارة ، « بأن مكماهون ومن معه (*) قضوا ساعة في تفقد الادارة والتدقيق في أعمالها وسروا كثيرا مما رأوه ولاحظوه (٤٥) .

قام أيضا مكماهون بزيارة محل الكسوة الشريفة بالخرنفش ، وكان معه اللورد ادوارد سيسل والمستر جوشن ، وقد استقبلهم مأمور الكسوة ، وطاف بهم في جميع جوانبه شارحا له الطريقة المتبعة في تشغيل الكسوة ، وكان الصناع الوطنيون مجتمعين في محالهم ومنهمكين بصنع الكسوة وترصيعها بالذهب والفضة ، فأعجب بها المندوب السامي وأثنى عليهم (٤٦) .

قام أيضا بزيارة الجامع الأزهر مصطحبا رونالد ستورز السكرتير الشرقي واستقبله شيخ الأزهر وكبار المعلمين والمدرسين الذين رحبوا به ، وحيته شلة من رجال البوليس ، ثم تجول في أنحاء الجامع، واستفسر عن حالة الطلبة والتدريس والمدرسين (٤٧) .

(*) هرفي بك ــ مؤسس ادارة تحقيق الشخصية في مصر منذ أن كان حكمدار بوليس الاسكندرية ، وعبد الخالق ثروت ، وزير الحقانية ، وجراهام مستشار الداخلية .

(٤٥) الأخبار : ١٩١٥/٥/٩ .

(٤٦) نفسها : ١٩١٦/٥/٢٠ . الاهرام : ١٩١٦/٥/١٩ .

(٤٧) الأهرام : ١٩١٥/٢/١٧ وانظر على سبيل المثال الأهرام : ١٩٠١/٢/١ ــ ١٩٠٥ ، زيارة كرومر للجامع الأزهر الشريف .

زار كذلك المندوب السامى مدرسة القضاء الشرعى حيث استقبله عبد الخالق ثروت وزير الحقانية وناظر المدرسة ووكيلها ، وشاهد فصول المدرسة جميعها وحضر درسا للكيمياء (٤٨) ... ، الخ .

كما قام بزيارة مدرستين عاليتين هما مدرسة الهندسة السلطانية بالجيزة ثم مدرسة المحاسبة والتجارة العالية ، وقد استقبله فى الأولى دوجلاس دنلوب مستشار المعارف ، والمستر سدنى مدير ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى ، ثم انتقلا بصحبته الى المدرسة التجارية شارحين له حال المدرستين ، وسائر ما يهمه الاطلاع عليه من أمورها (٤٩) .

وبالاضافة الى ذلك ذهب المندوب السامى وزوجته الى المدرسة السنية فى الناصرية ، ومدرسة المعلمات ببولاق ومعهما عدلى يكن وزير المعارف وقد طافوا بجميع الفصول وسروا مما شاهدوه من النظافة والاتقان (٥٠) .

وفى الغالب أن مكماهون قد قصد من ذلك النشاط الذى كان يتم رغم ظروف الحرب على أداء واجباته التقليدية التى حرص ممثلوا بريطانيا من قبل على القيام بها سواء كانت زيارات للمدارس أو المستشفيات ، أو افتتاح مشروعات ، ربما حرصا من دار المندوب السامى على اعطاء انطباع لدى المصريين بأنه رغم ظروف الحرب فان الأمور تسير سيرا طبيعيا .

كما نلاحظ على تلك الزيارات أيضا أن مكماهون كان يتصرف وكأنه الحاكم الفعلى للبلاد ، فاستقباله كاستقبال السلطان يكون

---

(٤٨) نفسها : نفس العدد .
(٤٩) الأهرام : ١٩١٦/٥/٤ .
(٥٠) نفسها : ١٩١٦/٤/٦ ، ١٩١٦/٤/٧ .

فى انتظاره الوزراء وكبار الموظفين للترحيب به ، واهتمامه بالتعليم او الأمن هو اهتمام حاكم بشئون مملكته .

كما قام القومسير العالى البريطانى بزيارة للجمعية التشريعية مصطحبا رونالد ستورز السكرتير الشرقى ، فاستقبله أحمد مظلوم رئيسها وسكرتيرها العام مصطفى الخولى ، وكبار الموظفين ، وقد عاين مكماهون المكاتب وقاعة الاجتماع الكبرى وغرفة الرئيس (٥١) .

وفى حديث جرى بين سعد زغلول والسير هنرى مكماهون حول امكان عودة الجمعية التشريعية للانعقاد ، أصر المندوب السامى على رأيه فى استمرار تأجيل انعقادها الى ما بعد انتهاء الحرب .

وقد ذكر سعد زغلول تفصيل ذلك الحديث الذى دار بينهما فى دار الحماية بالقول ان مكماهون قد وصف الجمعية التشريعية ، « بأنها نائمة الآن بسبب الحرب » (٥٢) . وسوف تظل مغلقة الى أن تنتهى تلك الحرب فأجابه سعد زغلول أن المجالس النيابية فى العالم كله تنعقد وقت الحرب فرد المندوب السامى بأنها لا تبحث الا فيما يختص بأمور الحرب .

ولكن سعد رأى أن هذا الحق حرمت منه أيضا الجمعية التشريعية ، وأنها أهملت واهمل رأى أعضائها فى الأمور المهمة ، ولو بصفة غير رسمية كما أن الميزانية قد قررت بدون اخذ رأى أعضائها ، رغم أن الجمعية تعاون الحكومة على أعمالها ، وتخفف من عبء المسئولية عنها (٥٣) .

---

(٥١) الاهرام : ١٩١٥/٣/١١ .
(٥٢) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٥ ، ص ١٠٢ .
(٥٣) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٠٣ ــ ١٠٤ .

وقد دافع مكماهون بأن عدم عقد الجمعية ليس لقلة ثقة الحكومة فيها بل نتيجة لكثرة انشغال الوزراء ، وأن الحكومة عاملة على توسيع مهامها ولكن سعدا راى أنه كان من الضرورى مشاورة أعضائها ، وان توسيع مهامها حسب ما نشر فى الجرائد عن هذا المشروع غير كاف بالغرض ، لأنهم قيدوا بقيود قللت من فائدته ، وأنه من الأفضل للجمعية أن يبدأ باطلاق مهامها لا بتقييدها .

وفى واقع الأمر فان السلطات الانجليزية سواء فى مصر أو فى لندن لم تكن مؤيدة لعودة الجمعية التشريعية سواء فى أثناء الحرب أو بعدها . فقد ظلت مغلقة على عهد وينجت ، ولم يسمح لمصر بعودة الحياة النيابية الا تحت ضغط ثورة ١٩١٩ ، وصدور تصريح ١٩٢٢ ، الذى سمح بأول برلمان فى عام ١٩٢٤ .

وقد علق سعد زغلول على هذه المحادثة التى جرت بينه وبين مكماهون ، « أنها قد جرت بين الابتسام والضحك ، وأنها قد تركت لديه أثرا حسنا عن ذلك الرجل ،» لأنى رأيته هاشا بساما ، وديع الجانب ، لين العريكة حاضر الذهن ، متأنيا فى القول ، ومتعقلا فى الراى » .

وربما كان اعجاب سعد بمكماهون نابعا من أن شخصيته تختلف بالفعل عن شخصية كتشنر الرجل القوى الشبيه بكرومر والمشهور عنه الغلو والتشدد .

وربما أيضا آمل سعد فى أن يصبح وزيرا وكان مكماهون مؤيدا لتعيينه وزيرا للأوقاف ولكن كتشنر رفض ذلك الاختيار .

واستقبل نائب الملك أيضا فى دار الحماية وفد من أعيان بنى سويف فسألهم عن القطن ومحصوله فى مديرياتهم والآفات

التى أصيبت بها ، فأجابوه بأن المحصول دون ما كانوا ينتظرون ، ولكنهم يأملون فى ارتفاع الثمن ليعوضهم شيئا مما خسروه، وسألهم مكماهون عن النيل وأضرار الفيضان فى هذا العام وهل أحدث غرقا فى مديرياتهم ، فأجابوه بالنفى ، ورفعوا اليه شكواهم من عدم انتظام المصارف ولا سيما مصرف المحيط (٥٤) ، فأكد لهم أن طلبهم سيجاب اذا لم يكن هذا العام فالعام المقبل ، وخاصة لأنه من المشروعات المهمة التى « جعلناها نصب أعيننا الآن وهى الرى والصرف وطلبكم يدخل فيها (٥٥) »

وعلى الرغم من ذلك فان مكماهون كان مقلا للغاية فى مقابلة المصريين والتعرف بهم والانفتاح عليهم ، حتى اشتهر عنه احتجابه عن الناس ، وفى تخبئة نفسه لزائريه من وفود الاقاليم (٥٦) .

مكماهون فى الاسكندرية :

وواصل مكماهون نشاطه فى الاسكندرية فقام بزيارة للمحافظة، ولدار البوستة العمومية ، ومصلحة الموانى والمنائر (٥٧) .

كما قام نائب الملك بزيارة كلية فكتوريا فتفقد فصولها وصافح هيئة التدريس بها ، كما زار بورصة ميناء البصل وأبدى اهتمامه بمعرفة الشئون التجارية وأصغى الى البيانات التى عرضت عليه عن كيفية البيع والشراء (٥٨) . وذهب الى محطة كارلتون

---

(٥٤) المقطم : ١٩١٦/١٠/٢١ .
(٥٥) الدورية نفسها والعدد .
(٥٦) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، جزء ٦ .
(٥٧) الاهرام : ١٩١٥/٢/١٣ .
(٥٨) نفسها : ١٩١٥/٢/١٤ .

بالرمل ، فشاهد دار الحماية البريطانية الصيفية هناك وطاف في حديقتها يصاحبه موظفو القومسيرية ورجال القنصلية (٥٩) ٠

وزار مكماهون مركز فرقة المطافىء الجديد في الاسكندرية ، وشاهد معدات اطفاء الحريق وعرض جنودها ٠ وقصد ثكنات جنود بلوك الخفر فاستعرض الجنود الراكبة والمشاة وسر من حسن نظامها وترتيبها (٦٠) وزار أيضا المستشفى الأميرى بالاسكندرية (٦١) ٠

وقد أقامت الغرفة التجارية البريطانية مأدبة فاخرة في فندق سافوى تكريما لنائب الملك حضرها أعيان الانجليز ووجهاؤها ، وخطب فيها المندوب السامى خطبة قصيرة شكرهم فيها وأعرب عن سروره لزيارة الاسكندرية حيث كانت تلك الزيارة الأولى له وقال « انها بلد جميل شائقة » (٦٢) ٠

وكان من عادة دار المندوب السامى الانتقال صيفا للاقامة في مقرها بالاسكندرية واستمر ذلك النظام رغم الحرب وعلى عهد مكماهون ١٩١٥ ـ ١٩١٦ ، حيث انتقل نائب الملك وموظفو داره الى مصيفهم في بولكلى على قطار خاص ، وقد اتخذت محافظتا مصر والاسكندرية التدابير الواجبة في محطتى مصر والاسكندرية للمحافظة على النظام في توديع مكماهون (٦٣) ٠

---

(٥٩) نفسها : ١٩١٥/٢/١٢ ٠
(٦٠) الاخبار : ١٩١٦/١٠/١٥ ، ـ الأهرام : ١٩١٥/١٠/١٤ ٠
(٦١) الاخبار : ١٩١٦/٧/٢٨ ٠
(٦٢) الاهرام : ١٩١٥/٢/١٣ ٠
(٦٣) الاهرام : ١٩١٦/٥/٦ ـ الاخبار : ١٩١٦/٥/٦ ٠

وقد أقام نائب الملك فى منزل زرفوداكى بالرمل ، وأما المكان الرسمى فكان دار الوكالة السابقة فى كارلتون (٦٤) ٠

واستمرت دار الحماية فى اقامة المآدب للترحيب بضيوفها أو رد التحية على مآدب أقيمت لهم، فأقامت فى أغسطس سنة ١٩١٦ مأدبة دعى اليها الأمير عمر طوسون ومعتمد ايران ، واسماعيل سرى وزير الأشغال والحربية ، والسير شيتهام سكرتير دار الحماية وقرينته وغيرهم من الموظفين وكبار التجار الانجليز (٦٥) ٠

وعند عودة السير هنرى مكماهون من مصيفه بالاسكندرية هو وجميع موظفى القومسيرية البريطانية فى أكتوبر ١٩١٦ وصفت صحيفة الأهرام حفل استقباله فى القاهرة ، بأنه قد استقبله جمهور كبير من كبار العلماء والموظفين الملكيين والعسكريين والأعيان والتجار (٦٦) ٠

مكماهون فى الأقاليم :

قام مكماهون أيضا بجولات فى الأقاليم من الوجه القبلى حتى الوجه البحرى استمرارا للدور الاجتماعى والسياسى للمندوب السامى فى مصر، ويظهر ذلك من طابع الاستقبال الذى كان يستقبل به ، ومن تفقده للمنشآت الحكومية ، وسماعه لشكاوى الأعيان وكأنه هو السلطان ، بالاضافة الى ما تحدثه تلك الزيارات من تأثير فى ظروف الحرب ٠

---

(٦٤) نفسها : ١٩١٦/٥/٧ ــ وانظر أيضا الدورية نفسها : ١٩١٦/٦/١٣ ٠

(٦٥) الأخبار : ١٩١٦/٨/٦ ــ وانظر الأهرام فى ١٩١٥/٢/١١ مأدبة أخرى ، أعلنت الصحيفة عن اقامتها فى دار الحماية ٠

(٦٦) الأهرام : ١٩١٦/١٠/١٠ ــ والمقطم : ١٩١٦/١٠/١٣ ٠

فقام المندوب السامى بزيارة الى قنا وأسوان ورافقه في تلك الزيارة المستر ادوارد سيسل المستشار المالى (٦٧) كما قام أيضا بزيارة الى أسيوط والمنيا حيث تفقد المعاهد العلمية ، والمستشفيات (٦٨) ، فزار فى أسيوط مدرسة المعلمين ومدرسة البنات ومستشفى الرمد ، والمدرسة الأميرية ونادى الألعاب الرياضية ومتحف الآثار • والمدرسة الصناعية (٦٩) •

كما ذهب مكماهون أيضا الى طنطا وشبين الكوم وكان يصحبه شيتهام مستشار الدار وجراهام المستشار الداخلى ، وقابل هناك أولا العلماء ووكلاء قناصل الدول والرؤساء الروحانيين ، ورؤساء المصالح فأعضاء الجمعية التشريعية فاعضاء مجالس المديرية والبلدية ، فالأعيان فوكلاء الصحف وكان يحدث كل فريق مما لديه من الشئون وطلب منه أحد الحاضرين النظر فى مياه الشرب فى طنطا فوعدهم خيرا (٧٠) وقد شكر نائب الملك وكلاء الصحف بأنه مسرور جدا من الصحافة المصرية ، لأنه لم ير منها مدة وجوده فى مصر الا كل مساعدة فى تلطيف الحالة الحاضرة (٧١) (*) •

وبعد تلك المقابلات توجه مكماهون لزياراته المعتادة ، فزار المدرسة الابتدائية والجامع الأحمدى ، ومدرسة البنات التابعة لمجلس المديرية ، فمدرسة لأمريكان •

فمدرسة الراهبات ، كما زار أيضا المستوصف والملجأ العباسى والمدرسة الثانوية ومدرسة الصنائع • ثم ذهب الى شبين

---

(٦٧) الاهرام : ١٩١٥/٣/٣ •
(٦٨) نفسها : ١٩١٥/٥/١٥ •
(٦٩) نفسها : ١٩١٥/٥/١٧ •
(٧٠) نفسها : ١٩١٥/٤/٢٠ •
(٧١) الدورية نفسها والعدد •
(*) الصحف المصرية فى تلك الفترة كانت واقعة تحت الرقابة •

الكوم حيث زارالمعاهد العليا والمدارس الثانوية والزراعية والمدرسة الأميرية والمستوصف (٧٢) ·

وقد فعل مكماهون الشيء نفسه عند زيارته للشرقية والدقهلية حيث زار ديوان المديرية ثم مستشفى فقر الدم فى الشرقية وتجول فى بعض المدارس التجارية والصناعية ثم زار مدرسة للبنات وابور المياه (٧٣) ·

وفى المنصورة كذلك افتتح المنتزه الجديد بصورة رسمية ، وقام بزيارة المدرسة الابتدائية الأميرية ، ومدرسة الصنائع حيث تفقد ورشها ومدرسة الزراعة حيث شاهد التلاميذ يشتغلون فيها (٧٤) ·

مكماهون والحرب :

كان من مهام مكماهون أيضا الاشراف على الشئون الحربية فى مصر ، وقد تعددت وجوه ذلك النشاط من المناداة بجميع التبرعات أو زيارة المستشفيات العسكرية الى زيارة جبهة القتال ·

فنجد المندوب السامى قد شجع الاكتتاب المفتوح لاعانة المستشفيات العسكرية فى مصر تحت رعايته (٧٥) · وقام بمعاينة السفن الألمانية المحجوزة فى ميناء الاسكندرية والتى عدت من غنائم الحرب (٧٦) ·

---

(٧٢) الاهرام : ١٩١٥/٤/٢٠ ·
(٧٣) نفسها : ١٩١٥/٥/٦ ·
(٧٤) نفس الدورية والعدد ·
(٧٥) نفسها : ١٩١٥/١/٣٠ ·
(٧٦) نفسها : ١٩١٥/٢/١٤ ·

وقبل أن يكون الرئيس الفخرى لجمعية الصليب الاحمر البريطانية فى الاسكندرية (٧٧) · وشرع فى اكتتاب عام بالقطر المصرى لجرحى الحرب ، وعقد لذلك احتفالا بالاسكندرية وآخر فى القاهرة · خطب فى كل منهما خطبا طويلة فى بيان مزايا الصليب الأحمر (٧٨) ·

ويصف سعد زغلول فى مذكراته تأثير تلك الدعوة على المصريين بقوله انه : « ما بلغت هذه الدعوة حكام الأقاليم ، حتى قاموا يحثون الأهالى على الاكتتاب فأخذ الناس يقبلون عليه ، ويتشاورون فيه ، ويتزايدون عليه حتى بلغ المجموع مبلغا عظيما » (٧٩) ·

ولكن الذى ساعد على ذلك الاقبال هو الرهبة من الأحكام العرفية وتنفيذها وان لم يهدد بها الحكام فعلا (٨٠) ·

وقد سر مكماهون من نتيجة الاكتتاب وشكر المصريين لتبرعهم للصليب الأحمر البريطانى حيث بلغ ما جمعه ١١٢٥٣٤ جنيها مصريا ، فألقى كلمة شكر فيها المصريين حيث أعرب عن سروره للأمة المصرية الذى تشاركه فيه ليس فقط الجالية البريطانية بل سكان بريطانيا العظمى ، لاظهارها هذا الجهود والسخاء لتجنب آلام العساكر والبحارة البريطانيين المرضى والجرحى ، دلالة على انعطافها

---

(٧٧) الاخبار : ١٩١٥/٧/٣ ·

(٧٨) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، ص ٢٦٦ الجزء الخامس ، انظر الاهرام : ١٩١٥/١٠/٢٠ « جمعية الصليب الاحمر البريطانية ، خطبة مكماهون فى الاسكندرية ، وأيضا الاهرام : ١٩١٥/١١/٢٠ الاكتتابات للصليب الأحمر ·

(٧٩) نفس المصدر والصفحة والجزء وذكر « سعد أنهم قد قدروا المبلغ بمائة الف جنيه » ·

(٨٠) المصدر نفسه والجزء والصفحة ·

نحو الدولة الحامية وتقديرها لهؤلاء الأبطال الذين أصيب الكثيرون منهم دفاعا عن سلامة القطر المصرى !! » (٨١) ٠

ويبدو من تلك الكلمة وكأن الانجليز قد دخلوا حربا من أجل مصر ، وليس أن مصر هى التى أقحمت فى حرب لا ناقة فيها ولا جمل ، وتحملت خسائر فى الأرواح والأموال ، ثم تبرع أثرياؤها أيضا لجرحى الدولة المحتلة بلادهم ، بالخوف والاكراه ، فقد أجبر المديرون فى الأقاليم على جمع الاعانات للصليب الأحمر ! ويصف سعد زغلول ذلك بقوله « فما هذه الضرائب ، بل ما هذه المصائب » (٨٢) ومع ذلك فقد تبرع بخمسة جنيهات ، « خشية أن يتذرع خصومه بذلك الى الوشاية به » (٨٣) ٠ ومع ذلك كله أيضا يكتب مكماهون الى حكومته يوضح لها حقيقة الاسهامات التى قدمتها مصر الى بريطانيا ، حيث كانت وزارة الخارجية فى ٢٣ مارس ١٩١٦ قد أرسلت عن موضوع « الاسهامات التى يمكن أن تدعى مصر أنها قدمتها فى نفقات الحرب » فيكتب المندوب السامى الى حكومته مؤيدا الملاحظات التى أبداها اللورد ادوارد سيسل المستشار المالى والذى يوافق عليها تماما ويرى أنها كافية لتصحيح سوء الفهم الذى انتاب السلطات العسكرية ورجال المالية البريطانية بشأن الوضع المالى واتجاه مصر فيه (٨٤) ٠ ويشير الى ما قدمته مصر بقوله :

فقد وضعت مصر كل مواردها سواء المادية أو البشرية وبدون تحفظات تحت تصرف الحكومة البريطانية للأهداف الحربية وأن الانتقادات التى توجه من هذه الدوائر ليست عادلة ٠

---

(٨١) الأهرام : ١٩١٥/١٢/٤ ، والمقطم : ١٦ ـ ١ ـ ١٩١٦ « نائب الملك وشكره للأمة المصرية » دلالة على استمرار تبرع المصريين لجرحى الحرب البريطانيين فى عام ١٩١٦ أيضا ٠

(٨٢) مذكرات سعد زغلول المنشورة ، الجزء السادس ، ص ١٠٢ ٠

(٨٣) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٠٣ ٠

(٨٤) F.O. 407/183 No. 101 Mc Machon to Balfour May. 25,

ويختتم مكماهون حديثه لوزير خارجيته بقوله : وقد أضطر في تاريخ لاحق أن أكتب لكم حول هذه القضية بأسهاب أكثر واظهر الالتزامات الكبيرة المعنوية والمالية التى وفت بها مصر تجاه حكومة جلالته خلال الحرب » (٨٥) ٠

واستمرارا لدور المندوب السامي في الاشراف والمراقبة لشئون الحرب في مصر ، تعددت زياراته لمنطقة القتال ، فتفقد القوات المرابطة على حدود مصر الشرقية في المعسكرات والخنادق (٨٦) ، ورافقه الجنرال أرشيبالدمرى قائد القوات البريطانية في مصر ، والكولونيل واطسن الملحق العسكرى بدار الحماية ، واللورد سيسل المستشار المالى ، وعندما وصلوا الى القنطرة ذهبوا الى خطوط القتال التى تليها لمعاينتها وتعهدها (٨٧) ٠

ولم يكتب السير هنرى مكماهون تقريرا عن حالة مصر طوال مدة عمله فيها كسائر معتمدى الحكومة الانجليزية قبل اعلان الحماية وأعتقد ان ذلك كان بسبب الحرب ، فالسير وينجت كتب تقريرا في أواخر عام ١٩١٨ واللنبى استمر يكتب تقاريره حتى عام ١٩٢٢ ٠

وقد تساءلت جريدة الأخبار عن أسباب امتناع نائب الملك مكماهون عن كتابة التقارير وهل ذلك وقتيا لمناسبة الحرب أم سيكون دائما ، « حتى نستطيع التعرف على حالتنا السياسية فتعيد

(٨٥) 1916.

(٨٦) الاهرام : ١٩١٦/١١/٢٨ ، ١٩١٦/٢/١٦ مكماهون يزور حدود مصر الشرقية ٠

(٨٧) نفسها : ١٩١٦/١٢/٣ ، انظر ١٩١٥/١/١٧ ، وايضا الدورية نفسها ١٩١٥/١/٢٠ عن جولات مكماهون وقائد الاحتلال في منطقة القناة ٠

لنا هذه التقارير ذكرى بلاغة كرومر وبيانه الساحر ، ومهما يكن من الأمر فاننا نرجو أن يكون لنا من عناية الحكومة بوضع التقارير عن أعمالها ما يقوم بشيء مما يفوتنا من سكوت نائب الملك » (٨٨) ٠

رحيل مكماهون عن مصر فى ٢٤ سبتمبر ١٩١٦ :

قضى مكماهون فى مصر ٢٢ شهرا ثم استدعته حكومته للعودة الى بلاده وترك منصبه ، وقد علل ذلك بأن الحكومة البريطانية رأت أن مركز ممثلها فى مصر فى السنوات الأخيرة من الأفضل له أن يشغله قائد عظيم خارج من السلك العسكرى لا السلك السياسى ، فانها عينت كتشنر يوم كانت الحرب ناشبة بين ايطاليا وتركيا ، وكانت حدود مصر الغربية ذات أهمية فى هذه الحرب (٨٩) ٠

وعندما ناقش مجلس العموم البريطانى مسألة السير « هنرى مكماهون » ، وقف أحد أعضاء المجلس قائلا ، « انه فى خريف عام ١٩١٦ استدعى مكماهون تلغرافيا من مصر بلا انذار سابق وقيل له لأول مرة ان تعيينه فى مصر كان وقتيا ، ولا يخفى ما فى هذا من قلة المجاملة ولا سيما أن اسم خلفه نشر فى « الغازيت » الرسمية ، قبل أن تسنح له فرصة كافية لمخاطبة الخارجية فى الأمر » (٩٠) ٠ واستطرد العضو سائلا وزير خارجيته ، لماذا خرج من منصبه على كره منه ، ووضع فى منصب لم يطلبه ، ولكنه قيل له ان وجوده فيه لمصلحة بلاده ، وقد قضى استدعاؤه هذا الى أقاويل كثيرة فى مصر ، وقد لحق سمعته ضررا كبيرا من هذا الاستدعاء العاجل ، التى لم ترع فيه كرامته الرعاية الواجبة ولم ينتقد أحد سلوكه فى مصر ومنذ خروجه لم يتولى منصبا (٩١) ٠

---

(٨٨) الأخبار : ١٩١٦/٦/١٥ ٠

(٨٩) الدورية نفسها : ١٩١٦/١١/٩ « الأهالى القومسير البريطانى » ٠

(٩٠) المقطم : ١٩١٩/٣/٢٥ ٠

(٩١) الدورية نفسها والعدد ٠

وقد اعترفت الخارجية البريطانية في ردها على الاستجواب بأن تعيين مكماهون كان وقتيا لحين عودة كتشنر ، وأنه لم يكن يعرف بذلك ، ولكنها أنكرت شبهة قلة المجاملة فى استدعائه (٩٢) .

وشرح جراى سبب استدعاء مكماهون ، « بأن ظروف مصر الحرجة كانت تقتضى وجود رجل يعرف البلاد معرفة خاصة وقال ان معرفة وينجت لمصر كانت توصله للمنصب ، ولا يحط من هنرى أن يقال ان معرفته وخبرته كانتا عن غير مصر » (٩٣) .

ويبدو هذا الكلام صحيحا الى حد كبير فان تعيين مندوب سامى جديد على معرفة تامة بشئون مصر وأحوالها لهو أقدر على تدعيم الحماية وامتلاك زمام الأمور ، كما أن سوء العلاقة بين مكماهون والسلطان وبالتالى بينه وبين المستشارين البريطانيين وعلى رأسهم سيسل أدى الى قيام جفاء بينه وبينهم ، مما قد يترتب على ذلك من عدم استقرار قد تكون انجلترا فى غنى عنه فى ذلك الوقت العصيب (٩٤) .

أما الصحف المصرية فقد علق بعضها على خبر نقل مكماهون من مصر بأن أثنت على كفاءته وشخصيته فذكرت وادى النيل ، أنه من خير الرجال كفاءة سياسية ، ومقدرة على تأدية الواجب فى المنصب الذى يتولاه مع المحافظة على رضاء السلطات التى تشاركه

---

(٩٢) العدد نفسه .

(٩٣) نفسها : العدد نفسه وانظر الأخبار : ١٩١٦/١١/١٠ آراء أخرى فى استدعاء تعيينه فى منصب سام .

(٩٤) انظر د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ٥٢ ـ ٥٣ ومذكرات سعد زغلول المنشورة ، الجزء الخامس . عن سوء العلاقة بين مكماهون والسلطان ، ص ٨٤ ـ ٨٥ ، ٨٧ .

العمل ، وعلى رضاء الأمة التى يتولى منصبه فى بلادها كما أنه أيضا لم يكن شديدا فى موضع اللين ولا لينا فى موضع الشدة بل كان حاذقا هادئا (٩٥) .

وعلقت الأخبار آسفة على رحيله وإنه قد لاح خلال الفترة القصيرة التى أقامها فى مصر ما يدل على حسن نياته نحو هذه البلاد وأهلها (٩٦) .

كما أثنت جريدة المقطم على كفاءة مكماهون وخاصة مع المدة القصيرة التى أقامها فى مصر خلافا عمن سبقوه فى منصبه ، الأمر الذى لم يتح للمصريين أن يروا من آثاره ما يمكنهم من الحكم على أفعاله ، كما أنه قام بعمل مهم فى رأيها وهو « تطليقه الصرامة الملازمة للنظامات العسكرية الى الحد الذى تحتمله الهيئة الاجتماعية المصرية » (٩٧) .

أما الصحف الأجنبية فقد أشادت أيضا بمكماهون ، ووصفته بأنه كان دائما بعيدا عن العجلة والخطأ (٩٨) .

كما أنه اختار طول مدة وجوده فى مصر أن ينزوى ويحتجب لأنه أدرك وجوب اجتناب كل نزاع بين السلطتين المدنية والعسكرية فى مصر ، على أن الاحتجاب لا يعنى عدم تتبع سير الأعمال أو انفلات زمام الأمور وهو ما فعله المندوب السامى فقد كان يبدى شديد الاهتمام بكل ما حوله واشترك فى تسوية جميع المسائل التى ظهرت (٩٩) .

---

(٩٥) الاخبار : ١٩١٦/١١/٨ .
(٩٦) الدورية نفسها والعدد .
(٩٧) المقطم : ١٩١٦/١١/٨ .
(٩٨) الاخبار : ١٩١٦/١١/٩ ، لا بورص اجبسيان .
(٩٩) المقطم : ١٩١٦/١٢/٢٣ .

ريجنالد وينجت مندوبا ساميا على مصر :

ولد فرنسيس ريجنالد وينجت Wingate في ٢٥ يونيـــة ١٨٦١ ، وقد أصبح مندوبا ساميــا على مصر وهو يبلغ من العمر ٥٦ عاما ، وتلقى علومه في مدرسة خصوصية ثم انتقل الى المدرسة الحربية وتخرج فيها عام ١٨٨١ ، ورقى الى رتبة ملازم في الجيش البريطاني ، وخدم في الهند وعدن من ١٨٨١ حتى ١٨٨٣ (١٠٠) ٠

وفي عـــام ١٨٨٣ التحق بالجيش المصرى ، وعين قومنـــدانا لمستشفى الكوليرا ، ثم عين ياورا وســـكرتيرا عســـكريا للجنرال ايفلن وود Evelyn-Wood في أثناء حملة النيل وصحراء البيوضة ، وأنعم عليه بالنيشان المجيدى الرابع وميدالية النيل ونجمة البرونز ، ثم ترك خدمة الجيش المصرى في آخر تلك السنة ، وسافر الى انجلترا فعين ياورا للقائد العام في شرق انجلترا ، ثم أعيد في عام ١٨٨٦ الى خدمة الجيش المصرى (١٠١) ، حيث تقلب في مناصب وزارة الحربية وشهد العديد من المعـــارك في السودان ، وتولى رئاســـة مصلحة المخابرات حتى شبه « بأنه كان عين مصر في سودانها » ، وقاد حملة دنقله الى الفوز في عام ١٨٩٦ (١٠٢) ٠

وفي عام ١٨٩٧ ندب الى مهمة سياسية في الحبشة حيث قام بها خير قيام وأهدى له نيشان ملك الحبشة ، وعندما عاد الى مصر كان الجيش المصرى قد استعد لحملة النيل ، فعينته الملكة فكتوريا ياور شرف لها ، ورقى الى رتبة كولونيل ، وشهد معركة العطبرة

---

(١٠٠) المقطم : ١٩١٦/١١/٧ ، الأهرام : ١٩١٧/٥/٢٩ عيد ميلاد وينجت : ٢٥ يونيه يبلغ ٥٧ عاما ٠

(١٠١) نفسها ٠

(١٠٢) الأهرام : ١٩١٦/١١/٧ ، والمقطم العدد نفسه ٠

عام ١٨٩٨ ، والخرطوم وفاشودة . وقد نوه باسمه فى تقرير القائد العام ، وحصل على نيشان القديسين ولقب سير ، ومنح رتبة لواء فى الجيش المصرى بعد حملته فى القضاء على المهدية فى السودان .

وفى ٢٢ ديسمبر عين سردارا للجيش المصرى ، وحاكما عاما على السودان (*) ومنح لقب الدكتوراه الفخرية ، فى الآداب من اكسفورد عام ١٩٠٥ (١٠٣) .

أما عن أسباب اختيار الحكومة البريطانية للسير وينجت مندوبا ساميا على مصر ، فقد كانت تلك الفكرة مطروحة من قبل أن يعين مكماهون مندوبا على مصر . فعندما استدعى كتشنر الى لندن ، لتعيينه وزيرا للحربية فى بلاده ، وأعلنت الحماية البريطانية ، فكر ولاة الأمور فى انجلترا فى تعيين وينجت مندوبا ساميا ليحل محل اللورد كتشنر (١٠٤) ، وكان هناك من الأسباب ما يرجح تلك الفكرة ، « سيرته الطيبة ، كفاءته . ومعرفته باللغة العربية نتيجة لاقامته سنين طوال بالسودان » (١٠٥) الى جانب وهو الأهم فى رأيى معرفته الوثيقة بمصر والمصريين . فقد كان وينجت على علاقة طيبة بالسلطان حسين ، منزلته فى الجيش المصرى حيث عمل به فترة طويلة ، ولما له من علاقة مع كثير من أعيان المصريين (١٠٦) . باختصار فهو على دراية واسعة بشئون مصر والمصريين .

(*) السير وينجت : استمر سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان ١٦ عاما السابقة على توليه منصب المندوب السامى .
انظر F.O. 407/183 No. 98.

(١٠٣) المقطم : العدد نفسه . الأهرام : العدد نفسه .

(١٠٤) الأخبار : ١٩١٦/١١/٩ ـ المقطم : ١٩١٦/١١/٨ .

(١٠٥) الأهرام : ١٩١٦/١٢/٢٧ .

(١٠٦) الدورية نفسها والعدد . د. لطيفة سالم ، المرجع نفسه ، ص ٥٢ ـ ٥٣م ،

ولكن الحكومة البريطانيـــة تراجعت عن تلك الفكرة أولا لأن احتمال عودة كتشنر الى مصر بعد انتهاء الحرب كانت قائمة ، ثانيا ـ وهى الأرجح « أن أهل الحل والعقد الانجليز رأوا أهمية بقائه فى السودان فى ذلك الوقت » (١٠٧) الأمر الذى أدى الى تعيين السير هنرى مكماهون ٠

حتى أن القرار الرسمى الذى صدر من الحكومة البريطانية بتعيين وينجت مندوبا ساميا فى ١٩١٦/١١/٦ ، قد ذكر أن تعيين مكماهون كان مؤقتا اذ قال « أعلن أن حكومة جلالة الملك قررت نهائيا تعيين وينجت فى منصب القومسير العالى البريطانى فى مصر الذى تولاه السير هنرى مكماهون مؤقتا » (١٠٨) ٠ وأعلن أن ذلك التغيير يتم فى آخر السنة ٠ وهكذا فبعد وفاة اللورد كتشنر ، وزوال الخطر فى السودان بسحق سلطان دار فور رجع الساسة البريطانيون الى فكرتهم الأولى بتعيين وينجت باشا فى المنصب الذى كان معدا له تعيينا نهائيا ، « وخاصة بعد الغزو التركى لقنـــاة السويس ، ووضوح أهمية مصر الحربية كان لابد من وضع نظام جديد خصوصا بعد أن ثبت أن هناك صـــدى لدســـائس ألمانيـــا وتركيا » (١٠٩) ، لذا كان من المناسب أن يعين مكان مكماهون رجل له خبرة عسكرية بتلك المنطقة (*) ـ صارم تكون له السلطة المطلقة لكبح جماح أى دسيسة تقوم ، وهـــذا ينطبق على وينجت

---

(١٠٧) الاخبار : ١٩١٦/١١/٩ ٠

(١٠٨) الاهرام : ١٩١٦/١١/٦ ٠

(١٠٩) د٠ لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٢ ٠

(*) الاخبار : ١٩١٦/١١/٩ حيث تكرت أن الحكومة الانجليزية رأت أن يكون ممثلها قائد عظيم خارج من السلك العسكرى ـ لا السلك السياسى ، فانها عينت كتشنر يوم كانت الحرب ناشبة بين ايطاليا وتركيا ، وكانت حدود مصر العربية ذات شأن فى هذه الحرب ٠

الرجل العسكرى الذى يمكنه بسهولة السيطرة على الموقف » (١١٠) على الأخص أنه يعرف مصر والمصريين جيدا ، الأمر الذى لم يكن متوفرا لدي مكماهون كما سبق الاشـارة ، رغم أن كليهما رجـلا عسكريا ، فان مكماهون خاض معاركه في منطقة الهند الآسيوية ، ووينجت خاضها في أفريقيا •

وعلى أية حال فان كلا من مكماهون ووينجت كانا متشابهين الى حد كبير فكلاهما لم يستمر في منصبه سوى عامين ، وكلاهما أيضا قد تولى منصبه والسلطة العسكرية لها الكفة الراجحة فى حكم البلاد ، وكانا كلاهما مفتقرين الى المقدرة السياسية والشخصية القوية التى تستطيع فرض ارادتها حتى على حكومتها ، فلم يتسن لهما اكتساب ثقة وزارة الخارجية البريطانية بكل معنى الكلمة (**) •

فالسير وينجت لم يستطع فرض رأيه بضرورة وأهمية مقابلة حكومته للزعماء المصريين بعد انتهاء الحرب عندما أرادوا الذهاوب الى لندن لاسماع أولى الأمر هناك بوجهة نظرهم الأمر الذى أدى الى فقده منصبه بعد ذلك بقيام ثورة ١٩١٩ • ويبدو تعليق التيمس صحيحا عند مقارنتها لظروف مصر على أيام كل من السير مكماهون والسير وينجب اذ قالت « ان السير وينجت نائب جلالة الملك الجديد أوفر حظا من سلفه لأنه جاء اليها وهى فى حالة تختلف اختلافا بينا وحالتها وقت استلام سلفه لمنصبه فى شهر يناير ١٩١٥ ، ومن الطبيعى أنه سيجد أمامه أمورا كبيرة ومسائل عديدة مهمة تقتضى الفطنة ولكن الأمور أصبحت هينة عليه فهو لا يحتاج الآن الى عناء كبير فى أدارة دولابها » (١١١) •

---

(١١٠) د• لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٣ •

(**) Polson Newman, Op. Cit., p. 211.

(١١١) الاهرام : ١٩١٧/١/١٢ •

وقد وصل وينجت الى مصر قادما من السودان في ٢٦ ديسمبر ١٩١٦ ، وذلك بعد عودة مكماهون الى بلاده ، وبذلك خالف وينجت عادة المعتمدين البريطانيين فلم يود أن يرى سلفه قبل سفره بل تباطأ في قدومه حتى رحل عن هذه الديار (١١٢) • وقد وصف سعد زغلول الاستقبال غير المسبوق الذى استقبل به وينجت (١١٣) بقوله ، انه قد اجتمع لاستقباله من الناس ، على اختلاف طبقاتهم وأديانهم ومشاربهم ما لم يجتمع لأحد من قبله ، لا من معتمدين ولا من حاكمين ، وقد صافحهم جميعا ، وخص من يعرفه منهم ، وهم كثيرون ببعض الكلمات الطيبات ، ومكث يسلم على الناس ويلاطفهم ٤٥ دقيقة (١١٤) •

وقد علق سعد زغلول على ذلك بالحق « ان أخوف ما أخافه على أمتى هذا البشر والايناس » (١١٥) •

ويبدو أن ذلك الاستقبال الفخم والكبير ، كان نتيجة لمعرفة وينجت بالكثير من أعيان المصريين ورجال الجيش ، فقد كان سردارا للجيش المصرى وحاكما عاما للسودان • كما أنه كان يملك قصرا في القاهرة ، ويجيد العربية مما يجعله على علاقة وثيقة بالعديد من المصريين •

وعندما أعلن عن تعيين السير وينجت مندوبا ساميا على مصر ، صدر بلاغ رسمى ، يمكنه من الاحتفاظ بوظيفة حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى •

---

(١١٢) مذكرات سعد زغلول : جـ ٦ ، ص ١٦٤ وايضا الاهرام : ١٩١٦/١١/٢٣ •

(١١٣) انظر المقطم : ١٩١٦/١٢/٢٨ الدورية نفسها : ١٩١٦/١٢/٢٨ •

(١١٤) مذكرات سعد زغلول ، الجزء نفسه ، ص ١٦٥ •

(١١٥) المصدر نفسه والجزء والصفحة •

وقد صـدر هذا البلاغ من الخرطوم ونص على « أن تعيين السير وينجت فى منصبه المندوب الســامى لجلالة الملك فى القطر المصرى ، لا يفضى الى أقل تغيير فى العـلائق والعلاقة الموجـودة الآن بين معاليه والسودان ، وكذلك بينه وبين ادارة البلاد ، فلهذا يرى معاليه أن اقامة الحفلات الرسمية وحفلات الوداع عند سفره الى القاهرة تكون فى غير محلها وبلا جدوى ، وسيقوم بوظيفتى الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى تحت رقابة السير ريجنالد وينجت الكولنيل لى ستاك باشـا السكرتير الملكى لحكومة الســودان وسيكون تعيينه حاكما عاما للسودان وسردار الجيش المصرى بالنيابة طوال مدة الحرب ، وسيرافق معاليه الى القطر المصرى بعض الموظفين الخصوصيين الملحقين به شخصيا والغرض من ذلك ابقاء العلائق والصلات محكمة الارتباط دائمة الاتصال بين السير وينجت فى القاهرة وحاكم السودان وسردار الجيش المصرى بالنيابة فى الخرطوم » (١١٦) ٠

وقد علق سعد زغلول على ذلك بقوله كيف صدر هذا البلاغ فى الخرطوم ولم يصدر من مصر ، مع كونه يمس حكومة مصر ، ولهـا شركة فيه ولا ندرى كيف يجمع نائب الملك بين الوظيفتين معـا » (١١٧) ٠

ولو عقدنا مقارنة بين السير وينجت وأسلافه من المعتمدين البريطانيين فى مصر لوجدنا أن جميعهم عدا كتشنر كانوا يحملون لقب سير ، وهم السير ايفلين بارنج ، والسير الدون جورست ، والسير هنرى مكماهون ، وقد اشترك وينجت مع كل من كرومر وجورست وكتشنر فى خدمة الحكومة المصرية قبل توليهم النيابة

---

(١١٦) الأهرام : ١٩١٦/١١/١١ ٠

(١١٧) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٦ ، ص ١٢٢ ـ ١٢٣ ٠

عن الملك ، وان كلا من وينجت وكتشنر رجلا حرب وادارة فقد اشتركا فى فتح السودان ، وتعاقبا على كرسى الحكم فيه ، ولكن مدة وينجت فى الخرطوم كانت أطول من أيام سلفه (١١٨) .

أخذ وينجت منذ وصوله الي مصر وتسلمه مهام منصبه في وضع الأسس والقواعد التي يعتزم القيام بها في مصر .

ففى رسالة منه يشرح فيها سياسته الى حكومته ذكر أنه منذ أن وصل الى مصر وهو يجرى لقاءات عديدة ويومية وذلك لسببين أولهما : أنه يرى أنه من المرغوب فى بلد نصف شرقى ترك الانطباع بانه ملم بكل ما يحيط به .

وثانيهما : ما تتيحه له هذه اللقاءات من الحصول على معلومات من مصادرها الأصلية عما يجرى فى البلاد .

ثم يرى أن الوقت قد حان لأن يشغل نفسه بالمشاكل الأكبر ، ومن ثم فسوف يتوقف عن اجراء اللقاءات المتعددة التى كانت تحدث من قبل » (١١٩) .

وقد اشاد وينجت بزملائه في دار المندوب السامي وبنظامها أيضا فقال ويعمل شتيهام وهيئة الدار بشكل جدى وقدموا له كل معونة ممكنة ، وان المؤسسة التى اقامها أسلافه فى الدار تدعو الى الاعجاب اذ أنها تسهل سير العمل ، وتساعده في ممارسة سلطاته كما أنها تيسر السيطرة التى يمكن أن يفرضها هنا والتى بدأها اللورد كتشنر وأسلافه .

---

(١١٨) الاخبار : ١٩١٦/١١/٩ .

(١١٩) F.O. 407/183 No. 98 Wingate to Balfour Feb., 11, 1917.

وانه يتعامل مع الأمور بروية فى البداية ، وقد أخذ يتبين « الآن » الخط الذى ينبغى أن يسير عليه والذى يعتقد أنه سوف يكون مثمرا ، ثم ان المنهج الذى يقوم عليه العمل مألوف لديه ، كذا الأفكار التى كان يتداولها أسلافه ، وليس هناك من شك فى أن تغير الوضعية السياسية للبلاد ، قد أدت الى أن تتحمل دار المندوب السامى مسئولية أكبر فى الادارة وبالتالى لا يصبح دورها دبلوماسيا خالصا (١٢٠) .

وفى الحقيقة أن وينجت كما ذكر لحكومته قد قابل العديد من المصريين سواء الوزراء أو السياسيين أو الأعيان ، أو رجال الدين (*) ، ربما ليوحى للمصريين بسنه سياسة جديدة تختلف عن سياسة سلفة ، وأرى أيضا أن وجود وينجت كحاكم عام للسودان لنحو ١٦ عاما دفعه الى أن يحكم مصر بالأسلوب نفسه حتى يمكن القول انه تولى منصب المندوب السامى بمنطق الحاكم العام .

علاقة وينجت بالمستشارين والموظفين البريطانيين :

كان أول ما قام به السير ريجنالد وينجت هو نقل اللورد سيسل مستشار المالية ، والمؤيد لسياسة مكماهون بل ربما صانعها ، وفى ٣١ يناير ١٩١٧ كتب وينجت الى وزير خارجيته طالبا نقل المستشار المالى . « ... أن المسألة ليست عدم وفاق بينى وبين سيسل ، لكن ... [illegible] ...طان والوزراء ليست على ما يرام ، وأننى أعتقد ان ... [illegible] ... أننى لا اريد أن الاقى اية عراقيل فى سبيل تعاملى مع الوزراء المصريين » ، وعلى الفور ودون انتظار رد لندن نحى سيسل وأحل محله سير برونيات (١٢١) .

---

(١٢٠) Ibid.

(*) الأهرام : ١٩١٧/١/٢٩ ، ١٩١٧/١/٣٠ ، ١٩١٧/١/٣١ .

(١٢١) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

وواضح من هذا القرار بالعزل أن كلا من وينجت وسيسل كانا على اختلاف قبل أن يعين وينجت مندوبا على مصر ، حتى أن سعد زغلول يذكر عند وصول المندوب السامى مصر بأن من « الشائع على السنة القوم أنه لا يود اللورد سيسل ، ولا يألفه » (١٢٢) :

وقد صارت العلاقة بين المندوب السامى الجديد ، والمستشارين والموظفين البريطانيين مثل ما كانت على عهد أسلافه ، من النفوذ المسيطرة للمستشارين البريطانيين والموظفين على الوزراء المصريين بل وعلى السلطان ، وسوف يتضح لنا ذلك عند عرض العلاقة مع السلطان أو الحكومة المصرية ٠

واشتراكهم أيضا فى القرارات السياسية مع المندوب السامى ، مثل معارضة برونيت ترشيح سعد وزيرا فى وزارة حسين رشدى الثالثة ، ونقله البرنامج السياسى لرشدى الى المندوب السامى الذى نقله الى حكومته ٠

كما يبدو أيضـــا لنا فى علاقة السير وينجت بالمستشارين والموظفين البريطانيين أنه لم يكن صاحب شخصية استبدادية فى رأيه ، فكثيرا ما أخذ برأيهم أو تأثر به ٠ وعلى أية حال فلم يكن مثل كرومر أو كتشنر ٠

كانت العلاقة بين دار المندوب السامى والمستشارين والموظفين البريطانيين تبدو أكثر انفتاحا على المصريين منها فى عهد مكماهون ، وذلك يظهر من المقابلات العديدة لوينجت مع المصريين من مختلف الوظائف والطبقات (*) ٠ ويذكر سعد زغلول أنه عند استقبال

---

(١٢٢) مذكرات سعد زغلول ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٦٤ ٠

(*) انظـر الاهـرام : ١٩١٧/٣/١١ ، ١٩١٧/٣/١٦ ، ١٩١٧/٣/٢٢ ، ١٩١٧/٤/٢٤ مقابلات للمندوب السامى مع المصريين ٠

السكرتير الشرقى له فى دار الحماية « بأنه كان أحسن استقبال ، وغاية فى الوداد والاحترام » (١٢٣) ٠

وقد علق على ذلك ، « بأنه لا يدرى سر هذا التغيير ، وقد رأى كل ما فى دار الحماية ضاحكا ! ، حتى أنه ظن أن هذا خيال وليس حقيقة » (١٢٤) ٠

وكان كل مستشـــار أو موظف بريطانى كبير يقوم بعمله ، ثم يذهب الى دار القومسيرية البريطانية لمناقشة الموضوع مع المندوب السامى أو تعريفه به أو عرضه عليه وللأسف فان تلك المقابلات لم تنشر لنا تفاصيلها كى نعرف كيف كانت تدار الأمور بينهم ٠

فنجد مستشار الداخلية جميس هينز يسافر الى الاسكندرية وبورسعيد فيتفقد فى الأولى ملجأ المهاجرين والمهاجرات مصطحبا اللواء هوبكنس حكمدار بوليسها (١٢٥) ٠

وفى بورسعيد يستقبله محافظ عموم القنال والميرالاى جرانت حكمدار بوليسها ويزور محل المهاجرين والمهاجرات الأرمن فيهـا ويبحث أحوالهم وشئونهم (١٢٦) ٠

وبعد عودة هينز قابل السير وينجت فى دار الحماية ، شارحا له رحلته الى بورسعيد وملاحظاته على حال المهاجرين والمهاجرات الأرمن الموجودين فيها (١٢٧) ٠

---

(١٢٣) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٦ ، ص ١٦٧ ٠
(١٢٤) المصدر نفسه والصفحة ٠
(١٢٥) الدورية نفسها : ١٩١٧/٢/٣ ٠
(١٢٦) الدورية نفسها : ١٩١٧/٢/١٥ ٠
(١٢٧) العدد نفسه ٠

وفي مقابلة أيضا مع مستشار الأشغال السير مردخ مكدونالد ، بعد عودته من الاسكندرية مع اسماعيل سرى وزير الأشغال ، أبدى له رايه فى مشروعات الرى والصرف الجديدة بمديرية البحيرة والمال المطلوب لانفاذها واتمامها (١٢٨) • وذكرت الأهرام « بأن رأيه في هذه المشروعات متفق مع راى وزير الأشغال فيها ولا يختلف معه في شيء مطلقا » (١٢٩) •

وتعددت مقابلات وينجت مع الوزراء المصريين والمستشارين والموظفين البريطانيين فعلى سبيل المثال ، قابل وينجت في دار الحماية مستشارى الأشغال والمعارف والحقانية وكثيرين غيرهم من كبار الموظفين البريطانيين (١٣٠) •

وبعد عودة مستشار الداخلية من رحلته الى الوجه القبلى ، يتوجه الى دار الحماية ويقابل وينجت مقابلة خصوصية قصيرة ، ليبلغه نتيجة رحلته الأخيرة فى الوجه القبلى ، ومجمل الاقتراحات والمطالب التى رفعت اليه وملاحظاته عليها (١٣١) •

وتؤكد هذه المادة عن وينجت على :

١ ـ سبق منصب المندوب السامى عن منصب السلطان أو رئيس الوزراء حتى أنه أصبح له فى الصحف قسم خاص تحت عنوان « رسمى » وهو ما يقابل الآن أخبار الدولة •

٢ ـ أنه لا يذهب للقاء كبار الموظفين المصريين بمن فيهم رئيس الوزراء «رشدى باشا» بل هم الذين يأتون اليه فى الدار (*) •

---

(١٢٨) الأهرام : ١٩١٧/٣/٨ وايضا ١٩١٧/٣/٦ بحث مسالة رى البحيرة •
(١٢٩) العدد نفسه •
(١٣٠) نفسها : ١٩١٧/٣/١٦ •
(١٣١) نفسها : ١٩١٧/٤/٦ •
(*) انظر الأهرام : ١٩١٧/٣/٧ ، ١٩١٧/٤/١٥ ، ١٩١٧/٤/٢٢ •

٣ - كثرة مقابلاته لمستشار الداخلية أكثر من أى زميل آخر ، ربما لظروف الحرب وتولى مستشار الداخلية منصب الحاكم العام ، أو لأهمية الأمن فى تلك الفترة (*) .

المندوب السامى وينجت والمصريون :

وينجت في القاهرة :

حرص وينجت كأسلافه على القيام بزياراتهم التقليدية لبعض المؤسسات الحكومية او المتاحف أو المدارس وغيرها . وبرغم من ظروف الحرب وانشغالهم بها فقام وقرينته بزيارة لدار الآثار العربية ودار الكتب السلطانية لمشاهدة خزائنها وتحفها ومحتوياتها .

وعلقت جريدة الأهرام « بأنهما قد قوبلا وودعا بما اقتضاه مقامهما السامى من التجلة والاكرام » (١٣٢) .

كما رد المندوب السامى أيضا الزيارة لبطريرك الأقباط فى دار البطريركية وكان معه المستر ستورز السكرتير الشرقى ، واستقبله عند مدخلها رئيس المجلس الملى ووكيل المجلس وآخرين ، وكان تلامذة البطريركية مصطفين لتأدية التحية والشمامسة بملابسهم أمام باب الدار فحياهم ثم صعد وقابل البطريرك الذى أهداه صليبا مرصعا بالألماس (١٣٣) ...

وزار نائب الملك أيضا الجامع الأزهر الشريف ومعه سكرتيره والمستر ستورز السكرتير الشرقى . فاستقبلهم عند وصولهم وزير الأوقاف ، وشيخ الجامع « سليم البشرى » ومفتى الديار المصرية الشيخ محمد بخيت ، وآخرون .

(*) انظر الودرية نفسها : ١٩١٧/٥/١٠ ، ١٩١٧/٥/١٢ ، ١٩١٧/٥/٢٦ .

(١٣٢) الأهرام : ١٩١٧/١/١٠ .

(١٣٣) نفسها : ١٩١٧/١/١٤ .

وقد دخل « وينجت » قاعة المطالعة فى مكتبة الأزهر حيث طاف فيها واظهر اهتماما بها وارتياحا الى اتقان ترتيبها وبعد ذلك دخلوا الى فناء الجامع فطافوا بحلقات التدريس ، واطلعوا على التدريس بالطريقة القديمة والطريقة الحديثة (١٣٤) .

وقد شكر وينجت الأساتذة العلماء وسألهم عن تلامذتهم وأنواع التدريس وصرف فى تفقد الحلقات نحو نصف ساعة ، وقابله الأساتذة والطلبة بالامتنان والشكر ثم أعرب للأستاذ الأكبر عن شكره ، وأعرب عن أمله بترقى هذه الجامعة الكبرى رقيا هى جديرة به (١٣٥) وقام أيضا بزيارة لجمعية الشبان المسيحيين يصحبه ياوره (١٣٦) .

وهكذا استمر وينجت فى سياسة أسلافه من التقرب لمشاعر المصريين الدينية سواء الاسلامية أو المسيحية .

واستمرارا أيضا لسياسة المعتمدين البريطانيين فى مصر منذ عهد كرومر ، فى تشجيع وتدعيم التعليم الانجليزى فى البلاد ، قام وينجت بزيارة للمدرسة الانجليزية الجديدة (١٣٧) وذهب المندوب السامى أيضا الى محكمة الاستئناف الأهلية ونيابتها ، فشاهد جميع فروعها وأقلامها فقوبل المقابلة اللائقة به (١٣٨) .

ونلاحظ أيضا على هذه الزيارات التى كان وينجت أو غيره من المعتمدين يقومون بها ، انه كان يستقبل كملك البلاد ، ويكون على

---

(١٣٤) نفسها : ١٩١٧/١/١٦ .
(١٣٥) الأهرام : ١٩١٧/١/١٦ .
(١٣٦) الدورية نفسها : ١٩١٨/١٠/٢٠ .
(١٣٧) نفسها : ١٩١٧/٣/١١ ، ١٩١٨/١٢/٢١ وينجت فى المدرسة الانجليزية .
(١٣٨) نفسها : ١٩١٧/٤/٢٦ .

راس مستقبليه رؤساء المؤسسات التي يقوم بزيارتها أو تضرب له التحية العسكرية ، وفي الغالب كان يصحبه أحد موظفي داره ووزير مصري ، وقد قام ونجت بزيارة للجمعية التشريعية واستقبله أحمد مظلوم باشا رئيسها ، وسعد زغلول وكيلها المنتخب وآخرون (١٣٩) وأبدى اعجابه بكل شيء رآه فيها (١٤٠) .

ويذكر سعد زغلول عن هذه الزيارة التي كان شاهدا عليها ، بأن ونجت كان يتغاضى عن كل ما يشير الى اجتماعها ، وعندما أبدى رغبته في توسيع اختصاصات الجمعية رد بقوله : لا يمكن الآن النظر في شيء ولا يعلم ما يكون الغد (١٤١) ! . وقد خرج سعد بانطباع عن المندوب السامي ، « بأنه محدود الفكر ، ضعيف القدرة ، يتحاشى الموضوعات التي تحتاج الى رأى رشيد ، وسلطة واسعة » (١٤٢) .

ولما كانت من سياسة المندوب السامي الجديد فتح داره لاستقبال المصريين فقد استقبل وفود عديدة كاستقباله للوفد السكندري ، الذي جاء للترحيب به ، وحدثهم عن السودان والمعاملات في دار فور (١٤٣) ، كذلك استقبل وفود من أسيوط ومن قليوب يصحبهم مديرهم (١٤٤) .

استمرت دار الحماية في اقامة الحفلات على عهد المندوب السامي الجديد أيضا ، سواء كانت بمناسبة الاحتفال بأعياد وطنية

(١٣٩ ، ١٤٠) نفسها : ١٩١٧/٥/١ .
(١٤١) المصدر نفسه والجزء ، ١٨٢ - ١٨٣ .
(١٤٢) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٨٣ .
(١٤٣) الأهرام : ١٩١٧/١/٢٢ الوفد السكندري كان مؤلفا من ١٢ شخصا .
(١٤٤) نفسها : ١٩١٧/١/٢٦ ، ١٩١٧/٤/٢٢ ، ١٩١٧/٥/١٧ ، ١٩١٧/٥/٢٥
زيارة وفود من المديريات لونجت . وانظر :
407/183 - No 98 Wingate to Balfour Feb.. 11-1917.

كعيد ميـــلاد ملك انجلترا ، أو لترحيب بضـيف زائر للدار من الشخصيات الكبيرة كدوق كنت مثلا (١٤٥) ، أو بمناسبة حصول أحد الموظفين البريطانيين العاملين في مصر على وسام ، أو نقل أحد منهم خارج مصر وكانت دار الحماية تقيم حفلات اســتقبال عامة بمناسبة تسلم أى مندوب سامى جديد لمهام عمله فى مصر ، تسمى « حفلة الاستقبال الكبرى العمومية » يدعى فيها كبار الشخصيات المصرية والأجنبية .

وقد أقام السير وينجت تلك الحفلة حيث دعى فيها الأمراء وأعضاء البيت السلطانى ، وحسين رشدى رئيس الوزراء والوزراء ووكلاء الدول وعقيلاتهم والعلماء والرؤساء الروحيين على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم ، والأعيان من الجمعية التشريعية وغيرهم (١٤٦) .

الانتقال الى الاسكندرية :

انتقل الســير فرنسيس ريجنلد وينجت وموظفى داره الى الاسكندرية للاقامة فى مقرهم الصيفى ببولكلى حسب النظام المتبع لدار الحماية كل عام .

وقد ودع المندوب السامى وداعا رسميا ، كوداع الســلطان تماما ، ولكن خلا استقباله فى الاسكندرية من المظاهر الرسمية بناء على طلبه (١٤٧) .

---

(١٤٥) الاهرام : ١٩١٨/٣/٥ .

(١٤٦) نفسها : ١٩١٧/٣/٢ وايضا الدورية نفسها : ١٩١٧/٤/٢٣ حفلة أخرى فى دار الحماية حضرها ٣٠ شخصا من كبار الموظفين البريطانيين .

(١٤٧) نفسها : ١٩١٧/٦/٧ .

ونلاحظ حرص المندوبين الساميين على التأكيد على أهمية المنصب في تنقلاتهم خاصة سفرهم لقضاء الصيف في الاسكندرية قطار خاص ـ استقبال ملكي • وقد شهد وينجت وقرينته في الاسكندرية سباق الزوارق الخاص بنادى السلطان حسين ووزعت الليدى وينجت الجوائز على المتسابقين (١٤٨) •

وقام المندوب السامي وقرينته أيضا بزيارة وابور شركة المياه في الاسكندرية وشاهدا طريقة رفع المياه وترشيحها ، والبناء الذي يبنى فيه لعشرة مرشحات جديدة (١٤٩) • كما زار أيضا بلوك الخفر والمطافي مستصحبا الكولونيل واطسن الملحق العسكرى في دار الحماية ، وأحمد زيور محافظ الاسكندرية والقائمقام جارفس بك القائم بأعمال حكمدارية بوليسها ، وبدأ بتفتيش بلوك الخفر في ثكنته مشاة ـ وفرسانا ، وسر من حسن هندامه وترتيبه ، وأثنى على قائده (١٥٠) •

وعلى أية حال فمن تتبعنا لنشاط وينجت في مصر ، لم يتوافر ما يشير الى زياراته للمديريات كسائر المندوبين الساميين باستثناء الاسكندرية ، وربما كان ذلك لأنه قد ترك تلك المهمة للمستشارين والموظفين البريطانيين لأن القول بظروف الحرب فان مكماهون كان في الوضع نفسه ان لم يكن أسوأ •

وينجت والحرب :

استمر وينجت كسلفه يعمل منذ وصوله لأرض مصر على مساعدة بلاده في أثناء حربها ، « بالعمل على تقديم المزيد من المجهود الحربى ، والسعى لدى الحكومة المصرية لزيادة دورها الحربى في

---

(١٤٨) الأخبار : ١٩١٧/٧/٢٢ وأيضا الأهرام : ١٩١٧/٧/٤ •
(١٤٩) الأهرام : ١٩١٧/٧/٢٢ •
(١٥٠) نفسها : ١٩١٧/٧/٢٣ •

سبيل خدمة انجلترا رغم علو سهمها في هذا المجال فقد اشتركت في حرب القناة ضد الأتراك ، وقدمت الرجال والأموال والمحصولات والمستشفيات (١٥١) ، كما استمر في رئاسة جمعية الصليب البريطانية وجمعية القديس يوحنا / فعقد اجتماع كبير بدار الحماية برئاسته لهذه الجمعيات ، وقد خطب فيهم السير وينجت حيث أبدى استعداده التام لتقديم أى مساعدة ممكنة ، وأعلن عن سروره بالخطوات التى صارت عليها هذه الجمعية منذ عامين تقريبا فى مصر .

وأعطي برهانا على نجاح هذه الجمعية بما جمع من تبرعات المصريين تزيد على ٣٠٠ ألف جنيه فى يومين (١٥٢) .

وفى الاسكندرية أيضا عقد اجتماعا لجمعية الصليب الأحمر البريطانى وجمعية القديس يوحنا بدار الحماية بالرمل ، وحضره أيضا السير وينجت وزوجته ، وقد خطب نائب الملك خطبة بالمعانى السابقة نفسها ، ودعي الى اكتتاب آخر فى مصر والسودان وأن السلطان قد افتتح هذا الاكتتاب بتبرعه بمبلغ ٥٠٠ جنيه (١٥٣) .

وقد علقت التيمس على دور وينجت وقت الحرب بقولها « لما نقل الى القاهرة انصرف بهمة تذكر له الى استخدام موارد مصر لأجل الحرب فنجح في ذلك ولا سيما فيما يختص بالحرب فى فلسطين » (١٥٤) .

---

(١٥١) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١٥٢) الأهرام : ١٩١٧/١/٢٣ .

(١٥٣) نفسها : ١٩١٧/٨/١٩ .

(١٥٤) المقطم : ١٩١٩/١٠/٢٤ والأهرام : ١٩١٨/١١/٢٧ وينجت يقيم مأدبة اكراما للجنرال اللنبى قائد القوات البريطانية فى مصر ومحرر فلسطين والشام .

ونلاحظ الدور الذى قام به وينجت فى تلبية مطالب السلطة العسكرية من توفير الجنود والعمال اللازمين للعمل فى جيوشها . وسوف يتضح ذلك الدور عند الحديث عن سخرة الفلاحين .

دار المندوب السامى وتطورات الحرب :

١ - سخرة الفلاحين :

ظهرت مشـــكلة « التطوع الاجبارى » بصـــورة ملحة لدى المسئولين البريطانيين على عهد وينجت من ١٩١٧ - ١٩١٨ ، بعد أن ثبت أن نظام التطوع الاختيارى الذى كان معمولا به من قبل لا يفى بتقديم العدد المطلوب من المتطوعين لفرقة العمل وفرقة النقل بالجمال (١٥٥) ، وخاصة بعد أن سرت الأخبار عن المخاطر الجسيمة التى أصابت العمال المصريين فى شبه جزيرة سيناء نتيجة للغزو التركى فى ابريل ١٩١٦ ، حيث تعرضـــوا لضرب القنابل وراح ضحايا منهم ، هذا بالاضافة الى ما أشيع عن سوء المعاملة التى يتلقاها المتطوعون المصريون ، فى الوقت الذى كانوا يعتقدون أن النصر سيكون حليفا لألمانيا وتركيا (١٥٦) .

ولهذا الح الجنرال « أرشيبالدمرى » حينذاك فى اتباع طريق التجنيد الاجبارى للحصول على العمال ، بيد أن هذا الطلب لم يلق قبولا من المندوب السامى وينجت الذى أشار بحق أن مثل هذا العمل يعد انتهاكا لمنشور مكسويل فى ٦ نوفمبر ١٩١٤ (١٥٧) ،

---

(١٥٥) د. عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ ، ١٩٣٦ ، ص ٦٧ .

(١٥٦) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(١٥٧) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع نفسه والصفحة .

« وإنه لولا هذا التصريح لاستطاع أن يوافق على القول بأن اسـهام مصر فى الحـرب من ناحية تعداد سكانهـا كان غير كاف (١٥٨) .

واضاف وينجت أيضا الى القائد العام ، « بأن هناك اعتبارا يجب مراعاته ويقف حجة ضد التجنيد الاجبارى ، وهو أن انتاج القطن والمواد الغذائية الأخرى المطلوبة من مصر الامداد بها تتطلب المحافظة على التوازن بين سوق العمل الزراعى ومراعاة عدم اثارة الشعـور الوطنى ، وأنه من الصعب قلب هذه السياسة وافهام المصريين أن حماية بريطانيـا لبلادهم تتطلب منهم تقديم خدمات مباشرة للامبراطورية » ومحاولة فرض التعبئة الكاملة لموارد مصر المادية والبشرية ستكون عملية صعبة وعرضة لأن تعرقل المسـاعدة المباشرة وغير المباشرة التى تقدمهـا مصر من الناحية الواقعية فى ذلك الوقت (١٥٩) .

وبالرغم من هذا طلب وينجت رأى المسئولين فى الحـكومة المصرية الذين رفضوا تماما استخدام أسلوب القسر والاجبار لجمع العمال اللازمين للقوات البريطانية (*) .

فما كان منه الا أن أحال الموضـوع الى وزارة الخارجية البريطانية (١٦٠) الا أن السير مورى لم يتقبل رأى وينجت ، وألح مرة أخرى على ضرورة التجنيد الاجبارى ، وأعلن عن حاجته الى توفير

---

(١٥٨) د. فاطمة علم الدين عبد الواحد ، التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى ، ص ١٢٨ .

(١٥٩) 407/183 - Enc. 2, No. 104 Wingate to Murvoy May 23-1917.

(*) انظر السلطة العسكرية ، رأى سعد فى التجنيد الاجبارى .

(١٦٠) Ibid., No. 104 Wingate to Balfour May, 30, 1917.

١٢٠٠٠ فلاح مصرى شهريا لفيلق العمال ، وذلك لاحلالهم محل الذين استنفد الغرض منهم ، و ٥٠٠٠ فلاح شهريا لفيلق النقل بالجمال ، فيصبح مجموع الطلب ١٧ ألف شهريا ، وهذا لن يمكن تحقيقه الا باتخاذ الخطوات اللازمة نحو تجنيد قوة العمل المطلوبة وأرفق بهذا جدولا للعاملين بأسلوب التجنيد الاجبارى ، والمرتبات المتبعة فى ذلك الوقت ، كما أرفق بهذا جدولا للعاملين فى القوات البريطانية وقتئذ (١٦١) .

وأمام اصرار القائد العام رأى وينجت تشكيل لجنة لبحث مطالب أرشيبالدمرى ، فكتب الى حكومته يخبرها بنتائج تلك اللجنة بقوله ، بشأن قوة المتطوعين أرسل اليكم رفق هذا التقرير أعتقد أنه من أفضل التقارير التى وضعت فى هذا الشأن وقد أعدته لجنة تتشكل من :

نائب المستشار المالى مستر R. C. Lindsay ، ومستشار الداخلية Mr Haines ومستشار الحقانية Wir William Branyate والكولونيل هربرت Colnel Herbert (١٦٢) .

وقد اجتمعت تلك اللجنة فى ٣٠ مايو ١٩١٧ ، وحضرها الكابتن « كاسيدى » من هيئة تجنيد الجيش المصرى لتقديم وجهة نظره بالنسبة لامكان الاستفادة من دولاب العمل فى تلك الهيئة ، اذا ما تقرر اتباع اسلوب « التجنيد الاجبارى » .

وقد أجمعت الآراء على أن النظام السلس والسهولة التى عمل بها فيلق العمال وفيلق النقل بالجمال ترجع أساسا الى أن أفرادهما

(١٦١) Ibid., Enc. 3 no 104 Marray to Wingate May, 24.

(١٦٢) Ibid., No. 104 Wingate to Balfour May, 30, 1917.

قد جمعوا على أساس تطوعى فى مقابل أجر مناسب وطبقا لعادات البلاد فيما يتعلق بفترة الخدمة ، وان اى محاولة لتخفيض الأجور المعمول بها فى ذلك الوقت ستؤدى الى سخط واستياء عام بين العاملين من المصريين ورجالها الاداريين الذين قدموا خدمات جليلة للسلطة العسكرية البريطانية ، وانه تنفيذ مطالب اوشبيالتمرى ستؤدى الى مخاطر مهلكة شديدة وأن النتائج التى سيحصلون عليها سواء من الناحية العسكرية أو المالية ستكون أقل كثيرا من النتائج التى يحصلون عليها فى ذلك الوقت (١٦٣) .

وقد اتفقت وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية ، مع وجهة نظر ممثلها فى مصر السير ريجنالد وينجت ، والمسئولين فى الحكومة المصرية « فى أن الفلاحين فى القرى سيسيئون فهم الغرض من التجنيد الاجبارى ، وانهم سينظرون اليه باعتباره وسيلة لذهابهم الى الحرب وليس الى العمل ، مما يمكن أن يؤدى الى خلق حالة من الاضطراب والفوضى بما يتطلب زيادة الحامية البريطانية فى اقاليم البلاد .

ولذا طلبت وزارة الخارجية البريطانية من ريجنالد وينجت أن يوضح للسلطان حسين كامل ولرئيس الوزراء حسين رشدى باشا وباقى الوزراء المصريين أنهم يعارضون مثلهم أسلوب « التجنيد الاجبارى » فى جمع الرجال للعمل لدى السلطة العسكرية البريطانية على أن يحاول البحث معهم عن أفضل الطرق التى يرون اتباعها للمحافظة على استمرار بقاء المائة الف عامل وجمال فى خدمة تلك السلطة البريطانية (١٦٤) .

---

(١٦٣) Ibid., Enc. 5 No. 104., Committees Report on Recruiting in Egypt to his excelency the High Commissioner May, 30, 1917

(١٦٤) F.O. 407/183 - Minutes By Craham Egypts Efforts in War to Harding. July, 2, 1917.

وقد عارضت وزارة الخارجية البريطانية أيضا طلب وزارة الحربية البريطانية بشأن الغاء تصريح ٦ نوفمبر ١٩١٤ ، الا اذا لم يكن هناك وسيلة أخرى أمام بريطانيا ، ولكن أمام الحاح وزارة الحربية ، أرسلت الى مندوبها فى مصر تنبهه الى أن نجاح العمليات الحربية منوط بتنفيذ جميع مطالب السلطة العسكرية البريطانية وخاصة فيما يتعلق بتزويدها بالعمالة التى تحقق وجود قوة مستمرة لا تقل عن ١٠٠,٠٠٠ مصرى بأسس أكثر استقرارا وبأجور أقل من تلك التى يدفعونها فى ذلك الوقت مع مراعاة الشعور الوطنى المصرى ، وطلبت اليه الاتصال مرة أخرى بالسلطان حسين كامل والوزراء المصريين للحصول على نصائحهم وتعاونهم فى هذا المجال » (١٦٥) ولتنفيذ مطالب حكومته رأى السير وينجت تشكيل لجنة أخرى من المسئولين البريطانيين فى مصر ، سواء من كان يعمل فى الحكومة المصرية ، أو فى دار الحماية البريطانية ، أو من قوات الحامية البريطانية فى مصر ، على أن يعطى السلطان حسين والوزراء المصريين فكرة كاملة عما تقرره اللجنة للحصول على مقترحاتهم باعتبار أن هذا الحل أفضل مما لو مارس الضغط الادارى عليهم (١٦٦) .

وبالفعل تشكلت تلك اللجنة فى ٧ أغسطس ١٩١٧ (١٦٧) وقامت بدراسة وافية وقدمت تقريرا شاملا لموضوع التجنيد الاجبارى المقترح لفيلقى العمل والنقل بالجمال ، على أساس أن عدد المصريين فى الفيلقين المذكورين يتراوح ما بين ٦٥٠٠٠ ، ٦٨٠٠٠ مصرى ، وأن المطلوب زيادة هذا العدد الى ١٠٠,٠٠٠ ألف مصرى ، والمحافظة

---

(١٦٥) F.O. 407 - 183 No. 106 Balfour to wingate, July 5, 1917.

(١٦٦) Ibid No. 108 Wingate to Balfour, July 26, 1917.

(١٦٧) Ibid. Enc. 2 No. 117. Committee's, Report on Man power in Egypt Report No. 2 - to the high commissioner, Aug. 7, 7, 1917.

• اللجنة تتكون من لندساى نائب المستشار المالى ـ هينز مستشار الداخلية

على عددهم عند هذا الحد ، بالاضافة الى تشغيل هؤلاء الرجال حتى نهاية الحرب أو لفترة أطول مما هى عليه الآن (١٦٨) .

وبعد دراسة اللجنة لأسباب عدم اقبال المصريين على التطوع الاختيارى ، رأت أن محاولة اغراءهم بزيادة رواتبهم أو بمنحهم اجازات لن تكون مضمونة لحل المشكلة ، وبحثت كذلك موضوع الغاء تصريح مكسويل الصادر فى ٦ نوفمبر ١٩١٤ ، فرأت اللجنة أنه قد ولد ميتا فبالرغم من وجوده قامت الحكومة المصرية بجهد كبير فى سبيل مساعدة الجيش البريطانى ، ولذا فهم لا يوافقون على ذلك الالغاء ، وان كان لابد من الالغاء فالأفضل الايحاء للحكومة المصرية بأن تلغيه من جانبها (١٦٩) .

وانتهت اللجنة الى تقديم أربع توصيات برفض استخدام الضغط الادارى من جانب الحكومة المصرية ومحاولة التخلص من تصريح نوفمبر ١٩١٤ حيث سيبقى عائقا أمام اتخاذ أى عمل والقيام بحملة لاقناع الرأى العام وشارك فيها الوزراء والأعيان للوفاء باحتياجات الجيش وأخيرا بأنه لو تم التخلص من تصريح نوفمبر سوف تكون مصر أكثر قدرة على الوفاء باحتياجات الجيش المصرى (١٧٠) .

وقد اتصل السير وينجت بالوزراء المصريين ، الذين أكدوا له بأنهم يميلون جدا الى مساعدة بريطانيا فى تجنيد العمال ، كما طمأنه رشدى بأنه سيبذل هو وزملاؤه قصارى جهدهم لمساعدة

---

(١٦٨) وماكولى مدير عام السكة الحديدية المصرية — هربرت مسئول عن العمالة للسلطات البريطانية بمصر — والعميدين هما — جليسون — وانيسورث من القوات البريطانية فى مصر .

(١٦٩) Ibid.

(١٧٠) 407/183 No. 112 Wingate to Balfour Aug. 20, 1917.

سلطات التجنيد ، وتسهيل الواجب الملقى على عاتقهم ، ولكنهم فى الوقت نفسه لا يمكنهم الموافقة على التجنيد الاجبارى (١٧١) ، وقد أكد سعد زغلول بأنه قد شاع بين الناس ان الانجليز يريدون ان يجمعوا عساكر من مصر بطريق الجبر ، ويعللون ذلك لانه اذا لم تشترك مصر فى الحرب معهم فعلا ، فلا نتقاسم معهم شعور الفرح والحزن ، وان رشدى والسلطان غير ميالين الى هذا المشروع ، ومعارضين فيه ، حتى ذهب بعضهم الى أنه ربما افضى هذا الخلاف الى سقوط الوزارة (١٧٢) ٠

وعلى أية حال اتفق رأى المندوب السامى مع رأى الحكومة المصرية ، حيث كتب الى حكومته « أنه سوف يضع موضع التنفيذ أى قرار ترونه صالحا ، ولكنى أعترض بقوة على أى عمل يسعى الى التجنيد الاجبارى للمصريين » (١٧٣) ٠

وقد تحدثت مع رشدى باشا رئيس الوزراء بشأن تشجيع الاقبال على تجنيد المصريين ٠

وقد رأيت اتخاذ الاجراءات التالية :

١ ـ زيادة فى مرتباتهم تتراوح بين ٣ر٤ قروش على أن تتحمل الحكومة المصرية هذه الزيادة ٠

٢ ـ اعفاء من يقبلون الاشتراك فى فيالق العمل من الخدمة المصرية٠

٣ ـ اعفاءهم من ضريبة الخفر خلال فترة اشتغالهم بالتجنيد ٠

٤ ـ أن يقوم المأمير والعمد بالدعاية اللازمة فى القرى ٠

---

(١٧١) د٠ فاطمة علم الدين ، المرجع السابق ٠

(١٧٢) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ١١٥ ٠

(١٧٣) 407/183 No. 112 Wingate to Balfour Aug. 20, 1917.

٥ ـ ارسال التعليمات للمديرين والمحافظين بوضع كل ثقلهم وراء عملية التجنيد (*) .

٦ ـ أن يقوم كبار موظفى الداخلية برحلات الى الأقاليم لتشجيع عمليات التجنيد (١٧٤) .

ومع ازدياد العمليات العسكرية فى فلسطين وسوريا ، رأى الجنرال اللنبى أن جمع الفلاحين بنظام التطوع الاختيارى أو الاجبارى ، صار غير كاف ، فانه حدث به انحراف كثير لدرجة تتطلب اعادة النظر ، واستبداله بنظام يقوم على الاكراه والقسر بقوة أكبر مما هو جار الآن (١٧٥) .

وبعد أن أوضح القائد العام للمندوب السامى مدى النقص فى الفلاحين العاملين فى الجيش البريطانى فى فيلقى « النقل بالجمال » ، « وفيلق العمال » فى الشهور الأخيرة أبدى اعتقاده أن العائق الوحيد أمام نظام التطوع راجع الى رخاء الفلاحين نظرا للأجور العالية التى اخذوا فى تقاضيها من أصحاب الأراضى الزراعية ففضلوا العمل فى تلك الأراضى عن مغادرة قراهم (١٧٦) .

وفى النهاية طلب اللنبى من المندوب السامى اتخاذ اجراءات سريعة للحصول على الأفراد اللازمين للعمل فى الفيلقين المذكورين اما بالتجنيد الاجبارى او بالسخرة (١٧٧) .

(*) انظر السلطة العسكرية ـ رأى سعد زغلول فى موقف الحكومة .

(١٧٤) F.O., 407/183 - No. 114 Wingate to Balfor Aug. 24, 1917.

(١٧٥) Ibid., Enc. No. 1., No. 135 Allenby to Wingate May, 1, 1918.

(١٧٦) Ibid.

(١٧٧) 407/183 - Enc.

وفى الحال عقد السير وينجت اجتماعا فى دار الحماية برئاسته شخصيا دعا اليه كبار الموظفين البريطانيين العاملين فى الحكومة المصرية أو فى دار الحماية (*) . وقد بحث فى الاجتماع مطالب القائد العام ، وأوضح وينجت أن السلطان فؤاد ورئيس وزارته يعارضان تماما ، أى نوع من الخدمة الاجبارية ، وبالشكل الذى يطلبه اللنبى ، وخاصة مع تصريح ٦ نوفمبر ١٩١٤ ، ونشاط رجال دعاية الأعداء (١٧٨) .

ثم ناقشت اللجنة أسباب هبوط أعداد المتطوعين من ٤٠٠٠ متطوع فى مارس الى ١٨٠٠ الى ١٢٠٠ فى مايو . وخرجوا من ذلك بعدة استنتاجات (١٧٩) .

فقد رأى وينجت أن ما تعرض له العمال فى فلسطين وغاليبولى من الأمراض أو المشاق قد يكون من أهم أسباب ذلك النقص ، وخاصة أن استعدادات المستشفيات الميدانية لهؤلاء العمال غير كافية ، ومشكلة غير قابلة للحل نظرا لأن أطباءها مصريون ، وعدد الأطباء فى مصر كلها ليس كافيا لسد حتى الاحتياجات الميدانية (١٨٠) .

(*) كان الاجتماع مكونا من برونيت مستشار الحقانية ـ هينز مستشار الداخلية ـ شتيهام نائب المندوب السامى ـ لانجلى وكيل وزارة الزراعة ـ جنرال هربرت المسئول عن العمال فى القوات البريطانية ـ جنرال ماكولى ـ مدير عام مصلحة السكك الحديدية .

(١٧٨) 407/183 - Enc.

(١٧٩) 407/183 Enc. (2) No. 135 Precis of Meeting in the Resdiency May. 5, 1918.

(١٨٠)

وقد أيد برونيت هذا الرأى بقوله أنه يعلم أن ٣٠٠٠ متطوع من فيلق النقل بالجمال البالغ تعداده ٢١٫٠٠٠ متطوع ، كانوا مرضى بالمستشفيات كما ذكر ماكولى أن فيلق النقل بالجمال قد عانى فعلا خسائر جسيمة فى الأرواح فى تلال اليهودية بالاضافة الى أن عددا كبيرا من أفراده أصيبوا بالحمى فى وادى الأردن غير الصحى ٠

ومع ذلك فقد اتفق المجتمعون على أن الخسائر فى الأرواح لا تأثير لها على الفكر المصرى ، ولا يمكن أن تكون هى السبب فى قلة العمالة « التطوعية » (١٨١) ٠

وأرجحت اللجنة أيضا الى أنه قد تكون الأجور الكبيرة التى عرضت فى الريف المصرى للأعمال الزراعية سببا لنقص العمالة « التطوعية » خاصة فى أواخر مارس عندما احتاج الأمر الى عمالة اضافية لحصاد القمح الذى بدأ فى الصعيد ٠

وذكر المستر هينز أن هذه الحالة كانت واضحة بشكل كبير فى دشنا ، وأضاف المستر لانجلى أنها ظهرت واضحة فى قنا وجرجا (١٨٢) ٠

وأرجع السير وينجت ذلك النقص فى أبريل ١٩١٨ ، الى تزامنه مع لحظة عرف الناس فيها فى مصر أخبار الهجوم الألمانى على غرب أوربا (١٨٣) ٠

---

(١٨١) Ibid.

(١٨٢) 407/183 o. 135 Wingate to Balfour Sept. 15. 1918.

(١٨٣) Ibid.

وبرز المستر هينز سبب فشل وزارته فى جمع المتطوعين ، بأنه من الصعب على السلطات الادارية المحلية أن تكلف بجمع الأفراد فى الوقت الذى تكلف فيه بجمع المؤن للقوات البريطانيـــة فمن الصعب الجمع بين عملين فى وقت واحد (١٨٤) .

ثم تساءل المجتمعون ، هل زيادة الأجور والعلاوات هى الحل الصحيح للمشكلة وبعد عدة مناقشات اتفقوا على أنه بالرغم من رأى رئيس الوزراء أن الحل الحقيقى للمشكلة يكمن فى ضرورة زيادة الأجور ، فانهم يعتقدون أنه حتى لو زادت الأجور فان الرجال لن يقبلوا على التطوع اختياريا لأن الأجور فى داخـل البلاد مرتفعة جدا ، والفلاحون أغنى من امكان رشوتهم ؟ هذا بالاضـــافة الى الاعتراضات التى قدمتها قيادة الحملة البريطانية بالقطر المصرى على زيادة الأجور كما سبق الذكر ، وأضاف السير « ماكولى » انه يرى استحالة استخدام احتياطى الجيش المصرى بالأجور المنخفضة التى من المفروض أن يحصل عليها فى حين يحصل أفراد فيلق العمل وفيلق النقل بالجمال على أجور مرتفعة ، وأنه اذا تقرر رفع الأجر فمن الضرورى رفعه بالنسبة للجميع (١٨٥) .

كما بحث المجتمعون موضوع استخدام عمال من خارج مصر ، فقد اقترح « هربرت » تجنيد حوالى ٥٠٠٠ « سودانى » تحت قيادة ضباط من الجيش المصرى على أن تلتحق هذه القوة بقوات الحملة البريطانية بالقطر المصرى مثلها فى ذلك مثل الفصائل الاضافية التى تم تجنيدها فعلا قبل ذلك التاريخ ـ وقد وافق ريجنالد وينجت على ذلك الاقتراح (١٨٦) .

---

(١٨٤) Ibid.
(١٨٥) Ibid.
(١٨٦) Ibid.

وذكر المندوب السامى أن اللنبي كان قد اقترح عليه الحصول على عمال من الصين ولكن هذا الاقتراح لم يتقبله الوزراء المصريون الذين وعدوا ببذل أقصى جهدهم لتوفير العمالة التطوعية بالأعداد المطلوبة ٠

وأوضح السير (برونيت) أنه من الممكن الحصول على عمال غير مهرة من أفريقيا الشرقية ، ولكن « شتيهام » أوضح أن مصاعب النقل ستكون عقبة شـــديدة لأى خطة تتبع لاستيراد العمال من خارج البلاد (١٨٧) ٠

كما نبه السير « ماكولى » أيضا زملاءه المجتمعين الى النقص الخطير فى عمالة الموانى المصرية وخاصة فى الاسكندرية ، التى أصبح التجار يدفعون تكاليف مرتفعة لتحميل أقطانهم بلغت ستة ريالات للطن الواحد ٠

وارتفعت أجور العمال فيها من ٥ر٧ قروش يوميا الى ١٩ ، ٢٠ قرشا يوميا ، وبالرغم من ذلك كان العمال الزراعيون يحجمون عن مغادرة قراهم والذهاب الى الموانىء ، وبين أنه بالرغم من أن المدمرات وكاسحات الألغام يتم تزويدها فى ذلك الوقت بالفحم بسهولة ٠ فان نقص العمال المصريين سيؤدى بالبحرية البريطانية الى أن تزود قطعها البحرية بالفحم بمعرفة جنودها ، وذلك فهو يطالب مشددا بادخال « التجنيد الاجبارى » بين عمال الفحم (١٨٨) ! ٠

ورأى السير وليم برونيت مستشار الحقانية أن أحسن السبل للتغلب على جميع هذه المصاعب هو الحصول على موافقة السلطان

---

(١٨٧) Ibid.

(١٨٨) 407/183 No. 135 Wingate to Belfour Sept. 15. 1918.

احمد فؤاد وحسين رشدى باشا على تأييد نظام التجنيد الاجبارى ، الا أن المندوب السامى أوضح أن هذا السبيل لن يكون عمليا وخاصة بعد أن عبر له السلطان ورئيس وزرائه بوضوح وصراحة عن معارضتهما لهذا النظام ٠

وأخيرا قرر الجميع أن أفضل الخطط التى يمكن اتباعها هى ما اقترحه المستر هينز مستشار الداخلية ، وهى أن تتم مصادرة العمالة من الريف المصرى على أساس نظام السخرة المعروف (١٨٩) ٠

وبهذا عادت الى الريف المصرى أساليب الظلم القديمة « السخرة » التى باهى الانجليز بالقضاء عليها (١٩٠) ٠

وفى واقع الأمر لم يكن نظام تسخير الفلاحين للعمل فى السلطة البريطانية ليختلف كثيرا من نظام التطوع الاجبارى ، فكلاهما له الصفات نفسها وكلاهما كان يتم بالضغط الادارى ، وكلاهما كان يتم من خلاله خطف الفلاحين من بيوتهم وحقولهم وأسواق بيع منتجاتهم الزراعية ٠ والفارق الوحيد هو أن التطوع الاجبارى كان يجبر المتطوع على الاقرار بقبول التطوع ولو بضربة بالكرباج (١٩١) ، ويعمل الأختام لهم كما يذكر سعد زغلول (*) ٠ فى حين أنه فى السخرة كان الخطف يتم لكل من تقع عليه عين رجال الادارة ، أو كل من يرى العمدة ارساله دون حاجة للحصول على موافقته (١٩٢) ٠

---

(١٨٩) Ibid.

(١٩٠) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٧ ـ ٦٨ ٠

(١٩١) د٠ فاطمة علم الدين عبد الواحد ـ المرجع السابق ، ص ١٦٥ ٠

(*) انظر السلطة العسكرية ٠

(١٩٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها ٠

ولهذا كانت الأعداد التى جمعت بنظام السخرة أكثر منها فى نظام التطوع الاجبارى ربما لأنها أسهل وأسرع ، هذا بالاضافة الى أن السلطات العسكرية قد شعرت بالأمان لحصولها على ما يلزمها من الرجال باتباع ذلك النظام (١٩٣) .

وقد اعتقد هينز مستشار الداخلية أن نظام السخرة الذى اقترحه لن يحدث أى استياء عام فى البلاد ، لأنه لا يتعدى تسخير فلاح واحد من بين ٢٥ فلاحا فى الأعمار ما بين ١٨ عام و ٤١ عام الا أن هذا لم يحدث وقد اتصل بالسلطان وبرئيس الوزراء ورغم عدم موافقتهما على اجبار الفلاحين على العمل فقد تقرر ارسال التعليمات الى المديرين لاستخدام نفوذهم لامداد السلطة البريطانية العسكرية بالأعداد المطلوبة من الفلاحين (١٩٤) . الا أنه ما أن بدأت عملية تنفيذ خطة المستر هينز « السخرة » حتى حدثت عدة أحداث خطيرة فى المديريات ضاعت فيها عدة أرواح نتيجة مقاومة الفلاحين لأوامر السلطة المحلية (١٩٥) .

وقد اعترف المندوب السامى بأنه من المتوقع من العمد مراعاة التحيز الكامل للسلطات الاستثنائية التى منحت لهم لاجبار الفلاحين على الالتحاق بالعمل لدى السلطات العسكرية البريطانية ، ولذا لعبت العداوات والحزازات والخصومات الشخصية دورها ، كما اعترف بأنه كان هناك نوع من الفساد حاولوا تصحيحه باصدار تعليمات جديدة تقضى باعداد قوائم بالرجال اللائقين من سن ١٨ الى ٤٥ عاما على أساس القوائم التى أعدت عام ١٩١٧ للفلاحين الذين

---

(١٩٣) د. فاطمة علم الدين ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(١٩٤) F.O. 407/183 Enc. 3 - No. 135 Wingate to Allenby May, 8, 1918.

(١٩٥) د. فاطمة علم الدين ، المرجع السابق والصفحة .

سخروا للمحافظة على شواطىء النيل من الفيضـــان وطبقا لنظام السـخرة الذى ألفه الفلاحـون والذى كان له فى البلاد قـوة قانونية (١٩٦) ٠

وذكر وينجت أنه كان يؤخذ أولا الأشخاص العاطلون الذين لا حرفة لهم ولا وظيفة ، وأنه تم اعفاء جميع الرجال الذين كانوا تحت الطلب للخدمة بالجيش المصرى وأفراد العائلات التى تتكون من أقل من ثلاثة رجال والعائلين الوحيدين لعائلاتهم ٠ والموظفين الذين يشغلون مراكز فنية فى الشركات أو المشروعات الفردية وسمح بالبدل فى أحوال خاصة ، وصدرت التعليمات للعمد والمشايخ بالقرى تحذرهم من التحيز والخداع والفساد (١٩٧) ٠

دار المندوب السامى والجيش المصرى :

فرغم تصريح مكسويل فى ٦ نوفمبر بأن بريطانيا ســوف تتحمل وحدها عبء الدفاع عن مصر (١٩٨) ، فانه منذ أن بدأت الحرب دعا وينجت حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى الجنود الاحتياطية المصرية للجيش المصرى العام ، وأعلن ضرورة تلبية الأوامر التى تصدرها وزارة الحربية ، وأعقب ذلك أن اجتمع بأفراد الجيش المصرى بالعباسية ، وحثهم على الشجاعة والطاعة فى هذه الحرب ، وأخذ يوالى اجتماعاته بالجنود طالبـــا منهم تنفيذ أوامره ٠ (١٩٩) ٠

---

(١٩٦) Ibid. No. 153 Wingate to Balfour Sept. 15, 1918.

(١٩٧) Ibdi., No. 135., Op. Cit.

(١٩٨) الاهرام : ١٩١٦/١/٢١ ٠

(١٩٩) د٠ لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ٠

وعندما طلب القائد العام الرديف المصرى للخدمة العسكرية ، وافق مجلس الوزراء المصرى على هذا الطلب ، حيث رفع اسماعيل سرى وزير الحربية الى رئيس الوزراء حسين رشدى مذكرة جاء فيها « أتشرف بأن أعرض على مسامع المجلس أن قائد عموم القوة الانجليزية بمصر يشتغل الآن بتنظيم فروع للتسهيلات اللازمة للدفاع عن القنال ، وهو كما يعلم أعضاء المجلس قد نال معاونة كثير من فروع الادارة المدنية المصرية ، وقد أخطرنى الآن أن الضرورات التى يدعو اليها تنظيم تلك التسهيلات تجعله فى حاجة الى طائفة من العمال متعودى النظام العسكرى مثل الذى يمكن الحصول عليهم من أفراد الرديف بالجيش (٢٠٠) ٠

« وقد استشرت السردار فى هذا الموضوع ، وبعد تمام الاتفاق بينى وبينه أرفع اليكم مشروع قرار وزارى يطلب أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة راجيا عرض المشروع على مجلس الوزراء ٠ وقد استجابت الحكومة المصرية لهذا الطلب ، وللقرار الملحق به « بطلب أفراد الرديف من جميع الفرق ، ما عدا المستخدمين منهم بمصالح الحكومة » (٢٠١) ٠

وبلغ عدد الذين جمعوا من الرديف تنفيذا لهذا القرار حوالى ١٢٫٠٠٠ (٢٠٢) وقد جمع هؤلاء قسرا من كل ناحية ، فوقع تذمر شديد بين أفراده لسوء معاملتهم ، ورداءة الغذاء الذى كان يعطى لهم (٢٠٣) ، والتأخر فى دفع المكافأة الخاصة بهم (٢٠٤) ، وعدم

---

(٢٠٠) الاهرام ، ١٩١٦/١/٢١ ٠
(٢٠١) الدورية نفسها والعدد ٠
(٢٠٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٣٣ ٠
(٢٠٣) المرجع نفسه ، ص ٣٣ ـ ٣٤ ٠
(٢٠٤) د٠ لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ ٠

كفاية الأجور التى تقرر دفعها لهم فما كان منهم الا أن خرجوا فى مظاهرة أمام سراى عابدين فى ٢٩ يناير ١٩١٦ ، واستدعى رئيس الوزراء الذى وعدهم بأن تنظر الحكومة فى شكواهم ، على أن يعودوا الى ثكناتهم ، فعادوا الا أنهم جددوا المظاهرة فى اليوم التالى ولكن الحكومة كانت قد اتخذت احتياطات عسكرية لمنع اجتماعهم ، ووقع صدام بينهم وبين رجال البوليس ، فاصيب بعض رجال الرديف بجروح بالغة (٢٠٥) ، وعلى أثر ذلك رحلوا بعيدا عن العاصمة (٢٠٦) . وفى واقع الأمر فان الجيش المصرى قد اشترك فى القتال الى جانب جيوش الامبراطورية فى جبهات ثلاثة ، الجبهة الشرقية ضد القوات التركية ، والغربية ضد قوات السنوسى ، والجبهة الجنوبية فى السودان (٢٠٧) . وقد أشاد حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى بكفاءة الجيش المصرى فى السودان وذكر كيف تغلب الجيش على المهام الصعبة التى قابلته من رمال وقلة مياه وصعوبات أخرى جبلية بصبر وشجاعة (٢٠٨) ، وطالب بمنح الضباط بعض الأوسمة كمكافاة لهم على خدماتهم (٢٠٩) .

ومضى الجيش المصرى يحارب فى ميدان آخر ، فأرسلت منه فصائل وعدد من الجنود الى شبه الجزيرة العربية ، لمساعدة حاكم الحجاز ، الذى أعلن الثورة والحرب على الدولة العثمانية (٢١٠) .

---

(٢٠٥) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .
(٢٠٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .
(٢٠٧) المرجع نفسه : ص ١٢١ .
(٢٠٨) المرجع نفسه والصفحة .
(٢٠٩) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .
(٢١٠) المرجع نفسه ، ص ٢٤٠ .

كذلك على الرغم من أن رشدى باشا يذكر لسعد زغلول أنهم قد عارضوا فى ارسال قوة مصرية (٢١١) ٠

ولكن يبدو أن ما تريده الحكومة المصرية شيء ، وما ينفذ فى الواقع شيء آخر فقد عارضت فى التجنيد الاجبـــارى ، ونفـذت السخرة (*) كما رأينا ٠

ويذكر لورنس أنه وجد فى وادى الصفراء لدى فيصل معسكر الجيش المصرى تحت قيادة المأمور « نافع بك » ، وكان أرسله حديثا السير وينجت من السودان وهو مؤلف من بطارية مدافع الجبال وبعض الرشاشات ٠

وأبلى الجنود المصريون بلاء حسنا فى مساعدة العرب ضـد الأتراك لدرجة أن وينجت ابان فى خطبة فضلهم « ٠٠٠٠ ولا أرى بدا من الاشارة الى ما قام به الجيش المصرى الباسل وضـــباطه الشجعان من الخدمة الشريفة فى الحجاز والاسم المجيد الذى اكتسبوه بين اخوانهم العرب » (٢١٢) ٠

وعلى أية حال فان الجيش المصرى قد استخدم لخدمة بريطانيا وقت الحرب ، وقد أشـــاد وينجت فى رسالة الى مورى بخدمات الجيش المصرى فى حملة غزو دارفور وفى السيطرة على الوضع فى الســـودان (٢١٣) ٠

---

(٢١١) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٦ ، ص ١٣٠ ٠

(★) انظر سخرة الفلاحين والسلطة العسكرية ٠

(٢١٢) د٠ لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠ ٠

(٢١٣) 407/183, Inc. No. 2 in No. 104, Wingate to Marray May 23, 1917.

وهكذا وضع الجيش المصرى تحت تصرف القيادة العسكرية البريطانية ، ودخلت مصر الحرب فعليا بجانب انجلترا والحلفاء • دون أن تستفيد مصر شيئا كحصولها على الاستقلال مثل باقى الدول التى دخلت الحرب الى جانب الحلفاء •

دار المندوب السامى والحكومة المصرية :

١ ـ العلاقة مع السلطان :

اولا : السلطان حسين :

خلع الخديو عباس عن عرشه فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، بايعاز من اللورد كتشنر فى لندن ، ودار المندوب السامى فى القاهرة • وكانت أول اشارة الى ذلك قد صدرت من شتيهام ممثل المندوب السامى فى مصر الذى أعرب لحكومته عن رغبته فى عدم عودة الخديو عباس من اسطنبول حيث كان يقضى اجازته الصيفية ، ورأى أن عدم السماح بعودة الخديو يعنى أن الوزراء سيكونون أكثر اعتمادا على الاحتلال ، « ولن يتمزق ولاءهم بينه وبين القصر كما كان الحال فى العام السابق » (٢١٤) •

ثم طلب شتيهام من وزير خارجيته نصح الخديوى بالاتجاه الى بلد محايد فى الوقت الحاضر (٢١٥) ، وبالفعل وجه السفير البريطانى فى اسطنبول لنخديوى عباس رسالة شفوية من حكومته بأنها لا تنظر بعين الرضا الى وجوده فى تركيا وتقترح عليه مغادرتها الى ايطاليا للاقامة هناك طوال مدة الحرب (٢١٦) • وكان معنى ذلك أنهم قد عقدوا العزم على خلع عباس ، هذا ما كان يدور خلف كواليس السلطة البريطانية بين القاهرة ولندن •

---

(٢١٤) د• يونان لبيب رزق ، مجلة السياسة الدولية ، قضية الحماية البريطانية ، ص ١٠٤ •

(٢١٥) F.O. 4107/183. No. 9 Cheetham to Grey Sept. 21., 1914.

(٢١٦) د• لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٢٦ •

أما ما كان يدور خلف الكواليس المصرية بين حسين رشدى رئيس الوزراء وقائمقام الخديوى - وبين عباس فى تركيا فكان مختلفا تماما فتكشف الرسالة التى دارت بينهما ، أنهم لم يكن لديهم أى فكرة عن « التخلص من الخديوى » التى أضمرتها السلطات البريطانية للخديوى عباس .

ولما كان احتمال دخول تركيا الحرب فى صف ألمانيا ، قد أصبح وشيكا أرسل قائمقام الخديوى برقية اليه فى الآستانة يطلب منه العودة فورا ، فان وجوده فى ذلك الوقت ضرورى للغاية ، وأن عليه أن يعمل الترتيب اللازم من أجل العودة على وجه السرعة ، وأن يبلغه آراءه فى الحال وختم رسالته بقوله « اننا نجد أنفسنا بين ساعة وأخرى فى أشد المواقف حرجا بسبب غيبة سموه »(٢١٧).

ولم يكتف رشدى باشا بذلك بل توجه الى الوكالة البريطانية ، وأخبرهم بضرورة عودة الخديو قبل اتخاذ أى قرار فى حالة دخول تركيا الحرب ، وأن من مصلحة انجلترا أن تؤيد عودة الخديوى .

ولكن كان لرجال الوكالة البريطانية رأيا آخر ، فقد ذهب شتيهام لمقـــابلة قائمقام الخديوى حسين رشدى وقال له حرفيا « لقد علمت أن سمو الخديوى فى طريقه الى مصر ، وبناء على بيان شفوى جاء به المستشار المالى أذكر أن حـــكومتى تخطر ســـموه بأن لا يعود الى القطر المصرى فى الوقت الحال . ! وتقول ان عودته الآن تتعارض مع آرائها . وأنى أطلب اليكم أن تبلغوا سموه ذلك بتلغراف اللاسلكى » (٢١٨) .

---

(٢١٧) الأهرام : ١٩٢٧/٣/١٦ .
(٢١٨) الدورية نفسها والعدد .

فأجابه رشدى : « بأنه لا ينتظر أن يكون الخديوى قد سافر بعد ، وسأرسل اخطاركم اليه بالآستانة . أما ارساله بالتلغراف اللاسلكي من احدى بوارجكم فلا أعتقد أنني يجب أن أعمل هذا » (٢١٩) .

وعندما أرسل الخديوى عباس الى رئيس وزرائه فى القاهرة برقية جديدة فى ٢٠ أغسطس ١٩١٤ يطلب فيها منه أن يبدى أسفه لاعتراض انجلترا على عودته » (٢٢١) .

وفى الحال أبلغ رشدى الوكالة البريطانية بهذه الرسالة ، وترك لهم مذكرة مكتوبة بهذا الشأن لابلاغها الى لندن .

وقد طلب من رجال الوكالة ومن مستشارى المالية والداخلية ، يطلعوه بصراحة ولو بصفة سرية على الأسباب التى جعلت الحكومة الانجليزية تؤخر عودة الخديوى والمدة التى يدومها هذا التأخير .

وقد أعلم القائمقام « الخديوى » بكل ذلك بقوله ، « أما السؤال الأول فلم أتلق أى رد قاطع ، ولكن يخيل الى من بعض جمل سمعتها من هنا ومن هناك أنهم يخشون تأثير أو أعمال بعض أفراد حاشية الخديوى » ، وخوفهم أيضا من مسلك عباس نتيجة لموقفه من الخلاف الذى كان قد وقع بسبب العقبة (٢٢١) .

أما عن السؤال الثانى فيذكر رئيس الوزراء أنهم قد أكدوا اليه جميعا أن التأخير مؤقت بحت ، وأنه قد يكون أسبوعا أو بعض

---

(٢١٩) العدد نفسه .

(٢٢٠) نفسها : العدد نفسه .

(٢٢١) الاهرام : ١٩٢٧/٣/١٦ .

أسبوع حالما تصل الجنود الهنديه الى البلاد وقد علق فى نهاية خطابه « ويبدو من الموظفين الانجليز ما يدل على الريبة وعدم الثقة ولكن لم يقع أى تغيير فى مسلكهم من حيث القيام بأعباء وظائفهم . أما المصريون فيجهلون ما يقع وهذا خير فى الوقت الحالى (٢٢٢) .
واستمر تبادل البرقيات بين رشدى وبين الخديوى ، كما واصل رئيس الوزراء تردده على الوكالة البريطانية ليستعلم عما تم بشأن خديوه ، حتى أخبروه بأن عباس على اتصال ودى بسفير انجلترا فى الآستانة ، وأن مسألة عودته سويت بينه وبين السفير ، وفى الحال أبلغ الخديوى بذلك واقترح عليه ارسال « محب باشا » الى كتشنر شخصيا لاقناعه بضرورة عودته ، ويذكر له أن مستشار الداخلية قال له ان الخديوى على وشك الذهاب الى ايطاليا (٢٢٣) ... ويكتب رشدى الى الخديوى « رأيى أنه اذا كان لابد من تأخر عودة سمو الخديوى فان الاقامة فى ايطاليا خير منها فى تركيا » (٢٢٤) .

ومن الغريب ورغم كل ذلك ، أن رشدى باشا وربما الخديوى ، كانوا معتقدين بصدق قول رجال الوكالة البريطانية ، بأن الخديوى سيعود الى عرشه بمجرد وصول القوات الهندية الى مصر .

ولكن الجنود وصلت الى مصر ولم يعد الخديوى أبدا الى عرشه . وهكذا خلع عباس من عرشه ليس نتيجة لموقف الحكومة البريطانية ذاتها فقط ، بل نتيجة لموقف رجالها فى مصر من العاملين فى دار المندوب السامى والموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية .

---

(٢٢٢) الدورية نفسها والعدد .
(٢٢٣) نفسها ، والعدد نفسه .
(٢٢٤) نفسها ، العدد نفسه .

ويفسر د. يونان لبيب موقف هؤلاء الرجال الرافض لعودة الخديوى ، الى تأثرهم خلال الفترة التى قضاها عباس فى حكم مصر وخاصة في السنين الأخيرة من المتاعب التى سببها للاحتلال . هذا فى حين كانت بريطانيا فى حالة سلم ، فما الموقف اذن وقد شاركت فى الحرب ، والرغبة قوية فى توفير كل جهد ممكن وتجنب أى اضطراب محتمل (٢٢٥) . وبالاضافة الى هذا السبب ، كان هناك أيضا أسباب أخرى منها ، موقف اللورد كتشنر الذى كان عاملا قويا فى خلع عباس عن عرشه فالخصام والتنافر السياسى الذى كان بينهما من يوم تعيينه معتمدا على مصر ، الى جانب جذور هذا الخلاف والعداء القديم بينهما منذ حادثة الحدود بل وقبلها أيضا (*) .

الى جانب أنه قد أصبح وزيرا لحربية بلاده وقت الحرب ، الأمر الذى لا شك أسبغ عليه نفوذا كبيرا مما جعل لرأيه أهمية عظيمة ، وكان سببا آخر من أسباب التخلص من عباس .

كما أن بقاء حاكم له تاريخ على العرش المصرى ، كان يتناقض مع أحد أهداف بريطانيا فى اعلان حمايتها على مصر ، فلا شك أن الحكومة البريطانية قد انتهزت هذا العمل للاستئثار بالسلطة كاملة ، ولما كان عباس ولأكثر من عقدين سابقين ، قد ظل ممثلا لأحد جوانب هذه السلطة الشرعية فان احتواء هذه السلطة ضمن السلطات التى سعت بريطانيا الى الامساك بها كان سيواجه صعوبة كبيرة (٢٢٦) . وأيضا فان وضع حاكم جديد على العرش ، يعنى ضمان ولاء هذا الحاكم للسلطة التى وضعته على العرش .

---

(٢٢٥) د. يونان لبيب رزق . قضية البريطانية على مصر . ص ١٠٥ نفس المصدر والعدد .

(*) انظر الفصل التمهيدى .

(٢٢٦) المصدر نفسه والصفحه .

وقد علقت جريدة الاحتلال على سقوط الخديوى عباس « بأنه كان محسوبا من أعوام كثيرة ، ولو لم يكن الانجليز قوما يصبرون طويلا ، لشاهدنا سقوط الامارة العباسية قبل هذه الأيام بأعوام • ولم يكن بد من أمرين اما اكراه المحتلين على الجلاء وذلك لم يكن مقدور للامير ولا لسواه ، وأما اسقاط الامارة العباسية وذلك ميسور للانجليز ، لأن الأعوام التى جلس فيها على العرش كانت محفوفة بالمعارضة لهم ولكل مصرى يعاونهم ، ومع ذلك طالت هذه الحالة حتى اعتادتها الهيئة الحكومية » (٢٢٧) •

وأخيرا تعتقد الجريدة أنه لولا مسألة سكة حديد مريوط « لدامت هذه الحالة الى ما شاء الله ، ولكن مسألة بيع تلك السكة لشركة أجنبية ، والأخطار التى كادت تلم بسلامة مصر لولا تداركها ، قد أحرجت صدر الحكومة الانجليزية واستنفدت صبرها ، فأنذرت عباس أنه اذا لم يكف عن هذا النهج فقد عرشه ، فساءه هذا الانذار ، وأدرك أن امارته لن تطول كثيرا » (٢٢٨) •

وعلى أية حال فان عباس لم يكن الشخص المرغوب فيه ، ولا الصالح بالنسبة لمصالح بريطانيا « العظمى » فى تلك الظروف الحساسة والحرب مشتعلة • وخاصة أن خلافات عباس مع المعتمدين البريطانيين باستثناء « عهد الوفاق » كانت مستمرة فكان هناك دائما خلافات بينه وبين كرومر أولا ، ثم بينه وبين كتشنر المعتمد الأخير فى مصر ، حيث تأجج الخلاف بينهما فى مسائل عديدة مثل مسألة بناء الثكنات فى الاسكندرية وغيرها ، حيث رفض عباس الموافقة عليها بحجة أن الفرمانات العثمانية لا تبيح للحكومة المصرية القيام بمثل هذه الأعمال الا بعد الرجوع الى الباب العالى ، وكان

---

(٢٢٧) المقطم : ١٩١٤/١٢/١٩ •

(٢٢٨) الدورية نفسها والعدد •

اللورد يعرف أن البـاب العالى لا يقر مثل هذا العمل ، وأن هذا المشروع اذا أذيع انتقل أمره الى الدول فتوقف عن الالحاح (٢٢٩) ٠

اذا فكما سبق القول ان وجود هذا الحاكم فى ذلك الظرف أصبح غير مرغوب فيه ، بالاضافة الى جملة الأسباب الأخرى واتخذ قرار خلع عباس الثانى فى ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤ بتهمة الانضمام لأعداء الملك (*) ، ووضع الأمير حسين كامل محله فكيف تم ذلك ؟ ٠

قبل أن يستتب الأمر للأمير حسين كامل سلطانا على مصر ، قيل أن السلطات البريطانية قد عرضته على الأمير محمد على الذى رفضه ، ثم الأمير حسين كامل فلم يوافق على القبول أولا ، وتضامن الأمراء جميعا فى هذا الموقف ، حينئذ فكر الانجليز فى عرض العرش على زعيم الطائفة الاسماعيلية أغاخان فى الهند ، وبالفعل جاء الى مصر ، ولكن قيل للانجليز أن المصريين لن يقبلوا به لأنهم يدينون بمذهب أهل السنة ، وقيل أيضا انها عرضت على محمود سليمان باشا فرفض (٢٣٠) ٠

وقد بين السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى سبب اختيار حسين كامل بأنه كان معروفا ومحترما لدى المصريين باعتباره مزارعا عمليا ، ومحترما لدى الأجانب والسلك الدبلوماسى باعتباره سيدا عظيما فى بلاط التويلرى Tailerries وباعتباره أيضا شقيق الخديوى توفيق ، وابن الخديوى اسماعيل (٢٣١) ٠

---

(٢٢٩) الأهرام : ١٩٢٧/٣/٢٠ ٠
(*) المقطم : ١٩١٤/١٢/١٩ ٠
(٢٣٠) محمد سيد الكيلانى ، المرجع السابق ، ص ٥٧ ــ ٥٨ ٠
(٢٣١) Storss, R. - Op. cit., p. 136.

وفى النهاية نجحت جهود رجال دار المندوب السامى على حمل الأمير حسين كامل على قبول العرش وذلك بعد صعوبات عديدة ٠

أولى هذه الصعوبات كانت عندما بدأت الاتصالات بين شتيهام والأمير حسين ، ففى بادىء الأمر ذهب شتيهام سرا لمقابلة حسين ليفاتحه فى قبول منصب الخديوية وطالت المقابلة الأولى ـ فتواعدا على لقاء ثان (٢٣٢) ٠ أعقبه أن أرسل شتيهام الى حكومته « بأن حسين لا يستطيع أن يقبل الخديوية فى الوقت الذى ستثور فيه مشاعر المصريين بدخول الحرب ضد الخليفة بدون منح مصر أى وعد بمنحها الاستقلال الذاتى ، اتقاء لرد الفعل الشعبى لاعلان الحماية (٢٣٣) ٠

يضاف الى ذلك أن الأمير حسين كامل ، وان لم يكن أساسا معارضا فى اعتلائه العرش كان متخوفا على مركزه فى العالم الاسلامى كخلف « عينته دولة محتلة أو حامية » لخديوى مخلوع صاحب سلطة شرعية ، فراح يطيل أمد المحادثات مع دار المندوب السامى فى مصر على أمل الحصول على شروط أفضل ، بل أنه أخذ ومعه الوصى على العرش يتعللان بحجة أن الخديوى قد أرسل مندوبين لاغتيالهما فى حالة قبولهما المطالب البريطانية (٢٣٤) ٠

وفى الوقت نفسه فان دار المندوب السامى قد تبنت سياسة كسب الوقت (٢٣٥) لتحسين الموقف ٠ وقد لعب خلالها

---

(٢٣٢) د٠ لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٤٠ ٠

(٢٣٣) F.O. 407/183 No. 32 Cheetham to Grey Nov. 1, 1914, Tel. No. 235.

(٢٣٤) د٠ عبد الخالق لاشين ، سعيد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، جـ٢ ، ص ٣٠

(٢٣٥) د٠ يونان لبيب رزق ، مجلة السياسة الدولية ، ص ١٠٦ ٠

رونالد ستورز السكرتير الشرقي سواء بنفسه أو من خلال وساطات أخرى ، دورا في اقناعه بقبول العرش (٢٣٦) ·

كما يذكر رشدى أيضا أنه قد زاره الأمير حسين كامل ، فنصحه بقبول العرش « بأنهم أن لم يقبلوا « فهنا » أغاخان يوضع على العرش ويخرج الحكم من بين بيت محمد على » (٢٣٧) ·

وبالفعل وبعد انتظار لأكثر من أسبوعين تم خلالها اعلان الأحكام العرفية وقيام الحرب مع تركيا فلم يحدث رد الفعل المنتظر ، الذى كان يخشاه كل من الأمير حسين والسلطات الانجليزية في القاهرة ، مما مهد لقبول الأمير (٢٣٨) ·

واستمر ستورز في محاولاته اقناع الأمير بتولى العرش ، الذى كان يعتقد وهو محق في ذلك بأنه يقدم معروفا لبريطانيا بقبوله العرش ، ولذلك فهو يطالب بتحقيق رغباته ، ويطالب بتحويل مصر الى مملكة يحكمها ملك مصرى ، ولكن كان من المستحيل أن يحمل أمير تابع لملك بريطانيا اللقب نفسه الذى يحمله مولاه ، ويذكر ستورز « أنه اقترح ابدال لقب ملك بلقب سلطان وهو لقب عربى معناه « حامل سلطة الحكم » وكان صلاح الدين أول من حمله في مصر كما كان هو لقب « السلطان في الامبراطورية العثمانية » ، وقد قبل الطرفان الأمير والحكومة البريطانية اقتراحه ولكن الملاحظ أن وزارة الخارجية بعد ذلك قد تخوفت من أن يتصور حسين كامل أن هذا اللقب يمنحه صلاحيات واسعة فأدخلت عدة تعديلات على مسودة الخطاب الذى كان مقررا أن يكلف بمقتضاه بتولى السلطة ،

---

(٢٣٦) د· عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق والجزء ، ص ٣٠ ·

(٢٣٧) الأهرام : ١٨/٣/١٩٢٧ ·

(٢٣٨) د· يونان لبيب ـ « الحماية البريطانية على مصر ، ص ١٠٤ » ، مجلة السياسة الدولية ، أبريل ١٩٧٢ ·

فحذفت كلمة العرش من كل المواضع ليصبح المركز ، وغيرت العبارة التى تقول « الدفاع عن الأراضى الواقعة تحت حكم سموكم ضد أى عدوان » لتصبح الأراضى الواقعة تحت سموكم ضد أى عدوان » ثم الفقرة التى جاء فيها الحديث عن المعتقدات الدينية لرعاياكم » تحولت لتصبح المعتقدات الدينية للرعايا المصريين (٢٣٩) .

ويواصل ستورز فيقول ، « ولما كان لقب صاحب الجلالة مستحيلا أيضا لأن ملك انجلترا يحمل لقب صاحب الجلالة ، فلقد اقترح أن يسميه « صاحب العظمة لتمييزه عن غيره من الألقاب المرادفة له » (٢٤٠) .

ويوضح هذا الى أى حد كان رجال دار المندوب السامى فى مأزق ، ومن الجائز جدا ، لو أخذ الأمير حسين موقفا أكثر تشددا وصلابة ، لمنحت مصر على الأقل استقلالها الذاتى .

وأخيرا عرضت الحكومة البريطانية على حسين كامل عرش مصر مع لقب سلطان ولا شىء أكثر من ذلك ، ولكنه اعترض ، وأشار الى أن الوثيقة لا تحوى ذكرا للوراثة فى أسرته أو من بين سلالة محمد على ، وأنه لم يسمح له باختيار علم مصر ، وما اذا كان سيصير المصرى رعية بريطانية أو يحتفظ بكيانه وقوميته الخاصة فى ظل الحماية البريطانية (٢٤١) ، ورأى ستورز أن الأمير حسين كامل على حق تماما فى هذه النقط الثلاث ، ولكن لديهم تعليمات من لندن ، وبدأ أنه من المستحيل اقناعه بالقبول ، وكان الحل البديل

(٢٣٩) ٥ Storss., Op. Cit., p. 137.

(٢٤٠) R. Storrs., Op. Cit., p. 137.

(٢٤١) F.O. 404/183., No. 59 No. 59 Grey to Cheetham No. V. 2Σ. 1914 Tel.

لذلك هو اعلان الحماية البريطانية على مصر دون أى سلطان » وكنت أعلم أن فرض العلم البريطانى على مصر وهو يحوى الصليب سيكون له أثر سيء فيها ، بل سيكون له أثر أسوأ فى جميع أنحاء بلاد العرب وسوف يؤدى الى تقوية الحزب الخديوى التركى عندما يعرف الناس أن الأمير حسين رفض أن يتولى العرش لأن كرامته لا تقبله ، وجهزنا برقية تحوى رفض الأمير ولجأت الى محاولة أخرى فأوفدت على شعراوى الذى كان مقربا من الأمير طوال حياته لمقابلته واقناعه بقبول العرش ، وأوفدت أيضا رجلا يونانيا (*) آخر كان على اتصال وثيق بالوكالة البريطانية فى مصر ، واتفقت معهما على أن يذهب كل واحد منهما على حدة للأمير » (٢٤٢) .

وبدأ كل منهما يبذل المحاولات لاقناع الأمير ، لذا طلب ستورز من شتيهام تأجيل البرقية التى تحوى رفض حسين للعرش ، والتى كانت معدة للارسال الى لندن .

وقابل ستورز الأمير حسين الذى تحدث على حسب قول السكرتير الشرقى دون تحفظ على الاطلاق ، فقال انه يقبل العرش ، ولكنه لا يستطيع قبوله بالصورة التى تعرضها عليه حكومة صاحب الجلالة ، « وتوسلت اليه من أجل مصلحته ومصلحة البلاد أن يثق بالحكومة البريطانية التى استدعته من المنفى والتى لم تخدعه حتى الآن — ومع ذلك ظل الأمير رافضا ، وعند انصرافى سألنى الأمير عما اذا كنت سأتصرف متأثرا بصورته كرجل عنيد ، قلت كلا ولكنى متأثر بصورة أمير لا ثقة له فى لورد كتشنر أو الحكومة البريطانية ، وعندئذ بدا على الأمير بعض التردد وقال لا يمكن أن أتركك ترحل ولديك مثل هذا الانطباع عنى ، فماذا تعتقد أنه من

(*) امبراوز سينادينو . Ambriise Sinadino.

(٢٤٢) Ibid., p. 138.

الأفضل أن افعله ، قلت له أسمح لنا أن نضع نصا قويا للوراثة ، وأن نترك مسألة العلم والجنسية لحكم المندوب السامى البريطانى الذى سيأتى ، وأشرت الى أن سلطانا على العرش يكون فى وضع أفضل كثيرا للمساومه ، من وضـــع المطالب على العرش مهما كان قويا ، وان الخارجية البريطانية ستمنحه قدرا كبيرا من الثقة ويد طليقة فى المستقبل(٢٤٣)وفكر الأمير برهة ثم قال « اذا ضمنت لى أن المندوب السامى سوف يبت فى المسألتين الأخيرتين لمصلحتى وتحقق لى الوراثة على العرش فانى اقبل · قلت ان هذا ليس قبولا على الاطلاق بل مجرد تأجيل لتوقيت المطالب ، واننى آسف لأن مثل هذا الشيء الصغير ، يحول بينك وبين عمل كل الخير الذى أعرف أنك تكون قادرا على عمله ، وأنه لم يعد أمامنـــا الآن الا ارســـال البرقية التى تتضمن رفضك » (٢٤٤) ·

على الرغم من هذا فان شتيهام يذكر أن حسين كامل قد قدم اليه مذكرة يطالب فيهـــا أنه يتولى منصب السلطان بصورة وراثية فى أسرة محمد على على أن يتلوها أمر بنظام توارث العرش (٢٤٥)·

وعلى أية حال فيذكر ستورز أنه فى اليوم التالى للمقابلة اتصل به الأمير حسين تليفونيا يبلغه قبوله اقتراحه الذى قدمه فى الليلة السابقة ، فرد عليه السكرتير الشرقى بأن هذه المسألة أخطر من أن يتلقى فيها رد بالهاتف وأنه من واجب الأمير أن يحضر بنفسه الى قصر الدوبارة ليبلغ شتيهام أنه قرر قبول العرش بدون قيد أو شرط (٢٤٦) ·

---

(٢٤٣) Storss., Op. Cit., p. 138.

(٢٤٤) Ibid.

(٢٤٥) F.O. 407/183 No. 72 Cheetham to Grey Dec. 1914, Tel. No. 306.

(٢٤٦) Storss, Op. Cit., p. 138.

وبالفعل ذهب الأمير الى قصر الدوبارة وأبلغ شتيهام سحب رفضه السابق للعرض وقبل شتيهام أوراق الموظف الجديد الذى حضر اليه خاضعا ·

وقد حرص شتيهام على أن يوضح للأمير الذى قبل العرش حدود سلطاته الفعلية · ولما كانت مسألة تعيين الوزراء من أهم المسائل التى طالما تداخلت فيها سلطة الخديوى مع سلطة الاحتلال ، فقد تقرر « ابلاغ الأمير بوضوح أن الحكومة البريطانية تنظر الى مسألة تعيين الوزراء كمسألة من الضرورى ان يؤخذ فيها رأيها » (٢٤٧) ·

وعلى العموم فقد تولى الأمير حسين عرش السلطان بخطاب من شتيهام ممثل المندوب السامى نيابة عن حكومته (*) ، وفيه عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله » (٢٤٨) ·

ويذكر رشدى فى مذكراته ، أن الأمير حسين كامل قد سلمه خطاب الحكومة الانجليزية بعرض العرش عليه ، فاشترك هو وعدلى باشا ورشدى باشا ، فى فحص الخطاب وأعدوا ردا عليه ، بعد أن عدلوا فيه مراعاة لمصلحة مصر ، ويعلق رشدى باشا بأنه كان يود أن يبين أوجه الخلاف بين الخطاب الأول والخطاب المعدل ، ولكن

---

(٢٤٧) د· لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٤٣ ·

(★) انظر ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٩ ــ ٧٢ تبليغ للسلطان حسين كامل بتولى العرش ــ ينظم أساس الحماية فى مصر أو الدستور الأول لها على حد قول المصدر ·

(٢٤٨) المقطم : ١٩١٤/١٢/١٩ سلطنة مصر وسلطانها ·

هذه الأوراق لم تكن فى يده وقد تكون موجودة فى مجلس الوزراء (٢٤٩) ·

وفى الحقيقة فان كل ما استطاع السلطان حسين كامل أن يصرح به فى بيانه الذى أعلن فيه قبوله العرش :

١ ـ حرصه على حفظ الملك فى أسرة محمد على باعتباره ذلك هو الواجب المفروض عليه لمصر ولجده محمد على ·

٢ ـ أمله فى أن « يزيد اشتراك المصريين فى حكم البلاد زيادة مطردة معتمدا على تأييد الحكومة البريطانية » ·

٣ ـ أمله فى تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديدا واضحا بما يترتب عليه ازالة أسباب سوء التفاهم » (٢٥٠) ·

وفى الحال أرسل كتشنر وزير الحربية البريطانية وخصم الخديوى اللدود يهنىء السلطان الجديد (٢٥١) ، ولكنه فى نفس نفسه يحرص على أن يؤكد ارتباط مصر ببريطانيا فيقول بالحرف الواحد « أسأله تعالى أن يوفق مصر فى ظل عظمتكم السلطانية ويمعاونة نصائح أصدقائها الى جعل مستقبلها مقرونا بالطمأنينة » (٢٥٢) ·

وعلى الرغم من أن الأمير حسين كامل قد أصبح عظمة السلطان ، وخصصت له المخصصات الملكية الكبيرة التى طلبها وأصبح صاحب السلطة المطلقة على حاشيته والمحيطين به ، « ورفع

---

(٢٤٩) الاهرام : ١٩٢٧/٣/١٨ ·
(٢٥٠) ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٧ ·
(٢٥١) الاهرام : ١٩١٤/١٢/٢٠ ·
(٢٥٢) نفسها ، العدد نفسه ·

مرتبه من مائة ألف جنيه مرتب الخديوية الى مائة وخمسين ألف جنيه فى السنة » (٢٥٣) • فقد سلب السلطة الفعلية كحاكم حقيقى لهذا البلد • فحتى المظاهر الرسمية من ملك وأبهة زاحمه المندوب السامى فيها ، بل أمام انعزال السلطان الجديد ، قلت فى عهده الاستقبالات الرسمية نتيجة لظروف الحرب ، ولمرضه المستمر حسب قول مستر جريج Greg ففى خلال عام ١٩١٥ لم يعقد السلطان حسين أى استقبالات رسمية باستثناء أعياد الأضحى ، ورمضان ورأس السنة الهجرية • والاحتفالات بتوليته العهد فى ١٩ ديسمبر ١٩١٥ (٢٥٤) •

وأكثر من ذلك أنه خلال العامين التاليين ، والى أن توفى فى أكتوبر ١٩١٧ ، لم تعقد استقبالات رسمية باستثناء واحد وهو مناسبة وصوله الى الاسكندرية فى ٢٩ مايو ١٩١٦ ، غير أنه حتى هذه المناسبة لم تدعى الهيئة الدبلوماسية لتكون فى استقباله (٢٥٥)•

وأية كانت الأسباب التى يذكرها مستر جريج ، ظروف الحرب أو مرض السلطان فان الواقع العملى يظهر أن المندوب السامى مكماهون ورجاله فى مصر قد اغتصبوا كل مظاهر السلطة من السلطان حسين •

فالمندوب السامى ظلت تقام له الاستقبالات الرسمية رغم ظروف الحرب (*) ، وطوافه بالأقاليم كان طوافا لا يقوم به

(٢٥٣) د• لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٤٣ •

(٢٥٤) Ibid., F.O. 407/183 Enc. in No. 133 Mr Greg to Cheethem June, 27, 1918. • مستر جريج وهو مدير عام وزارة الخارجية

(٢٥٥) Ibid.

(★) انظر زيارة مكماهون اللامقالية – أو للاسكندرية •

وانظر أيضا – محمد سيد الكيلانى ، ص ٩٤ أن من أسباب الخلاف بين السلطان ومكماهون طلب الاخير أن يترك مع السلطان فى مقابلة الاعيان والكبراء فى اثناء التشريفات بمناسبة الاعياد ورفض السلطان هذا الطلب •

الا للسلطان ، وقد وصفته جريدة الأخبار بقوله « ان طواف مكماهون غير طواف عميدى الاحتلال لأنه يطوف نائبا عن دولة بسلطة حمايتها على مصر رسميا وهو عميد الاحتلال فى بدء عهدها الذى فيه استقر نظام وادى النيل على قاعدة صريحة وولت مصر وجهها شطر وجهة واحدة ، اذ أصبحت مصر بنظامها الحديث سلطة محلية فى محمية بريطانيا العظمى ، والسلطنة والحماية تمثلان سلطة واحدة طبقا لقاعدة النظام الحاضر » (٢٥٦) .

وقد عبر سعد زغلول تعبيرا صادقا عن مركز السلطان بقوله « بأن صاحبه ليس له الا الألقاب والمرتبات ، ولا تأثير له فى تدبير الأمور ، ولا كلمة فى تنظيم الشئون ولا يقدر على نفع أو ضر ، وقد سلب منه حتى حق التفرد بأبهة الملك وشاراته ، والتخصص بتعظيماته » (٢٥٧) . فقد شاركه فيها نائب الملك ، وصارت تنقلاته معدودة فى الرسميات وصار الاحتفال به من الواجبات فلا يتحرك ركابه بسفر أو عودة حتى تزين له المحطات وترفع فوقها الرايات (٢٥٨) .

ولم تكن تلك الاستقبالات لنائب الملك فى تنقلاته فقط بل أيضا عند قيامه بزيارة قصر عابدين ، فقد أقام السلطان حسين استقبالا رسميا ضخما فى قصره لاستقبال مكماهون ، فكان استقبال ملك لملك آخر وقد ذكرت جريدة الأهرام عن هذا الاستقبال «الملوكى» بأنه قد حضره كبار رجال الدولة من الوزراء وموظفى الديوان العالى السلطانى ، والملكيين والعسكريين (٢٥٩) .

---

(٢٥٦) الاخبار : ١٩١٥/٥/٧ ، مقال « لمحمد وحيد » .
(٢٥٧) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٦ ، ص ٦٥ وانظر أيضا ، ص ١٢١ .
(٢٥٨) المصدر نفسه والجزء والصفحة .
(٢٥٩) الاهرام : ١٩١٥/١/١٢ .

ولو تطرقنا الى أمور السلطة الفعلية ، نجد أن دار المندوب السامي قد سلبت السلطان كل حقوقه فيها .

فلم يكن السلطان حسين كامل حرا فى اختيار وزرائه فقد كان رجال دار الحماية هم الذين يقررون هذا الاختيار ، بالاتفاق مع وزارة الخارجيه البريطانيه وقد حرص رجال الوكالة البريطانية منذ البداية على ان يوضحوا للسلطان حدود سلطته الفعلية « فأبلغوه بوضوح الى أن الحكومه البريطانيه تنظر الى مسألة تعيين الوزراء كمسأله من الضرورى أن يؤخذ رأيها فيها خاصة بالنسبة لمسئوليتها عن المصالح الاجنبية فى مصر والتى يمكن أن تتأثر بشكل الحكومة (٢٦٠) .

الأمر الذى أدى الى بقاء وزارة رشدى مع بعض التغيرات حسب توصية نائب المندوب السامى مما سنتحدث عنه فى العلاقة بين الدار والوزارة المصرية .

وكان هذا أول مظهر من مظاهر سلب سلطان مصر الجديد ، حتى اعتقد المصريون أن السلطان ووزراءه ليسوا قابضين على شيء من السلطة ، وانما هم أشبه بشيء (*) الذى يصنع على مثال العجل لتخدع به البقرة فتحسبه مولدها فتحن اليه وتدر اللبن (٢٦١) .

كما استخدم السلطان أيضا فى تنفيذ أغراضهم ، فعندما رغبوا فى تشجيع الحج فى عام ١٩١٦ ، لمساعدة شريف مكة « حسب اتفاق الحسين مكماهون » سخر كل من السلطان والحكومة المصرية

---

(٢٦٠) F.O. 407/183 No. 56 Cheetham to Grey Nov. 23 Tel. No. 283.

(٢٦١) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٣٦

(★) هكذا فى مذكرات سعد زغلول .

جهـودهم لحث الناس على الحج ، حتى أنه عندما وعد الشـيخ الظواهرى شيخ الجامع الأحمدى السلطان حسين بأنه سيكون ضمن الحجيج هذا العام ، ثم اعتذر « أسيئت معاملته وأشعر بغضب السلطان منه » (٢٦٢) ويذكر سعد زغلول « بأن رشـدى أولا والسلطان ثانيا هما القائمان بأمر الترغيب في الحجيج » (٢٦٣).

كما رأس السلطان حفل قيام المحمل فى الاسكندرية اكراما لسياسة السلطات البريطانيـة في مصر ورغبتها فى تشجيع الحج فى ١٩١٦ (٢٦٤) .

ويصور لنا هذا كيف كان السلطان حسين وحكومته تحت امرة دار المندوب السامى فمجرد اعلان رغبتهم فى تشجيع الحج ، قام السلطان وحكومته بالتنفيذ دون معارضة ، واستخدام الضغط على الأهالى لتنفيذ الأوامر !!

وعندما وجه السلطان حسين فى أكتوبر سـنة ١٩١٦ خطابا الى مكماهون ، يطلب التصريح للحكومة المصرية بضرب نقود جديدة ، رد نائب الملك عليه بأن الحكومة البريطانية ترى أن استعمال اللغة الانجليزية بجانب اللغة العربية على أحد وجهى العملة لبيان قيمتها ، فضلا عما فيه من تسهيل تداولها فانه يكون مظهرا للروابط الجديدة اليوم بين مصر وبريطانيا .

وعلى أثر ذلك صدر مرسوم سلطانى بصك العملة الجديدة ، وكتب على أحد وجهيها « السلطان حسين كامل » ، وتاريخ السنة

(٢٦٢) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٦ ، ص ٢٢ .
(٢٦٣) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٢ ـ ٢٣ .
(٢٦٤) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٦ ، ص ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ .

الهجرية ، وقيمة القطعة وعلى الوجه الآخر قيمتها باللغة الانجليزية (٢٦٥) ٠

وهكذا حتى اصدار عمله كان لابد من موافقة المندوب السامى عليه ، بل أيضا تحديد شكلها ، واصراره على أن يكتب على أحد وجهيها بالانجليزية ، دليل على الوضع الجديد الذى أصبحت عليه مصر الا وهو محمية بريطانية ٠

وبالرغم من كل ما قدمه السلطان من خدمات للسلطات البريطانية فى مصر فانهم لم يتركوا له قدرا من السلطة ، يستطيع بها أن يقوى مركزه بين شعبه ، فحتى حريته فى الادلاء بحديث مع الصحف فى الشئون العامة لم يكن مسموحا له ٠ فقد أجرى السلطان حسين حديثا مع أحدى الجرائد الايطالية ، فما كان من الرقابة الا أن حذفت بعض الجمل ، وأقتضى لنشرها بكاملها فى بعض الجرائد العربية مشاورات بين الوزارة ومكماهون ٠ وقد استاء نائب الملك من هذا الحديث ، وأرسل يعنف السلطان على محادثته لرجال الصحافة ، وقيل انه منعه من الاجتماع بهم ومحادثتهم فى الشئون العامة (٢٦٦) ٠

وبلغ أيضا من اذلال مكماهون للسلطان أن طلب منه أن يعرض عليه فى دار الحماية ما يريده اذا شاء ، ولكنه لا ينتقل الى السلطان فى عابدين ٠

ذلك لأنه هو نائب الملك ، يعنى يزار ولا يزور ! فلم يقبل السلطان ذلك ، ويذكر سعد زغلول أنه « انفعل انفعالا أثر عليه ، حتى أشار عليه طبيبه بالراحة ثلاثة أيام » (٢٦٧) ٠

---

(٢٦٥) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٦ ، ص ٩٩ ٠
(٢٦٦) المصدر نفسه والجزء ، ص ٨٤ ٠
(٢٦٧) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٥ ، ص ٨٧ ٠

وكان ذلك الخلاف بمناسبة اهداء ملك بريطانيا للسلطان نيشانا حيث أراد مكماهون ان يسلمه هذا النيشان فى حفلة رسمية تنعقد بدار الحماية ، فكبر ذلك على السلطان ، وتحادث مع مكماهون في هذا الشأن (٢٦٨) ، الأمر الذى أدى الى تفهيم السلطان حدود سلطته ، ورفض المندوب السامي الحضور الى قصر عابدين كما رغب السلطان ، وانتهى الأمر بخضوع حسين كامل وتحولت هذه الحفلة الرسمية الى وليمة بسيطة ، حيث ذهب السلطان الى دار الحماية كما رغب مكماهون ، ودخل من باب خاص ، وأدخل فى غرفة خاصة من غير أن يشعر به المدعوون ، وهناك سلم اليه السير مكماهون ذلك النيشان • وحظر على الجرائد نشر هذا الخبر (٢٦٩) •

كما صدرت الأوامر الى السلطان حسين بألا يبت فى أمر كبير أو صغير بغير موافقة دار الحماية ، ولتسهيل هذه الهمة انشىء خط هاتفى مباشر بين مكتبه فى قصر عابدين وبين مكتب المندوب السامى ، وحتى ذلك استكثره مكماهون بحجة كثرة مشغولياته !!، لذا أصبح الخط مباشر بين ستورز السكرتير الشرقى لدار الحماية ، فتضايق السلطان لذلك ، وطلب أن يكون الخط المباشر بين ستورز وبين السكرتير السلطانى الخاص (٢٧٠) •

وترتب على ذلك أن كل شاردة أو واردة كان يسأل فيها السكرتير الشرقى مثلا أن رئيس الوزراء يطلب مقابلة السلطان هل يقابله أم لا !؟ أو أن أحد الأمراء يطلب سلفة من السلطان هل يدفع له المبلغ المطلوب أم أن ولاء هذا الأمير للانجليز موضع شك (٢٧١) ؟ حتى علق ستورز « بدأت آسف لتركيب الهاتف

---

(٢٦٨) المصدر نفسه والصفحة •

(٢٦٩) نفس المصدر والصفحة •

(٢٧٠) د• لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص٢٥٤ •

(٢٧١) المرجع نفسه والصفحة •

المباشر الذى يربط مكتبى فى قصر الدوبارة بقصر عابدين • لقد وافقت على هذا بغرض أن أوفر على نفسى استدعاءات السلطان الدائمة ، لكن سكرتير (٢٧٢) السلطان الخاص أصبح يستعمل الهاتف كالنفير ينفخ فيه باستمرار يدمر به روحى وأسفاه » (٢٧٣) وترتب على تلك السياسة التى اتبعتها الدار مع السلطان الجديد أن توترت العلاقة بينهما ، ولم يلبث أن بدت منه فى أحاديثه ملاحظات على بعض تصرفات الموظفين الانجليز ، وانتقادات بلغت حد الطعن فى السياسة البريطانية ، وتناول فى انتقاداته المندوب السامى مكماهون ، وقد أكد سعد زغلول « أن السلطان سر كثيرا بقلة من احتفلوا بمقدم مكماهون من الاسكندرية » (٢٧٤) •

وفى الحقيقة فان ما أصاب السلطان من سلب جميع سلطاته ومعاملته معاملة غير كريمة ، أدى الى وقوع الجفاء بينه وبين المندوب السامى حتى أنه عندما زاره مكماهون فى عابدين ، قابله السلطان بفتور ، ولم يحتفل به كالعادة ، وأتخذ من مرضه وسيلة للتأخر فى لقائه ووداعه (٢٧٥) • وكثيرا ما تعلل السلطان بالمرض • واعتكف معظم الأوقات فى مزارعه الخاصة • تفاديا للاحتكاك بمكماهون (٢٧٦) •

كما أن السلطان لم يقم خلال عام ١٩١٦ بزيارة لدار الحماية غير مرتين الأولى مهنئا بعيد جلوس الملك جورج الخامس (٢٧٧) ،

---

(٢٧٢) المرجع نفسه والصفحة •
(٢٧٣) نفس المرجع والصفحة •
(٢٧٤) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ١١٢ •
(٢٧٥) المصدر نفسه والجزء ، ص ١١٦ •
(٢٧٦) د• لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٢ •
(٢٧٧) الاهرام : ١٩١٦/٥/٨ •

والثانية كانت دعوة على العشاء من مكماهون للسلطان (٢٧٨) ، وفى المقابل زار المندوب السامى قصر عابدين مرة واحدة وكان قد عرف خبر نقـــله من مصر ، وذلك للاستفسار عن صـــحة السـلطان (٢٧٩) .

أما عن علاقة السلطان حسين برجال دار الحماية والموظفين البريطانيين العاملين في الحكومة المصرية . فقد لعب كل من شتيهام نائب المندوب السامى وستورز السكرتير الشرقى للدار دورا كبيرا فى اقناعه بقبول العرش (*) . وعندما أصبح سلطانا على مصر نصـــحه شتيهام بزيارة المدارس والمعـاهد العليا حتى يتقرب من المثقفين (٢٨٠) ، ليستطيع أن يكون له شعبية بينهم . وقد طلب حسين من مكماهون فى بداية عهده ، أن يسأله رأيه في المصريين الذين يريد أن يتعرف عليهم ، أو يدعوهم الى مائدته ، ولا يكتفي برأى ستورز أو غيره (٢٨١) .

وعندما نقل رونالد جراهام مستشار الداخلية من مصر ، أقام له السلطان حفل وداع والظاهر أن السلطان والذين سعوا معه فى الاحتفال وتنظيمه كانوا يتوهمون أنه سيعود نائبا للملك ، كما حدث مع جورست من قبل . وعلق سعد بقوله « أنه نفـــاق احتيـــاطى (٢٨٢) » .

---

(٢٧٨) الأخبار : ١٩١٦/٨/١١ وأيضا الدورية نفسها والعدد .

(٢٧٩) الأهرام : ١٩١٦/١١/١٠ .

(*) انظر تعيين حسين كامل .

(٢٨٠) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٣١١ .

(٢٨١) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٥ ، ص ١٠٨ .

(٢٨٢) المصدر نفسه ، جـ ٦ ، ص ٤٤ ـ ٤٥ .

وقد عمل مستشار الداخلية الجديد هنز على أن يقطع كل صلة بين السلطان وموظفي الادارة ، بأن يستقبل الناس في الوزارة، ويشتغل في بيته ، ويكون بابه مفتوحا لكل طارق (٢٨٣) •

وبعد رحيل مكماهون من مصر ، حاول سيسل تحسين علاقته بالسلطان حسين بواسطة عدلي باشا ، بطريق التلميح وليس بالتصريح فتلطف السلطان وفاوض سيسل ، وأخبره أن عدلي كان خير وسيط لديه (٢٨٤) •

وبالرغم من كل ذلك فان استمرار الموظفين لأداء عملهم « الشكلي » نحو السلطان حسين ظل قائما ، وذلك لحرصهم على أن تبدو الأمور طبيعية أمام المصريين فعلى سبيل المثال يقوم جراهام المستشار الداخلي بزيارة السلطان ساعة كاملة في قصر عابدين (٢٨٥) • ويقابل السلطان كلا من سيسل المستشار المالي ، ثم شتيهام السكرتير الأول للقومسيرية البريطانية (٢٨٦) •

وعندما يعود سيسل من انجلترا يقابل السلطان ويعرض عليه نتيجة مهمته (٢٨٧) وكانت حول مشكلة نقص الفحم في البلاد •

وأحيانا كان يمنح السلطان هؤلاء الموظفين الأوسمة ، فينال السير ملكولم مكلريث المستشار القضائي الوشاح الأكبر من وسام النيل (٢٨٨) ويبدو أنه كمحاولة لتحسين العلاقة مع السلطان ،

---

(٢٨٣) المصدر نفسه والجزء ، ص ٩٥ •

(٢٨٤) المصدر نفسه والجزء ، ص ١١٧ •

(٢٧٥) الاهرام : ١٩١٥/٢/٩ •

(٢٨٦) نفسها : ١٩١٥/٢/١٧ •

(٢٨٧) الدورية نفسها : ١٩١٦/٤/١٣ •

(٢٨٨) نفسها : ١٩١٥/٧/٤ •

او لتحسين صورته أمام شعبه يخطب فى ١٨ ـ ٨ ـ ١٩١٨ كل من المستشار جراهام ، والمستر « كمرون » القنصل البريطانى فى الاسكندرية عن مصر وسلطانها ، فيشيدوا بالمشــاعر الطيبة التى يحملها البريطانيون فى مصر للسلطان حسين ، ويخطب كمرون مشيدا بالسلطان ، أما جراهام فيرجع السكينة والولاء التى تتمتع بها مصر الى السلطان حسين ، ويشيد باخلاصه لبلاده وتشجيعه للعلم وتأييده أيضا للموظفين البريطانيين فى آرائهم ، وأنه لا يتأخر فى ابداء رأيه اذا لم تكن مطابقة لآرائهم ، وأنه كثيرا ما فازت آراؤه على آرائهم (٢٨٩) ٠

وعلى العموم فان المندوب السامي والموظفين البريطانيين فى مصر ، قد استحوذوا على النفوذ من الســـلطان ، الذى استسلم تماما لهم فى ظل ظروف الحرب ونفوذ السلطة العسكرية الطاغى ، بالاضــــافة الى كبر سنه ، وأيضا لأنه جاء على اسنة الحراب الانجليزية ٠ مما يجعل ولاءه لهؤلاء الذين وضعوه على العرش ٠

دار المندوب السامى والعلاقة مع السلطان حسين على عهد وينجت :

عندما عين السير فرنسيس ريجنلد وينجت مندوبا ساميا على مصر فى يناير ١٩١٧ ، كان ضمن أسباب تعيينه ، العلاقة السيئة التى كانت بين السلطان حسين والمندوب السابق والعاملين معه من الموظفين البريطانيين ٠ وقيل أيضا أن ابعاد مكماهون من مصر ، كان نتيجة لشكوى السلطان منــــه ، وان كان سعد زغلول ونحن نؤيده فى هذا يرفض هذا الرأى ويذكر أن شكوى السلطان لو كانت قد حصلت بالفعل ، وهو الأمر الذى يستبعده بالفعل ، لما قوبلت من لندن بالاستجابة السريعة على فرض حصولها (٢٩٠) ٠

---

(٢٨٩) المقطم : ١٨/٨/١٩١٦ ٠

(٢٩٠) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٦ ، ص ١١٧ ٠

وعلى أية حال فعندما وصل نبأ هذا التعيين في ١٢-١٠-١٩١٦ الى علم السلطان حسين حيث كان موجودا في أسوان سر كثيرا من هذا الخبر ، وأرسل الى وينجت رسالة عاجلة يدعوه لمقابلته في أسوان ، من أجل التفاهم على علاقتهما المستقبلة (٢٩١) .

وعند وصول وينجت الى القاهرة ، أرسل اليه السلطان برقية مرحبا به وأعرب عن آمله في مؤازرة المندوب السامي الجديد له ولحكومته ، وثقته بكفاءته وقد شكره وينجت على برقيته ، مؤكدا على أن المهمة الصعبة الملقاه على عاتقه سوف يسهل امرها بمعاونة الجميع له على اختلاف الطبقات ، كما أن اقامته الطويلة في السودان ، وتاييد السلطان له ستسهل مهمته للعمل على خير مصر (٢٩٢) .

وفي ١٩ يناير ١٩١٧ قام وينجت بزيارة رسمية لقصر عابدين تعتبر المقابلة الأولى بعد التعيين ، حيث استقبل استقبالا رسميا وملكيا كاستقبال مكماهون . وفي هذه الزيارة منحه السلطان حسين الوشاح الأكبر من وسام محمد على ولقرينته الوشاح الأكبر من نيشان الكمال (٢٩٣) . وفي اليوم نفسه قام السلطان حسين برد الزيارة ، حيث ذهب الى قصر الدوبارة وقابل وينجت (٢٩٤) .

ومع هذه الروح الودية التى أبداها السلطان نحو المندوب السامي الجديد الا أن الفترة القصيرة التي قضاها مع « وينجت » ١٠ شهور تدل على أن العلاقة قد إستمرت كما كانت على عهد مكماهون ، مع بعض الفروق لاختلاف شخصية وينجت عن مكماهون .

---

(٢٩١) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٢٩٢) الاهرام : ١٩١٦/١٢/٢٩ .

(٢٩٣) الاهرام : ١٩١٧/١/١٩ وانظر الدورية نفسها : ١٩١٧/١١/١٨ .

(٢٩٤) الدورية نفسها والعدد .

وعزل المستشار المالى « ادوارد سيسل » الذى كان على علاقة سيئة بالسلطان وحكومته .

فقد بدأ وينجت علاقته بالسلطان ببحث مستقبل السلطنة فى مصر ، وكان من مؤيدى فكرة ضم مصر الى الامبراطورية ، والغاء السلطنة أصلا .

وتفصيل ذلك أنه بعد مرور سنتين من الحرب وضح لبريطانيا اهمية موقع مصر كحلقة اتصال فى النظام الامبراطورى ، وارتفعت فى لندن أصوات من يؤمنون بفكرة ضم مصر الى الامبراطورية كما ضمت قبرص اليها (٢٩٥) .

والظاهر أن الخارجية البريطانية قد استشارت مندوبها فى مصر فى هذا الأمر الذى رد عليها بقوله « أرسل لكم رفق هذا مراسلة عن موضوع مستقبل السلطنة فى مصر وفى ظنى أنها سوف تكون مفيدة ، ثم ان الخطابات شبه الرسمية التى وصلتنى منكم ومن جراهام ، كانت ذات فائدة قصوى لى فى اعداد هذه الآراء التى يتضمنها المرفق المذكور وقد بحثت مسالة الضم أو الحماية مع الجنرال كلايتون Clyton وأرسل لكم رفق هذا مسودة مذكرة وضعها فى هذا الشأن ، والرجل له خبرة طويلة فى الشئون الحكومية المصرية ، وعلاقته وثيقة بنظام الحماية وأرى أن أراءه مفيدة (٢٩٦) » .

وقد نصح كلايتون بفكرة ضم مصر لما كشفته الحرب من أهميتها الخطيرة وما لقناة السويس من أهمية حيوية لمصالح الامبراطورية ، وان كان قد حذر من خطورة ذلك باستقالة الوزارة

---

(٢٩٥) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٢٩٦) F.O. 407/183 No. 109 Wingate to Hardinge, July 23, 1917.

أو حدوث اضطرابات داخلية ، ولكنه رغم ذلك انتهى الى تصميمه على الضم والتخلص من أسرة محمد على تهائيا (٢٩٧) .

ومن هنا عمل وينجت على معرفة رأى السلطان ووزرائه في أمر العلاقة بين مصر وانجلترا حول نظام الحماية .

وقد كتب المندوب السامي بعد مقابلته مع السلطان ووزرائه الى حكومته حيث قال « ليس لدى أى نوع من الشك في أن السلطان ووزراءه يرجبون بأن يمنح المصريون درجة أكبر من الحكم الذاتي في بلادهم ، أوسع من تلك الدرجة التي يتمتعون بها حاليا » (٢٩٨) .

وبعد مشاورات بين وينجت والسلطان حسين الذى كان مقتنعا بالمزايا التى تعود على مصر من ضمها الى الامبراطورية ، رأى المندوب السامي أن السياسة الواجب اتخاذها في مصر لاستمرار مركز الانجليز فيها ولضمان تعاون المصريين هو الغاء السلطنة وضم مصر ، وأن هذا الوضع سيؤثر على الشعب ولذلك فمن الضرورى أن يكون الضم بخطة معينة حتى يقابل بسابية من المصريين (٢٩٩) .

الا أنه قد تغلبت أيضا فكرة أنصار الحماية ، الذين رأوا أن لدى بريطانيا أحد أمرين اما أن تعود بسياستها الى الوراء أى التمسك بنظام الحماية أو التقدم في سبيل منح مصر الاستقلال الذاتي بالتدريج (٣٠٠) ، كما أن هناك بعض الاعتبارات الأخرى التى حالت دون فكرة الضم ، وهى الخوف من معاداة الوزارة المصرية

---

(٢٩٧) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢٩٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٩٩) المرجع نفسه ، ص ٥٥ .

(٣٠٠) المرجع نفسه ، ص ٥٦ .

التي تعاونت معهم من جهة ، أو للتذمر السائد بين الفلاحين الذين أصبحوا للمرة الأولى قابلين للهياج من جهة أخرى ؛ كما أن اللورد كيرزون رفض فكرة ادماج مصر في الامبراطورية البريطانية ·

وصرح بأن ذلك أمر غاية في الصعوبة ، يجب أن يؤخذ بشيء من الروية (٣٠١) ·

وعلى أية حال فما لبث السلطان حسين أن شكا من ضغط المستشار الداخلي عليه ، وأراد أن يفصله · الا أن رشدى باشا رئيس الوزراء اقترح على السلطان بدلا من الشكوى من مسألة شخصية أن يطالبوا طلبات مبدئية فيما يتعلق بوضع مصر بعد الحرب (٣٠٢) ·

وبالفعل قام رشدى بعرض مشروع اتفاق بين السلطان والحكومة الانجليزية ويتضمن أن تكون حكومة مصر ملكية مقيدة تحت رئاسة سلطان وراثي ، ووزراء ينتخبهم هو ، ويكون من حقه أن يعطى حق الحكم الذاتي بالتدريج وأن لا يكون له وكلاء في الخارج ولكنه يقبل وكلاء الدول الأجنبية وأن يكون للدولة الحامية الحق في أن تحتل أى نقطة من الديار المصرية (٣٠٣) ، وأن يكون منها سردار الجيش ، والمستشار المالى ، الذى يكون له حق حضور جلسات مجلس الوزراء ، ولا يصرف شيء من شأنه تنقيص مال الحكومة الا باذنه ، ومستشارون في كل وزارة يكون من حقهم الشورى لا التنفيذ ولا تعين الحكومة للوظائف الفنية الا من

---

(٣٠١) د· لطيفة سالم ، المرجع نفسه والصفحة ·

(٣٠٢) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٢٢٠ ·

(٣٠٣) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢١٦ ·

الانجليز ، ولا تنفذ أي قانـــون لـــم تصــــدق عليــــه الجمعية التشريعية (٣٠٤) .

وهكذا كان هذا المشروع المتواضع كل ما يطلبه السلطان وحكومته فهو يمتدح الحماية ، ويعطى الدولة المحتلة حق احتلال أى نقطة من الأراضي المصرية ، والإبقاء على سلطة المستشار المالى وزملائه المستشارين والسردار !!

كما قام حسين رشــــدى بعرض مشروع وراثة العرش على سعد زغلول ، وذكر له أنه لا يجرؤ على أن يعرضه على السلطان الآن خشية تأثره ويتضمن المشروع المذكور . أن السلطة تكون للسلطان الحالى فبكر أنجا له ، فلأخيه فؤاد ، ثم يوسف كمال ، اذا لم يكن للأولين أبناء من الذكور (٣٠٥) .

وعندما تدهورت صحة الســـــلطان حسين في سبتمبر عام ١٩١٧ ، فاتح رئيس الوزراء السير وينجت بهذا الأمر ، فكتب لدولته لأخــــذ رأيهـــا في المشروع الذى أعده رشـــدى بأمر الســــلطان (٣٠٦) .

وبذل السلطان حسين قبل وفاته كل المساعى لحمل أبنه على قبول العرش ، فكتب خطابات الاسترحام الى ملك انجلترا والى ادوارد جراى ، ولكل من يهمهم الأمر فى لندن ، وتدخل رشدى فى الأمر وتوسل وترجى ، وذلك لأنه كان يكره الأمير فؤاد ولا يريده وريثا للسلطنة على مصر (٣٠٧) .

---

(٣٠٤) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢١٦ ــ ٢١٧ .

(٣٠٥) المصدر نفسه والجـزء ، ٢٢٢ . ٢٥٦ . انظـر أيضـا الأهـرام : ١٠/١٠/١٩٢١ تقرير اللنبى .

(٣٠٦) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٥٦ .

(٣٠٧) د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

وكانت السلطات الحاكمة فى مصر والمندوب السامى أميل الى تفضيل الأمير كمال الدين الوريث الشرعى للعرش ، وأبدى وينجت استعداده الشخصى لحمل الأمير كمال على العدول عن أحجامه عن العرش (٣٠٨) .

وبعد موافقة الحكومة البريطانية على تعيين كمال ، حاول المندوب السامى سبرغور الأمير من خلال رئيس الوزراء وعدلى باشا ، فيذكر لحكومته « أنه قد أعطى لهم تعليمات لمعرفة موقف الأمير كمال الدين الحقيقى تجاه العرش ، وقد اقتنع بأن الوسائل والتعليمات التى اتخذت لم تترجم الى أن يبدى استعدادا لتولى العرش » . ويواصل وينجت حديثه « ولم يعد سرا ما اتخذته تجاه ذلك وكانت له فائدة وهى الاقتناع بأن دوائر الوزراء المعنيين تفضل على الأمير فؤاد الأمير كمال الذى لم تكن حكومة صاحب الجلالة تكن له أى تقدير (٣٠٩) .

ويذكر المندوب السامى لحكومته محاولة الوزراء اقناع الأمير كمال بقوله « لقد اجتمع كل من رئيس الوزراء وعدلى باشا كل على حدة مع الأمير ، ولقد قررا أيضا كل على حدة أن الأمير مازال يتخذ الموقف نفسه من قبول عرض العرش ولو قدمت له أى فرصة سيقابلها بكل غطرسة » .

« وأننى مقتنع بصدق هذا القول ، ولكننى أعد موقف الأمير لحالة نفسية وتركيبته الشخصية وليس لما يدعى من عدائه لتشكل الحكومة الحالى » (٣١٠) . وتحت هذه الظروف الحالية فانه خارج المناقشة أن يقدم السلطان تنازلا لولده » .

---

(٣٠٨) المرجع نفسه ، ص ٦٤ .

(٣٠٩) F.O. 407/183 No. 122 Wingate to Balfour/Sept. 24, 1917.

(٣١٠) Ibid.

ويقول فى نهاية برقيته لقد عرضت ما كتبه السير برونيت من عرض مناسب للتخلى عن العرش ، ولو حاز على موافقتكم سأسعى لتوقيعها مع أن هذا لن يكون بالشىء اليسير .

ورغم المؤثرات والالحاحات سواء من السلطان أو من الوزراء أو من المندوب السامى نفسه فقد رفض كمال قبول العرش (*) .

ويوضح كذلك السير وينجت كيفية مواجهة دار المندوب السامى لمسألة تنازل الأمير كمال بقوله :

كنت طول الوقت على اتصال برشدى باشا وعدلى باشا ، وقد عاونني فى المباحثات السير وليم برونيت بتقديم النصيحة القانونية (٣١١) .

وقد كان مطلوبا أن يقدم الأمير كمال الدين تنازلا مكتوبا عن العرش ، وقد تحدثت فى ذلك مع رشدى باشا ، قبل أن يصلنى خطابكم ، لأنه يمكن اسقاط هذا الموضوع اذا كان سيواجه متاعب كبيرة ، وقد أثار دهشتى أن الأمير قد قدم هذا التنازل دون أى صعوبة ، ولقد كانت الصيغة التى قدمها على قدر كبير من الأهمية ، ولقد لقيت من جانبي اعتراضان .

« أولهما أنها تعتمد على المرسوم الصادر فى ١٩ أغسطس ، وثانيهما ـ أنها يمكن الا تظهر أن الرسالة تنازل على الاطلاق » (٣١٢) .

---

(٣١١) F.O., 407/183 No. 125 Wingate to Balfour Oct., 1917.

(★) انظر : د. لطيفة سالم ، المرجع السابق ، أسباب رفض كمال للعرش .

(٣١٢) F.O. 407/183 No 125 Wingate to Balfour, Oct. 1917.

« ولقد صاغ السير وليم برونيت تنازلا آخر ولم نجد صعوبة تذكر بأن يقوم رشدي باشا باغرائه على توقيعه ، وهو تنازل يدى فيه انه قد تنازل عن كافة حقوقه باعتباره الابن الوحيد للسلطان الراحل » .

ويعلق وينجت بقوله « ويخدم هذا التنازل أهدافنا حيث أن تحفظه الذى جاء به لا تكون له قيمة الا بعد توقف السلطان الحالى عن الحكم . وكما سوف ترون فى هذا التنازل فهو موجه الى أبيه غير أن الحالة الصحية لأبيه كانت لا تسمح له بقراءته ، ذلك أن السلطان حسين كان يأمل حتى اللحظة الأخيرة أن يغرى أبنه بتولى عرش مصر من بعده . ومن ثم فقد تقرر أن يتم تقديم هذا الخطاب من الأمير الى السلطان فى اللحظة الأخيرة (٣١٣) .

يتضح من الدور الذى لعبته دار المندوب السامى فى محاولات اقناع الأمير كمال الدين أو من تدخلها فى كتاب خطاب التنازل ، مدى التدخل فى كل شئون الحكم فى مصر ، واستخدام الوزراء المصريين .

ثانيا : دار المندوب السامى والعلاقة مع السلطان فؤاد :

قبل أن يتقلد أحمد فؤاد عرش السـلطنة المصرية ، جرت اتصالات بين وينجت المندوب السامى وكل من رشدى باشا وعدلى باشا والسير وليم برونيت الذى سيقدم النصيحة القانونية ويذكر وينجت انها انتهت الى وثائق ثلاثة :

١ ــ الوثيقة الأولى : وهو خطاب موجه للأمير فؤاد ، ويذكر المندوب السامى ، « أنه ترك لرئيس الوزراء صياغة هذا الخطاب ، فى حين كانت صحة السلطان حسين تتدهور بسرعة ، وذلك خوفا من أن يثير الأمير فؤاد أى صعوبات » .

(٣١٣) Ibid.

« ثم تبع ذلك مباحثات مع رشدى باشا وعدلى باشا والسير برونيت ، وهى المباحثات التى انتهت الى صياغة تلك المراسلات ، ولم يكن ثمة صعوبة فى أن يقبل الأمير فؤاد الشروط التى جاءت فى الخطاب (٣١٤) » .

بالنسبة للخطاب الذى وجهه الملك فؤاد الى رئيس الوزراء بمناسبة توليه العرش ، أرفق وينجت لوزير خارجيته بمشروع هذا الخطاب كما صاغه الأخير ، ثم أعاد صياغته بشكل نهائى سير وليم برونيت . بعد تعديل « طفيف » على حد قوله ، أدخل عليه بعد مباحثات جرت معه وكل من رشدى وثروت وعدلى (٣١٥) .

نلاحظ مدى حرص كل من المندوب السامى ومستشار الحقانية على الاشارة للحكومة البريطانية ، حتى فى الخطاب المفروض أنه كان سيوجه من سلطان البلاد الى رئيس وزرائه ، ورفضهم التام فى حدوث أى تطور للمؤسسات النيابية فى مصر بدليل شطب برونيت هذه النقطة من مشروع خطاب ثروت .

وبالرغم من تلك التدخلات التى أشار اليها وينجت ، فان سعد زغلول قال عن هذا التبليغ الذى بعث به وينجت للأمير فؤاد ، وفيه رد أن الحكومة البريطانية « قد اسفت لوفاة أخيه السلطان ، ووجهت اليه هذا السند لكونه من عقبه ، ونثق بانه يعمل على قاعدة الصداقة التى جرى عليها خلفه،وأثمرت الخير للبلاد »(٣١٦)، بأن عدلى باشا قد أخبره بأن نص البلاغ الصادر من وينجت الى الأمير فؤاد لم يكن كما ظهر فى الجرائد ، بل كان يشمل أن الحكومة البريطانية قد إختارت هذا الأمير ليكون سلطانا ، فسعى عدلى الى تعديله بالنص المنشور ليكون التعيين بحكم الوراثة

(٣١٤) F.O. 407/183 No. 125 Wingate to Balfour, 1917.

(٣١٥) Ibid.

(٣١٦) مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٢٨٤ .

لا بحكم الانتخاب ، كما أن فؤاد قال انه لا يقبل أن يتعين الا اذا حصل هذا التعديل ، وانه رغب أيضا فى أن يشتمل الأمر الصادر الى رشدى باشا على رغبته فى توسيع الحكم الذاتي ولكنهم رفضوا (٣١٧) ، ويبدو هذا الكلام حقيقيا لأن نص البلاغ الصادر للسلطان فؤاد ينص على « أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن ؛ وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبقا لوراثة العرش فأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى (٣١٨) » .

ولكن يبدو أن موقف السلطان لم يكن حقيقيا لأن المندوب السامى قد ذكر لحكومته أن تلك المباحثات قد دارت بينه وبين برونيت ورشدى وعدلى ؛ وأنهم قد أعدوا هذه الوثائق ، وأبلغ السلطان وأشير فى النص أنه لمجرد التبليغ ولم يعترض فؤاد على شىء الا على أنه أبدى رغبته فى اقصاء وزير الأوقاف (*) .

ويكتب وينجت واصفا اجتماعه مع الأمير فؤاد بقوله « كان اجتماعا وديا بكل المعايير وقد شرحت للأمير الأسباب التى جعلتنى غير قادر على مفاتحته فى الموضوع منذ وقت مبكر ، وقد أعرب عن تفهمه لها وعن شكره للخطوات التى اتبعت للتقليل من آلام السلطان . وقد سلمته الخطاب الذى كان مفروضا أن أعطيه له مع وفاة الملك ، وأخذ نسخة منه كل ذلك لمجرد الابلاغ وليس لادخال اى تعديل على النص . كما أبلغته أنى انتظر وصول تنازل الأمير كمال الدين وفى وقت قريب ، وقد نظر الى هذا التنازل باهتمام شديد لما يؤثر به على وضعه فى المستقبل . وقد أدهشنى بالقول

---

(٣١٧) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٨٥ .

(٣١٨) المصدر نفسه والجزء والصفحة .

(*) انظر : 407/183 No. 126 Op. cit.

أنه بذل كل جهد مع الأمير ليقبل العرش ، ويبدو من طريقته فى قوله هذا أنه صادق (٣١٩) .

وأكثر من ذلك ينبه وينجت السلطان فؤاد ، « بأنه لا ضرورة لاحداث أي تغيرات في الوزارة الحالية ، وأبدى عدم ارتياحه لهذا ثم بعد حديث إعترف أن أحد أعضاء هذه الوزارة لا أخلاق له ، وأنه يرغب فى التخلص منه ذلك هو فتحى باشا وزير الأوقاف ، فأبلغه أن الظرف غير مناسب لأى تغيير ويعلق وينجت بأنه ولم يكن فى حاجة الى تنبيه أنه لا يستطيع ابعاد أى وزير من وزرائه دون التباحث معه » (٣٢٠) .

وفى ١٠ أكتوبر توفى السلطان حسين ، وأصبح الأمير أحمد فؤاد سلطانا على البلاد ، حيث ذهب اليه المندوب السامى الذى قرأ عليه الخطاب الذى جاء فيه اعتراف الحكومة البريطانية به كوريث للسلطان الراحل ، وقد علق وينجت على ذلك بقوله « وقد كرر فى هذه المناسبة التأكيدات على اخلاصه ورغبته فى التعاون مع الحكومة البريطانية « السير معا يدا فى يد » وهى عبارة من العبارات العديدة التى قالها فى هذه المناسبة ولا أعتقد أن المشاعر التى أعرب عنها فى هذا اللقاء غير حقيقية » (٣٢١) .

وقد تركت مسألة العرش على أن يبت فيها فى المستقبل مع الحكومة البريطانية (٣٢٢) .

---

(٣١٩) F.O. 407/183 No. 125 Wingate to Balfour Oct. 9,

(٣٢٠) Ibid.

(٣٢١) Ibid. « وانظر إيضا الاهرام ١٠/١٠/١٩١٧ وعزم فؤاد على العمل والاخلاص مع الحكومة البريطانية » .

(٣٢٢) الوقائع المصرية : ٩/١٠/١٩١٧ . والاهرام : نفس العدد .

وقد حضر المندوب السامي الحفل الذى أقيم للاحتفال بتنصيب فؤاد عرش مصر (٣٢٣) ٠

وعندما أصبح فؤاد سلطانا أكثر من الطلبات الخاصة لنفسه مما حمل دار المندوب السامي على نقده خصوصا وأن السلطان حسين كان يبدى كثيرا من التعفف ، وقد طلب أن تشترى له الحكومة أوتوموبيلات أخيه وابنه وغير ذلك (٣٢٤) ٠

وقد أخبر السلطان فؤاد وينجت عن السياسة التى سيتبعها في التعامل معه ، « بأنه سيعمل على مبدأ الصراحة التامة ، والثقة الكاملة ، والصدق ، فلا يخفى شيئا يجب ابداؤه ، ولا يبدى شيئا يجب كتمانه ، ولا يشك فيما يقول ولا فيما يعمل ، ولا يقول الا حقا ، وله عليه مثل ذلك ، أن لا يعارض فيما تقبله السياسة الانجليزية العليا ، ولكن لا يمكنه أن يتساهل فى الادارة الداخلية ، وأن الانجليز فى قطب ، والمصريين فى قطب آخــر ، وأنه يجمع بين مصالح الطرفين ، وكل موظف لا يحب الرئيس يجب ابعاده وكل مجتهد يحب أن يوفى نصيبه ، وكل مخالف يحق عليه كلمة عقاب واتفقت معه على كل ذلك (٣٢٦) » ٠ ومع ذلك فان الخــلاف سرعان ما سيحدث بينهما ٠ حيث حاول فؤاد أن يجرب سلطته ، فاراد تغيير سعيد ذو الفقار كبير الأمناء وتعيين أمين باشا يحيى فردت الدار بأن هذه الوظيفة سياسية يجب أن يشغلها رجل تدرب عليها من الصغر والمرشح لها قليل الخبرة (٣٢٦) ٠

---

(٣٢٣) منكرات سعد زغلول جزء ٦ ، ص ٢٩٦ وأنعم عليه ملك بريطانيـا بنيشان الحمام مثل سلفه ٠

(٣٢٤) المصدر نفسه ، ج ٨ ، ص ٤٢ ٠

(٣٢٥) المصدر نفسه ، ج ٩ ، ص ٣٢٦ ٠

(٣٢٦) المصدر والجزء ، ص ٢٩١ ٠

وكان معنى ذلك أن السلطان قد منع من أبسط حقوقه فى اختيار المعاونين له فى الديوان السلطانى · ويذكر المدير العام لوزارة الخارجية مستر روبرت جريج ، انه عندما جيء بالسلطان فؤاد تغير الموقف تماما وتم عقد عدد من الاستقبالات ، وبالرغم من ظروف الحرب فان الدبلوماسيين الأجانب كانوا يرتدون معاطف الفراء بدلا من زيهم العادى ، وكان أهم هذه الاستقبالات يوم تولى السلطان وعيد الأضحى والاستقبالات التى عقدت حتى ذلك الوقت كانت :ـ

١ ـ ١٨ أكتوبر ١٩١٧ رأس السنة الهجرية والتى حضرتها الهيئة الدبلوماسية وذهب المندوب السامى وهيئته بعد الظهر ·

٢ ـ ٢٦ مارس ١٩١٨ عيد ميلاد السـلطان فؤاد ، وعقد استقبال رسمى فى قصر عابدين حضرته الهيئة الدبلوماسية ، وقد ذهب المندوب السامى وهيئته الى الاستقبال (٣٢٧) ·

ويستطرد مستر جريج فيقول ، فى ٢٧ مايو رحل السلطان فؤاد من القاهرة حيث جرى توديعه فى محطة القاهرة ، قبل أن يغادر القطار ، وقد حضره عدد كبير من الممثلين الأجانب ·

٣ ـ ٤ يونية ١٩١٨ : استقبال بمناسـبة وصـوله الى الاسكندرية ولم تكن دار المندوب السامى ممثله فى هذا الاستقبال مما اعتبر عملا غير كريم بالنسبة للسلطان أو الممثلين الاجانب الذين كانوا فى انتظاره (٣٢٨) ·

---

(٣٢٧) F.O. 407/183 Enc. in No. 133 Mr. Grey to Mr. Cheetham June, 27, 1919.

(٣٢٨) Ibid.

ومن ثم فقد حدد مستر جريج للسلطان المناسبات التى يستطيع أن يدعو فيها المصريين . وأيضا لم يسمح له اطلاقا بأن يكون له حق اجراء اتصال بالممثلين الأجانب حتى ولو كانت مجرد دعوة الى حفل (*) !!

وقد علق جريج فى نهاية حديثه بأن موقف دار المندوب السامى من هذه الاستقبالات مازال غامضا ، والمندوب السامى لا ينوى حضورها جميعا وبناء على ذلك فقد حدد أهم الأعياد فى رأيه ، عيد الميلاد الملكي والعيد الرئيسى عند المسلمين وهو عيد الأضحى ، وفي الوقت نفسه فان هناك عيدين للبريطانيين فى مصر عيد جلوس الملك في ٦ مايو ، وعيد ميلاد الملك في ٣ يونيه وتعطل الوزارات (٣٢٩) فى هاتين المناسبتين .

ويواصل جريج آراءه فيما يجب أن يفعل المندوب السامى مع السلطان فى هذه الظروف بقوله : « وأرى أن الاجراء الذى يجب أن يتبع أن يذهب المندوب السامى الى قصر السلطان فى مناسبة عيد ميلاده وعيد الأضحى ، ويرد عظمته على هذه المجاملة فى عيد الميلاد الملكى من خلال التعامل مع المندوب السامى ممثل جلالة الملك شخصيا فى البلاد » (٣٣٠) .

ويبدو من كل تلك الاجراءات أن الدار خططت بأن يتساوى المندوب السامى مع السلطان حتى فى مثل تلك المناسبات التقليدية، لضمان حرصهم على مظاهر السيطرة .

ومع ذلك حاول السلطان مرة أخرى ، وكانت في مسألة أكبر وهى حق السلطان فى اختيار وزرائه ، وهو الموضوع الذى كان

(٣٢٩) 407/183 - Enc. No. 133 Op. Cit.

(*) انظر المندوب السامى وزيرا للخارجية .

(٣٣٠) Ibid.

قد أثاره قبيل تنصيبه على العرش حيث أبدى رغبته فى ابعاد ابراهيم فتحي وزير الأوقاف ، ولكن المندوب السامي رأي تأجيل المسألة (*) .

ولكن بعد شهرين من تعيينه أراد تنفيذ رغبته في التمسك بحقه فى تعيين الوزراء فطلب رشدى باشا استبعاد أحمد حلمي وزير الزراعة ، وابراهيم فتحي وزير الأوقاف ، وتعيين سعد زغلول وعبد العزيز فهمي محلهما (٣٣١) .

وكان واضحا أن طلب ابعاد وزير الزراعة قد استهدف من ورائه ، ان يبدو الأمر وكأنه مطالبة بتغيير وزاري جزئي ، وليس مقصودا به فتحي باشا بالذات (٣٣٢) .

ولكن المندوب السامي وبعد مشاورات دقيقة مع سير شتيهام وسير برونيت رفض مطلب رئيس الوزراء ، وأخبره أن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تبقى الوزارة على ما هى عليه الى نهاية الحرب ، وأنها راضية عن تعاون العناصر البريطانية والمصرية الذي تجلى فى أعمال لجنة الامتيازات ، ولا ترغب فى أن يتغير التشكيل الحكومى .

وبعد بحث مستفيض مع رشدي باشا ، أوضح فيه وينجت رأيه فى الوزيرين المرشحين لمنصب الوزارة ، وعدم اقتناعه باقصاء الوزيرين المعينين (٣٣٣) .

(*) انظر مقابلة وينجت للأمير فؤاد .
(٣٣١) انظر مذكرات سعد زغلول ، ج ٨ ، ص ٤١ ، ٤٣ ، ٤٩ .
(٣٣٢) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .
(٣٣٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة ١٠ ، ص ٨١ .

حذر رئيس الوزراء وينجت من صعوبة اقناع السلطان فؤاد بتغيير رأيه ، لأن السلطان يحتقر أخلاق فتحي ، ويعتقد أن ادارته على مستوى أخلاقه وأن ليس من المرغوب فيه أن يتعرض السلطان لأى ضغط يستهدف منه سحبها ، وفضلا عن ذلك فان الموضوع يثير مسألة حق السلطان في التخلص من وزير لا يوافق عليه ، وأن مثل هذا الحق لم يكن أبدا موضع جدل (٣٣٤) • فأجابه وينجت بأن للحكومة البريطانية بموجب الحماية الحق فى أن تستشار فى شأن جميع التغيرات الوزارية ، سواء كانت متعلقة بفصل الوزراء أو تعينهم (٣٣٥) •

ولا شك فى أن أطلاق وينجت على طلب السلطان بتغيير بعض الوزراء لحكومته « بالحادثة » لدلالة على مفهومهم لمعنى أن يطالب السلطان ووزارته ممارسة حقهم الدستورى فى تغيير أو اختيار الوزراء •

وفى اليوم التالى قام وينجت بلقائه المرتقب مع السلطان فؤاد ، وقد وصفه بأنه كان يتسم بطابع الشك •

وكانت نقطة الخلاف الرئيسية بينهما ، تمسك السلطان بحقه فى فصل وزير لا يوافق عليه ، ودافع وينجت عن بقاء فتحى باشا وزير الأوقاف بقوله ، انه من الجائز جدا أن تجعل صفات فتحى الأخلاقية من الاحتفاظ به أمرا غير مرغوب فيه ، ولكن لما كانت ادارة وزارته قد وضعت موضع التحقيق فان الحكومة البريطانية لا يمكن أن توافق على فصله بدون تحقيق (٣٣٦) •

---

(٣٣٤) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها ، ٨١ ـ ٨٢ •

(٣٣٥) المصدر نفسة الوثيقة نفسها ، ص ٨٣ •

(٣٣٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، الوثيقة نفسها ، ص ٨٤ •

واستمرارا للحديث الذى دار بين السلطان وونجت ذكر الأخير أن فؤاد قد هاج وراح يتكلم بأعلى صوته ، ويعود فيؤكد أن فتحى لابد أن يخرج ، وأن التحقيق فى هذا الشأن عبث ·

واعطى السلطان للمندوب السامى مثلا بفصل اسماعيل صدقى فى عهد حسين كامل ، فأجابه بأن هذه الحالة ليست موازية لقضية فتحى ، وكرر عليه بأن حكومته مستعدة للنظر الى وجهات نظره بعين العطف ، ولكنها من المستحيل أن تتساهل فى النقط الخاصة بالمبادىء · وعندئذ ذكر السلطان أنه أعطى عهدا مقدسا ، بأن يتصرف بولاء تام تجاه الحكومة البريطانية ، وأن هذا الرفض للاستجابة لرغباته يظهر عدم الثقة بولائه ، وتساءل لماذا لا أتخلص من وزير لا أثق فيه ·

وقد أجابه وينجت بأن أكد له ثقة حكومته فيه كل الثقة ، ولكن اعتزامه التخلص من وزير دون تحقيق عمل تعسفى ، وغير دستورى ، وان إنجلترا ستنظر اليه على هذا الأساس ، ولا سيما فى البرلمان (٣٣٧) ·

وقد طلب السلطان من وينجت أن يبعث ببرقية الى حكومته ، أبدى فيها أسفه الشديد لرد الحكومة البريطانية بشأن مسألة تغيير الوزارة ، مما يعنى أن الحكومة البريطانية لا تثق فى سياسته ، وانه من المستحيل العمل مع وزير لا يثق فيه ، وأنه قد أبدى هذه الرغبة من قبل عندما عرض عليه العرش · وأنه لا يستطيع أبدا أن يعمل مع أناس لا يثق بهم (٣٣٨) ·

وقد حاول وينجت حثه على إعادة النظر فى موقفه ، بقوله انه هذه الرسالة قد تثير المشاكل مع حكومة جلالته ، ولكنه تمسك

---

(٣٣٧) المصدر نفسه والصفحة ·

(٣٣٨) ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٥ الوثيقة نفسها ·

برأيه ، وحين وصل الأمر الى حد الأزمة فانه اقترح استدعاء رشدى باشا فوافقت على الفور (٣٣٩) .

وعندما وصل رشدى باشا شرح له السلطان ما حدث بينهما . وقرأ له المندوب السامى البرقية « الجارحة » حسب تعبيره فيذكر « الحق أن رشدى أدرك الخطر على الفور ، وحث السلطان على سحبها » (٣٤٠) .

وبعد مناقشة ثلاثية إستقروا على أن تنتهى الأزمة بالصيغة التى اقترحها رشدى وقبلها السلطان وهى : قابلت السلطان بشأن التغيير الوزارى وقال لى أنه شخصيا مستاء كل الاستياء من التعاون مع وزير الأوقاف الحالى » (٣٤١) . ويعلق وينجت لحكومته بأنه « قد تعمد ادخال كلمة « شخصيا » لأن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن بها اتمام الموضوع بدون تحقيق رسمى » .

وعندما سأل السلطان المندوب السامى بشأن تقاعد حلمى باشا وزير الزراعة ، رد بقوله ان تقاعده سيظل قائما فى الوقت الحاضر (٣٤٢) .

وبعد مناقشات طويلة أمكن التوصل الى حل وسط ، بأن يقوم ثروت باشا « وزير العدل » بمحاولة اقناع فتحى باشا أن السلطان غير متعاطف معه ، وباستحالة استمرار الموقف القائم ، ومن ثم فان عليه تقديم استقالته فى مقابل عدم التشهير به أو اهانته (٣٤٣) .

---

(٣٣٩) المصدر نفسه ، ص ٨٥ ، الوثيقة نفسها .

(٣٤٠) المصدر نفسه ، ص ٨٥ الوثيقة نفسها .

(٣٤١) المصدر نفسه والصفحة .

(٣٤٢) المصدر نفسه والصفحة .

(٣٤٣) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ و المصدر السابق نفسه والصفحة .

وقد وافق وينجت على هذا الحل بشرط موافقة فتحي باشا عليه ، وقال « انه لن يتمسك ببقائه في الوزارة وانه وشتيهام وبرونيت يروا أنهم في جميع الظروف وبحسب ما تقتضيه اللياقة السياسية وفي ضوء « تعليماتكم » يجب أن يكونوا جسرا يهيء للسلطان ولرئيس الوزراء الخروج من المآزق المستحكمة (٣٤٤) .

ولكن فتحي رفض أن يقدم استقالته قبل أن يرى وينجت الذى أبلغه استحالة استمرار الموقف القائم وموافقته على الحل المقترح (٣٤٥) .

فتقدم ابراهيم فتحي باشا باستقالته في ١٩ ديسمبر ١٩١٧ (٣٤٦) . وبذلك انتهت الأزمة واستطاع السلطان ابعاد فتحي باشا ، وبالرغم من أن هذا يبدو نجاحا للسلطان فان دار المندوب السامي وحكومتها لم تمكنه من احداث كافة التغيرات المرجوة الا بما سمحت به حتى أن وينجت في نهاية تقريره الى حكومته عن الأزمة قد ذكر أن كلا من شتيهام وبرونيت قدما مساعدات كبيرة ، وكان يمكن بدون معرفتهما الوثيقة بأخلاق أشخاص الرواية ، الا تكون النتيجة مرضية الى هذا الحد من وجهة النظر البريطانية (٣٤٧) .

وقد أخبر السلطان سعد زغلول عن هذه المقابلة بأنه قد تحدث مع المندوب السامي عن حقوقه بالنسبة الى تغيير الوزارة ، وهي الحقوق التي كانت للخديوي وللسلطان حسين ، وأن تمسكه بحقه في التغيير هو تمسك بخدمة بلاده وليس لمركزه (٣٤٨) .

---

(٣٤٤) ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٧ .

(٣٤٥) د. يونان لبيب - المرجع السابق ص ١٩٦ .

(٣٤٦) المرجع نفسه والصفحة .

(٣٤٧) ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٨ .

(٣٤٨) مذكرات سعد زغلول ، ج ٨ ، ص ١٣٦ .

وعلى أية حـــال فان الأمور التى كان يقررها مجلس الوزراء كانت تعرض على السلطان فؤاد ، بعد أن يكون الاتفاق قد تم بين دار الحماية وبينهم (٣٤٩) .

وبالنسبة لعلاقة الســلطان فؤاد بالمستشـــارين والموظفين البريطانيين فراجع أنها لم تختلف عن علاقة السلطان السابق ، من اهمال للسلطان والاستئثار بالسلطة . ومن دلائل ذلك أن جريدة كانت تصدر فى الاسكندرية رسمت صورة للخديوى اسماعيل مع « محظياته » رسما غير لائق ، فلما علم الســلطان بالأمر طلب من رئيس الوزراء رشدى باشا عقاب الجريدة المذكورة ، فقرر توقيفها ٣ شهور ولكن هينز مستشار الداخلية عارض فى ذلك ، الأمر الذى أغضب السلطان (٣٥٠) .

وكثيرا ما كان فؤاد يشكى من ضغط مستشار الداخلية عليه حتى أنه كان يفكر فى فصله (٣٥١) ، كما سبق الاشارة .

دار المندوب السامى والحكومة المصرية :

ثالثا : العلاقة مع الوزارة :

لعب رئيس الوزراء حسين رشدى دورا ربما لأول مرة فى تاريخ الوزارة المصرية المشاركة فى تقرير مصير مصر قبيل اعلان الحماية ، وقد ساعده على لعب ذلك الدور الظروف التى مرت بها مصر فى تلك الفترة من زوال السلطة الشرعية على البلاد ، الى غياب

---

(٣٤٩) المصدر نفسه والجزء .
(٣٥٠) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ١٧٥ .
(٣٥١) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٢٠ .

الخديوى ، واغـــلاق الجمعية التشريعية وانتهاء بضعف الحركة الوطنيـــة (٣٥٢) ٠

وقد انتهز رئيس الوزراء هذا الوضع ، وتقدم فى أواخر اكتوبر ١٩١٤ فى حديث شخصى مع جراهـام المستشار الداخـلى وحديث رسمى مع شتيهام القائم بعمل المندوب السامى ، مطالبا بأن يقترن اعلان الحرب بين بريطانيا وتركيا باعلان اجراء واسع للحكم الذاتى فى مصر ، ولمح بان بقاءه فى الوزارة وتعاونهم مع الوجود البريطانى سوف يتقرر بناء على طبيعة هذا الاعلان ٠

وقال انه ، « يستطيع أن يبقى فى منصبه لأطول فترة ممكنة مادام يحكم برضاء المصريين ، وليس بقهرهم ، وأنه يخشى من أن ينمو شعور دينهى موال لتركيا فى حالة عـدم الوعـد بالحـكم الـذاتى (٣٥٣) ٠

ويرسل شتيهام الى حسين رشـــدى والوزراء يحثهم على الاستمرار فى مناصبهم ، تجنبا لخطورة الموقف ، فيوافق هؤلاء بشرط ارسال مذكرة رسمية الى رئيس الوزراء تتضمن اعلان القائد العام للجيوش البريطانية قيام الحرب ، وتحمل بريطانيا وحدها مسئولية الدفاع عن مصر ، وأن تتحمل وحدها أيضـا مسـئولية الاجراءات الكريهة فى ظل الأحكام العرفية ، وقد رد حسين رشدى بقبوله هو وزملائه الوزراء مسئولية السلطة المدنية (٣٥٤) ٠

وعلى الرغم من أهمية الدور الذى لعبته الوزارة المصرية فى تلك الفترة ، لم يستطع رشدى باشا تحقيق هدفه فى الحصـول

---

(٣٥٢) انظر : د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق الدور الذى لعبته وزارة حسين رشدى الأولى فى تلك الفترة ، ص ١٨٥ ــ ١٨٨ ٠

(٣٥٣) F.O. 407/183 No. 29 Cheetham to Grey 30, 1917. Tel. No. 232.

(٣٥٤) انظر اعلان الحماية ووثيقة Ibid, No 37 Cheetham to Crey Niv. 1914.

على « وعد » بالاستقلال الذاتى عند انتهاء الحرب ، وكان كل ما استطاعه أن يحصل فى قرار اعلان الحماية فى ١٦ ديسمبر ١٩١٤ ، « على وعد باهت بسرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى » ولم يكن هذا « الوعد » يمثل اي ارتباط لدى الانجليز .

وبذلك بدأت الحكومة المصرية عملها تحت ظل الحماية وهى واضحة مستسلمة لظروف الحرب .

ومنذ اللحظة الاولى لوصول أول مندوب سامى فى مصر ، بدأ الوزراء المصريون يشيدون بالنظام الجديد « نظام الحماية » فالرجل الذى وصل هو الرجل المنتدب لوضع أساس البناء الجديد ، الذى تشيد عليه الحكومة المصرية الجديدة ، التى وصفها عدلى يكن بأنها ذات شخصية مستقلة حيث قال بل الحكومة التى وصفها شتيهام فى بلاغه الى السلطان فى ١٩ ديسمبر بقوله ، « وقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى تحكم البلاد بعد تحريرها » ، وأشاد عدلى بالمندوب الجديد بأنه سيقوم فى هذه البلاد بعمل عظيم ومهمة كبرى نرجو أن تتحقق من ورائها آمال مصر (٣٥٥) .

كما ذكر رئيس الوزراء رشدى باشا أيضا بأن « تعهد بريطانيا العظمى هو خير ضامن لتحقيق آمالنا » (٣٥٦) .

وعلى الرغم من تلك الآمال التى بناها رشدى ، وبعد عدة سنوات وفى عام ١٩١٧ بالتحديد . مع ظهور بوادر انتصار الحلفاء ، وانحسار خطر الحرب على البلاد ، حاول رشدى تحقيق آماله فتقدم

---

(٣٥٥) الأهرام : ١٩١٥/١/٨ .
(٣٥٦) الدورية نفسها والعدد .

بفكرة مشروع استقلال داني لمصر (*) ، تحدث فيه مع برونيت مستشار الحقانية .

فما كان من المندوب السامي في لقاء مع رئيس الوزراء سوى أن رفض مجرد فكرة تقديم مثل هذا المشروع المتواضع بقوله : « ان حكومة صاحب الجلالة مشغولة تماما في الوقت الحاضر بلجنة الامتيازات (**) . والتغيرات الكبيرة المنتظرة » (٣٥٧) .

وقد تنصل رشدى بشدة من اعتزامه تقديم برنامج سياسي جديد بصورة عاجلة ، وقال أن حديثه مع سير برونيت كان ذا صبغة شخصية خالصة ، وأنه مهما كانت أماني مصر الوطنية ، فليس هناك بالقطع من يظن أن حكومة جلالته ستوافق ولو على بحث هذا الموضوع قبل انتهاء الحرب كما سبق الاشارة (٣٥٨) . وفي الصباح التالي لهذه المقابلة مباشرة تلقى المندوب السامي من رئيس الوزراء برقية اعتذار ، وعلق وينجت على ذلك بقوله ، « وحيث أنه تنصل من برنامجه السياسي الذي اشار اليه في محادثته مع برونيت ، فقد اعتبرت ذلك دليلا على ضعف مسلكه الذي ظل متشبثا به حتى الآن (٣٥٩) .

وقد انسحب ما تميزت به العلاقة بين : السلطان حسين وسلطات الحماية من ود ملحوظ على علاقة الوزارة بالسلطات نفسها .

(★) انظر العلاقة مع السلطان فؤاد .

(★★) تشكل لجنة لدراسة الاصلاحات التي يستدعي ادخالها في القوانين والنظم القضائية والادارية في مصر بعد زوال الامتيازات ، انظر د . عبد الخالق لاشين ـ المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٣٥٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ٨١ .

(٣٥٨) المصدر نفسه ، ٨١ ـ ٨٢ .

(٣٥٩) المصدر نفسه : ٨٣ ـ ٨٤ .

ذلك أنه كان من الصعب رغم كل شيء أن يتخذ رشدى باشا أو رفاقه موقفا مخالفا لسلطة الاحتلال ولسلطة القصر فى آن واحد (٣٦٠) .

وقد تدخلت دار المندوب السامي فى فترة الحماية مثلها مثل فترة الاحتلال فى شئون الحكومة المصرية على امتداد كل تلك الفترة فتدخلت فى تشكيل تلك الوزارات ، كما تدخلت فى مسئوليتها عن تنفيذ القرارات وكان من أول مظاهر الحماية تغير اسم النظارة المصرية الى الوزارة المصرية دلالة على قطع كل ارتباط مع الدولة العثمانية .

ثانى هذه المظاهر الغاء وزارة الخارجية المصرية ، وتحويل تبعيتها الى دار المندوب السامى .

وعندما تعين السلطان حسين على العرش فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ قبل نصيحة شتيهام ببقاء وزارة حسين رشدى ، ولكن كان لابد من حدوث تغيير على تلك الوزارة ، نتيجة لما ترتب على الغاء وزارة الخارجية ، وللرغبة البريطانية فى ابعاد محمد محب باشا وزير الأوقاف الذى كان مع الخديوى فى استنبول .

ومن ثم فقد أجريت التعديلات على الوزارة الرشدية الثانية ، حسب مشورة دار المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية (٣٦١) .

---

(٣٦٠) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣٦١) F.O. 407/183 Cheetham to Grey., No. 316.

وقد اقترح شتيهام القائم بعمل المندوب السامى على حكومته ، تشكيل وزارة جديدة بان يتولى عدلى يكن الذى كان ناظرا للخارجية وزارة الداخلية ، على أساس أن يتولى رئيس الوزراء وزارة المعارف ، وبذلك يمكنه التفرغ معظم الوقت لواجباته كرئيس للوزراء فى الوقت نفسه ·

فى حين ينتقل أحمد حلمى وزير المعارف الى وزارة الزراعة ، ويتولى اسماعيل صدقى وزارة الأوقاف على أساس مقدرته على مواجهة مسائل اصلاح الأوقاف ·

وبعد أن أعد نائب المندوب السامى تشكيل الوزارة الجديدة (*) ، طلب رأى وزير خارجيته فى هذا التشكيل (٣٦٢) ·

ثم ذكر شتيهام لحكومته أن كلا من حسين رشدى والأمير حسين قد تطابقت رغبتهما على ادخال سعد زغلول فى الوزارة توفيرا لغطاء شعبى مقبول يتقدمون به فى أول وزارة فى ظل الحماية الى الشعب ، اذ أن مواقف سعد زغلول كوزير ، أو كوكيل منتخب للجمعية التشريعية تعضد هذا الاختيار (٣٦٣) ·

ولكن نائب المندوب السامى لم يوافق على رأيهما فمن وجهة نظره ان سعد زغلول معارض مشاغب وعلاقته بالخديوى من قبل معروفة · ومواقفه فى الجمعية التشريعية ، ولأجل كل ذلك فانه لم يؤيد عودته للوزارة بأية حال فى الظروف الراهنة (٣٦٤) ،

(*) اقترح شتيهام تشكيل الوزارة كالآتى :
رئيس الوزراء والمعارف حسين رشدى :
وزير الحربية والأشغال العامة ، اسماعيل سرى – وزير الزراعة ، أحمد حلمى – وزير المالية يوسف وهبه – وزير الداخلية ، عدلى يكن – وزير العدل ، عبد الخالق ثروت – وزير الأوقاف ، اسماعيل صدقى ·

(٣٦٢) F.O. 407/183 - No. 78 Cheetham to Grey. Dec. 12, 1914.
(٣٦٣) FO. 407/183 - No 78, Cheetham to Crey Dec. 12.
(٣٦٤) Ibid.

ثم علق شتيهام بقوله ، « وان كانت هذه الفكرة لم تعزز بعد » (٣٦٥) •

وقد رد وزير الخارجية على هذه المقترحات ، بأنه ليس من المرغوب فيه أن يكون عدلى وزيرا للداخلية فى الظروف الحالية ، لميوله التركية ، ورأى أن يتولى رشدى باشا وزارة الداخلية ورئاسة الوزارة ويترك المعارف لعدلى يكن ومع ذلك فانه من الأفضل أن يتولى حشمت باشا بدلا من عدلى يكن وزارة التعليم • وبالنسبة لسعد زغلول فقد أيد جراى رأى شتيهام بقوله « يجب ألا يدخل سعد زغلول الوزارة على وجه التأكيد » (٣٦٦) •

وهكذا فرضت الوزارة الجديدة على السلطان ورئيس وزرائها ، ورفضت رغبتهما بتعيين سعد ، وشكلت الوزارة كما اقترحها شتيهام مع وزير خارجيته باستثناء أن حشمت باشا لم يعين فيها •

فى أعقاب تشكيل وزارة رشدى الثانية بمشورة دار المندوب السامى حدثت أزمة نتيجة لاستقالة اسماعيل صدقى باشا وزير الأوقاف فى مايو ١٩١٥ ، وان كانت هذه الاستقالة لم تحدث لأسباب سياسية (*) • الا أنها أثرت على الوزارة لفترة ، نتيجة ما حدث من خلاف بين رئيس الوزراء والسلطان حسين من جانب ، ودار المندوب السامى من جانب آخر •

فقد أيد كل من ستورز السكرتير الشرقى ، وادوارد سيسل المستشار المالى ، ترشيح أحمد حشمت باشا وزيرا للأوقاف بدلا

---

(٣٦٥) Ibid.

(٣٦٦) Ibid. 407 - N 79 Grey eathlam Dec. 15.

(*) انظر ضفاء محمد شاكر ، اسماعيل صدقى ودوره فى السياسة المصرية ، ص ٣٤ ــ ٣٥ ومحمد سيد الكيلانى ، المرجع السابق ، ص ١٧٠ ــ ١٧١ •

من صدقي باشا ، الا أن كلا من رشدى والسلطان لم يوافقا على هذا الترشيح . وعندما حاول ستورز اقناع السلطان ذكر الاخير كلاما شديدا في ترشيح خشمت ، ومنه أنه يعرفه من أول عمره وفي جميع أطواره ، ولا يمكن لمثل ستورز أن يعرف مصريا مثله ، فاشتدر هذا وأنهى المناقشة (٣٦٧) .

وقيل أيضا انه قال « مادمت أنا السلطان لا يمكن أن أرى خشمت في الوزارة » (٣٦٨) وقد علق سعد على تدخل ستورز في شئون الوزارة بقوله « ان تدخل مثل ستورز في تعيين الوزراء ، مع ما فيه من عيوب ، ومع صغر مركزه ، يوضح بجلاء أن مركز الوزارة محفوف بالأخطار » (٣٦٩) .

وقد كان كل من حسين رشدى والسلطان يرغبان في ادخال سعد الوزارة كما سبق لهم المحاولة عند تشكيل الوزارة ، فعندما استقال صدقي وجدوا في ذلك فرصة لتجديد طلبهما بادخال سعد وزيرا للأوقاف ، وقد عزم السلطان على مقابلة مكماهون ليوضح له أسباب رفضه لحشمت ، وفي الوقت نفسه كان رئيس الوزراء يجمع المعلومات التي تدين حشمت ليقدمها السلطان للمندوب السامي (٣٧٠) .

كما حاول المستشار المالي اقناع السلطان فذهب لمقابلته ، فأقنعه برأيه وأنكر سيسل تأييده لحشمت ، وذكر أن سعدا اذا تعين فانه سيعمل معه بغاية الصراحة (٣٧١) .

---

(٣٦٧) مذكرات سعد زغلول ، ج ٥ ، ص ٣١ .
(٣٦٨) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٨ .
(٣٦٩) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٣٠ .
(٣٧٠) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .
(٣٧١) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٣٥ .

وقد كان رشدى باشا يأمل كثيرا فى موافقة مكماهون على سعد زغلول ، الذى كتب الى كتشنر فى ١٤ مايو ١٩١٥ ، يستعلم منه حول امكان تعيين سعد وزيرا للأوقاف ، وكان المندوب السامى ميالا الى هذا الرأى . فكتب يقول أنه على الرغم من ان هناك بعض المخاطر فى تعيين سعد فى الوزارة ، « نظرا لشعبيته ومركزه لدى الجماهير » ، فان وجوده فى الوزارة يحد من مضايقاته التى يمكن أن يسببها وجوده خارج الوزارة ، على أن كلا من السير ادوارد سيسل المستشار المالى ، واسماعيل سرى باشا وزير الأشغال والحربية والبحرية ، ويوسف وهبه باشا وزير المالية ، كتبوا يتشككون فى قدرة حسين رشدى باشا على السيطرة على سعد داخل الوزارة بناء على خبرتهم السابقة معه (٣٧٢) .

وقد جاء الرد المنتظر من لندن ، برفض اللورد كتشنر تعيين سعد ولا يرجع ذلك الرفض الى كراهية كتشنر لسعد لمواقفه السابقة معه فقط ، بل أيضا لأن شخصية سعد المستقلة كان يمكن أن تسبب لهم متاعب هم فى غنى عنها ، الأمر الذى يؤكده ستورز لسعد فى مقابلة معه بقوله « انه لما أراد تعينك وزيرا ، قبل هذه المرة ، حصلت معارضة شديدة بأنك تطعن على عميد الاحتلال ، وتعارض مشروعاته ، وتثير الخواطر عليه » (٣٧٣) .

وعلى أية حال فقد اجتمع حسين رشدى بالسير مكماهون فى دار الحماية لبحث مسألة الوزير الذى سيستقر الرأى عليه ، وكان هو ابراهيم فتحى الذى دارت حوله المباحثات ، ثم مضى الى لقاء السلطان ، ربما لاخباره بما استقروا عليه ثم اجتمع بزملائه ، وعلى

---

(٣٧٢) المصدر نفسه والجزء ، ص ١٢٨ .

(٣٧٣) مذكرات سعد زغلول ، نفس المصدر والجزء ، ص ١٥١ .

أثر ذلك أعلن « بوجه شبيه بالرسمى » ، أن ارادة مولانا السلطان اقتضت تعيين مدير الغربية وزيرا للأوقاف العمومية (٣٧٤) •

وفى عهد السلطان احمد فؤاد ، بدأت الأزمة الثانية لوزارة رشدى الثالثة « ١٠ أكتوبر ١٩١٧ ــ ٩ أبريل ١٩١٩ » ، وكان ذلك حينما رغب السلطان فى التخلص من فتحى باشا وزير الأوقاف ، وأحمد حلمى وزير الزراعة •

فانتهز رئيس الوزراء الفرصة ، وعرض على السلطان ادخال كل من عبد العزيز فهمى ، وسعد زغلول فى محلهما • كما سبق الاشارة •

وقد رحب السلطان بالفكرة ، لأن سعد « سيقوى الوزارة ، وسينفع سياسته » (٣٧٥) •

وطلب من رشدى التحدث مع المندوب السامى فى أمر التغيير المنتظر •

وكان رئيس الوزراء يثق فى موافقة وينجت ، وأخبر سعدا « بأنه لا خوف منه لأنه على غاية الاتحاد معه » (٣٧٦) •

وعندما عرض رشدى على المندوب السامى ، مسألة التغيير الوزارى الذى يريده هو والسلطان ، بعث السير وينجت فى ٩ ديسمبر ١٩١٧ الى وزير خارجيته ببرقية جاء فيها توصيف للوزراء المقترحين •

---

(٣٧٤) الاهرام ٢٠/٥/١٩١٥ •
(٣٧٥) مذكرات سعد زغلول ، المصدر نفسه ، جـ ٦ ، ص ٣١٥ •
(٣٧٦) المصدر نفسه والجزء والصفحة •

« سعد زغلول معروف ترك وزارة محمد سعيد بعد خلاف معه ، وأصبح فى عام ١٩١٤ وكيل الجمعية التشريعية ، وشن هجوما عنيفا على الوكالة البريطانيـة وزملاؤه القدامى ، وهو الآن رجل عجوز وربما يرغب فى زيادة دخله ، والواضح أن رشدى باشا يرغب فى أن يكون له شـخصـية قـوية فى المجلس تدين له بالعرفان. أما عبد العزيز فهمى فهو محامى وكان رئيسا لنقابة المحامين وينظر اليه باعتباره وطنى معتدل ، ويشتهر بالأمانة ، وان كان ليست له خبرة ادارية » (٣٧٧) .

واستمر المندوب فى عرض القضية على وزير خارجيته ، فعبر عن وجهة نظره رافضا أمر التغيير ، « وأنه لا يعترض على أى من الرجلين لذاتهما غير أنهم سيفقدون صديقين اثنين من معاونى النفوذ البريطانى ويمكن أن يؤدى التغيير الى تعقيدات فى الوزارة .

وأنه يضع هذا على ضوء التوجيهات الحالية لرئيس الوزراء ، ثم ذكر وينجت حكومته بأن رشدى عندما قبل الحماية فقد اقترح برنامجا طموحا ، يبدو نهم الآن غير عملى وقد عبر رشدى عن آرائه المشـابهة فى حديث له مع السير برونيت عن بعض التطورات السـياسية » (٣٧٨) .

وقد وصف رشدي باشا تدخل الحكومة البريطانية فى اختيار الوزراء بأنه أمر سىء ، ثم إنه يجب إقلال عدد الموظفين البريطانيين ، وأن تقوم الحكومة البريطانية باختيارهم لكفاءتهم الفنية وأن ما تفعله

---

(٣٧٧) F.O. 407/183 No. 127. Wingate to Balfour Dec. 9, 1917.

(٣٧٨) Ibid.

أن تزكيهم تبعا لكفاءتهم • أما المستشارون فيجب أن يقتصر دورهم على الجانب الفني ، وأن يكونوا تحت رئاسة الوزراء ، وأن كل تلك الأمور يجب أن ترتب بمعاهدة بعد الحرب » (٣٧٩) •

وقد رد المندوب السامي أنه في ضوء تلك الظروف يشعر بصعوبة التوصية باجراء التغييرات الوزارية المقترحة ، دون اشارة الى سياستهم في المستقبل بشكل أكثر تحديدا خاصة أن رشدى قد يعتقد أن تطلعاته قد تلقى استجابة في لندن أكثر مما تلقى فى القاهرة (٣٨٠) •

ويصر وينجت على رأيه برفض التغيير فيقول لوزير خارجيته ، بو استبعاد فكرة التغييرات الوزارية « لا يرى أهمية لغضب رئيس الوزراء ، وطالما بقى الموقف غير محدد سوف يظل يحاول فى نفس الوقت الذى يتلمس زميلاه « ثروت وعدلى » الأعذار له فى حالة فشل المحاولات ، ويعتقد أنه لا يمكن أن يقبل أي من مرشحيه ، دون تحذير مشدد بأنهم غير مستعدين لأن يوافقوا على الاستقلال الذاتى الكامل الذى يطلبه ، اذا ما تم تخويله فى هذا الأمر وحصل من رئيس الوزراء ومن أى وزراء يختارهم على تأكيدات مقنعة فسوف يكون ميالا أن يتولى عبد العزيز فهمى أولا منصب وكيل الوزارة قبل أن يلى الوزارة » (٣٨١) •

وجاء رد وزير خارجيته بشأن التغييرات الوزارية ، فانه يفضل حاليا أن تبقى الوزارة على ما هى عليه حتى نهاية الحرب مادامت أنها تعمل بشكل مرضى وأن تلك التغييرات المقترحة ستسبب

---

(٣٧٩) 407/183 - No. 127. Op. cit.
(٣٨٠) 407/183 - No. 27. Op. cit.
(٣٨١) Ibid.

شكلا من أشكال عدم الاستقرار في الوقت نفسه فانه متردد في رفض المقترحات المقدمة من السلطان بشكل كامل ، ويرى لفت نظره عن الأثر الذى يمكن أن يحدث من تغيير الوزارة فى الدوائر البريطانية والمحلية .

أما اذا استمر في الضغط فقد خول وينجت على أن يوافق على تغيير وزارى واحد ، وان كان الأمر فيما يتصل بفتحى باشا يتطلب مزيدا من التحقيق وأن يتولى عبد العزيز فهمى أولا منصب وكيل الوزارة (٣٨٢) .

وعندما علم المصريون برفض لندن لمطالبهم اضطربت دوائر الحكومة الوطنية خصوصا فى المعية ورئاسة مجلس الوزراء (٣٨٣) .

وخاصة أنه يبدو أن رشدى باشا قد فهم خطأ بأن المندوب السامى موافق على تلك التغييرات (٣٨٤) حتى أنه أخبر سعد زغلول بموافقة وينجت ، وعندما تأخر الاعلان عن التغيير الجديد ، علق سعد زغلول بقوله « أنه يخشى أن تكون موافقة وينجت ظاهرية ، ويريد أن يأتى الرفض من لندن ، حتى لا يكون هناك ما يكدر العلاقة بينه وبين السلطان (٣٨٥) .

ومع ذلك فان ستورز السكرتير الشرقى فى مقابلة مع محمد محمود « أخبره » أن المندوب السامى لا يرى وجها لتغيير وزير

(٣٨٢) وانظر مذكرات سعد زغلول ، جـ ٨ .
407/183 No. 28 Balfour to Wingate Dec. 13, 1917.
(٣٨٣) المصدر نفسه والجزء والصفحة .
(٣٨٤) انظر مذكرات سعد زغلول جـ ٦ ، ص ٣١٥ .
(٣٨٥) انظر مذكرات سعد زغلول ، جـ ٨ ، ص ٤٢ .

الأوقاف ، وأن وزير هذه الوزارة عرضة للقيل والقال ، فلا ينبغى تصديق كل ما يقال فى حقه » (٣٨٦) ٠

وعلى أية حال فانه عندما تسلم المندوب السامى قرار الخارجية ، عقد مشاورات مفصلة مع شتيهام وبرونيت بالاضافة الى رشدى ، حيث بحثوا مختلف النقط بحثا مستفيضا ٠

وفى مقابلة وينجت مع رئيس الوزراء ، وخاصة أن دار المندوب السامى قد ربطت ربطا محكما بين مشروع رشدى ، وبين ضم سعد زغلول وعبد العزيز فهمى الى الوزارة (٣٨٧) ٠

تحدث المندوب السامى عن ادخال سعد وعبد العزيز فهمى أنه بالنسبة للأول فانه معروف بأنه شريك مخالف ، كما أن الموقف الذى اتخذه بالهجوم على سياسة الوزارة خلال فترة من سبقوه دعت الحكومة البريطانية الى أن تقرر استبعاده من أى اشتراك فى العمل الرسمى فى البلاد ، اذ معنى هذا الاشتراك تشجيع الآمال الوطنية المصرية (٣٨٨) ٠

وبالنسبة للثانى ـ فليس لديه من الخبرة الكافية ما يؤهله لتعيينه وزيرا على الفور (٣٨٩) ٠

وقد اقترح وينجت على رئيس الوزراء ، حتى يمكن أن يلتقى مع لندن فى منتصف الطريق أن يقوم هو والسلطان بزيارة الى

---

(٣٨٦) المصدر نفسه والجزء ، ص ٥١ ٠
(٣٨٧) المصدر نفسه والجزء ، ص ٥١ ٠
(٣٨٧) د٠ عبد الخالق لاشين ـ المرجع السابق ، ص ١٠١ ٠
(٣٨٨) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ ٠
(٣٨٩) المرجع نفسه والصفحة ٠

لندن بعد الحرب ، وسيكون لوجهات نظرها عندئذ وزن أكبر ، وأنه أى رشدى اذا سحب توصياته فانه سيسهل الموقف على السلطان (٣٩٠) ٠

وأمام رفض المندوب السامى التام لاقتراحات رشدى ، حاول الأخير انتزاع أى شيء منه ، فأظهر له أصرار السلطان وتمسكه التام باخراج فتحى باشا من الوزارة ، وطرح قضية حق السلطان فى اختيار وزرائه من غير المرغوب فيهم ، وأن هذا الحق لم يكن محل مناقشة فى أى وقت مضى (٣٩١) ٠ وأخيرا وبعد مناقشات طويلة بين رئيس الوزراء والسلطان من جانب ، والمندوب السامى من جانب آخر ، ووافق وينجت على تغيير فتحى باشا (٣٩٢) ٠

ونلاحظ هنا أن موافقة المندوب السامى ، كان متفقا عليها مع وزير خارجيته الذى أعطاه التصريح بأنه اذا أصر السلطان فليكن تغييرا وزاريا واحدا ، وهو الأمر الذى حدث ، أى أنهم لم يعطوا الا ما كان فى اعتزامهم الموافقة عليه ٠

وانتهت الأزمة بأن قام ثروت باشا ٠ باقناع فتحى باشا أن السلطان غير متعاطف معه واستحالة استمرار الموقف الحالى ، ومن ثم فان عليه تقديم استقالته فى مقابل ألا ينشر شيء مما يقصد منه التشهير به أو اهانته (٣٩٣) ٠

ووافق المندوب السامى على هذا الحل ، ورأى أنه مخرج من موقف لم يعد محتملا ، ولكن رفض فتحى التقدم باستقالته قبل

---

(٣٩٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٨١ ٠

(٣٩١) د٠ يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق ، ص ١٩٦ ٠

(٣٩٢) انظر ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٠ ـ ٨٨ ٠

(٣٩٣) المصدر السابق ، ص ٨٦ ٠

أن يقابل وينجت الذى ابلغه باستحالة استمرار الموقف القائم ، وموافقته على الحل المقترح (٣٩٤) .

وبالفعل تقدم وزير الأوقاف باستقالته فى ١٩ ديسمبر ، كما سبق الاشارة ويذكر سعد زغلول أن العامل الحاسم فى اخراج فتحى باشا ، هو اصرار رشدى على الاستقالة ، فوافق الانجليز على ذلك والزموا فتحى بها خروجا من المأزق ، ولأن السلطان أبى أن يرأس مجلس الوزراء ، فرأسه رشدى باشا فى الداخلية ، خلافا للعـــادة (٣٩٥) .

وان كنت أرى أن رفض السلطان لبقاء وزير الأوقاف كان هو الحاسم فى إخراجه وليس نتيجة لموقف رشدى لأنه لم يرد ذكره فى الوثائق البريطانية بتهديد رشدى بالاستقالة (*) .

كما أن السلطان فؤاد فى مقابلة مع سعد قد اخبره « أنه عندما اعترضت السلطات البريطانية على أمر التغيير ، حضر رشدى مع ابراهيم فتحى لمقابلته ، وتركه تحت ، وصعد رشدى بمفرده وطلب أن يقابل فؤاد فرفض بتاتا وكان مشعلا سيجارة فاستأذن أن يبقى مع السلطان حتى تنتهى ، لكى يعلم ابراهيم فتحى أنه مكث هذه المدة فى الدفاع عنه (٣٩٦) .

وعلى أية حال فقد انتهى « الحادث » على حـــد تعبير وينجت ولم يبق غير اختيار الوزير الذى يحل محله ، وقد كان لدار المندوب

---

(٣٩٤) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق والصفحة وايضـا المصـدر السابق ، ص ٨٦ .

(٣٩٥) مذكرات سعد زغلول جـ ٨ ، ص ٥٨ .

(★) انظر المصدر نفسه والجزء ، ص ٧٢ اخبار السلطان لسعد أن رشدى قدم له استقالته نتيجة لغضب السلطان عليه لموقفه من الأزمة الاخيرة .

(٣٩٦) نفس المصدر والجزء ، ص ٧١ .

السامى أيضا دور فى اختيار وزير الأوقاف الجديد ، اذ ذكر وينجت لحكومته أنه جرى التفكير فى عدة أسماء لملء الفراغ فى وزارة الأوقاف ، وفى النهاية وقع الإختيار على زيور باشا محافظ الاسكندرية والملاحظات المرفقة التى كتبها الكولونيل هوبكنسون والدكتور جرانفيل الذى عمل زيور معهما سنوات طويلة تعطى صورة عادلة عن الرجل •

وقد اختير بموافقة اجماعية من جانب زملائه الوزراء (٣٩٧) • الا أن ذلك لم يمنع أن دار المندوب السامى لم توافق على اختياره ، الا بعد أن أشاد به الموظفون البريطانيون الذين عملوا معه • مما أدى الى موافقة المندوب السامى •

وقد علق سعد زغلول على ذلك التعيين بقوله ، وأن رشدى تقابل مع وينجت وأفهمه أن تعيين زيور ليس وافيا بالمرام ، ولكنه أحسن من يمكن اختياره فى هذا الأوان » (٣٩٨) •

وبالنسبة للعلاقة بين الحكومة المصرية وبين المستشارين والموظفين البريطانيين فقد اتضح مدى فرض نفوذهم وسيطرتهم على الحكومة المصرية بل والسلطان أيضا ، سواء فى القوانين التى فرضت على البلاد أو اجراءات الحرب مرورا بتعيين الوزراء ـ موقف سيسل وستورز من تعيين سعد وزيرا للأوقاف بدلا من اسماعيل صدقى فى عام ١٩١٥ ، وموقف كل من شتيهام وبرونيت فى الأزمة الوزارية الأخيرة سنة ١٩١٧ والمباحثات المكثفة مع وينجت لمنع كل من سعد وفهمى من دخول الوزارة ، والخروج لحل هذه الأزمة ، فيذكر رشدى لسعد باشا أن برونيت كان ضد تعيينه « بحجة أنه صعب المراس ، قليل التسامح فى خطته السياسية » (٣٩٩) •

---

(٣٩٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٨ •

(٣٩٨) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٨ ، ص ٦٤ •

(٣٩٩) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٨ ، ص ٥٢ •

كما أنه أيضا رأى فى هذا التغيير المطلوب شيئا سياسيا ، لأن رشدى كان قد عرض عليه خطته السياسية « بطريقة حملته أن يقول ، ان هذا التعيين يدل على أن الغرض تنفيذ هذه الخطة » (٤٠٠) ٠

كما آن برونيت أيضا هو الذى طير برنامج رشدى السياسى الى لندن حينما علمه ٠ وفى المسائل الصغيرة كتعيين عمدة أو التحقيق فى آمر من الأمور لم يكن الوزراء المصريون لهم الحرية المطلقة فى ذلك بل كان لابد من الحصول على موافقة المستشارين البريطانيين ٠

ففى ١٦ نوفمبر ١٩١٦ على سبيل المثال يذكر سعد زغلول أن جراهام مستشار الداخلية ، لم يوافق على تعيين شخص يدعى « محمد حتاتة » كان كل من رئيس الوزراء وسعد زغلول يرجون تعيينه ، بحجة عدم رغبة الأهالى فيه ، وذلك رغم توسط بعض الأعيان والسلطان نفسه الى جراهام حتى أنه قد اقترح وساطة ستورز السكرتير الشرقى ، ولكن رشدى اعتقد أن ذلك سيكون ضارا (٤٠١) ٠

وفى حديث آخر أيضا جرى بين سعد زغلول ورئيس الوزراء ، حول سلطة المستشارين فى الحكومة المصرية وكيف أن لهم كل الرأى ، نبه سعد رشدى بأنه حينما تعين هينز مستشار الداخلية ، « وكان رشدى مؤيدا لهذا التعيين » (*) ٠ قلت انك تضعه فى جيبك ، وهو الذى وضعك فى جيبه ، حتى أنك لا تستطيع أن تفعل شيئا فى تعيين عمدة أو فى مسألة محمد باشا محمود (٤٠٢) (**) ٠

---

(٤٠٠) المصدر نفسه ، جـ ٨ ، ص ٤١ ٠

(٤٠١) المصدر نفسه ، جـ ٦ ، ص ١٢٦ ــ ١٢١ ٠

(*) انظر المصدر نفسه والجزء ، ص ٩٤ ٠

(٤٠٢) المصدر نفسه ، جـ ٦ ، ص ٢٢٠ ٠

(**) كان سعد قد تكلم مع رشدى لبحث مسألة فصل محمد دمحمود من منصبه فى البحيرة ظلما ولم يستطع رئيس الوزراء فعل شىء ، ص ٢٢٣ ــ ٢٢٤ ٠

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة

الفصـل الثـالث

الموضوع	الصفحة

صدر في هذه السلسلة :

١٣ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ،
د ٠ عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة : من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،
د ٠ سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى ،
د ٠ على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ـ ١٩٥٢) ،
د ٠ حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ،
د ٠ محمد نور فرحات ، ١٩٨٨

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د ٠ على السيد محمود ، ١٩٨٨

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د ٠ أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨

٢٠ ـ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ،
د ٠ محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ،
د ٠ توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ ـ التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ج ٢ ، امام التصوف فى مصر : الشعرانى ،
د ٠ توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) .
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩

٢٥ ـ المجتمع الاسلامي والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بوون ، ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩

٢٧ ـ فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٨ ـ فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٩ ـ مصر فى عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ ـ الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩

٣١ ـ خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ ـ أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بورين : ترجمة : د • أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠
٣٧ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،
د • سليمان صالح ، ١٩٩٠
٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،
د • عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
٣٩ ـ قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧) ،
د • جميل عبيد ، ١٩٩٠
٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د • عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، ١٩٩٠
٤١ ـ محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د • رفعت السعيد ، ١٩٩١
٤٢ ـ تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
٤٣ ـ رحلة فى عقول مصرية ،
إبراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،
د • محمد عفيفى ، ١٩٩١
٤٥ ـ الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : ولم الصورى ، ترجمة وتقديم : د • حسن حبشى ، ١٩٩١

٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧ ،
ترجمه : د • عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث ،
د • لطيفه محمد سالم ، ١٩٩١

٤٨ ـ الفلاح المصرى بين العصر القبطي والعصر الاســلامى ،
د • زبيدة عطا ، ١٩٩١

٤٩ ـ العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) ،
د • عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ ـ الصحافة المصريه والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ،
د • سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقــافة ، فى ابريــل ١٩٩١) أعــدها للنشر :
د • عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،
د • الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢

٥٣ ـ اربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د • محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢

٥٤ ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،
د • محمد عفيفى ، ١٩٩٢

٥٥ ـ الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمــة وتعليق : د • حسن حبشى ، ١٩٩٢

٥٦ ـ المجتمع الريفى فى عصر محمــد على : دراســة عن اقليم المنوفيــة ،
د • حلمى أحمد شلبى : ١٩٩٢

٥٧ - مصر الاسلامية واهل الذمة ،
د · سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
٥٨ - أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة ،
د · ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣
٥٩ - الرأسمالية الصناعية فى مصر ، من التمصير الى التأميم (١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د · عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣
٦١ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،
د · عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣
٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تأليف : د · سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د · عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ ·
٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة وثائقية ،
د · محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧)
سهام نصار ، ١٩٩٣
٦٦ - المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى
د · نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
٦٧ - مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس

الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر : د ٠ عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ ـ **الحروب الصليبية ، ج ٣ ،**
تأليف : وليم الصـــورى ، ترجمـــة وتعليق : د ٠ حسن حبشى ، ١٩٩٣

٦٩ ـ **نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١)،**
د ٠ محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ ـ **أهل الذمة فى الاســلام ،**
تأليف : أ٠ س٠ ترتون ، ترجمة وتعليق : د٠ حسن حبشى، ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ ـ **مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،**
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د ٠ عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ ـ **رؤية الرحالة المسلمين للأحوال الماليـة والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ ـ ٥٦٧ هـ) ،**
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ ـ **تاريخ جامعة القاهرة ،**
د ٠ رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ ـ **تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى**
د ٠ سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ ـ **أهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،**
د ٠ سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥

٧٦ ـ **دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتـلال البريطانى) ،**
د ٠ سعيد اسماعيل على ١٩٩٥

٧٧ ـ الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د٠ حسن حبشي ، ١٩٩٤

٧٨ ـ تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ ـ ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥

٧٩ ـ تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ ـ قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٤) ،
د ٠ السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

٨١ ـ تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر أكتوبر ،
د ٠ رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ ـ مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،
د ٠ سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٣ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٤ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥

٨٥ ـ تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢)،
د ٠ حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٥

٨٦ ـ تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،
د ٠ أحمد الشربينى ، ١٩٩٥

٨٧ ـ مذكرات اللورد كليرن ، ج ٢ (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،
إعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ ـ التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥

٨٩ ـ تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ ـ معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦

٩١ ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ ـ قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) ،
د . نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ، ج ٢ ،
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ ـ مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د . عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠) .
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ ـ العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ،
د . ايمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ ـ هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د . محمد سيد محمد

٩٩ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى ـ الرومانى) ج ٢ ،
د . سمير يحيى الجمال

١٠٠ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،
أ. د. عبد العزيز صالح ، أ. د. جمال مختار ،
أ. د. محمد ابراهيم بكر ، أ. د. ابراهيم نصحى ،
أ. د. فاروق القاضى ، أعدها للنشر : أ. د . عبد العظيم رمضان

١٠١ ـ ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد كفافى ، اللواء/ سعد عبد الحفيظ ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢،
د . تيسير أبو عرجة

١٠٣ ـ رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،
د . على بركات

١٠٤ ـ تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢) ،
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ ـ السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ ـ ١٩٨٧) ،
د · أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ ـ الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن ، ج ٢ ،
د · سليمان صـــالح

١٠٧ ـ الأصولية الاسلامية فى العصر الحديث ،
تأليف : دليب هيرو ، ترجمـة : عبد الحميد فهمى الجمال

١٠٨ ـ مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش

١٠٩ ـ مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش

١١٠ ـ مصادر الأملاك في الدولة الاســـلامية (عصر ســلاطين المماليك) ، ج ١ ،
د · البيومى اسماعيل الشربينى

١١١ ـ مصــادر الأملاك فى الدولة الاسلاميـة (عصر ســــلاطين المماليك) ، ج ٢ ،
د · البيومى اسماعيل الشربينى

١١٢ ـ اسماعيل باشا صدقى ،
د · محمد محمد الجوادى

١١٣ ـ الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى) ،
د · اسماعيل عز الدين

١١٤ ـ دراسات اجتماعية فى تاريخ مصر ،
أحمــد رشدى صـالح

١١٥ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٣ ،
أحمد شفيق باشـــا

١١٦ ـ أديب أسحق (عاشق الحرية) ،
عـلاء الدين وحيـد

١١٧ ـ تاريخ القضـــاء فى مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى

١١٨ ـ النُظم المالية فى مصر والشام زمن سـلاطين المماليك ،
د • البيومى اسماعيل

١١٩ ـ النقابات فى مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف

١٢٠ ـ يوميات من التاريخ المصرى الحديث
لويس جرجس

١٢١ ـ الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤)
د • محمد عبد الحميد الحناوى

١٢٢ ـ مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش

١٢٣ ـ السيد احمـــد البدوى •
د • سعيد عبد الفتاح عاشور

١٢٤ ـ العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن
د • محمد نعمان جلال

١٢٥ ـ مصر للمصريين ج ٧
سليم خليـــل النقاش

١٢٦ ـ مصر للمصريين ج ٨
سـليم خليل النقاش

١٢٧ ـ مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم

١٢٨ ـ معارك صـــحفية
جمـــال بدوى

١٢٩ ـ الدين العـــام (وأثـــره فى تطـــور الديـــن المصرى) (١٨٧٦ ـ ١٩٤٣)
د ٠ يحيى محمد محمود

١٣٠ ـ تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ ـ ١٩٩٧)
سمير فريد

١٣١ ـ الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)
تاليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمر

١٣٢ ـ دار المندوب السامى فى مصر جـ١ ،
د ٠ ماجدة محمد حمود

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٦٩٤ / ١٩٩٨

ISBN — 977 — 01 — 6015 — 6